

الصادق النيهوم

إسْلام ضدّ الإسْلاَم

شريعة من ورق



إسلام ضدّ الإسلام

سلسلة كتاب الناقد

الصادق النيهوم

إسلام ضد الإسلام

ISLAM VERSUS ISLAM

BY

AL SADEK AL NAYHOUM

First Published in the United Kingdom in 1994

56 Knightsbridge
London SW1X 7NJ
UNITED KINGDOM
LONDON - BEIRUT

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1-85513-228-1

الغلاف لوحة للفنان الإستشراقي الهولندي
جيرار هيوسر ١٨٩٢

الطبعة الأولى: تشرين الأول / أوكتوبر ١٩٩٤

المحتويات

الفصل الثاني

الرد على الفصل الثاني

الفصل الثالث

الردود على الفصل الثالث

تعقيب المؤلف على الفصل الثالث

الفصل الرابع

الردود على الفصل الرابع

تعقيب المؤلف على الفصل الرابع

مقدمة

للمرة الثانية تعاد التجربة لتبادل الحوار حول دور [الجامع] في نظام الشورى. وللمرة الثانية يجرنا الحوار إلى تفاصيل جانبية خارجة جداً عن أصل الموضوع، في شهادة واضحة على أننا ـ رغم لساننا الواحد ـ لا تتكلم دائماً لغة واحدة. فدعونا نجرب أن نفحص المشكلة بالعين المجردة:

كيف يأمر الله بالعدل، من دون أن يأمر بسلطة الأغلبية؟

كيف تصبح الدعوة إلى [حكم الله] فريضة، ما دام الحكم نفسه في يد شخص أو عائلة أو طائفة أو حزب؟

كيف يكلف الله الإنسان بأن يكون [مسؤولاً عما كسبت يداه]، من دون أن يوفر له الوسيلة الشرعية لحمل هذه المسؤولية؟

كيف يكون الله عادلاً، إذا لم يضمن للناس شرعاً وعملياً؟

الإجابة الأولى، إن الأمر لا يحتاج أصلاً إلى إجابة، لأن الله لا يبالي بأهل الدنيا، ولا يهمه منهم سوى أن يؤدوا له الفرائض شاكرين وساجدين وصائمين وساكتين إلى أن يموتوا ويدخلوا الجنة. وخلال هذه الرحلة الطويلة إلى العالم الآخر، لا يملك المواطن ثمة ما يفعله لضمان مصيره ومصير عياله، سوى أن يظل تحت رحمة [أهل الحل والعقد] من محترفي السياسة ورجال الدين ورؤساء القبائل. فإذا نجح هؤلاء السادة في إقرار بعض العدل، يضمن المواطن لنفسه كسرة الخبز وجرعة الماء. وإذا قادتهم الظروف إلى كارثة محققة، يدفع المواطن ثمن فشلهم من

كسرة الخبز وجرعة الماء. غير ذلك ليس ثمة خيار. غير ذلك ليس ثمة شريعة.

مشكلة هذه الإجابة، أنها مجرد محاولة قاسية لتبرير واقع أكثر قسوة. فمنذ قيام نظام الدولة، كان الحكم في يد [أهل الحل والعقد]. ومنذ قيام نظام الدولة، كان المواطن مجرد بيدق على رقعة الشطرنج، يعيش ويموت بإرادة اللاعبين، ويشيعه الكهنة إلى العالم السفلي، داعين له بحسن الختام. ولو كان هذا الواقع هو الشريعة، لما كان ثمة حاجة إلى شريعة أصلاً. فقانون الغابة وحده كفيل بحفظ أي نظام قائم على منطق القوة، من دون معونة من الآلهة.

الإجابة الثانية ـ والصحيحة ـ أن الدين نفسه قد جاء أساساً لفك الحصار المفروض على صوت المواطن، وضرب نظرية (أهل الحل والعقد) بالذات. فمبدأ مسؤولية الإنسان عما كسبت يداه، لا يمكن إقراره إلاّ في مجتمع قائم على الاقتراع الحر، يملك فيه كل مواطن ـ وكل مواطنة ـ صوتاً شرعياً ومسموعاً في شؤون الإدارة وصياغة القوانين. ومن دون هذا المبدأ، لا أحد يحتاج إلى [شريعة من السماء]، لأن كل قضايا أهل الأرض الأخرى، قابلة للحل على الأرض.

إن الدين الذي لا يضمن العدل للأغلبية في نظام إداري محدد ببنود الدستور، لا يستحق اسم الدين، ولا يستطيع أن يجمع الناس حوله إلاّ بوسائل الوعد والوعيد وغسيل المخ التي يتولى الفقهاء تطويرها لحساب الإقطاع في حلف شيطاني، ينتحل لنفسه صفة القداسة بالذات. وهي المشكلة التي عانى منها الإسلام منذ الانقلاب الأموي على الأقل.

فالإسلام ـ من دون سلطة الأغلبية ـ ليس ديناً، بل جثة دين. إنه مجرد توليفة من الوصايا التي تدعو إلى العدل والخير والصلاح. لكنها وصايا من ورق ـ مدفونة بين الورق ـ لا تملك قوة القانون، ولا تستطيع أن تفرض نفسها إلاّ بقدر ما يسخرها الحاكم في خدمة أغراضه الخاصة. وقد أفرط الحكام المسلمون في استغلال هذه الظاهرة إعلامياً، من تأسيس جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذين يتولون إجبار المارة على أداء الصلاة، إلى قطع أيدي صغار اللصوص في الميادين العامة من باب الحرص على تطبيق الشريعة. لكن أحداً من هؤلاء الحكام لم يؤسس أبداً جماعة لمراقبة بنود الميزانية، أو ضمان حرية

الصحافة، أو رفع الحصار عن صوت المواطن شبه الأخرس، في شهادة واضحة على أن الدين الذي لا يكفل العدل للأغلبية، يصبح وسيلة لقهر الأغلبية بالذات.

فأين نذهب من هنا؟

الثابت هنا أن القرآن نفسه لا يتردد في القول بأن ركن الإسلام الأول، ليس هو الصلاة والزكاة وأداء الشعائر ـ كما تزعم نظرية القواعد الخمس ـ بل هو مبدأ [الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر] الذي لا يمكن تطبيقه إلا في مجتمع قائم على سلطة الأغلبية. فقد جاء في سورة التوبة: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويطيعون الله ورسوله﴾[1]. وتقديم الأمر بالمعروف على بقية الالتزامات، لا يستقيم تبريره لغوياً، إلاّ باعتباره تقديماً للمرتبة والأهمية في القيام بشؤون الولاية.

أكثر من ذلك، جاء في سورة النساء: ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، قالوا فيمَ كنتم؟ قالوا كنا مستضعفين في الأرض، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا﴾[2]. وهو تقرير صريح بأن الخوف والضعف وقلة الحيلة، لا تعفي المواطن من مسؤوليته عما يقع عليه من الظلم، ولا تعفيه من واجبه في تأمين حقه ـ وحق عياله على الأقل ـ في حياة عادلة كريمة، ولو اضطر إلى الهرب على وجهه في أرض الله الواسعة.

ويلفت النظر في الخطاب القرآني، أنه ليس موجهاً إلى شخص الحاكم أو أعضاء مجلس الشورى أو نواب الأمة أو أهل الحل والعقد، بل إلى جميع المواطنين من دون استثناء، بغض النظر عن موقع المواطن أو لونه أو طائفته. فالشورى في شرع الإسلام، ليست «فرض كفاءة» فقط، بمعنى أن يتولاها النواب كفاية عن بقية الأمة، بل هي «فرض عين»، أي فريضة يلتزم بأدائها كل مواطن شخصياً. أو كما قال ابن تيمية: [إذا كان جماع الدين هو أمر ونهي. فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو

(١) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٧١.

(٢) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ٩٧.

الأمر بالمعروف. والنهي الذي بعثه به، هو النهي عن المنكر، وهذا نعت النبي والمؤمنين. وهذا واجب على كل مسلم قادر].

فأين نذهب من هنا؟

ثمة طريقتان: الأولى، أن ننكر واقعنا الحرج، ونكتم صوت العقل، مصرّين على القول بأن الإسلام [هو ما وجدنا عليه آباءنا. وإنّا على آثارهم لمقتدون]. وهي وصفة عملية جداً، من شأنها أن تغلق باب النقاش من أوله، وتضمن لنا أربعة عشر قرناً أخرى من تقليد السلف الصالح، نقضيها في حماية رعاتنا من الملوك والرؤساء والسلاطين الذين نجحوا حتى الآن في أن يكفلوا لنا موقع الصدارة بين أكثر شعوب العالم تخلفاً وفقراً. فنحن حالياً أمة تتسول لقمة عيشها اليومي من دول الشرق والغرب، وتعيش على الصدقات والهبات، وتعاني مآسي الحروب الأهلية على طول المنطقة الممتدة من الصحراء الغربية إلى قرى الأكراد في العراق، وتتلقى الهزائم على جميع الجبهات الصغيرة والكبيرة، وترزح تحت أسوأ نظم الحكم التي عرفها التاريخ، وتبدو مضحكة ـ ومبكية أيضاً ـ مثل مهرج مات في منتصف العرض.

في ضوء هذا الواقع، يلزمنا أن نتذكر قول القرآن: ﴿الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا﴾[٣]. فهذا قول يعلن صراحة أن الإسلام الذي نعايشه الآن هو إسلام الفقر والفحشاء، وأننا متورطون في وعود الشيطان جهاراً، ومن دون أمل في رحمة الله.

الطريق الأخرى ـ والأكثر مشقة ـ هي أن ننظر إلى الواقع في عينه، وننصت ملياً إلى صوت الحق. فالإسلام الذي ورثناه عن أسلافنا، ليس هو الإسلام الذي بشّر به القرآن، بل نسخة ناقصة عنه، ومشوهة إلى ما لا نهاية. إنه مجرد بديل فقهي، صنعه الإقطاع على مقاسه، بأن سلبه قلبه وصوته معاً، وأحاله إلى صنم أجوف، قد يشبه الإسلام في شكله ولغته، لكنه يختلف عنه عملياً، بقدر ما يختلف الميت عن الحي. وإذا كنا حريصين على جوهر الدين حقاً، ويهمنا أن نلتزم بروح النص ومحتواه، فإن علينا أن نراعي أن جميع نصوص القرآن، وفتاوى أصحاب المذاهب[٤] وخبراء التشريع الإسلامي، قد التقت على القول،

(٣) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٦٨.

بأن الإسلام لا يقوم من دون سلطة الأغلبية، وأن كل محاولة لتطبيق الشريعة من دون إشراف المواطن على سير الإدارة وإصدار القوانين، فكرة موجهة عمداً لضرب الإسلام باسم الإسلام.

من هذه النقطة، يبدو الهدف واضحاً وغير قابل للتمويه:

فما دام كل مواطن مسؤولاً شخصياً، عما يحدث له، وعما يحدث من حوله، بموجب مبدأ شرعي صريح، هو قوله تعالى: ﴿وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم﴾[٥].

وما دام الإسلام لا يقوم من دون مسؤولية الأغلبية عن سير الإدارة وضمان العدل، بموجب فريضة [الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر].

وما دام أداء الفرائض المقدسة، لا يتم في الشارع، بل يحتاج إلى اجتماع رسمي منظم ـ ومعترف به شرعاً ـ يضمن لكل مواطن على حدة، صوتاً مسموعاً في شؤون الإدارة والحكم.

وما دمنا ملتزمين بجدية الحوار، حول القضايا الجادة على الأقل، فلا بد أن نرى، أن الإسلام لا يملك وسيلة إدارية لأداء أهم فرائضه سوى لقاء يوم الجمعة وحده، فقط، لا غير.

هذا اللقاء سرقه الفقه لحساب الإقطاع، وأحاله من اجتماع إداري موجه للإشراف على أداة الحكم، إلى قداس للصلاة والوعظ، يجتمع فيه المواطنون لكي لا يتكلموا. وهو انقلاب متعمد ومعلن ومستمر، تسانده قوى منظمة جبارة، قد لا يستقيم لنا سبيل الخروج منه، إلا بجهد جماعي طويل النفس، له القدرة على تحقيق المعجزات.

الخطوة العملية لتحقيق هذا الجهد، لا بد أن تتمثل في تأسيس [حزب الجامع] الذي سيتوجه لتطوير لقاء يوم الجمعة من مناسبة للصلاة والوعظ، إلى مؤتمر للديمقراطية المباشرة على مستوى القاعدة، ويمتلك

---

(٤) ذهب ابن تيمية في [الحسبة] إلى القول: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. وإن الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام.

(٥) القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ٣٠.

بذلك أوسع ـ وأفضل ـ برنامج سياسي عرفه العرب طوال تاريخهم بأسره.

الصفة الأولى لهذا الحزب، أن جميع خلاياه قد تأسست فعلاً، واكتمل تعدادها بالملايين في كل حارة وشارع على امتداد الوطن العربي. وهي خلايا حية، ومستعدة للعمل فوراً، ولا تحتاج إلى استدعاء، لأنها في حالة انعقاد دائم كل أسبوع من كل شهر من كل سنة.

الصفة الثانية، أنه حزب لا يحكم، بل يدعو إلى تحكيم الأمة. فهو لا يمثل مصالح العمال أو أصحاب رأس المال، ولا يهدف إلى أن يكون بديلاً من بقية الأحزاب، بل يهدف إلى حفظ التوازن بين جميع المصالح، بإخضاع القرار النهائي لمصلحة الأغلبية.

الصفة الثالثة، أنه حزب غير فقهي بل إسلامي. وهي فكرة قد تبدو متناقضة، لكنها في الواقع خالية من التناقض. فالإسلام شريعة لا تعترف بسلطة الكهنة أو الأحبار أو الفقهاء، ولا تميز بين عقيدة وأخرى، ولا تتقيد بحرفية النص بل بمصلحة الناس على اختلاف طوائفهم وألوانهم. وإذا كانت هذه الشريعة قد خسرت طابعها العالمي الآن، فذلك أمر مرده إلى تغييب صوت الناس وراء فتاوى الفقه بالذات.

إن [حزب الجامع] يستطيع أن يعيد للإسلام وجهه الجميل، وينقذه من عبودية التاريخ والفلسفة، ويكسب المعركة الصعبة ضد الإقطاع والأصولية، ويمنح أمتنا أول تنظيم سياسي قادر على ضمان صوت المواطن شرعاً وعملياً. وهي منجزات قد تبدو أشبه بالمعجزة في ضوء واقعنا الحرج، لكن الإسلام حقق هذه المعجزة ذات مرة بين قبائل من العرب المعزولين في عتمة القرن السابع، وليس ثمة ما يعوقه عن تحقيقها مرة أخرى بين شعوب عربية متطورة، تتخاطب عبر الأقمار الصناعية على عتبة القرن الواحد والعشرين.

الصادق النيهوم

جنيف ـ صيف ١٩٩٤

الفصل الأول

إقامة العدل

أم إقامة الشعائر؟!

الفصل الأول

إقامة العدل أم إقامة الشعائر؟![*]

■ كيف أصبح الفقه بديلاً حكومياً عن الدين

موجز القصة المتداولة في كتب التفسير، حول نزول سورة العلق، أن الرسول عليه السلام، كان يتعبد في غار حراء، عندما تجسد له الملاك وقال له: «اقرأ». فقال الرسول: «ما أنا بقارىء» أي لا أعرف القراءة. فضمه الملاك إلى صدره ثلاثاً، حتى كاد أن يوجعه، وهو يقول له: «اقرأ». والرسول يردد حائراً: «ما أنا بقارىء».

مشكلة هذه القصة المريبة، أنها قصة يصعب إثبات زيفها بوسائل المنطق. فلا أحد يستطيع أن يؤكد أن الحادثة لم تقع، ولا أحد يستطيع أن ينكر أن الله على كل شيء قدير. لكن ثمة خطأ لغوي فاضح، ارتكبه الرواة من دون أن يدروا، على عادة المزورين في كل العصور. فالواقع أن كلمة «اقرأ» لا تعني أصلاً فعل القراءة.

إنها كلمة ذات أصل كلداني مصدرها [ܩܪܐ] (ق ر ا) وتعني أعلن وجاهر ونادى وبلغ، ومنها في لغتنا العربية [يقرأ السلام] بمعنى يبلغه. وقد وردت في التراتيل الكلدانية بهذا المعنى في قولهم [ܩܪܐ ܒܫܡ ܡܪܝܐ] [ق ر ا ب ش م م ري ا] أي [نادى باسم الرب]. وهو المقصود في قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾[1]. فالآية لا

(*) نُشر هذا المقال في مجلة «الناقد»، العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٤ - ٧.

(١) القرآن الكريم، سورة العلق، الآية ١.

تطلب من الرسول أن يقرأ، بل تكلفه بإعلان الدعوة التي تمثلت في تصحيح مفهوم كلمة [الرب] بالذات. ولهذا السبب تكررت هذه الكلمة نفسها في الآية التالية، مقرونة باسم التفضيل، في قوله تعالى: ﴿اقرأ وربك الأكرم﴾(٢) وليس الكريم فقط.

فكلمة [رب] في لغتنا العربية مشتقة من [[illegible]] [رب] في القاموس الكلداني التي لا تعني الله فقط، بل تعني أيضاً [السيد]. وهي صيغة ما تزال حية في قولنا [ربة البيت] أي سيدة البيت. وقد دأبت الكنيسة العربية على تسمية المسيح باسم [الرب] بمعنى السيد والمعلم، وأدى هذا الخلط اللغوي إلى ارتباك ظاهر في نص الإنجيل. فأصبحت كلمة [الرب] تعني أحياناً يسوع المسيح، كما في قول بطرس: [..مبارك الله أبو ربنا يسوع المسيح]، وتعني أحياناً [الله]، كما في قول متى [..إذا ملاك الرب قد ظهر ليوسف قائلاً: قم وخذ الصبي وأمه]. وقد تعمد القرآن أن يصححه في أول سورة وأول آية، بتحديد صفة [الرب] التي لا يشاركه فيها رب سواه. فكلمة [المسيح الرب]، تم تصحيحها بقوله ﴿ربك الذي خلق﴾(٣) وكلمة [المسيح المعلم] تم تصحيحها بقوله ﴿ربك الأكرم الذي علم بالقلم﴾(٤).

إن القرآن لا يفتتح نزوله بدعوة الرسول إلى القراءة، كما يزعم رواة القصة المزورة، بل بدعوته إلى إصلاح خطأ جوهري في مفهوم الإله الواحد، وتطهير اسم [الرب] من التحريف الناجم عن سوء النقل والترجمة. وهي دعوة تكررت بوضوح في السورة الثانية بقوله: ﴿يا أيها المدثر. قم فأنذر. وربك فكبر﴾(٥).

---

(٢) المصدر نفسه، سورة العلق، الآية ٣.
(٣) المصدر نفسه، سورة العلق، الآية ١.
(٤) المصدر نفسه، سورة العلق، الآيتان ٣ و٤.
(٥) المصدر نفسه، سورة المدثر، الآيات ١ ـ ٣.

والثابت أن القصة المتداولة في كتب التفسير، هي مجرد محاولة جاءت في وقت لاحق، لتمرير الفكرة القائلة بأن الرسول محمداً كان [أمياً] بمعنى أنه لم يكن يعرف القراءة. وهي فكرة ولدت أساساً لتفسير قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿.. الذين يتبعون الرسول النبي الأمي﴾(٦). لكن هذا التفسير نفسه هو مجرد خطأ ناجم عن سوء التفسير. فكلمة [أمي] لا تعني [غير متعلم] إلاّ في قاموس رجل جاهل حقاً.

إنها مصطلح توراتي مشتق من كلمة [ܐܘܡܬܝܐ] [ا و م ت ي ا] بمعنى [أممي] أي غير تابع لأهل الكتاب من اليهود بالذات. وهو المعنى الذي يتبناه القرآن حرفياً، في آيات منها قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿.. وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين﴾(٧).

فالأمي، في لغة التوراة، ليس هو [غير المتعلم] بل هو [غير اليهودي] الذي استبعده الرب من الشعب المختار، واعتبره نجساً، لأنه غير مختتن، وحرم عليه أن يطلع على الناموس، أو يقرأ الكتاب المقدس. ورغم أن رسل المسيح، رفضوا هذا الموقف اللاديني، وخرجوا للتبشير بالمسيحية بين [الأمم]، فإن الكلمة نفسها ظلت تعني [غير الكتابي]، وظلت صفة لازمة لجميع الشعوب التي لم تتلق شريعة سماوية. لهذا السبب يقول القرآن في سورة الجمعة: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾(٨). فالعرب لم يكونوا في ضلال مبين، لأنهم كانوا لا يعرفون القراءة، بل لأنهم كانوا لا يملكون شريعة.

والملاحظ أن قوله: ﴿يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب

(٦) المصدر نفسه، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.
(٧) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٢٠.
(٨) المصدر نفسه، سورة الجمعة، الآية ٢.

والحكمة﴾(٩) هو شهادة صريحة بأن الرسول لم يكن يحسن القراءة فحسب، بل كان معلماً ومحاضراً. فالمصدر [ܬܠܐ] [ت ل ا] يعني حرفياً [قرأ بصوت عال]، ومنه [ܬܠܝܬܐ] [ت ل ي ت ا] أي صلاة ترتل بصوت مسموع. وقد اتفق القريشيون على اتهام الرسول بأنه [يؤلف] القرآن. وهي تهمة، كان من شأنها أن تبدو مستحيلة ـ ومضحكة ـ لو أن الرسول كان حقاً لا يحسن القراءة والكتابة.

إن أحداً لا يعرف من أين استمد المفسرون قولهم بأن كلمة [أمي] تعني [غير متعلم]. فليس ثمة مبرر ممكن واحد لهذا التفسير الغريب، سوى انحراف المنهج الذي ميّز علم التفسير منذ مولده، بسبب إصراره على تجاهل مصادر لهجتنا العربية في القاموس الكلداني. ولو اختار الشراح أن يعودوا إلى أصل المصطلح في هذا القاموس، لما فاتهم أن يلاحظوا أنه مجرد مرادف لكلمة [حنيف] التي أصبحت صفة قرآنية لمفهوم الإسلام نفسه.

فالحنيف في لغة الكنيسة الآرامية هو [الوثني] الذي لا ينتمي إلى اليهودية أو النصرانية، ومصدرها [ܚܢܦ] [ح ن ف] بمعنى كفر وصبأ وارتد إلى الوثنية. وهو مفهوم تلقائي في قاموس القرن السابع، لأن العالم لم يكن يعرف ديانة سماوية ثالثة غير هاتين الديانتين. ولم يكن بالتالي ثمة تعريف آخر لمن لا يدين بإحداهما، سوى لقب [الوثني] أو [الحنيف] الذي اشتقت منه كلمة ܚܢܦܘܬܐ [ح ن ف و ت] بمعنى عبادة الأوثان.

بعد ظهور الإسلام، حدث ارتباك متوقع في مفهوم هذا التعريف، فلم يعد غير اليهودي وغير النصراني ـ بالضرورة ـ رجلاً وثنياً، بل ظهر المسلم الجديد الذي لا يدين باليهودية أو النصرانية، لكنه أيضاً

(٩) المصدر نفسه.

ليس وثنياً من عبدة الأصنام. وهي الفكرة المحيرة التي أربكت مفهوم الإيمان لدى اليهود والنصارى معاً، ودعت إلى تصحيح جذري في معنى الدين من أساسه، بالعودة إلى [ملة إبراهيم].

فالمعروف أن النبي إبراهيم الذي ينتمي إليه اليهود والنصارى، لم يكن يهودياً ولا نصرانياً، لأنه عاش قبل ظهور هاتين الديانتين بزمن طويل. لكن ذلك لم يجعله وثنياً، بل جعله مؤمناً مقرباً يكلمه الله، بشهادة من اليهود والنصارى أنفسهم. وهي حجة ساقها القرآن في نقاش مفصل، لإقرار أربعة مبادىء جوهرية في مفهوم الدين منذ نشأته:

المبدأ الأول: إن الدين سابق على قيام المؤسسة الفقهية ونزول الكتب المقدسة نفسها، كما في قوله: ﴿يا أهل الكتاب لمَ تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده﴾[10]. وفي سورة البقرة: ﴿أم تقولون إن إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط كانوا هوداً أو نصارى﴾[11]. وهو سؤال استنكاري مهمته أن يعلن أن الإنسان عرف الله، قبل أن يعرفه الفقهاء.

المبدأ الثاني: إن الدين ليس فقهاً، بل شريعة تحرم الخلاف الفقهي من أساسه، كما في قوله: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾[12] وإذا كانت التفرقة قد وقعت، فذلك أمر مرده إلى تغييب هذه الوصية بالذات.

المبدأ الثالث: إن الهداية لا تتحقق بالانتماء إلى مؤسسة فقهية،

---

(١٠) **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية ٦٥.
(١١) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٤٠.
(١٢) المصدر نفسه، سورة الشورى، الآية ١٣.

بل تتحقق ـ فقط ـ برفض الانتماء، كما في قوله: ﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾[13]. وهو رد مهمته أن يقرر، أن وصاية الفقه على الدين، ليست من الدين في شيء.

المبدأ الرابع: إن [الحنيف] أي [اللامنتمي] الذي يعتبره الفقهاء وثنياً، ويأملون أن يحترق في نار جهنم، هو بالذات، المؤمن الصالح صاحب الدين القيّم والصراط المستقيم. كما في قوله: ﴿قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيّماً ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾[14]. وهي شهادة ربما لا تطابق مواصفات المؤمن عند أهل الفقه، لكنها تأتي من الذي بيده مفاتيح الجنة والنار معاً.

هذه العقيدة يدعوها القرآن باسم [صبغة الله وسنّة الله وفطرة الله] المشتقة من [فطر] بمعنى: بريء من الصنعة، وعذري لم تخالطه خميرة. وهو المفهوم الذي نتداوله في قاموسنا المعاصر تحت اسم [غريزة]. فالدين ليس فقهاً يتلقاه المرء من معلم، بل استجابة لغريزة في طبيعة الإنسان نفسه. إنه دستور يقوم على الاعتراف بأن الإنسان الحي مفطور على حب الحياة، وأن الحياة لا يضمنها قيام مؤسسة فقهية، بل يضمنها قيام مجتمع ديموقراطي قادر على الدفاع عنها ضد الظلم والفقر والخوف. وإذا كانت هذه الفكرة الحية، قد لقيت حتفها على يد الفقه، وتحولت إلى جثة محنطة في متحف التاريخ، فذلك هو الدليل على أن الدين ليس شعائر دينية، بل دستور سياسي لا يستطيع أن يتعايش مع أي نظام سياسي مختلف.

إن الله لم يفطر الناس على الصلاة والصوم وتقبيل الصلبان

(١٣) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٣٥.
(١٤) المصدر نفسه، سورة الأنعام، الآية ١٦١.

وحجاب المرأة، بل فطرهم على حب الحياة الآمنة التي لا تستطيع أن تكون حياة، أو تكون آمنة، إلاّ في مجتمع إنساني قادر على ردع منطق القوة، بضمان حق الأغلبية في صياغة القوانين. وهي الرسالة التي عمل الأنبياء على تبليغها بالدعوة إلى إقامة العدل. وعمل الفقهاء على تغييبها بالدعوة إلى إقامة الشعائر، في معركة لا مبرر لها، سوى حاجة الفقه إلى تطويع الدين في خدمة الإقطاع.

فنقطة الضعف ـ والقوة أيضاً ـ في رسالة الدين، أنها دعوة سياسية تتوجه علناً لهدم كل نظام سياسي آخر، وتعمل بمثابة منشور مقدس، ينادي صراحة بإسقاط جميع أنواع الحكم التي لا تقوم على مسؤولية الإنسان عما كسبت يداه. وهي دعوة لا يستطيع الإقطاع أن يتعايش معها أو يطلها أو يرفضها أو يهادنها، أو يحتويها. ولا يملك ثمة ما يفعله تجاهها، سوى أن يحيل لغتها إلى شيفرة سرية في قاموس سري، يتداوله رجال محاطون بالأسرار في مظهرهم وسلوكهم معاً. لهذا السبب ولد الفقه في أحضان الحكومة، وأصبح بديلاً حكومياً عن الدين.

إن [ملة إبراهيم] التي دعا إليها القرآن لتحرير المجتمع من هيمنة الإقطاع، تتحول على يد فقهاء الإسلام إلى مؤسسة فقهية، لها خمسة أركان، ليس بينها ركن واحد له علاقة بإبراهيم.

فقد عمد الفقه الإسلامي إلى تحديد أركان الدين في أداء خمس شعائر، لا يستقيم إسلام المرء من دونها هي: شهادة أن لا إله إلاّ الله، وأن محمداً رسول الله، وأداء الصلوات الخمس، وصوم رمضان، وإيتاء عُشر المال في الزكاة، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا. لكن مشكلة هذا التحديد، أنه لا ينطبق على النبي إبراهيم المسلم الأول، ولا ينطبق أصلاً على أحد من الأنبياء الذين يسميهم القرآن [مسلمين] في نصوص صريحة غير قابلة للتأويل، منها قوله

في شأن إبراهيم: ﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً﴾[١٥].

وفي شأن ولديه إسماعيل وإسحاق: ﴿ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلاّ وأنتم مسلمون﴾[١٦].

وفي شأن يعقوب: ﴿إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون﴾[١٧].

وفي شأن يونس: ﴿إنْ أجري إلاّ على الله وأمرتُ أن أكون من المسلمين﴾[١٨].

وفي شأن موسى: ﴿إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين﴾[١٩].

وفي شأن عيسى: ﴿وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون﴾[٢٠].

وعلى لسان فرعون شخصياً: ﴿لا إله إلاّ الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين﴾[٢١].

فالإسلام في قاموس القرآن ليس كلمة طارئة تبحث عن مفسر، بل كلمة قديمة ذات أصل كلداني مصدرها [ܫܠܡ] [ش ل م]بمعنى [وافق وأصلح وآلف وأكمل وبلغ رشده وأصبح سليماً

(١٥) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٦٧.
(١٦) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٣٢.
(١٧) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٣٣.
(١٨) المصدر نفسه، سورة يونس، الآية ٧٢.
(١٩) المصدر نفسه، سورة يونس، الآية ٨٤.
(٢٠) المصدر نفسه، سورة المائدة، الآية ١١١.
(٢١) المصدر نفسه، سورة يونس، الآية ٩٠.

وبريئاً من العوج]. إنه رسالة تقوم على الألفة بين جميع الرسالات، وتتوجه لاحتواء الشقاق الفقهي، بإعلان وحدة العقيدة وتقديم العمل على شكل الشعائر واعتماد مبدأ مسؤولية الناس عما كسبت أيديهم. وإذا كان الفقه قد أصرّ على القول، بأن الإسلام لا يستقيم إلاّ بأداء الشعائر الخمس، فلا بد أنه قد استمد هذا الحكم من قرآن لا يعرفه أحد.

إن الأمر مقلوب رأساً على عقب. فالواقع أن الفقه هو الذي لا يستقيم إلاّ بأداء الشعائر، لأنه مجرد وسيلة شكلية يسخرها الإقطاع لاحتواء الدعوة إلى الوفاق، وتغييب الأمل الإنساني في السلام والعدل، وراء حلم مؤجل إلى يوم القيامة. أما [العبادات] التي يزعم الفقهاء أنها تعني [الشعائر]، فهي كلمة قديمة أخرى مشتقة من [ܥܒܕ] [ع ب د] بمعنى [عمل وخلق]، ومنها [ܥܒܘܕܐ] [ع ب و د ا] أي عامل وخالق، واسم مفعولها [ܥܒܝܕܐ] [ع ب ي د ا] التي يوردها القرآن بمعنى [عبيد الله] أي مخلوقاته.

فالعبادة في اللغة، ليست هي أداء الشعائر التي يفتي بها الفقهاء، بل هي أداء العمل الذي تقرره نتائجه الفعلية في أرض الواقع. وإذا لم يتمثل هذا العمل في السعي إلى توطيد السلام والعدل، بضمان حق الأغلبية في الحكم، فإنه يصبح مجرد بديل شكلي عن السلام والعدل بالذات.

* * *

في إطار هذه القضية، كنت أحاول هنا أن أطرح موقع الجامع في الإسلام، آملاً أن يقودنا الحوار إلى اكتشاف الفرق الخفي - والصاعق - بين رسالة الفقه، وبين رسالة الدين. وكنت أتوجه لتسليط الضوء من عدة زوايا على خمس نقاط محددة:

الأولى: إن الإسلام ليس فقهاً بل سياسة تهدف إلى بناء مجتمع

قادر على احتواء الخلاف الفقهي، باعتماد مبدأ (مسؤولية المواطن عما كسبت يداه).

الثانية: إن هذا المبدأ، غير قابل للتطبيق إلاّ في مجتمع قائم على الاقتراع الحر الذي يضمن لكل مواطن حق المشاركة في اتخاذ القرار السياسي.

الثالثة: إن كلمة (مواطن) في الإسلام، لا تعني المسلم وحده، بل تعني النصراني واليهودي وكل (مؤمن) آخر مهما كانت عقيدته. فالخليفة لا يدعى (أمير المسلمين) بل (أمير المؤمنين).

الرابعة: إن [المسجد] كلمة مشتقة من سجد، لأنه خلوة للصلاة. أما (الجامع) فهو من كلمة جمع، لأنه مؤتمر سياسي مهمته أن يضمن لكل مواطن حق المشاركة شخصياً في اتخاذ القرار السياسي. وإذا كانت ثقافتنا الإسلامية لا تميز الآن بين المسجد وبين الجامع؛ فذلك أمر مرده إلى أنها ثقافة فقهية مسخرة أساساً لتغييب نظام الجامع بالذات(٢٢).

---

(٢٢) رغم هذا التنبيه المتكرر، فإن جميع المشاركين في الردود هنا، وقعوا في فخ الخلط بين [الجامع] وبين [المسجد]، في شهادة واضحة على أن الخلل قد أصبح جزءاً من تركيبة عقل المسلم نفسه، بحيث لم يعد بوسعه أن يرى موضع المكيدة في هذه الحيلة السياسية القديمة.

أسوى من ذلك، فإن معظم أصحاب الردود، قد أنكروا دور الجامع نهائياً، زاعمين أن الإسلام لم يعرف أبداً سوى المسجد المخصص للصلاة والوعظ. وهي فكرة موجهة عمداً لضرب الدين باسم الدين بالذات. فالواقع أن الإسلام، من دون نظام الجامع، لا يضمن للمواطن حق الإشراف على أداة الحكم، ولا يضمن له بالتالي أن يكون مسؤولاً عما كسبت يداه، مما يلغي قاعدة الجزاء طبقاً لنوع العمل، ويحيل الدين إلى طقوس رهبانية بحتة.

إنني لا بد أن أعترف هنا، بأنني فشلت في شرح هذه النقطة، لأنها تشكل خللاً أزلياً في ثقافتنا، أكثر تعقيداً وعمقاً وشمولاً مما يمكن علاجه بوسائل الحوار.

الخامسة: إن اللقاء الأُسبوعي في يوم الجمعة، لقاء سياسي مخصص للمساءلة والحوار، بحضور المسؤولين الإداريين، وإن تغييب هذا الحوار، وراء مواعظ الفقهاء في خطب الجمعة، مجرد دليل على أن الفقه هو البديل السياسي عن الدين.

الحصيلة الأولى لعرض هذه القضايا خلال السنوات الماضية، كانت مجرد ردة فعل عدائية جداً، وشبه متوقعة. فقد كان من الطبيعي أن يعلن الفقه عداءه لنظام الجامع، ما دام الفقه هو [دين الحكومة الإقطاعية] التي يتوجه الجامع لهدمها بمعول الله نفسه. ورغم أن الردود لم تصدر كلها من فقهاء محترفين، فإنها ظلت تعكس منهجهم في النقد، وتخلط علناً بين رسالة الدين وبين رسالة الفقه، متعمدة أن تتجاهل سبب المشكلة من أساسها[٢٣].

إننا في حاجة لكشف هذه المغالطة المستمرة. فالإسلام الذي يبدأ بمثابة عودة إلى [ملة إبراهيم]، هو رسالة مشروطة شرعاً بالعودة إلى عصر ما قبل المؤسسات الفقهية. إنه دعوة لا تستقيم، إلا بإنهاء الخلاف الفقهي بين العقائد والأجناس، وتقديم نوع العمل على نوع الشعائر، وتحرير الواقع من الخيال، والاعتراف ـ دستورياً ـ بمسؤولية الناس عما يحدث لهم، وعما يحدث من حولهم. وهي رسالة لا ترتبط بما يقوله هذا الفقيه، أو هذا الكاهن، بل بما يفعله هذا المواطن الذي فقد حقه في القول والفعل معاً.

(٢٣) في هذه المرة أيضاً، كانت الحصيلة ردة فعل عدائية أخرى، تنم عن كره دفين في جذور ثقافتنا نفسها، لكل محاولة تهدف إلى إعادة اكتشاف الإسلام السياسي الذي دفنه الفقه لحساب معاوية وراء شعائر الصلاة وخطب الوعظ.

الردود

على الفصل الأول

الدليل العجيب(*)

عبد الرحمن علي فلاح
كاتب من البحرين

في مقالة «إقامة العدل أم إقامة الشعائر؟!»[1] أثار الأستاذ الصادق النيهوم قضية على جانب كبير من الأهمية والخطورة، وقد ظننا أن البحث فيها قد وصل إلى نهايته، وأنه لا زيادة لمستزيد، ولا تعقيب لمعقب، هذه القضية هي «أمّية الرسول» صلى الله عليه وسلم، وأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عالماً بالقراءة والكتابة وأن من بين معجزاته الكثيرة أنه كان أميّاً، ولو كان غير ذلك لسهل اتهامه بأن ما جاء به من قرآن ما هو إلاّ أساطير الأوّلين كتبها وادّعى أنها وحي من ربه..

الجديد الذي يقدمه الأستاذ الصادق النيهوم في هذه القضية هو:

> «إن الرسول صلى الله عليه وسلم كان عالماً بالقراءة والكتابة وأنه لو كان غير ذلك لما اتهمه القريشيون بأنه «يؤلف» القرآن، وهي تهمة ـ كما يقول النيهوم ـ كان من شأنها أن تبدو مستحيلة ومضحكة ـ لو أن الرسول كان حقاً لا يحسن القراءة والكتابة»[2].

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** في: **الناقد**، العدد ٦٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

(١) الصادق النيهوم، **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** في: **الناقد**، العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٤ - ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥.

القضية كما يقول عنها الصادق النهيوم:

«مشكلة هذه القصة المريبة، أنها قصة يصعب إثبات زيفها بوسائل المنطق. فلا أحد يستطيع أن يؤكد أن الحادثة لم تقع، ولا أحد يستطيع أن ينكر أن الله على كل شيء قدير»(٣).

الصادق النيهوم يؤكد بهذا أن محاولته محكوم عليها بالفشل، وأنها في حكم المستحيلة إن لم تكن مستحيلة فعلاً، فإن إجماع المفسرين في جميع العصور على أن فعل «اقرأ» يعني فعل القراءة ولا يعني شيئاً آخر، يجعل مهمة الكاتب مستحيلة، بل إنه يعترف أنه ليس في قدرة المنطق بوسائله المتعددة أن يدحض هذه القصة ويثبت عكسها، ويزيد في التأكيد بقوله:

«فلا أحد يستطيع أن يؤكد أن الحادثة لم تقع، ولا أحد يستطيع أن ينكر أن الله على كل شيء قدير»(٤).

كل هذا اليقين والثبوت يحاول أن يدحضه الصادق النيهوم بتفسير كلمة «اقرأ» على أنها تعني الإعلام والبلاغ والمجاهرة بينما تأتي كلمة «يتلو» لتؤكد على أن الرسول كان عالماً بالقراءة والكتابة، ونحن إذا سلمنا معه بهذا المعنى لكلمة «يتلو» حيث يقول:

«والملاحظ أن قوله (الله): ﴿يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾(٥) هو شهادة صريحة بأن الرسول لم يكن يحسن القراءة فحسب، بل كان معلماً ومحاضراً. فالمصدر (ت ل ا) يعني حرفياً [قرأ بصوت مسموع]»(٦).

حين نسلم معه بهذا فإننا نقول له ماذا تفعل بقوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون﴾(٧) ويقول علماء اللغة:

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٤.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤.
(٥) القرآن الكريم، سورة الجمعة، الآية ٢.
(٦) النيهوم، «إقامة العدل أم إقامة الشعائر»، ص ٥.
(٧) القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية ٤٨.

«إن «من» للنص على عموم نفي ما بعدها»[8].

فعبارة «من كتاب» تعني أن الرسول لم يكن يعرف القراءة فهو لم يقرأ أي كتاب بل أي شيء مكتوب، ولو كان كذلك «لارتاب المبطلون» أي المعاندون لرسول الله، أي لو كان يعرف القراءة والكتابة لما وجد الكفار أية صعوبة في اتهامه بأنه ينقل ما يأتيهم به من كلام من الأمم صاحبة الرسالات.

وإذا فسرنا فعل «يتلو» كما فسّره الأستاذ النيهوم لقلنا إن الحق سبحانه وتعالى ينفي عن رسوله معرفته للقراءة والكتابة، وأن هذه الأمية هي إحدى معجزات الرسول فهو رغم أنه أمّي لا يعرف القراءة ولا الكتابة إلاّ أنه جاءهم بكتاب معجز لا يستطيع البشر أن يأتوا بشيء يسير من مثله ولو كان الجن لهم ظهيراً.

ولقد جاء في القرآن أيضاً قوله تعالى: ﴿وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا. قل أنزله الذي يعلم السر في السموات والأرض إنه كان غفوراً رحيماً﴾[9].

ومجيء فعل الكتابة على هذا الشكل «اكتتبها» أي كلّف من يقوم بالكتابة له، ولو كان يعلم الكتابة لقال الله تعالى: «كتبها» ولم يقل سبحانه «اكتتبها». وحينما نربط هذه الآية بالآية التي سبقت من سورة العنكبوت التي تنفي عن الرسول القراءة والكتابة في وضوح لا مجال للشك فيه، نستطيع أن نؤكد على أن الرسول كان أمياً لا يعرف القراءة والكتابة. ولم يكن هذا في حق رسول الله انتقاصاً من عظمته بل كان دليلاً على نبوته، وكان دليلاً على أن هذا الكتاب المعجز هو من عند الله تعالى لم يسبق لرسول الله عليه الصلاة والسلام أن قرأ كتاباً قبله.

إضافة إلى هذا فإن الرسول الكريم اتخذ لنفسه كتّاباً يكتبون الوحي

(٨) **المصحف الميسر**، الشيخ عبد الجليل عيسى، ص ٥٢٧.
(٩) **القرآن الكريم**، سورة الفرقان، الآيتان ٥ ـ ٦.

له. ولم يذكر التاريخ الصادق أنه صلى الله عليه وسلم قام بكتابة الوحي بنفسه، ولو كان عالماً بالقراءة والكتابة لفعل ذلك ولو لمرة واحدة، ولكن لم يؤثر عنه ذلك. وأيضاً فإنه لما عقد الصلح مع قريش في «صلح الحديبية» وجاء في بداية العقد: «هذا ما صالح عليه محمد رسول الله»، احتج مندوب قريش، وقال: لو علمنا أنك رسول الله ما قاتلناك، فقال رسول الله للإمام علي رضي الله عنه ـ وكان يقوم بالكتابة ـ أمح كلمة رسول الله. فأبى علي ذلك، فطلب رسول الله من علي أن يريه الكلمة، فدلّه عليها، فقام رسول الله بإزالتها. ولو كان رسول الله يعرف القراءة لما طلب من الإمام علي أن يدلّه على الكلمة.

إن الجهد الذي بذله الأستاذ الصادق النيهوم جهد مشكور ولكنه تهاوى أمام النصوص الصريحة التي تؤكد على عدم معرفة الرسول بالقراءة والكتابة.

كلمة أخيرة، وهي أن الأستاذ النيهوم اتّخذ من اتهام قريش لرسول الله، «بأنه يؤلف القرآن» دليلاً على معرفة الرسول بالقراءة، وهذا عجيب فالاتهام لا يقوم هنا دليلاً علي إثبات القراءة في حق رسول الله ولو كان هذا الاستنتاج صحيحاً، لقلنا إن اتهام قريش لرسول الله بأنه ساحر، وشاعر، وكاهن، ومجنون دليل على أن الرسول كان واحداً من هؤلاء ـ وحاشاه أن يكون كذلك.

إن الأستاذ النيهوم رغم الجهد الذي بذله في إثبات دعواه قد فاته التوفيق والسداد، واتهامه المفسرين وعلماء الأمة بالتزوير وهم ـ سلفنا الصالح ـ تهمة لا تقوم على أساس، ونسأل الله تعالى لنا وله حسن العمل..

مجادل بغير علم(*)

الصادق إبراهيم البصير
المغرب

طالعتنا مجلتنا المفضلة «الناقد» ذات الجانب الإبداعي الثقافي المعرفي بموضوع للأستاذ الصادق النيهوم بعنوان «إقامة العدل أم إقامة الشعائر»[1] واسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات حول ما ورد في الموضوع المذكور.

أورد الأستاذ النيهوم أن الأمر بالقراءة في بداية سورة «العلق» في قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾[2] لا يقصد به قراءة نص، لأن الرسول لم يكن أمياً لكنه كان يقرأ ويكتب ويعلم ويحاضر والمقصود من القراءة ـ كما أشار الأستاذ النيهوم ـ تبليغ الدعوة.

إن الذي أحب أن أؤكده أن المقصود بطلب القراءة من المولى عز وجل هو مجرد القراءة وليس التبليغ، لأن الفعل قد جاء مكسور الهمزة من قرأ ـ يقرأ ـ قرأ كما في قولك في الأفعال التي هي من ضرب: اقرأ ـ املأ ـ اهنأ ـ اهدأ، أما إذا كان دالاً على التبليغ

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، «**إقامة العدل أم إقامة الشعائر**» في: **الناقد**، العدد ٦٤، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣.

(١) الصادق النيهوم، «**إقامة العدل أم إقامة الشعائر**» في: **الناقد**، العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٤ - ٧.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة العلق، الآية ١.

فيوجب أن يأتي من: أَقرأَ ـ يُقرِىء ـ أقرىء وذلك بإيراد همزة التعدية، أو التجاوز لكون السلام منقولاً، ونقول أقرأ فلان السلام، وأقرأه إياه، أي بلّغه، ويقال: أقرىء فلاناً السلام أي بلغه. ونجد الزمخشري في أساس البلاغة يقول: ولا يقال اقرأ سلامي على فلان بل أقرئه. ونستدل من ذلك أن قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ يراد منه الأمر بالقراءة ولا يراد منه التبليغ لأنه لو كان ذلك لوجب أن يقول أقرىء ويكون المحذوف هو مفعول الفعل طلباً للاختصار، وعندما ورد في كتب السيرة والتاريخ قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ما أنا بقارىء أي لا أعرف القراءة فإننا نجد هذه الصيغة في اللغة الآرامية تستخدم دلالة على الشخص الذي قبل في إحدى الدرجات الشماسية الصغرى ليقرأ الكتاب المقدس على المؤمنين « ܩܪܘܝܐ ».

وقد ورد في لسان العرب أقرأ غيره يقرئه إقراء. ومنه قوله تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾[3] وإذا كان الإقراء يدل على تعليم القراءة والرسول صلى الله عليه وسلم عالماً وقارئاً ومعلماً ومحاضراً، كما أشار الأستاذ النيهوم، فما الفائدة من ذلك؟ وإذا كان الرسول يقرأ، ويكتب لما كان هنالك معجزة. ولربما وقع لبس في أن الرسول قد خط القرآن بيمينه وهو الذي خاطبه المولى عز وجل بقوله: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾[4]. فأنت يا أستاذنا النيهوم ملمٌّ بالعربية ولكنك لم تعرف هذه الآية ولم تعرف بأن مجرور «من» إذا كان نكرة يدل على الزمن المطلق عندما يكون منفياً كما في قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلاّ استمعوه وهم يلعبون﴾[5] وقوله: ﴿وما آمنت قبلهم من قرية

(٣) المصدر نفسه، سورة الأعلى، الآية ٦.
(٤) المصدر نفسه، سورة العنكبوت، الآية ٤٨.
(٥) المصدر نفسه، سورة الأنبياء، الآية ٢.
(٦) المصدر نفسه، سورة الأنبياء، الآية ٦.

أهلكناها أفهم يؤمنون﴾[6] وقوله: ﴿وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوماً آخرين﴾[7] وقوله: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلاّ نوحي إليه أنه لا إله إلاّ أنا فاعبدون﴾[8].

وأحب أن أشير إلى أن القرآن قد نزل بلغة العرب وبأسلوبهم وإذا كان هنالك اتفاق دلالي أو تركيبي أو حتى صوتي بين العربية وغيرها من أخواتها الساميات فهذا لا يرجع إلى أن القرآن قد جاء بتلك اللغات وإذا وردت ألفاظ سامية فهذا دليل على أن القرآن الكريم قد جاء بهذه الألفاظ دلالة على أن العرب استخدموها وصارت من المتعارف عليه في سنن العربية وقوانينها. ويورد السيوطي ألفاظاً كثيرة نزلت في القرآن بلغات الروم، والحبشة والهند، والسريان وغيرها. وهذا ليس بدليل على أن القرآن قد نزل بالكلدانية، أو الآرامية، أو غيرهما لقوله تعالى: ﴿وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا﴾[9]، وقوله: ﴿وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ليبين لهم﴾[10]، وقوله: ﴿فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوماً لدا﴾[11]، وقوله: ﴿فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون﴾[12].

وأخالف الأستاذ النيهوم في أن قوله تعالى:

«هو الذي بعث في الأميين رسولا...»[13].

إن الأميين يراد بهم المنسوبون إلى الأمة. وإن رجعنا إلى معاجم اللغة فإننا نجد أن الأمي هو المخلوق على الفطرة أو الطريقة الأولية

(٧) المصدر نفسه، سورة الأنبياء، الآية ١١.
(٨) المصدر نفسه، سورة الأنبياء، الآية ٢٥.
(٩) المصدر نفسه، سورة الأحقاف، الآية ١٢.
(١٠) المصدر نفسه، سورة ابراهيم، الآية ٤.
(١١) المصدر نفسه، سورة مريم، الآية ٩٧.
(١٢) المصدر نفسه، سورة الدخان، الآية ٥٨.
(١٣) المصدر نفسه، سورة الجمعة، الآية ٢.

ولم يتعلم القراءة ولا الكتابة كما في قوله تعالى: ﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني﴾[١٤]. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام:

«إنّا أمة أمية لا تكتب»[١٥].

وأخالف الأستاذ النيهوم فيما ذهب إليه من أن المقصود من العبادة ليس القيام بأركان الإسلام التي اعتبرها نوعاً من الابتداع الذي ابتدعته المؤسسة الفقهية، وماذا يقصد بهذه المؤسسة التي جعلتنا نقوم بأعمال ليست من الدين؟!! بل الدين كما قال الأستاذ النيهوم إقامة العدل وليس إقامة الشعائر، إقامة السلام والمحبة وليس الصلاة والزكاة والشهادتين والصوم والحج، وأي عبادة هي التي يدعو إليها أستاذنا النيهوم التي نفصل فيها العمل عن الأخلاق أي الجانب النظري عن التطبيقي؟

فلو كانت العبادة لا تعني الطاعة بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة والشهادتين وصوم رمضان وحج البيت، فمتى ينتشر العدل والسلام اللذان تريدهما؟ إذا لم نسع للعدل التوافقي بين ما يريده المولى منا من إقامة شعائر، وبين ما نريده نحن من عدل وسلام فلا داعي للعبادة حسب رأي الأستاذ الذي يرى أن اتباع ملة إبراهيم لا تعني القيام بالأركان الخمسة. وما قولك في قوله تعالى في سورة الحج، وأحب أن أكرر سورة الحج، ما قولك في هذا النداء الإلهي الذي نجد فيه أن اتباع ملة إبراهيم تقتضي إقامة الشعائر: ﴿هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير﴾[١٦].

(١٤) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٧٨.
(١٥) انظر: صحيح البخاري في كتاب الصوم.
(١٦) **القرآن الكريم**، سورة الحج، الآية ٧٨.

ونجد أن دلالة (ع، ب، د) على الانقياد خاصية تتصف بها اللغات السامية ونذكر على سبيل المثال أن العبودية في الآرامية تدل على الطاعة والانقياد ومنه استخدام الكلمة استخداماً مجازياً للمملوك، أو الخادم « ܥܒܕܐ » وعبودية « ܥܒܕܘܬܐ ».

إن الإنسان لا يستطيع أن يحقق العدل والسلام والمحبة ما دام بعيداً عن المولى وما دام يفسر المفاهيم حسب أهوائه. وصدق الله مولانا العظيم في قوله: ﴿ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ويتبع كل شيطان مريد﴾(١٧).

---

(١٧) المصدر نفسه، سورة الحج، الآية ٣.

ما يجحظ العينين(*)

علي الخزاعي
العراق

إن ما حدث في نزول الوحي على محمد ليس قصة متداولة في كتب التفسير على سبيل الريب كما تظنه، ولكنها حقيقة واقعة وتاريخ صحيح يدحضان ريب المُرتاب، فأمية رسول الله كانت سدّاً لثغور الشك على أن القرآن من عنده، أي لم تكن نقصاً في شخصيته كنبي رسول، بل كانت دليلاً على أهليته للرسالة الإلهية المقدسة، ومحتوى لمعجزته الكبرى المتمثلة بالفرقان العظيم.

إن الدين شريعة كاملة وسلوك قويم وهو عند الله الإسلام ويتمثل في خمسة أصول وهي العدل والتوحيد والنبوة والإمامة والمعاد، ولا يمكن لنا أنْ نفصل بينه وبين أيٍّ جانب من جوانب الحياة كالسياسة والاجتماع والفلسفة والاقتصاد وإقامة الشعائر وغير ذلك، فإن الله سبحانه لا ينزل شريعة ناقصة تحوج عباده إلى غيره، فالدين هو الفقه والعدالة الاجتماعية المتجسدة فيه فهو يؤيد بعضه بعضاً لا ينقض بعضه بعضاً كما تراه، حيث قال الله سبحانه في سورة البقرة: ﴿ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين. الذين

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، «**إقامة العدل أم إقامة الشعائر**» في: **الناقد**، العدد ٦٤، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٣.

يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون﴾[1].

إن ما جاء في المقالة من ـ تحديد مبادىء أربعة يُستدل على أنها حجة ساقها القرآن في نقاش مفصل ـ يستوجب إعادة النظر فيه، وما جاء في القرآن الكريم على أنه إثبات لها، فهو ليس كذلك، لأن الآيات في وادٍ والمبادىء المزعومة في وادٍ آخر ولا يمكن استمالتها عن معناها الذي جاءت به، إذْ إن لها معنى وتأويلاً لا يعلمه إلاّ الله والراسخون في العلم، وليس هذا موضعها كما هو واضح من مرمى المقالة. وقد عبّر القرآن الكريم عن مثل هذه الحال في سورة آل عمران بقوله: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هُنَّ أمُّ الكتاب وأخر متشابهات فأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلاّ الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلٌ من عند ربنا وما يذكر إلاّ أولو الألباب﴾[2] أعاذنا الله من الزيغ والفتنة.

قد يتضح واقعاً أن الدين فقه خالص وطقوس ذات معانٍ فلسفية عميقة تتصل جذورها بالحياة العلمية وسلوك الإنسان، لا عبادة روحانية ساذجة تفتقر إلى الاقتران بالعمل كما يظنه الماديون مثلاً، وعلى سبيل المثال لو أخذنا الصلاة مثلاً وهي عبادة ذات ضرورة خطرة ومعانٍ مترامية الأطراف في حياة الإنسان وسلوكه، فهي أولاً صلة بالله سبحانه وكلام مباشر معه (هذا من ناحية روحانية) وهي أيضاً نظافة جسد وطهارة ثياب وماكان من القذارة والسرقة والاغتصاب. وحركاتها تدل على معانٍ مبدئية يعنيها المصلي ويخاطب بها الله سبحانه، يتعلمها المكلف من الفقيه، أي التلميذ من المعلم وهي أيضاً استجابة لطلب الله سبحانه واستجابة لتلك

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآيات ١ ـ ٤.

(٢) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٧.

الغريزة في طبيعة الإنسان نفسه يُقر بها لخالقه، هذا فضلاً عن أنها اجتماع ووقفة بين المصلين تهدف إلى تطبيع روح الأخوة بين الناس، وإلى توثيق أواصر المحبة والألفة في المجتمع كما أن لها معاني أخرى كثيرة جداً لا تسعها سطور هذه المقالة.

هذا عن الصلاة، وللصوم والزكاة والحج والخُمس والعُمرة وباقي فروع الدين الحنيف، وجوه لا تدفع أمام الخائض في بحور معانيها، فكيف يمكن للتلميذ معرفتها دون الرجوع إلى الفقيه المعلم أو المؤسسة الفقهية؟ فالدين فقه لا يمكن أخذه بالإلهام كما يفعل البعض، ولكن يؤخذ بالإعلام من معلم فقيه يعمل به ذلك التلميذ ويجعله كالقلادة في عنق العالم لا أن يتبعه كالأعمى المسيّر إلى حيث لا يدري، فهو بحاجة إلى الفقيه كعالم وعارف، فعالم يقتدى به، وعارف يُهتدى به ومشير وموجّه له إلى سنّة الأنبياء والمرسلين عليهم السلام ولا سيما سُنَّةِ سيد الخلق أجمعين محمد، فالفقهاء إذاً ليسوا ضد الأنبياء ولكنهم ورثتهم وتراجمتهم.

إنَّ طرح فكرة أن الإسلام لا يستقيم إلاّ بأداء شعائر خمس ولا بد أنه قد استمد هذا الحكم من قرآن لا يعرفه أحد ـ كما جاء في مقالتكم ـ فهذا قول شبيه بمن يصطاد في ماء عكر، لأن الله سبحانه وتعالى قد فرض الأحكام والفقه في قرآنه المجيد فقال عزَّ من قائل: ﴿أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾[٣]. وقال كذلك ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم﴾[٤]. وقال: ﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل﴾[٥]. وقال: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾[٦]. وقال بأفعال الأمر أحكاماً كثيرة يمكن الرجوع إليها،

(٣) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٤٣.
(٤) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٨٣.
(٥) المصدر نفسه، سورة الإسراء، الآية ٢٦.
(٦) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٩٧.

﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض﴾[٧]. كما أنه هدَّد وتوعَّد المخالف لأحكامه وأوامره ونواهيه، فهو سبحانه تعبدنا من حيث يريد هو لا من حيث نريد نحن ونرغب، فإن عبدناه من حيث يريد هو وفانا أجورنا وإن عبدناه من حيث نريد نحن (كما يفعل البعض) فإنه يرفض تلك العبادة ويردها على صاحبها ولا يقبلها وتكون بالتالي عملاً شخصياً بحتاً لا علاقة له به وسيكون مأوى فاعله جهنم وبئس المصير.

أما ما جاء في أواخر سطور مقالتكم عن موقع الجامع في الإسلام وعن معنى المواطنة وضمان حق المشاركة في اتخاذ القرار السياسي من قبل الناس بمختلف عقائدهم، فهذا أمر مخاضُهُ ذو غورٍ سحيق المهوى ملخصه بأن ليس لكل من هبَّ ودبَّ حقُّ المشاركة السياسية في مجتمعنا الحالي وفي هذه المرحلة الراهنة بالذات، ولكن ينبغي أولاً الرجوع إلى حكم الله سبحانه واتباع ما يقول هو أولاً، لا استشارة الناس في أخذ القرار السياسي فمن الناس، عزيزي الكاتب، من هو كالأنعام، بل هو أضل سبيلاً، فكيف يمكن الرجوع إلى رأي من هُم من هذه الشريحة؟ هذا إن طبقت الديموقراطية السلبية كما تدعو إليه يا صاح! هيهات كيف هذا وعندنا حكم الله في كتابه الخالد، علماً بأن حكم الله الذي هو الفقه طبعاً لا يتمثل في دين الحكومة الإقطاعية ـ كما جاء في مقالتكم ـ فالإسلام ليس نظاماً رأسمالياً بحتاً ولا شيوعياً أو اشتراكياً بحتاً ولكن بين ذلك سبيلا.

إنَّ ما يجحظ العينين حقاً في مقالتكم يا صاحبي هو توزيعكم لكلمة مؤمن وطرحكم مسألة أمير المسلمين وأمير المؤمنين وتعليقكم عليها وربطها بصلاة الجمعة والجامع في شُطير أو شُطيرين. وأنا أرغب أن أخبركم بأن لذلك غوراً أغوراً تُشدُّ إليه الرحال وتنقضي

---

(٧) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٨٥.

فيه مدد الآجال، وتمتلىء منه ركاب العيس الرواقص، والخوص القلائص، لا أن تنتشلها بمرور الكرام كي تُلبس الحق بالباطل، فما بين الحق والباطل باطل، وصدق الله العظيم إذ قال: ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون﴾(٨).

وسلام على من اتبع الهدى.

(٨) المصدر نفسه، سورة الأنبياء، الآية ١٨.

التفسير الأحمق(*)

محمد علي كيوه
تونس

أوردت مجلة «الناقد» مقالة في أربع صفحات لكاتبه المدعو الصادق النيهوم تحت عنوان رئيسي كتب على صفحة الغلاف الخارجي بشكل مغر وخط بارز «الفقهاء ضد الأنبياء»، وعنوان رئيسي داخلي كتب في أعلى الصفحة الرابعة من المجلة بخط غليظ أيضاً «إقامة العدل أم إقامة الشعائر»[1]، وتحت هذا العنوان الأخير عناوين فرعية لا تقل خطورة عن العنوانين الرئيسيين الداخلي والخارجي.

قرأت الموضوع فلم أصدق ما قرأت واتهمت نفسي بعدم الفهم وأعدت قراءته فإذا أنا أمام نص يمثل فخاخاً ملغومة، وبدا لي أن صاحبه قد اتبع فيه أسلوب الدس والغش والمكر، ويظهر أنه نبش كثيراً في مزابل التاريخ بحثاً عما قد يكون تقادم عليه العهد من تلك الأساليب فأنسي ليعيد بعثه من جديد وينسبه إلى نفسه لغاية خبيثة فانكشف أمره وظهر عيبه وبرزت سوءته. الجديد الوحيد الذي أتى به الكاتب النيهوم، إن صح وصفه بالجدة، هو أنه سلك منهجاً لغوياً وتفسيراً أحمق لبعض ألفاظ ومعاني القرآن الكريم. وقد

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** في: **الناقد**، العدد ٦٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣.

(١) الصادق النيهوم، **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** في: **الناقد**، العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٤ - ٧.

ظن أنه جاء فيها بتفسير أعمق فازدادت اللغة منه ابتلاء بالمكروه الذي لا صبر عليه.

لقد ولع بعض الكتّاب المندسين في الأمة والمحسوبين عليها وما هم منها مثل هذا النيهوم، باتهام التاريخ الإسلامي. وسلوك طرق سفسطائية في تعليل اتهاماتهم ارتياداً لوجوه جديدة وأسباب للحوادث لم تكن معروفة، حتى يقال عنهم أنهم كشفوا حقائق تاريخية لم يعرفها غيرهم، أو يقال عنهم أنهم عرفوا أسراراً أعماها وأغفلها التاريخ الديني. ويسمون ذلك تمحيصاً وتحقيقاً وتدقيقاً ظناً منهم أن التحقيق والتمحيص إنما هما بالمخالفة والخروج على ما استقر عليه الرأي العام وأجمع عليه جمهور علماء الأمة ليشككوا الناس في دينهم. ولا ريب أن هذا هو ما يطعن به المشركون والملاحدة على نبوة محمد(ص)، وعلى التاريخ الإسلامي لينفروا المسلمين من دينهم ويجردوهم من أصالتهم ويخرجوهم من أمتهم. وخلاصة رأيه في محمد في تفسير مفتتح سورة العلق:

«أن هذه القصة مريبة ومزورة وأن محمداً لم يكن أمياً بل كان متعلماً مثقفاً يعرف القراءة والكتابة جيداً كأحسن ما يعرفها أهل زمانه وأن كلمة اقرأ ذات الأصل الكلداني مصدرها (ق.ر.أ) وتعني أعلن وجاهر ونادِ وبلغ ومنها في لغتنا العربية ـ يقرأ السلام ـ بمعنى يبلغه وقد وردت في التراتيل الكلدانية بهذا المعنى في قوله (ق ـ ر ـ أ ـ ب ـ ش ـ م ـ م ـ ر ـ ي ـ أ) أي ناد باسم الرب وهو المقصود في قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ فالآية لا تطلب من الرسول أن يقرأ وإنما تأمره بأن يبلغ ويعلن الدعوة التي تمثلت في تصحيح مفهوم كلمة الرب إلخ..»[٢].

ثم يقول:

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤.

«إن القرآن لم يفتتح نزوله بدعوة الرسول إلى القراءة كما يزعم رواة القصة المزوَّرة»[٣].

وجاء في قوله في تفسير لفظة حنيف:

«فالحنيف في لغة الكنيسة الآرامية هو الوثني ومصدرها (ح.ن.ف) بمعنى كفر»[٤].

ويستمر الكاتب في مثل هذا الخلط والتخبط فيقول:

«إن الدين لا فقه فيه بل هو مجرد شريعة تحرم الخلافات الفقهية من أساسها»[٥].

ثم يعود للفظة حنيف فيفسرها تفسيراً آخر غير الذي ذكره أولاً فيقول:

«إنما تعني عدم الانتماء إلى مذهب فقهي»[٦].

ثم يفسر الفقه بأنه:

«استجابة لغريزة في طبيعة الإنسان نفسه المحب للحياة، والحياة لا يضمنها قيام مؤسسة فقهية لأن الله فطر الناس على محبة الحياة ولم يفطرهم على الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادة كما أوهم الفقهاء الناس فعملوا على طمس وتغييب دعوة الأنبياء في معركة لا مبرر لها سوى حاجة الفقهاء إلى تطويع الدين في خدمة الإقطاع»[٧].

ثم يتطاول هذا الكاتب على قواعد الإسلام ومبادئه الأساسية الخمسة فيشكك فيها وفي صحتها وجدواها ويعلل ذلك بأنها لم تكن منطبقة على المسلم الأول إبراهيم عليه السلام كما لم تكن منطبقة على أي واحد من الأنبياء الذين وصفهم الله بأنهم مسلمون. بل ويحشر فرعون في زمرة الأنبياء المسلمين لأن الله

---

(٣) المصدر نفسه، ف ٢، ص ٥.
(٤) المصدر نفسه، ف ٣، ص ٥.
(٥) المصدر نفسه، ص ٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٥.
(٧) المصدر نفسه، ص ٧.

حكى عنه قوله: ﴿لا إله إلاّ الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين﴾[٨]. ويزعم أن الإسلام كلمة ذات أصل كلداني مصدرها (ش ـ ل ـ م) ثم يقول:

«وإذا كان الفقه والفقهاء قد أصروا على القول بأن الإسلام لا يستقيم إلاّ بأداء الشعائر والقواعد الخمس فلا بد أنهم استمدوا هذا الحكم من قرآن آخر لا يعرفه أحد غيرهم»[٩].

هذا بغاية الاختصار مجمل آراء النيهوم، والمتأمل فيها يرى خلفها دعوى خطيرة جداً وبدعة جديدة وفريدة في بابها من حيث الشكل والطرح وإن كانت قديمة من حيث الأصل. فإن ما رمى إليه الكاتب إنما هو بعث جديد بأسلوب جديد لدعوى الجاهلية الأولى من أن رسول الله لم يكن أمياً بل كان متعلماً يعرف القراءة والكتابة، ليتسلل من ذلك إلى الطعن في رسالته ونبوته بالتشكيك فيهما. وأن الفقه ليس من الدين بل هو حرب عليه. وأن الفقهاء ضد الأنبياء، وأنهم هم الذين فرقوا الدين وجعلوا الناس شيعاً فيه. وخطر دعاويه هذه يتمثل في محاولته الفصل بين الإسلام وبين ما استنبطه الفقهاء والأئمة المجتهدون من المصادر الأساسية للإسلام. وهل هذا إلاّ عين الأباطيل التي نادى بها عن مكابرة وعناد المستشرق الألماني [شاخت] المعروف بعدائه للإسلام وحقده عليه! كما نادى بها الفيلسوف الألماني [كانط]، على أن [شاخت] كان أكثر اعتدالاً وتأدباً مع الفقهاء المسلمين فقد أقرّ لهم بالفضل واعترف لهم بالتميز والمقدرة حين قال:

«إن الفقه الإسلامي الذي ألفه أئمة المذاهب الإسلامية وفقهاؤها ليس إلاّ عملاً قانونياً أنتجته أدمغة قانونية ممتازة طاب لها أن تعزوه إلى الكتاب والسنّة»[١٠].

---

(٨) **القرآن الكريم**، سورة يونس، الآية ٩٠.

(٩) النيهوم، **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** ص ٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦.

لقد كان [شاخت] وهو الحاقد المتعصب ضد الإسلام والمسلمين أكثر اعتدالاً من النيهوم الذي حاول تغطية حقيقة أمره والظهور بمظهر المسلم المنفتح الذي يدافع عن الإسلام، ولكن أمره قد انكشف زيادة على أنه نقل آراء [شاخت] و[كانط] بحذافيرها ولم يراع حتى الأمانة في النقل لأنه بعد أن تبنى تلك الآراء نسبها إلى نفسه وأضفى عليها صبغة سوداء من الحقد الأكبر والتعصب الأمقت ضد الإسلام وعليه، فما رأينا أحداً قال مثل قول النيهوم في أمية محمد لا من أهل اللغة وعمالقتها ولا من الدخلاء عليها وما سمعنا أحداً قال مثل قوله في فقهاء الأمة وعلمائها وأئمتها لا من أهل الملة ولا من غيرهم.

لكن لما تعطل الزمن وقلّ فيه ناصر الدين، فأصبح هدفاً لمعاول الهدم والهدامين، وصارت اللغة صحافية وآلت العربية وآدابها إلى الدخلاء ممن تأصلت فيهم العُجمعة وفشت فيهم العصبية والتبعية الذليلة للأجنبي، وآن للجهل أن يبرز بإفرازاته «النيهومية» صار النبي محمد متعلماً مثقفاً من قبل بعثته وصار الفقهاء أعداء الأنبياء وسبب تخلف الأمة. وتظهر في مقال الكاتب وطرحه روائح نتنة لدسائس خفية. فهذه الفئة من أمثال الكاتب لا يجوز عقلاً احتمال جهلها للمدلول الصحيح لألفاظ «أمي - وقراءة - وحنيف - وفقه» كما أنها لا تجهل الدور الإيجابي البناء للفقهاء والأئمة المسلمين. ولكن يبدو أن الكاتب وأمثاله أرادوا من التشكيك فيها وصرفها عن معانيها الأصلية التشكيك في القرآن والدين ورسالة محمد بوسائل متعددة ترمي كلها إلى هذه الغاية، بحيث إن النيهوم لم ينفرد بهذه الدعوة ولا هو أول من زعم ذلك وسوف لن يكون الأخير فقد سبقه إليها الكثيرون ورافقه فيها الكثيرون وسيتلوه من بعده ما الله به عليم.

ومن عجيب أمره أنه يدعي الإسلام والدفاع عنه ثم يطعن في أركانه وقواعده الخمس. ولم يتأدب مع رسول الله حين ذكره في

مقالته بالصلاة عليه ولو مرة واحدة أو برمز الصلاة: (ص). فقد أظهر له جفاء لم نره من الكتّاب المسيحيين الذين يصلون عليه في كتاباتهم بالعربية مجاملة للمسلمين أو اعترافاً منهم له بالفضل. وأعجب من ذلك ما سلكه من طرق المغالطة وأساليبها حتى فيما عُرف من اللغة بالبداهة والضرورة عندما يقول:

«وهناك خطأ لغوي فاضح ارتكبه الرواة الجهلة على عادة المزورين والواقع أن كلمة اقرأ لا تعني أصلاً فعل القراءة لأنها كلمة كلدانية الأصل تعني أعلن وجاهر وبلغ وناد»[11].

فما هو الأمر الذي سيعلن عنه ويبلغه ويجاهر به والحال أن اقرأ هي أول ما نزل به جبريل من الوحي عليه وهي أول عهد له بالوحي، بحيث إنه ما زال لم يعرف من الأمر شيئاً حتى أنه عاد مضطرباً وهو يقول: زملوني زملوني، فأخذته خديجة رضي الله عنها إلى ابن عمها ورقة بن نوفل الذي عنده علم من الكتاب فطمأنه بعد أن سمع منه بأن الذي رآه هو عينه الناموس الذي جاء لمن سبقه من الأنبياء وبشره بأنه سيكون نبي هذه الأمة بحيث إنه لم يتضح له الأمر باقرأ ولم يعرف المطلوب إذ ذاك إلاّ بعد أن نزل عليه الوحي بمفتتح سورة المدثر. فأي أمر سيبلغه إذا؟ إلاّ إذا كانت العبقرية في العقل «النيهومي» تحكم بإبلاغ الرسالة قبل إعدادها واكتمالها. وأود أن أقف عند قوله:

«والواقع أن كلمة اقرأ لا تعني أصلاً القراءة»[12].

لأنبهه إلى ما في كلامه هذا من جهل أو تجاهل لأن قرأ قرءاً وقراءة وقرءاناً واقترأ الكتاب بمعنى نطق بالمكتوب فيه وألقى النظر عليه وطالعه. وقرأ قرءاً وقرءاناً الشيء جمعه وضم بعضه إلى بعض. وقرأ الكتاب تتبع ما فيه وقرأ الآية نطق بها وقرأ الشيء جمعه[13]، وأقرأ

(١١) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) **المنجد في اللغة والأعلام**، ص ٦١٧.

اسم تفضيل من قرأ أي أجود قراءة ـ واستقرأه طلب منه أن يقرأ ـ والقرّاء الحسن القراءة[١٤]. وحينئذٍ فإن اقرأ في أول سورة العلق لم يكن المراد بها الأمر بالتبليغ كما زعم النيهوم، وإنْ وردت بهذا المعنى في اللغة المسموعة خاصة كقولنا فلان يقرئك السلام. ودليل ذلك أن الله تعالى أمر نبيه بالجهر بالدعوة وإعلانها وتبليغ الوحي والرسالة في قوله تعالى: ﴿فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين﴾[١٥]. وقوله تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾[١٦]. فاقرأ في مفتتح العلق لا تعني التبليغ والإعلان كما زعم النيهوم وادعى وإنما تعني القراءة والتعلم والاتباع لأن الأمر بإيجاد الفعل أمر به كما قرره علماء الأصول. ومن استدلالاته على أن الرسول كان قبل بعثته ونبوته يعرف القراءة والكتابة ما ذهب إليه من تحريف المعنى في قوله تعالى: ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي...﴾[١٧]، وقوله تعالى: ﴿رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة فيها كتب قيمة﴾[١٨]، وقوله تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة﴾[١٩].

ويتجرأ في جسارة وقحة على تحريف آيات القرآن تحريفاً مقصوداً فيزعم أن التلاوة هي القراءة من كتاب أو صحيفة وهو ما ينفي به عدم معرفة رسول الله للقراءة والكتابة. ويثبت به أن الأمية لا تعني عدم معرفة القراءة والكتابة وأنها مصطلح توراتي بمعنى أممي أي غير يهودي فيقول:

---

(١٤) **المعجم الوسيط**، ج٢.
(١٥) **القرآن الكريم**، سورة الحجر، الآية ٩٤.
(١٦) المصدر نفسه، سورة المائدة، الآية ٦٧.
(١٧) المصدر نفسه، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.
(١٨) المصدر نفسه، سورة البينة، الآيتان ٢ و٣.
(١٩) المصدر نفسه، سورة الجمعة، الآية ٢.

«وهو المعنى الذي يتبناه القرآن نفسه حرفياً في آيات منها قوله تعالى: ﴿قل للذين أوتوا الكتاب والأميين﴾[20]، ويستنتج أن الأمي ليس هو غير المتعلم بل هو غير اليهودي»[21].

ووقفة أخرى عند قوله (فالأمي في لغة التوراة ليس هو غير المتعلم)، لنقول له إن لغة القرآن لغة مكتفية بذاتها لا تحتاج إلى غيرها من اللغات القديمة البائدة، وأن ما دخل في العربية بوساطة القرآن من ألفاظ تلك اللغات صار له مدلول ومعنى عربيان، وإذا صح أن لفظ الأمي توراتي الأصل فقد صار لفظاً عربياً له عدة دلالات من بينها عدم معرفة القراءة والكتابة كما جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله قال: «نحن أمة أمية لا نقرأ ولا نكتب الشهر هكذا وهكذا وهكذا» وأشار بيديه إلى تسعة وعشرين يوماً، جاء في منجد اللغة والأعلام:

«أن الأمي هو من لا يعرف القراءة والكتابة. والأمية هي جهل القراءة والكتابة، كما جاء لفظ الأمي في العربية نسبة إلى الأمة ج. أمي وهي الجماعة والجيل من الناس. والأمة الطائفة من الزمن كقوله تعالى: ﴿وادّكر بعد أمة﴾[22]، والأمي من جمع صفات الخير في الأمة كلها كما جاء في قوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿إن إبراهيم كان أمة﴾[23].

إلى غير ذلك من معاني هذا اللفظ.

وهكذا يظهر بوضوح أن لغة القرآن أغنى وأوسع وأعم وأشمل من لغة التوراة ومن أي لغة أخرى من اللغات المنقرضة وأن ما جاء من معاني الألفاظ العربية في اللغات الأخرى لا يكون حجة على ما في العربية منها فضلاً عن أن يسقطها. أما لفظ تلا ـ تلواً فهي بمعنى اتبع وتلا الكتاب أي اتبع ما فيه من تعليمات. ومنه قولهم

---

(٢٠) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٢٠.

(٢١) النيهوم، المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٢) **القرآن الكريم**، سورة يوسف، الآية ٤٥.

(٢٣) المصدر نفسه، سورة النحل، الآية ١٢٠.

أتْلت المرضع أي تلاها ولدها وتبعها وأتلاه الله أطفالاً أي أتبعه بأطفال. وتلاه تابعه وشاركه كقولنا تالى فلان المغني إذا غنى مثل غنائه وقال مثل قوله بصوت دون صوته. والتِّلْوُ التابع جمع أتلاء. والتِّلْوُ من لا يزال تابعاً غير مستقل بنفسه. ولهذا يكون معنى أمية الرسول عدم سابق معرفته بالقراءة والكتابة ويكون معنى التلاوة التي قام بها هو الاتباع والتزام أوامر الوحي الذي أنزله الله عليه بوساطة جبريل عليهما السلام.

ومعجزة رسول الله هو أنه مع أميته وعدم معرفته القراءة والكتابة فقد جاء بما أعجز الثقلين عن الإتيان بمثله أو ببعضه. فالأمية بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شرف له اختصه الله به. فقد أغناه الله تعالى عن الاحتياج لأحد من خلقه لأن المعلم أفضل من المتعلم أو بعبارة أدق له فضل على المتعلم دائماً والمتعلم مدين لمعلمه ورسول الله هو أشرف وأكرم وأفضل مخلوقات الله وجميع الخلق مدينون له بالفضل لذلك حفظ الله تلك المنزلة وتولى بنفسه تعليمه، ولم يعهد به إلى أحد من خلقه ليكون معلم الإنسانية ومرشدها ومخرجها من الظلمات إلى النور، وتكون مدينة له بالعلم والحكمة والهداية التي هي بمعنى الدلالة على الأصلح.

أما ما احتج به الكاتب من قوله «ما أنا بقارىء» عندما ضمه جبريل عليه السلام إليه ثلاثاً وهو يقول له في كل مرة اقرأ. فهي حجة على الكاتب لا له لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قد أخبر الملك بأنه لا يعرف القراءة والكتابة فلو كان مدلول اقرأ في مفتتح السورة بمعنى بلغ لكان قوله (ما أنا بقارىء) امتناعاً واستعصاء منه على الله تعالى وهذا زيادة على استحالته وعدم جوازه على رسول الله فإنه لم يقل به أحد من قبل. وأغرب من الغرابة في كلام النيهوم ما ذكره من:

«إن أحداً لا يعرف من أين استمد المفسرون قولهم بأن كلمة أمي تعني، غير متعلم وأن كلمة تلا تعني تابع» وأكد أن «ليس ثمة

مبرر واحد لهذا التفسير الغبي سوى انحراف المنهج الذي ميز علم التفسير منذ مولده بسبب إصراره على تجاهل مصادر لهجتنا العربية في القاموس الكلداني»(٢٤).

ونحن لا نستغرب من النيهوم هذا القول طالما أنه يستمد معلوماته وأدلته عليها من الكتب المنسوخة ومن الوثائق الكنائسية التي يبدو أنه يروج لها بطريقة أعترف أنها لا تخلو من ذكاء ماكر وخبيث. فهو يدعي أن ألفاظ القرآن في أغلبها مأخوذة من لغة الكنيسة الآرامية وكأنه يريد أن يقول من وراء ذلك إن القرآن ولغة القرآن مفتقران إلى غيرهما وعالة على غيرهما مستشهداً لذلك بلفظ حنيف المرادف عنده للفظ أمي فيقول:

«إن كلمة حنيف ذات الدلالة على الإسلام تعني في لغة الكنيسة الآرامية ـ الوثني ـ ومصدرها (أ ـ ح ـ ن ـ ف) بمعنى كفر وصبأ وارتد»(٢٥).

إن المتعارف في كتب اللغة ومعاجمها أن الحنف هو الميلان والاعوجاج وأصل الوضع في كلمة حنف حنْفاً بمعنى مال ميلاً وحنَفَ حَنَافَةً اعوجت رجله ومالت إلى الداخل فهي حَنْفاءُ: بمعنى معوجة، ثم نقل معنى الكلمة إلى حنيف ج حُنَفَاءُ وهو المتمسك بالإسلام وكل من كان على دين إبراهيم عليه السلام ثم صار لها دلالة على الاستقامة وأول من أطلق عليه هذا الوصف هو إبراهيم، خليل الرحمن لأنه استقام على منهج الله باعوجاجه عن عقائد قومه الفاسدة، بمعنى أنه صار في مفهوم قومه معوجاً عنهم، والأمر كذلك لأنه أعوج عن اعوجاجهم والقاعدة المعروفة بداهة أن المعوج عن المعوج مستقيم.

ويستمر النيهوم في شذوذه وتطرفه بإنكار قضايا هي من ضرورات الدين فيتحامل على الفقه الإسلامي والفقهاء ويزعم أنهم ضد

---

(٢٤) النيهوم، المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥.

الأنبياء ويكيل لهم التهم جزافاً دون سند يرجع إليه أو دليل يعتمد عليه سوى مجرد التشكيك في الدين وفتنة أهله عنه والنقد البذيء لعلماء الأمة. وأعتقد أن الجميع يعلم حتى النيهوم نفسه أن الفقه الإسلامي يرتكز أساساً على الكتاب والسنّة والاجتهاد المشروع فيما لم يقع التنصيص عليه فيهما. ويعلم الجميع أيضاً أن المسلمين توسعوا في الاجتهاد بعد تدوين الحديث فنشأت عن ذلك مذاهب ومدارس فقهية كثيرة لم يبق منها الآن إلاّ المذاهب السنية الأربعة بالإضافة إلى فقه الشيعة وأن الفقه الإسلامي قد غطى وسيظل يغطي كل ما تتطلبه حياة المسلمين من عبادات ومعاملات من حيث معرفة الأحكام الشرعية فيما يتصل بعلاقة العبد بربه وفيما يتصل بعلاقة المسلمين ببعضهم أفراداً وجماعات وعلاقتهم بغيرهم ممن يعايشونهم أو يجاورونهم أو يتعاملون معهم مجاملة ومشاحة في زمني السلم والحرب، وقد استمدت القوانين الوضعية قديماً وحديثاً محاور مادتها الكبرى من الخطوط الرئيسية للفقه الإسلامي، كنظام الأسرة المعروف في القوانين الوضعية بالأحوال الشخصية، والنظام العيني المعروف فيها بالقانون المدني، والحدود والتعزير المعروف بالقانون الجنائي، بالإضافة إلى تدقيق التنظيم القضائي والتوثيق والإفتاء مما يكاد يختص به الفقه الإسلامي، ولا أدل على ذلك من القانون المدني الفرنسي الذي وضعه نابليون بونابرت عام ١٨٠٤م، واستمده من الفقه الإسلامي أثناء حملته على مصر وبعد تعرفه على الشريعة الإسلامية وآراء الفقهاء[٢٦] كما أثبته المستشرق كريستيان شرفث كما أن القانون الروماني لم يشذ عن هذه القاعدة في ما بينه الدكتور صوفي أبو طالب في كتابه «النظم الاجتماعية والقانونية»[٢٧].

(٢٦) كريستيان شرفت، **نابليون والإسلام**.
(٢٧) صوفي أبو طالب، **كتاب النظم الاجتماعية والقانونية**، ص ١٢٨ وما بعدها.

وظل تفكير الفقهاء وجدلهم وحوارهم إسلامية صرفة لم يرجعوا فيها إلاّ إلى فهم نصوص القرآن والحديث وتأويلهما والتعمق في فهم أسبابهما ومقاصدهما زيادة على ما ثبت تاريخياً، مما لا يستطيع النيهوم إنكاره، من أن الفقهاء المسلمين لم يترجموا أي نص فقهي قديم على كثرة ما ترجم المسلمون من علوم الإغريق والهند والرومان والفرس. وبذلك يكون الفقه الإسلامي هو المادة الفكرية الإسلامية الأصيلة التي أبدع فيها المسلمون على غير سابق مثال.

إن علم فروع الفقه هو الذي شغل الفكر الإسلامي وكان مجال عمل المجتهدين من فقهاء الأمة طوال القرون الخمسة الأولى، وأنتج تراثاً فقهياً ضخماً ما زال محفوظاً في المدونات والأمهات من الكتب، يمثل مورداً معيناً تستمد منه كل الأمم قوانينها الوضعية، وإن توقف بعد ذلك بتوقف الاجتهاد، وبعد أن حاولت أوروبا أن تنفر منه أهله من المسلمين لتستغله هي في شكل قيَم اجتماعية تعاملية وتنكره كأحكام شرعية إسلامية. ورغم ذلك عاش المسلمون بمقتضى الشريعة الإسلامية، مكتفين بما فيها لم يحتاجوا إلى سواها، وهم واجدون في الفقه الإسلامي أحكاماً تلائم حياة الفرد والمجتمع في كل ما ينزل بهم من مسائل وحوادث في كل مكان وزمانه. والذي أريد أن أنبه إليه الكاتب هو أن الأحكام الشرعية في الإسلام تنقسم إلى قسمين، هناك أمور مبتوتة محكوم فيها ليس لنا رأي فيها ولا حق لنا في مناقشتها وهناك أمور متروكة لنا لنعمل فيها الفكر ونستنبط ونجتهد فتختلف فيها آراؤنا، وإلاّ لو أراد الله مسائل الشريعة وأحكامها قالباً من حديد لا نتحرك فيه لسهل عليه ذلك ولكن الله يريد منا قلوباً خاشعة لا قوالب خاضعة ف: ﴿إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾(٢٨). وآفة الكاتب وأمثاله أنهم أرادوا أن يجعلوا الأمور

---

(٢٨) القرآن الكريم، سورة الشعراء، الآية ٤.

التي أباح الله فيها الرأي وأباح فيها الاجتهاد والاختلاف والترجيح أموراً مجزومة مبتوتاً فيها، وليت البت فيها كان من الله ولكنهم أرادوها مبتوتة منهم هم، ولو أرادها الله هكذا ما استطعنا أن نختلف أبداً.

وخلاصة كلامه أن الله تعالى كلفنا بالغاية فقط وهي الإيمان به وبوجوده أما الوسيلة لذلك فنحن الذين نختارها ونضعها، ونسي الكاتب أو تناسى أن الله تعالى لم يلزم عباده بالغايات إلاّ من حيث ألزمهم بوسائلها ولم يكلفهم بالأهداف إلاّ من حيث كلفهم بالسير في مناهجها. والعدالة التي يزعم الدفاع عنها ليس هي ما يخترعه الإنسان لنفسه من تشريع في منهج العبادة بما يتخذه من وسائل، ولكن العدالة أن يسعى للغاية عن طريق شريعة الله وحكمه. ويتصور الكاتب أن الجهل بالحكم الشرعي لا يأتي إلاّ من عدم وجود نص عليه فإذا وجد النص من الكتاب أو السنّة فإن أسباب الجهل تزول ويكون الناس سواء في إمكان فهم الحكم مما تسقط معه الحاجة إلى الفقهاء واجتهاداتهم وإلى العلماء وآرائهم. فماذا يحدث لو عمّمنا دعوة الكاتب ودعونا الناس إلى عدم التقيد بآراء المهندسين فيما يحتاجون إليه من مشاريعهم السكنية والعمرانية؟ وعدم التقيد بآراء الأطباء فيما يحتاجون إليه في علاجاتهم الصحية الاستشفائية؟ وعدم التقيد بآراء ذوي الخبرة والاختصاص فيما يحتاجون إليه من الصناعات الضرورية؟ أعتقد أن أحداً لا يشك في أن النتيجة ستكون فوضى مهلكة بسبب هذا الإعراض عن سنن الله في الكون من ارتباط مصالح الناس ببضعها في دينهم ودنياهم.

وقبل أن أختم هذا الرد أريد أن ألفت نظر الكاتب وأذكره بما تعلمناه في بدايات مرحلة التعليم الثانوي من أن الفقه هو لغة الفهم قال تعالى: ﴿... واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي﴾[٢٩]، وقال

(٢٩) **القرآن الكريم**، سورة طه، الآيتان ٢٧ - ٢٨.

الرسول: «من يرد الله به خيراً يفقّهه في الدين» متفق عليه، أي يفهمه الدين. والفقه علم الفروع ومعرفة الأحكام التي طريقها الاجتهاد، لأن الأحكام الشرعية التي لا يحتاج الإنسان في إدراكها إلى جهد واجتهاد لا تسمى فقهاً وإنما تسمى بديهيات وهو ما عُرف من الدين بالضرورة كالأحكام التي طريقها النص مثل وجوب الصوم ووجوب الحج والصلاة إلى غير ذلك. فضع مثلاً صحيحي البخاري ومسلم أمام عامة المسلمين اليوم وقل لهم أن يفهموا أحكام دينهم من النصوص، التي فيهما، ثم انظر كيف يكون التخبط والجهل والعبث بالدين والخصام فيه، فإن كان هذا الذي تريده من طرحك المريب لهذه القضايا فلا بد أن يكون وراء الأكمة ما وراءها مما يستوجب صرخة في أذنيك أن: ﴿يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم﴾[٣٠].

(٣٠) المصدر نفسه، سورة النمل، الآية ١٨.

من أين لك هذا(*)

يوسف محمد عوض
ليبيا

قال الله تعالى في القرآن الذي أنزله على محمد(ﷺ):

﴿يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلاّ الله ولا نشرك به شيئاً﴾[1] صدق الله العظيم وبداية إذا كان القرآن من تأليف محمد(ﷺ) فالأجدر به أن يدعو لنفسه ومعتقداته وأن يطعن في كتب غيره ويشكك فيها ولكنه الالتزام النبوي من رب العالمين حيث يقول: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾[2].

ومن آيات القرآن الكريم ما يلزم المسلم بالإيمان بالله وكتبه ورسله لا يفرق بينهم كقوله تعالى: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كلٌّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير﴾[3]. ولكنه الإسقاط. والإسقاط نوعان إسقاط مدروس. وإسقاط واعٍ.

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، «**إقامة العدل أم إقامة الشعائر**» في العدد ٦٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ من **الناقد**.
(١) **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية ٦٤.
(٢) المصدر نفسه، سورة الشورى، الآية ١٣.
(٣) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٨٥.

والإسقاط عموماً حيلة لا شعورية تتلخص في أن ينسب الإنسان عيوبه ونقائصه ورغباته المستكرهة ومخاوفه المكبوتة التي لا يعترف بها إلى غيره من الناس. أو إلى الأشياء. أو إلى الأقدار أو إلى سوء الطالع وذلك تنزيهاً لنفسه. وتخففاً مما يشعر به من القلق أو الخجل أو النقص أو الذنب. وهو العملية النفسية التي نخلع بها تصوراتنا ورغباتنا وعواطفنا على الآخرين أو على موضوع من الموضوعات. وهذا ينطبق تماماً على الكنيسة والاستشراق والتبشير وحملة الأقلام الموظفة.

ومن هذا يتبين لنا أن الكاتب إما أنه مستشرق جديد يعلن عن نفسه. أو قلم موظف. وحملة النيهوم على القرآن الكريم وسيدنا محمد(ﷺ) وعلى الإسلام، ليست جديدة. حتى يمكننا دراسة ما كتبه دراسة وافية. لأن عدداً كبيراً من المستشرقين الذين تتلمذ على أيديهم قد سبقوه إلى هذه الحملة الكنسية المعروفة منذ القدم. وقد تبنت الكنيسة كلاً من نولدله وكارل بروكلمان وريسكه وقد حورب الأخير لإتقانه النحو العربي ولاطلاعه على الكتب العربية فكتب ما أملاه عليه ضميره. ونشر ما اعتقده حقيقة. ومن أقواله:

«إن ظهور محمد وانتصار دينه هما من أحداث التاريخ التي لا يستطيع العقل الإنساني إدراك مداها»[٤].

بينما اغتنى كل من نولدله وكارل بروكلمان كما اغتنيت أنت الآن. ومما يؤسفنا أننا نعرف مصدر غناك الحالي. بينما كنت فقيراً من سوق الحشيش وحجرات جليانة وأرصفة بون. وهذه إحدى صفات الشرح السابق للأسقاط. وأملي هو العودة للكتابة عن مجتمع الحاج الزروق والحاجة أمدلّله!!؟! فأين أنت الآن من معاناة شعبك وبلادك التي كنت أحد أقلامها الحرة والمعبرة! نعود إلى

(٤) النيهوم، «إقامة العدل أم إقامة الشعائر» ٢٢.

الموضوع وأذكرك ببعض أقوال المستشرقين الكنسيين والموظفة أقلامهم:

١ ـ المستشرق هـ. ج. ويلز قال: «محمد هو الذي صنع القرآن».

٢ ـ ماكدونالد قال: «القرآن ليس من عند الله».

٣ ـ وليم موير: «إن سيف محمد والقرآن هما أكثر أعداء الحضارة والحرية والحقيقة الذين عرفهم العالم عناداً».

٤ ـ كارل بروكلمان: «اقتبس محمد معتقداته من مصادر سابقة».

٥ ـ ولهاوزن: «القرآن من عند محمد من تأليفه».

فأين أنت من هؤلاء!!؟! هداك الله.

وردي على الحاقدين والمفترين على القرآن والإسلام ومحمد يبدأ ببعض من المستشرقين الذين اتهموا النبي والقرآن والإسلام بالاتهامات نفسها ثم أدركوا الحقيقة واعتذروا ومنهم:

١ ـ جان دوانبورت ألف كتاباً عنوانه «اعتذار لمحمد والقرآن» اعتذر فيه عن التصورات والأحكام التي كانت شائعة في الغرب حول نبي الإسلام، والقرآن الكريم.

٢ ـ ألفونس ايتيان دينييه: «إن الافتتان بالمستشرقين لا أساس له. لأنهم أساتذة في فكر رفضوه. وعقيدة ألحدوا بها. وتاريخ حقدوا عليه. وحضارة يحرصون على إدانتها وهضمها حقها».

٣ ـ تولستوي: «يكفي محمد فخراً أنه فتح الطريق للرقي والتقدم. وهو رجل جدير بالاحترام والإجلال» وقد حرم البابا تولستوي من رحمة الله.

٤ ـ البابا يوحنا بولس الثاني: «جاء في منشورة سنة ١٩٩٠ أن هناك تزايداً في الإقبال على الإسلام من الشرق الأدنى

وإفريقيا وأوروبا» إنه رجل دين مسيحي يعترف بانتشار الإسلام ويطالب بدعم المبشرين. والسؤال هو لماذا الإقبال على الإسلام؟

وأود تذكيرك ببعض آيات القرآن الكريم علّها تهديك سواء السبيل.

١) سورة البقرة: ﴿الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون﴾(٥).

٢) سورة البقرة: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن... فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾(٦).

٣) سورتا آل عمران والشورى: ﴿وشاورهم في الأمر - وأمرهم شورى بينهم﴾(٧).

٤) سورة النساء: ﴿لكن الله يشهد بما أُنزل إليك أنزله بِعِلْمِهِ والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا﴾(٨).

٥) سورة المدثر: ﴿ما سلككم في سقر. قالوا لم نك من المصلين. ولم نك نطعم المسكين. وكنا نخوض مع الخائضين. وكنا نكذب بيوم الدين. حتى أتانا اليقين﴾(٩).

٦) سورة البقرة: ﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه. وهو ألدُّ الخصام﴾(١٠).

وأخيراً أملي ألا تكون ألد الخصام. أو قلم موظف. أو مفسداً. أو سفيه الأحلام. والسلام على من اتبع الهدى.

---

(٥) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآيات ١ - ٤.
(٦) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٨٥.
(٧) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ١٥٩، وسورة الشورى، الآية ٣٨.
(٨) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ١٦٦.
(٩) المصدر نفسه، سورة المدثر، الآيات ٤٢ - ٤٧.
(١٠) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٠٤.

أين الدليل أين الحجة؟(*)

عبد الله أبو سيف البشاري
ليبيا

كتب الصادق النيهوم في مجلة «الناقد»[1] مقالة بعنوان «الفقهاء ضد الأنبياء». وقد تهجم صاحب المقالة على فقهاء الشريعة الإسلامية، بل لقد تطاول على الشريعة نفسها، فطعن في فرائض الإسلام من صلاة وصيام... إلخ.

وليست هذه أول مرة يهاجم فيها هذا الرجل علماء الشريعة ويسخر من الشريعة نفسها، ويطعن في أحكامها. ولقد سبق لي أن رددت عليه منذ ما يقرب من ربع قرن من الزمان حينما كنت طالباً بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وذلك عندما تكلم هذا الرجل في إحدى الندوات، وطعن في علماء الإسلام زاعماً أنهم يحتكرون الدين. وأنهم مستغلون له... إلخ. وقد نشر الرد المذكور في جريدة الرائد[2] بطرابلس بتاريخ ١٩٧٠/٩/١١ بعنوان: رجال الدين ليسوا محتكرين للدين ثم أتبعته بمقالة أخرى في حلقتين.

ومما جاء في الرد المذكور:

١) «من قال لك إن رجال الدين محتكرون للدين؟ فهذه المعاهد

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** في: **الناقد**، العدد ٦٧، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** في **الناقد**: العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٩٣، ص ٤ - ٧.

(٢) جريدة **الرائد**، ١٩٧٠/٩/١١.

الدينية والجامعات الإسلامية مفتحة الأبواب لكل من أراد أن يدرس الشريعة الإسلامية ويتخصص بها. فهل جعل علماء الدين هذه المعاهد والجامعات قاصرة عليهم وعلى أبنائهم، أو أبناء طبقة معينة من الناس، ومنعوا الآخرين من الدراسة فيها؟

٢) لا يوجد في الإسلام رجال دين بالمعنى المعروف في بعض الأديان الأخرى، أي إن لهم الحق في أن يحللوا ويحرموا ويفعلوا ما يشاؤون باسم الدين، ولا يسألون عما يفعلون، ويعتبرون أنفسهم وكلاء عن الله، ويبيعون للناس صكوك الغفران. لا يوجد في الإسلام رجال دين بهذا المعنى، وإنما الذي يوجد في الإسلام علماء دين بمعنى أنهم تخصصوا بدراسة العلوم الشرعية وما يتعلق بها وقضوا جل شبابهم (وإن شئت فقل كل شبابهم) في هذه الدراسة حتى نالوا الإجازات العالية فما فوقها بالشريعة الإسلامية. فهم علماء الدين، أو رجال الدين، أو المتخصصون في دراسة علوم الشريعة أو أو.. إلخ. فنحن لا يهمنا الاسم ولكن يهمنا المسمى.

وهؤلاء العلماء هم المسؤولون عن إرشاد الناس إلى هذا الدين، وإيضاح ما خفي عليهم، والإجابة على استفساراتهم، وتوضيح معالم الرسالة المحمدية لهم، والتصدي لخصوم دينهم، المحاولين عبثاً إطفاء نور الله بأفواههم. وكل ذلك داخل أسوار الشريعة الإسلامية، بعيداً عن الأهواء والمصالح الشخصية، وإذا ضل أحدهم الطريق المستقيم قوّمه الآخرون، وأظهروا الحق الذي جانبه. أما رجل لم يدرس قواعد الشريعة الإسلامية وليس عنده إلمام بتلك العلوم التي قلت عنها بأن علماء الدين قضوا جل شبابهم في دراستها، ثم يأتي بعد ذلك ويقول: يجب أن تسمحوا لي بأن أتكلم عن الدين بما أشاء، وأكتب ما أريد، وإلاّ فأنتم مستغلون محتكرون، ويجب الوقاية من شروركم فنحن نقول له بكل صراحة: أمسك عليك لسانك، وإلاّ تكن أنت المستغل، لأنك أقحمت نفسك في ميدان لست من فرسانه وخولت لنفسك حقاً لست من أعوانه.

٣) لقد تسامحنا مع هؤلاء الناس كثيراً حتى ظنوا ذلك ضعفاً منا، وما نحن بعاجزين عن الرد عليهم، وإفحامهم بالحجج

الدامغة، والبراهين القاطعة، ولكننا تغاضينا عن كثير من مساوئهم أملاً منا في أن يعودوا إلى رشدهم، ويصبحوا أعضاء صالحين في المجتمع الإسلامي. ألا قد بلغ السيل الزبى وأصروا واستكبروا استكباراً»..

وبعد فإن هذا الرجل وأمثاله إنما يحاولون الطعن في علماء الإسلام، لأنهم يعرفون أن هؤلاء العلماء هم أول من يرد عليهم، ويكشف نواياهم، ويبين مغالطتهم، ولذلك يود هؤلاء الحاقدون على الإسلام أن تكمم أفواه العلماء، أو تشل أيديهم حتى يفسح المجال لإلحادهم وزيفهم.

كتب هذا الرجل يقول: الفقهاء ضد الأنبياء، ومعلوم أن الفقه معناه الفهم، ففقه الشريعة الإسلامية معناه فهم الشريعة، وفقهاء الشريعة هم الذين درسوا الشريعة وفهموها، وتخصصوا بها، فهل هؤلاء الفقهاء ضد الأنبياء؟ وإذا كان هؤلاء ضد الأنبياء فمن وليهم، وناشر شريعتهم؟ لعل هذا الرجل وأمثاله هم أتباع الأنبياء الحريصون على نشر دعوتهم!!! وأخذ هذا الرجل يطعن في الأحاديث الصحيحة ومنها حديث بدء الوحي، واستبعد أن يكون جبريل عليه السلام قال للنبي صلى الله عليه وسلم: اقرأ فقال: ما أنا بقارىء، ثم زعم أن قرأ لا تأتي إلاّ بمعنى أعلن وجاهر ونادى وبلغ. ولو وقفت مغالطته عند هذا الحد لناقشناه وقلنا له: هل معنى قول الله تعالى: ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا﴾[3]، هل معناه أن يقال للمرء يوم القيامة أعلن وجاهر وناد وبلغ!!! لكننا لا نريد أن نناقشه في هذا الموضوع لأنه ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، لقد ذهب إلى إنكار فرائض الإسلام، من صلاة، وصيام، وزكاة وحج... إلخ زاعماً بأن الإسلام لا يتوقف على شيء من ذلك حيث قال هذا الرجل:

(٣) **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، الآيتان ١٣ - ١٤.

«وإذا كان الفقه قد أصر على القول: بأن الإسلام لا يستقيم إلاّ بأداء الشعائر الخمس، فلأنه قد استمد هذا الحكم من قرآن لا يعرفه أحد، إن الأمر مقلوب رأساً على عقب، فالواقع أن الفقه هو الذي لا يستقيم إلاّ بأداء الشعائر، لأنه مجرد وسيلة شكلية يسخرها الإقطاع لاحتواء الدعوة إلى الوفاق، وتغييب الأمل الإنساني في السلام والعدل وراء حكم مؤجل إلى يوم القيامة»[4].

انظروا إلى أي حد بلغت جرأة هذا الرجل على دين الله!!! أداء العبادة التي فرضها الله على عباده تعتبر وسيلة شكلية يسخرها الإقطاع... إلخ. «سبحانك هذا بهتان عظيم» إن وجوب العبادات التي افترضها الله على عباده من صلاة وصيام.. إلخ أمر لم يستمده الفقهاء من قرآن لا يعرفه أحد، ولكن كاتب المقالة هو الذي استمد كلامه من قرآن لا يعرفه إلاّ هو، لأن القرآن الكريم الذي أنزله الله على خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم صريح وقاطع في وجوب أداء الشعائر الخمس. قال الله تعالى: ﴿الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة، ومما رزقناهم ينفقون﴾[5]. ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾[6]، الآية الأخيرة من سورة المزمل وتكررت في سور أخرى. ﴿إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتا﴾[7]. ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾[8]. ﴿رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار﴾[9]. والآيات الدالة على وجوب الصلاة والزكاة أكثر من أن تحصر.

وقال تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً

(٤) التيهوم، «إقامة العدل أم إقامة الشعائر» ص ٦.
(٥) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية ٣.
(٦) المصدر نفسه، سورة المزمل، الآية الأخيرة.
(٧) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ١٠٣.
(٨) المصدر نفسه، سورة التوبة، الآية ١٠٣.
(٩) المصدر نفسه، سورة النور، الآية ٣٧.

ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾[١٠]. ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾[١١]. ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾[١٢]. ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون. أياماً معدودات، فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر، وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين، فمن تطوع خيراً فهو خير له، وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون، شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، فمن شهد منكم الشهر فليصمه، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر، ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون﴾[١٣].

فهل هذه النصوص استقاها الفقهاء من قرآن لا يعرفه أحد، «سبحانك هذا بهتان عظيم» ونحن نسوق هذه الآيات للقراء الكرام وإن كانت معلومة للجميع أما كاتب المقالة فهو لا يعترف بشيء من ذلك، والإسلام عنده ليس إلاّ إقامة العدل والسلام. أما أن تصلي، تصوم أو تفطر، تشهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله أو تنكر ذلك فهذه أمور لا علاقة لها بالإسلام في نظر هذا الرجل ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم، إن يقولون إلاّ كذبا﴾[١٤].

وأخيراً نقول: إنه من منطلق طعنه في فقهاء الشريعة، بل في الشريعة نفسها قال:

«إن اللقاء الأسبوعي في يوم الجمعة، لقاء سياسي مخصص

(١٠) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٩٧.
(١١) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٩٦.
(١٢) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٩٧.
(١٣) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآيات ١٨٣ - ١٨٥.
(١٤) المصدر نفسه، سورة الكهف، الآية ٥.

للمسألة والحوار بحضور المسؤولين الإداريين، وإن تغييب هذا الحوار وراء مواعظ الفقهاء في خطبة الجمعة، مجرد دليل على أن الفقه هو البديل السياسي من الدين»[15].

ومعنى هذا أن كاتب المقالة ينكر وجوب خطبة الجمعة وصلاة الجمعة، ولا غرابة في هذا لأنه أنكر كل فرائض الإسلام. لكننا نقول له: من أين لك تحديد مهمة اللقاء الأسبوعي في يوم الجمعة على هذا النحو؟ ما دليلك؟ ما حجتك؟ لماذا تريد أن يسير كل شيء حسب ما تقترح، وحسب ما تتصور أنت؟ أم إنك تريد أن يتلقى علماء الإسلام أحكام الشريعة منك ومن مقترحاتك وأهوائك حتى لا تتهمهم بأنهم يقرؤون قرآناً لا يعرفه أحد؟ ثم من قال لك إن خطبة الجمعة للوعظ فقط وليس لها أي دور سياسي؟ فالقراء يعلمون أن هناك عروشاً اهتزت وربما سقطت بسبب صيحات الخطباء من فوق أعواد المنابر. إن الوعظ ليس معناه كما فهمت، أو كما تحاول أن تفهم، وإنما معناه تذكير المسلمين بما ينفعهم في دنياهم وأخراهم، وحثهم على القيام بواجبهم، في مختلف نواحي الحياة، ولكن على كل حال خطبة الجمعة ليست حواراً مع المسؤولين الإداريين كما تصورت من غير دليل أو حجة. ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون﴾[16] صدق الله العظيم وكذب أعداء الدين.

---

(١٥) النيهوم، «إقامة العدل أم إقامة الشعائر» ص ٧.

(١٦) القرآن الكريم، سورة الجمعة، الآيتان ٩ و١٠.

لا للمهاترات(*)

عبد الرحمن قوبي
المغرب

إقامة العدل أم إقامة الشعائر؟ ذلك هو عنوان مقالة الأستاذ الصادق النيهوم[1]. وقد شدتني المقالة إليها شدّا - كدأبي مع جل مقالات الأستاذ النيهوم - لما حوته من أفكار جريئة تتطلب قدراً كبيراً من التعمق والأناة لفهمها واستيعابها ومناقشتها، غير أنني أجد نفسي - هذه المرة - لا أشاطر الأستاذ الرأي في بعض نقاط هذه المقالة، من هذه النقاط، ملاحظته أن لفظة قراءة لا تعني القدرة على الاستيعاب والفهم الصحيح للخطاب المكتوب، بل تعني (الحمل) أي نقل الشيء من مكان إلى آخر، فيقول:

«والواقع إن كلمة اقرأ لا تعني أصلاً فعل القراءة. إنها كلمة ذات أصل كلداني مصدرها (ق. ر. ا) وتعني أعلن وجاهر وناد وبلغ»[2]. وبناء على هذا الطرح يجتهد الأستاذ في رصد الشواهد التي تزكيه، حتى وإن كان هذا الشاهد بعيداً إلى حد ما!!! وذلك كقولهم (فلان يقرئك السلام) وعليه (فالمقصود في

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، «إقامة العدل أم إقامة الشعائر،» في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، «إقامة العدل أم إقامة الشعائر،» في: **الناقد**، العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٩٣. ص ٤ - ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤.

قوله تعالى: ...﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾[3]... «فالآية لا تطلب من الرسول أن يقرأ، بل يكلفه بإعلان الدعوة»[4].

والواقع إنه لو كان هذا الطرح سليماً لاستوعبه الرسول لأول وهلة، ولم يحتج ـ وهو على صواب ـ بأنه غير قادر على القراءة عندما خاطبه جبريل لأول مرة: اقرأ فرد عليه: ما أنا بقارىء!!! لأنه في هذه الحالة سيكون قد عصى أمر ربه، ولم يصدع بما أمر به. أما وإنه كان عاجزاً عن القراءة التي بمعنى فعل القراءة فإنه كان ـ وكما قلت ـ مصيباً، ويبقى بعد ذلك هو الاحتمال الأرجح لا ما ذهب إليه الأستاذ، حتى وإن حاول جاهداً تخريج ذلك من بعض اللغات القديمة أو من النص القرآني نفسه كما في قوله:

«.. والملاحظ أن قوله تعالى: ...﴿يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة...﴾... هو شهادة صريحة بأن الرسول لم يكن يحسن القراءة فحسب، بل كان معلماً ومحاضراً»[5].

أما النقطة الثانية، وهي امتداد للأولى. فمعنى وقفته عند لفظة (أمي) التي لا تعني عند الأستاذ الصادق النيهوم المعنى المعرفي، وإنما تتحول إلى معنى اجتماعي إذ يقول:

«فكلمة أمي لا تعني [غير متعلم] إلاّ في قاموس رجل جاهل حقاً»[6].

ثم يضيف قائلاً:

«إن أحداً لا يعرف من أين استمد المفسرون قولهم بأن كلمة (أمي) تعني غير المتعلم. فليس ثمة مبرر ممكن واحد لهذا التفسير الغريب سوى انحراف المنهج الذي ميّز علم التفسير منذ مولده...»[7].

---

(٣) **القرآن الكريم**، سورة العلق، الآية ١.
(٤) النيهوم، **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** ص٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤.
(٦) المصدر نفسه، ص ٥.
(٧) المصدر نفسه.

إن لفظة [أمي] عند الأستاذ الصادق النيهوم تتحول من حقل دلالي معرفي إلى حقل دلالي اجتماعي سياسي، ويغدو الرسول تبعاً لهذا التحول أممياً وليس أمياً!! وقد سبق أن نشر الدكتور عادل جاسم البياتي مقالة في الموضوع نفسه جاء فيها:

«وقد وجد من العلماء العرب من ذهب إلى القول بأن الأمّية اصطلاح جاهلي ورد في الإسلام، وذكره القرآن صفة للشخص الذي لا يقرأ ولا يكتب. وقد ذهب المشرق ف. بول Frantz. Buhel مثل هذا المذهب..»[8]

ومن جهة أخرى، جاء في دائرة المعارف الإسلامية ما نصه:

«.. وقد ذهب (بول F. Buhel) إلى أن كلمة أمي معناها الذي لا يكتب ولا يقرأ، في اليونانية [لايكوس] وليس معناها الوثني. إن هذا الرأي مطابق لنص الآية ٧٨ من سورة البقرة. فإن ما عليه أكثر مما له»[9].

إن المعنى الذي يتبناه الأستاذ الصادق النيهوم لم يكن بدعاً فيه، بل كان هناك من سبقه إلى ذلك. كما جاء في دائرة المعارف حيث يقول صاحب المادة:

««أمي» لقب محمد في القرآن، وهو لقب يرتبط من بعض الوجوه بكلمة «أمة» ولكن يظهر أنه ليس مشتقاً منها مباشرة، لأنه لم يظهر إلاّ بعد الهجرة، ويختلف معناه عن معنى كلمة (أمة) التي كانت شائعة قبل الهجرة»[10].

وجاء في السياق نفسه قوله:

«وقد استدل قوم بإطلاق لفظ أمي على محمد بأنه لم يكن يقرأ ولا يكتب. والحقيقة أن كلمة (أمي) لا علاقة لها بهذه المسألة. لأن الآية ٧٨ من سورة البقرة التي تدعو إلى هذا الافتراض لا

---

(٨) عادل جاسم البياتي، «تحديد مصطلحي جاهلية وأمية،» **مجلة كلية الآداب** (بغداد)، العدد ٢٧، نيسان (ابريل) ١٩٧٢.

(٩) **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة أمي.

(١٠) المصدر نفسه.

ترمي الأميين بالجهل بالقراءة والكتابة، بل ترميهم بعدم معرفتهم بالكتب المنزلة»[11].

ثم جاء في التعليق على قول صاحب المادة:

«إن كلمة الأمي التي وصف الله بها نبيه(ص) في آيتين من سورة الأعراف، وهي مكية أي إنها نزلت عندما كان بمكة قبل الهجرة، وهي السورة ٣٩. ولم يكن للنبي(ص) صلة باليهود عندما كان بمكة حتى يمكن للكاتب أن يزعم أن الكلمة أطلقها اليهود في ذلك الوقت على الوثنيين، وقد جاءت الكلمة في ست آيات من القرآن هي:

سورة الأعراف: ١٥٧ ـ ١٥٨، سورة آل عمران: ٢٠ ـ ٧٥، سورة الجمعة: ٢، سورة البقرة: ٧٨.

وسياقها كلها يدل على أن المراد بالأمي هو من لا يعرف القراءة والكتابة كما هو المعنى المعروف في لغة العرب... وبذلك فسرها أئمة اللغة العارفون بها..»[12].

وذلك فعلاً ما وجدناه في كتب المفسرين الفطاحل فقد جاء في تفسير الطبري قوله:

«قال أبو جعفر: يعني بالأميين الذين لا يكتبون، ولا يقرءون، ومنه قول النبي(ص) إنّا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب...) يقال منه رجل أمي أي بيِّن الأمية»[13].

أما الراغب الأصبهاني: فإنه يقول:

«الأمي هو الذي لا يكتب ولا يقرأ من كتاب، وعليه حمل قوله تعالى: ...﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم﴾... فالأمي منه هو قلة المعرفة»[14].

ويبقى في نظري أن نفي الأمية عن الرسول يفقد الإسلام إحدى معجزاته ألا وهي القرآن!! إذ كيف يتسنى لرجل أمي أن يأتي

(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) **تفسير الطبري**، ج ١، ص ٣٧٣.
(١٤) الراغب الأصبهاني، **المفردات في غريب القرآن**، ص ٢٨.

بكتاب على هذا القدر من الإعجاز البياني! والواقع إنه لو لم يكن محمد بن عبد الله أمياً بالمفهوم المعرفي، لبطلت علة من علل الدعم المعنوي لموقفه؛ أن يأتي خطاب معرفي على هذا المستوى من رجل أمي، أمر معجز حقاً. أما أن يأتي من رجل متعلم/ مثقف، فهذا طبيعي، وطبيعي جداً في تلك الفترة.

والأمر الثالث الذي أخالف الأستاذ في جزء منه وأوافقه في جزء. هو بيانه أن حدود الإسلام لا تقف عند أمة معينة في تاريخ معين. بل إنها تمتد بجذورها إلى كل الأديان السابقة للإسلام. وهذا أمر ثابت لا يجادل فيه أحد. لكن أن نقول ـ كما جاء في المقالة:

.. «وإذا كان الفقه قد أصر على القول بأن الإسلام لا يستقيم إلاّ بأداء الشعائر الخمس، فلا بد أنه قد استمد هذا الحكم من قرآن لا يعرفه أحد»[١٥].

هنا أقول. إن إصرار الفقه على ذلك يستمد مشروعيته من النص القرآني نفسه، ومن الحديث القدسي. وليس محض اجتهاد أو اختلاق. فالأركان الخمسة هي عماد الإسلام فعلاً ولكنها ليست كل الإسلام. الإسلام أوسع وأشمل من أن ينحصر في مواقف شعائرية تمارس في أوقات معينة. الإسلام هو اليوم وغد وأمس. هو في كل لحظة من لحظات الحياة، وفي كل موقف من مواقفها إزاء الخالق والمخلوقات مهما عظم شأنها أو صغر. هذا هو الدين حقاً. وهذا هو الإسلام، لكن يبدو أن الأستاذ النيهوم لم يميز بين بعض المفاهيم الدينية كالإسلام والأديان... وبناء على الحديث الذي ذكر: (بني الإسلام على خمس...) فقد جاء في حديث لرسول الله رواه مسلم عن عمر قوله:

«بينما نحن جلوس عند رسول الله إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثر السفر، ولا

(١٥) النيهوم، «**إقامة العدل أم إقامة الشعائر**،» ص ٦.

يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام. قال رسول الله: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إنْ استطعت إليه سبيلاً. فقال: صدقت، فعجبنا له يسأله ويصدقه. قال: أخبرني عن الإيمان. قال: أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت. ثم انطلق فلبثت ملياً، ثم قال: يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم».

وأخيراً، إن هذه الوقفة التأملية إزاء مقالة الأستاذ الصادق النيهوم تتوخى أساساً خلق حوار علمي هادف ـ عبر صفحات المجلة ـ بعيد عن كل المهاترات والانفعالات المجانية. وأعتذر إلى الأستاذ الصادق النيهوم إنْ كنت لم أستوعب خطابه كما يجب...

قرآن عربي لا كلداني(*)

عماد سيف الدين
لبنان

إنه لأمر يدعو إلى الغبطة، أن نرى بعض الدراسات تحاول أن تتعمق في ممارستها الفكرية لإنتاج معرفة جديدة، وأن تضفي عليها بعداً معرفياً حديثاً، يحمل تحت إبطه جدلية علمية بين أنساق مختلفة في شكلها، متقاربة في مضمونها. ولكن يبقى وبالدرجة الأولى، أن نتوافق علمياً على الطريقة والمنهج الأكثر مناسبة، وفق نسق كلي، وضمن معطيات واضحة.

في كثير من هذه الدراسات، لم تتجاوز الممارسة بُعدها الجمالي، لتصنع بُعداً معرفياً سليماً إنما تبقى أسيرة لفكرة تستهوي الهواة، وتلفت ألباب الناظرين.. وكأنها لوحة فنية بمدلول جمالي وفني جامد.

تجاوزاً، يمارس المنهج البنيوي على بنية الفكر العربي إسقاطاً ضرورياً في مرحلة التحديث، يساعد على الخطو حثيثاً نحو الأمام، ويحول بينها وبين علائق كثيرة. ولكن يبقى على كثير من منابر الثقافة العربية، أن تبحث عن معالم الخطأ والصواب في ممارستها لكي لا تشرف على (سراب)، يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً. ضمن دائرة الإمكان، لا دائرة الأحكام، ووفقاً لهذا التصور،

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، **«إقامة العدل أم إقامة الشعائر»** في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

يحق لنا أن نعالج هذه الممارسات بالتماس الرواتب في مضمونها، لا بالحكم على مدلولها، مع التحفظ والحيطة...

إحدى الدراسات الجديدة، حاولت وعن طريق أسلوب جديد، أن تعالج بنيوياً بعض النصوص باختيار عيّنات منها والبحث والتنقيب في مدلولها، إلاّ أنها في الوقت نفسه كانت تقع في شرك سوء الممارسة وضعف الشمولية في آن معاً، كاختيارها النص عربي المحتوى والمدلول، وتأويله ببُعد كلداني المعنى واللسان، بصرف النظر عن معاني المفاهيم وتطور اللغة طبقاً للنظام المعرفي الخاص، وبصرفه عن تغير مدلول العنصر داخل البنية الأخرى وقيمته في (كلّه) الخاص. نفترض مع هذه الممارسة تصور (كلّ) جديد، هو مجمل هذين الكلين (العربية والكلدانية)، و(الكل) الواحد فيه هو عنصر، ومع ذلك سنجد أنفسنا أمام نتائج بعيدة عن المراد، لأن العلاقة التي سنقيمها بين هذين ـ الكلّين ـ لن تعبر عن مضمونها باستقلال، وإنما عنهما جملة، وطبقاً لتحليل منطقي، فإن ١+١=٢، ولكن ١#٢، وتكون نتيجة التحليل إنما تطال جملة العنصرين لا أحدهما دون غيره.

ونتوافق على عزل النص، ولكن بعزلنا لا نتوصل إلاّ إلى العلاقة الظاهرة والمتعددة بين الكلّين في الـ(كلّ) الشامل، إلاّ أنه لا يجوز لنا بأي حال أن نتعدى ذلك لنحكم على نسق من خلال آخر، لأن هذا تجاوز (غير علمي) لا يُسمح به، بسبب معطيات كثيرة نذكر منها:

أولاً: إنه لصحيح أن اللغة العربية هي وليدة أخواتها الساميات، ولكن ما من شيء يدل على خلاصها من شوائب ومداخلات لسانية غريبة، تحمل التصويت نفسه بمدلول مختلف. فبين العربية والسامية الحبشية بعض علاقة، مع العلم أن السامية الحبشية قد تأثرت تأثراً كبيراً باللغة

الحامية، ومع الإشارة إلى أن التحليلات التي توصل إليها علماء فقه اللغة هي عبارة عن تصنيفات وآراء، وليست حقيقة ثابتة. بالإضافة إلى أن العربية لم تسلم حتى من التباعد في نشأتها عن أصلها، فقد كثرت الآراء التي تقول إنه بين العربية الجنوبية القديمة والعربية الشمالية اختلاف كبير.

ثانياً: وضمن دائرة الإمكان، لماذا ننطلق من مقولة (العربية ليست هي أقدم اللغات السامية) كمسلمة، مهملين مقولة (إن العربية هي أقدم اللغات السامية olshausen.

ثالثاً: لماذا نفترض التقارب بين الكلدانية والعربية في المدلول، مع أن بنية المعرفة تختلف بين الاثنتين، خاصة وأن المعاجم العربية زاخرة بالدلائل على هذا الأمر.

رابعاً: وحتى لو سلمنا جدلاً، فإن جلّ ما يمكن أن نتوصل إليه ضمن نطاق فقه اللغة، هو التقارب في التصويت والمدلول بين اللغتين، وإنه لخطأ في القياس، وحيدة عن الصواب أن نقول بأن المدلول للعنصر في هذا النسق هو نفسه المدلول له في الآخر.

خامساً: إن المدلول قد يختلف اختلافاً جذرياً بين لهجة ولهجة، فكيف به أمام لغتين، إحداهما سامية شرقية والأخرى سامية غربية، مع الإشارة إلى أن المدلول الخاص في كل نسق يخرج باستقراء متواتر، حيث يتوافق عليه أنه (على هذا النحو)، فكيف نعارض ما توافقت عليه العرب بالمواضعة؟ إن الكثير من مدلولات العرب كان يكتسب بُعداً جديداً طبقاً لمواضعة القبيلة الواحدة، حيث كان ينتقل الشاذ من الدائرة الفردية إلى الدائرة القبيلية، حتى يصبح عرفاً جماعياً.

سادساً: هو أن العرب قطعوا بين لسانهم ولسان غيرهم (مع صرف النظر عن الاشتقاقات) حيث قرروا أن اللغة العربية هي (أوسع اللغات وأشرفها وأفضلها).

تعقيباً على ما تقدم، لا يمكننا أن نطلق الحكم بسهولة ونقول، إن كلمة (قرأ) ليس معناها فعل القراءة، لأنها مشتقة من الكلدانية بمعنى بلّغ، في حين أن كلمة قرأ التي تعني بالكلدانية التبليغ، لا يمنعها أبداً أن تكون بمعنى فعل القراءة في العربية ـ فمن الخطأ الذريع أن نحمل كلمة (ماء) كرمز في نص من نصوص (السياب) معنى جاهلياً. إن كلمة (قرأ) في لسان العرب تعني التتبع وفعل القراءة والإلقاء... حتى إن المدلول الكلداني لا يمنع من أن يكون المعنى هو فعل القراءة حيث إن المعنى منها في الكلدانية هو (أعلن ـ جاهر ـ نادى ـ بلّغ) فكيف يصح تأويلها (بالتبليغ) ولا يصح (بالمناداة) و(جهر القول) أي فعل القراءة؟!! لا أعلم تماماً كيف نستطيع أن نثبت معنى كلمة (أمي) بمعنى (الأممي) ولا نثبتها بمعنى (الذي لا يقرأ ولا يكتب) كما وردت في قاموس العرب؟! ولا نعلم كيف يمكن أن نفسر قولنا «صحيفة مقروءة» حيث لا يفيد سوى فعل القراءة؟! وكيف نفسر كلمة (حَنَفَ) بمعنى (كَفَرَ)، وفي لساننا تفيد (اعتزال عبادة الأصنام)!.. لماذا نصرف النظر عن مصطلح (التعاقب) بمدلوله البنيوي في هذه الدراسة؟ مع الإشارة إلى أنه من أهم العوامل التي تحدث خللاً وتشويشاً في البنية، وتغييراً في المفهوم. علينا إذاً أن نراتب المتوافقات والمتباينات ضمن (الكل) نفسه، فنتتبع كلمة (قرأ) في القرآن باعتباره (كلاً)، وتكون المقارنة التي استعملت في تلك الممارسة بين العربية وغيرها هي إظهار العلاقة، والتوقف على معالم التشابه والاختلاف فحسب، أما ضمن نسق النص فعلى الاختيار أن يكون دقيقاً يشمل في استقرائه النص كله لا جزأه، مثال على ذلك: أن نأخذ من السورة صيغ التعلم والقراءة في جزئياتها، فلا نأخذ كلمة (قرأ) في الآية

دون صيغة «الذي علّم بالقلم»، لنرى ما هي أبعاد العلاقة بين كلمة (قرأ) وكلمة (علّم) وكلمة (قلم).

ضمن هذه المعطيات، كيف يمكن أن نفسر القرآن كلدانياً، في حين أن هذا النسق لديه عموميات واسعة، كل واحدة منها تحاول أن تضفي الانسجام على الأخرى، وتحاول أن تفسر أختها، منها أنه لم تكن الإشارة إليه بأي حال يوماً (إنّا أنزلناه قرآنا كلدانياً)!!... لعلكم تعقلون!

تعقيب المؤلف
على الفصل الأول

سلف غير صالح[*]

السيد عبد الرحمن علي فلاح

الأصل في القول بأن الرسول محمداً عليه السلام، لم يكن يحسن القراءة والكتابة، هو اعتقاد المفسرين المسلمين بأن التوراة والإنجيل يبشران بظهور نبي صفته أنه لا يقرأ ولا يكتب، طبقاً لقول القرآن: ﴿الذين يتبعون الرسول الأمّي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل﴾[1].

والمشكلة ـ كما ترى ـ ناجمة كلها عن تفسير كلمة [أمّي] التي يصر المفسرون على أنها تعني: [لا يقرأ ولا يكتب]. فالواقع أن هذا التفسير مختلق من أساسه، وخارج عن مفهوم الكلمة في قاموس القرآن، وفي أصلها اللغوي معاً. فالقرآن يقول في سورة آل عمران: ﴿وقل للذين أوتوا الكتاب والأمّيين﴾[2]. وهي إشارة واضحة إلى أن [الأميين] هم غير اليهود والنصارى، وليس هم الذين لا يحسنون القراءة والكتابة، لأن هذه الصفة تلحق بمعظم أهل الكتاب أنفسهم.

وفي سورة آل عمران أيضاً، يعلن القرآن عن مبدأ اليهود في عدم

(*) تعقيب على عبد الرحمن علي فلاح، في: **الناقد**، العدد ٦٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

(١) **القرآن الكريم**، سورة الأعراف، الآية ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٢٠.

الإلتزام بأداء الأمانة لغير اليهود بقوله: ﴿ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل﴾[3]. أي لا نلتزم تجاه غير اليهود، وليس لا نلتزم تجاه من لا يعرف القراءة والكتابة.

أما في اللغة، فإن كلمة [أمّي] وردت في جميع اللهجات السامية مشتقة من [أمّ] بتشديد الميم، ومعناها الأصل والمنبع. فإذا نسبت الصفة إلى المفرد، تصبح [أميّ] من [أمّة]. وإذا نسبتها إلى الجمع، تصبح [أممي] من [أمم]. وهي الصيغة التي وردت في التوراة بمعنى [من غير اليهود]. والثابت أن الكلمة لا علاقة لها بالعجز عن القراءة والكتابة، ولا يستقيم تطويعها لإيراد هذا المعنى إلاّ من باب التحريف المتعمد.

وبشأن قول القرآن في سورة العنكبوت: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب، ولا تخطه بيمينك، إذاً لارتاب المبطلون﴾[4]. فقد فسّره السيوطي بقوله، لو كان الرسول قارئاً كاتباً، لشك فيه اليهود الذين يعرفون من نص التوراة، أن النبي المبعوث «أميّ لا يقرأ ولا يكتب». وهو تفسير قائم على الاعتقاد الخاطىء بأن التوراة والإنجيل يحويان نصاً يثبت أن النبي المذكور (لا يحسن القراءة والكتابة)، رغم أن مثل هذا النص غير موجود في أي من الكتابين المقدسين أصلاً. والواقع أن السيوطي بسبب سوء فهمه لكلمة [النبي الأمي]، سارع إلى تفسير قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب﴾[5]، باعتباره دليلاً على أن الرسول لم يكن يحسن القراءة. وقد قال مؤكداً:

> «في هذه الآية دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان أميّاً لا يقرأ ولا يكتب. وفيها رد على من زعم أنه كتب».

---

(٣) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٧٥.
(٤) المصدر نفسه، سورة العنكبوت، الآية ٤٨.
(٥) المصدر نفسه.

الآية نفسها لا تحتمل شيئاً من هذا التفسير. فقوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب، ولا تخطه بيمينك، إذاً لارتاب المبطلون﴾[٦]، نص يتوقف فهمه على تحديد معنى كلمة [كتاب] التي تعني هنا التوراة والإنجيل. فالنص لا ينكر أن الرسول محمداً كان يقرأ ويكتب، بل ينكر أنه كان يهودياً أو نصرانياً، لأنه لو كان كذلك، لأصبحت رسالته انقلاباً معادياً ضد هاتين الديانتين، مما يفجر دواعي الريبة والنزاع. ولهذا السبب، بدأت الآية بقوله: ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن، إلاّ الذين ظلموا منهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد، ونحن له مسلمون﴾[٧]. فالآية ـ كما ترى ـ تتوجه لإقرار قاعدة إسلامية هامة، تقوم على احتواء الخلاف بين الديانات، وليست مجرد إعلان عن عجز الرسول عن القراءة.

بالنسبة إلى قولك إن كلمة [اكتتبها] تعني: «كلّف من يقوم بالكتابة له»، فإنه خطأ ظاهر. والصحيح [استكتب]. أما اكتتب فهي صيغة من افتعل، تعني أنه شخصياً قام بإجراء الفعل.

وعن القصة التي ترويها بشأن ما حدث في صلح الحديبية، لا بد أن أقول لك، إن علياً لا يرفض أمراً صادراً عن الرسول، ولا يعني ترديد مثل هذه القصص في كتب [السلف الصالح]، سوى أنه سلف لم يكن كله صالحاً جداً.

---

(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه، سورة العنكبوت، الآية ٤٦.

زنزانة القرن السابع(*)

- ١ -

السيد الصادق إبراهيم البصير

تقول:

«إن قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك﴾ يراد منه الأمر بالقِراءة، ولا يرادِ منه التبليغ، لأنه لو كان ذلك، لوجب أن يقول أقرِىء من أقرأ فلان السلام أي بلغه..».

فدعني أُحِلْك إلى القاموس المحيط الذي يقول: [قرأ عليه السلام] أي أبلغه. ولا يقال أقرأه السلام إلاّ إذا كان السلام مكتوباً.

- ٢ -

تقول:

«إن صيغة [قرأ] في اللغة الآرامية تستخدم للدلالة على الشخص الذي قبل في إحدى الدرجات الشماسية الصغرى ليقرأ الكتاب المقدس على المؤمنين « [illegible] »؟!».

والصحيح [ق ر و ي ا] التي لا تعني الشماس القارىء فحسب، بل تعني أيضاً الديك. لأن الجذر الآرامي [22تَ] يعني أساساً: رفع صوته عالياً. وهو مفهوم نجمت عنه مشتقات كثيرة منها: أعلن وهتف ودعا ونادى وصاح وصرخ. وعندما بدأت تلاوة الكتب المقدسة في المعابد، اكتسبت الكلمة معنى القراءة تلقائياً.

(*) تعقيب على الصادق إبراهيم البصير في: **الناقد**، العدد ٦٤، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٣.

فالمصطلح ـ كما ترى ـ يتعدى معنى التلاوة إلى معنى الإشهار والإعلان والبلاغ. وقد ورد بصيغة [قرأ] مرتين في القرآن: الأولى في سورة العلق. والثانية في سورة الإسراء التي تقول: ﴿اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً﴾. وفي هذا الموضع أيضاً، يبدو من الواضح أن الآية لا تطلب من الإنسان أن يقف حاملاً كتاباً للقراءة أمام الله، بل تدعوه إلى أن [يعلن ويبلغ ويشهر سجل أعماله]. والواقع أن كلمة [قرآن]، يفسرها القرآن نفسه بمعنى [بلاغ وبيان للناس وإشهار للدعوة].

ـ ٣ ـ

تقول:

«إن القرآن قد نزل بلغة العرب وبأسلوبهم. وإذا كان هنالك اتفاق دلالي أو تركيبي ـ أو حتى صوتي ـ بين العربية وغيرها من أخواتها الساميات، فهذا لا يرجع إلى أن القرآن قد جاء بتلك اللغات...».

والواقع أن أحداً لا يخالفك هذا الرأي. فالقرآن كتاب عربي حقاً. لكن لغتنا العربية نفسها هي التي لا يمكن فهمها أحياناً من دون العودة إلى أصولها السامية: فكلمة [فرقان] مثلاً، ليس لها جذر في القاموس العربي، ولا يمكن فهمها من دون الرجوع إلى أصلها الآرامي الذي يعني [الخلاص]. وكذلك كلمة [آمين] التي تعني [إلى الأبد]. وكلمة [رب العالمين] التي تعني [الرب الأبدي]. بالإضافة إلى أن أسماء أغلب الأنبياء مصدرها السريانية النسطورية، مثل [عيسى المسيح] المستمدة من [ايشوع مشيحا].

ـ ٤ ـ

تقول:

«إن دلالة (عبد) على الانقياد، خاصية تتصف بها الساميات. ونذكر على سبيل المثال أن الآرامية تدل فيها العبودية على الطاعة

والانقياد. ومنه استخدام الكلمة استخداماً مجازياً للمملوك والخادم..».

الأصل في كلمة [ܥܒܕ] [ع ب د] الآرامية، ليس هو المملوك أو الخادم بل هو [العامل والخالق والصانع]. فالجذر يعني: عمل وصنع وخلق وبرأ. ومنه قولهم: [عبدا دييشا] أي عمل شراً. وقولهم: [عبدا بيتا لفلان] أي عمّر بيتاً لفلان. وإذا كان هذا المفهوم، قد انسحب على المملوك، فذلك أمر مرده إلى أنه مكلف أساساً بأداء العمل. والواقع أن [عبد] تعني أيضاً الجندي العامل في الجيش بالأجرة.

وموجز ما جاء في حديثي، أن كلمة [عبادة] لا تعني أداء الشعائر الدينية، بل تعني العمل، وأن مصطلح [عبيد الله] يشير إلى [مخلوقات الله] وليس مماليكه، وأن [الدين] هو [العمل لله]، الذي لا بد أن يتمثل في إقامة العدل أولاً وقبل كل شيء.

لم يكن الحديث دعوة إلى إلغاء الشعائر ـ كما اعتقدت أنت ـ وليس من مهمتي، أو من حقي، أن أذهب في هذا الاتجاه خطوة واحدة. فكل مخلوق حرّ في أن يفعل بنفسه ما يشاء. لكن علينا أن نتفق على أن الشعائر وحدها لا تحل مشكلتنا، وأن الدين ليس قضية فردية، يترافع فيها كل مواطن على حدة، بل جهاد جماعي موجّه لضمان العدل، وهو لا يتحقق أصلاً من دون جهد الجماعة كلها التي لا تتكون من رجال طوال القامة يعتبرون أنفسهم أبناء الله لمجرد أنهم مسلمون ملتحون، بل تتكون من نساء وأطفال ومراهقين وعجائز وطوائف دينية ونحل ومذاهب ومواطنين يشغلهم البحث عن الله ومواطنين لا يشغلهم وعدو يحتل الشوارع والطرقات ودينا لا تنتظر، ولا ترحم أحداً ومجتمع مقهور ويائس وبائس يريد أن يخرج من زنزانة القرن السابع التي حبسه فيها الفقه والإقطاع باسم الحفاظ على الدين بالذات.

مجرد خدعة سياسية(*)

- ١ -

السيد علي الخزاعي

تقول:

«وما تدل كلمة حنيف إلاّ على كون موصوفها مسلماً..».

فدعني أطلب إليك أولاً أن تعود إلى المواقع التي وردت فيها هذه الكلمة، لكي ترى بنفسك أن القرآن لا يوردها إلاّ مقرونة بقوله: ﴿وما كان من المشركين﴾، في محاولة واضحة لدفع تهمة [الشرك] المرتبطة بهذا المصطلح لغوياً:

ففي سورة البقرة: ﴿قل بل ملة إبراهيم حنيفاً، وما كان من المشركين﴾(١).

وفي سورة آل عمران: ﴿فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً، وما كان من المشركين﴾(٢).

وفي سورة الأنعام: ﴿ملة ابراهيم حنيفاً، وما كان من المشركين﴾(٣).

(*) تعقيب على علي الخزاعي في: **الناقد**، العدد ٦٤، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٣.
(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية ١٣٥.
(٢) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٩٥.
(٣) المصدر نفسه، سورة الأنعام، الآية ١٦١.

وفي سورة النحل: ﴿إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله حنيفاً، ولم يك من المشركين﴾(٤).

وفي سورة النحل أيضاً: ﴿أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً، وما كان من المشركين﴾(٥).

فلو كانت كلمة [حنيف، لا تدل إلاّ على كون موصوفها مسلماً] ـ كما تقول ـ لما تعمد القرآن أن يدفع عنها مفهوم [الشرك]، بمثل هذا التكرار المطرد.

والواقع أن جميع كتب التراث، تحدد معنى [الحنيف]، بأنه الذي لا ينتمي إلى مذهب ديني معين ـ أي الخارج على المؤسسة الدينية ـ وتعدد من الحنفاء زيد بن عامر بن نفيل، وورقة بن نوفل، وعبيد الله بن جحش، وعثمان بن الحويرث وأمية بن أبي الصلت، وقس بن ساعدة. وليس بين هؤلاء، من دخل في الإسلام، سوى عبيد الله بن جحش، وعثمان بن الحويرث، اللذين عادا فخرجا منه في وقت لاحق على أي حال. وفي الكامل للمبرد، قصة مؤداها أن بسطام بن قيس الشيباني ـ وهو عربي مسيحي من بكر ـ أصيب برمح قاتل في آخر غاراته، فقال لأخيه لكي يمنعه من مواصلة الحرب، ويحثه على الهرب بالغنائم: «إن كررت، فأنا حنيف»، أي خارج عن ديني. وليس بوسعك أن تزعم أن هذا الرجل يقصد أن يقول: [إن كررت، فأنا مسلم].

ـ ٢ ـ

تقول:

«الدين فقه لا يمكن أخذه بالإعلام كما يفعل البعض، ولكن يؤخذ بالإعلام من معلم فقيه..».

---

(٤) المصدر نفسه، سورة النحل، الآية ١٢٠.

(٥) المصدر نفسه، سورة النحل، الآية ١٢٣.

وهو رأي قد يخالف نص القرآن الذي يعتبر الدين [فطرة]، ويعلن صراحة أن النبي إبراهيم الذي بدأ مسيرة الأديان من أساسها، اهتدى إلى الله من دون معونة الفقهاء بالذات. يقول النص:

﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر أتتخذ أصناماً آلهة، إني أراك وقومك في ضلال مبين﴾[6]. وهي افتتاحية تعلن أن الطريق إلى الله بدأ برفض ما يقوله «الفقهاء». وبعد ذلك انطلق النبي وحده في رحلة البحث المشوقة:

﴿فلما جن عليه الليل رأى كوكباً، قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين. فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين. فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون. إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً، وما أنا من المشركين﴾[7].

وأرجو أن تلاحظ أن قوله (وما أنا من المشركين)، يعني بالتالي، أن المشرك حقاً هو غير الحنيف الذي ربط نفسه بمؤسسة عقائدية. وتعمد أن يخلط الدين بالفقه، ويفرق عباد الله بين المذاهب والنحل. وهي حقيقة ربما لا يلاحظها مسلم مثلك، حتى يتذكر ما يفعله فقهاء الأديان الأخرى.

- ٣ -

تقول:

> «ليس لكل من هب ودب حق المشاركة السياسية في مجتمعنا الحالي.. فمن الناس من هم كالأنعام، بل هم أضل سبيلاً..».

وهي فكرة قد ترضي رعاة الأنعام والبقر، لكنها لا ترضي الله الذي

---

(٦) المصدر نفسه، سورة الأنعام، الآية ٧٤.

(٧) المصدر نفسه، سورة الأنعام، الآيات ٧٦ - ٧٩.

يعتبر الناس مسؤولين عن مصيرهم شرعاً وعملياً. ويقول لهم صراحة:

﴿وما أصابكم من مصيبة، فبما كسبت أيديكم﴾[٨].

إن (الحكم بما أنزل الله)، ليس هو تطبيق الحدود، تحت إشراف حفنة من الفقهاء، بل هو إقامة العدل تحت إشراف جميع الناس. ومن دون هذا الشرط، يصبح تطبيق الحدود (تحت شعار الحكم بما أنزل الله) مجرد خدعة سياسية في مجتمع مقهور، يقطع يد سارق، ويقبِّل يد سارق آخر، على غرار ما يحدث حولك كل يوم.

(٨) المصدر نفسه، سورة الشورى، الآية ٣٠.

جرائم الفقهاء[*]

السيد محمد علي كيوه

١ ـ تقول: [أما لفظ «تلا» فهو بمعنى اتبع. وتلا الكتاب أي اتبع ما فيه من معلومات..]. فهل تفسر قول القرآن في سورة الأنعام: ﴿قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم﴾[١] بأنه يعني: (تعالوا أتبع ما حرم ربكم عليكم؟؟). وهل هذا هو الفقه الذي تلعنني باسمه؟

إن الأصل في كلمة تلا، هو القراءة بصوت مسموع، كما في قوله تعالى: ﴿يسمع آيات الله تتلى عليه، ثم يصر مستكبراً كأن لم يسمعها﴾[٢]. وفي سورة لقمان: ﴿وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبراً كأن لم يسمعها﴾[٣]. وفي سورة الأنفال: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا، قالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا﴾[٤].

٢ ـ تقول: [ضع مثلاً صحيحي البخاري ومسلم أمام عامة المسلمين اليوم، وقل لهم أن يفهموا أحكام دينهم من

(*) تعقيب على محمد علي كيوة، في: الناقد، العدد ٦٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣.
(١) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية ١٥١.
(٢) المصدر نفسه، سورة الجاثية، الآية ٨.
(٣) المصدر نفسه، سورة لقمان، الآية ٧.
(٤) المصدر نفسه، سورة الأنفال، الآية ٣١.

النصوص التي فيهما. ثم انظر كيف يكون التخبط والجهل والعبث بالدين والخصام فيه..].

والصحيح أن العبث بالدين والخصام فيه، قد وقعا بين الفقهاء، الذين دخلوا في أحلاف سياسية مع الأسر المتصارعة على السلطة منذ عصر الأمويين، مما أدى إلى تشتيت المسلمين بين عشرات المذاهب والفرق، وعمل على تطويع الإسلام لخدمة أهواء الطغاة ببدع مميتة منها: الفتوى بشرعية الحكم الوراثي. واعتماد نظرية الخلافة في قريش، وإهدار دم المعارضين السياسيين. وإطلاق حرية التسري بالجواري. وفرض الحجاب على المرأة. وإباحة قتل المسلم لأسباب عقائدية على غرار ما حدث لأبي منصور الحلاج. وهي جرائم في حق التشريع الإسلامي، ما كان لها أن تقع، لو كان الناس ـ وليس الفقهاء ـ هم المسؤولون عن صياغة القوانين.

إن القول بوصاية رجال الدين على التشريع، مبدأ اختلقه أحبار اليهود، ونقله عنهم رجال الكنيسة الكاثوليكية. أما الإسلام فإنه لا يعترف برجال الدين أصلاً، ولا يعفي الناس من مسؤوليتهم الشخصية عما يحدث لهم، وعما يحدث من حولهم، في آيات صريحة منها قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿وما أصابكم من مصيبة، فبما كسبت أيديكم﴾[٥]، وليس بما كسبت أيدي فقهائكم. وإذا كان الإسلام قد خسر هذا المبدأ الديموقراطي مبكراً. وعاد إلى شرائع اليهود والكاثوليك القائمة على وصاية رجال الدين، فذلك إنجاز تم على يد أصدقائك الفقهاء بالذات.

(٥) المصدر نفسه، سورة الشورى، الآية ٣٠.

تشويه سهل(*)

السيد يوسف محمد عوض

إذا كنت تملك الدليل على ما تزعمه، فأرجو أن تنشره على الملإ، بأي طريقة تختارها. ودعنا نعرف متى وظفت قلمي، وأين هو ثرائي المزعوم. أما إذا كنت تقول ما لا تعلم، فدعني أذكرك بأن اختلاق الأكاذيب لتشويه سمعة الرجال الشرفاء، فكرة سهلة جداً، لكنها لا تكفي لإدانتهم حتى في محكمة يرأسها قاض غير عادل مثلك.

(*) تعقيب على يوسف محمد عوض في: الناقد، العدد ٦٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣.

الفصل الثاني

الحكمة الخفية

الفصل الثاني

الحكمة الخفية(*)

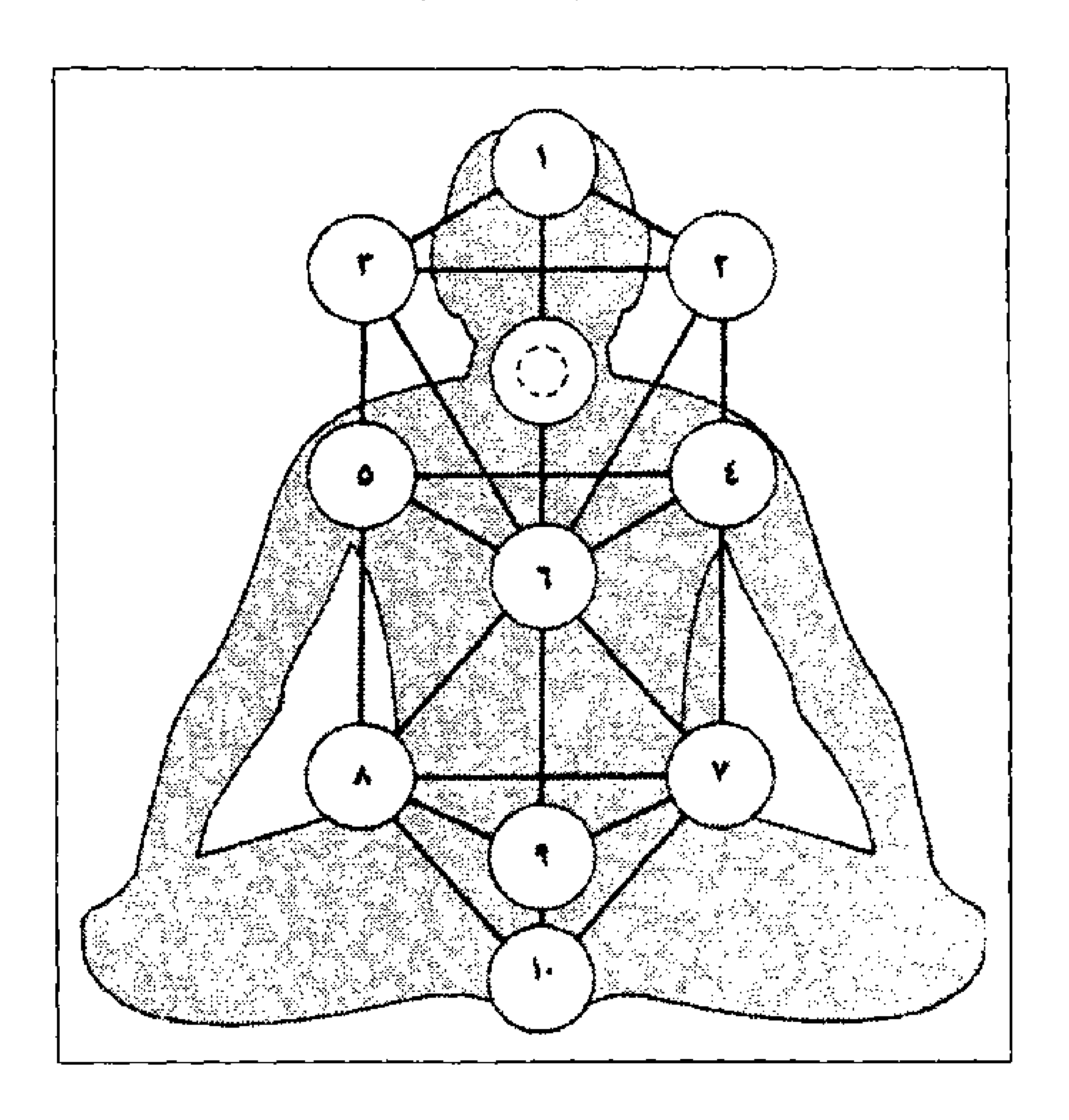
■ الدين قبل أن يخضعه السحرة لأهواء السياسة

ربع سور القرآن تقريباً، تبدأ بحروف هجائية منفصلة تسمى [المقطعات] مثل: عين سين قاف، حاء ميم، ألف لام راء. وهي حروف لا تعني شيئاً في ظاهر اللغة، مما أطلق خيال المفسرين للبحث عن معانيها السرية، في محاولات تراوحت بين إعادة توزيعها في تنبؤات ملفقة مثل [نصر حكيم قاطع له سر]، وبين إخضاعها لحساب الجمل، سعياً وراء تفسيرها بطريقة سحرية بحتة. وآخر ما جرى في هذا الشأن، تمثل في قيام أحد «الباحثين» بحشد الحروف في برنامج إلكتروني، آملاً أن يقوده الكومبيوتر إلى مفتاح هذه الشيفرة الإلهية. إن الأمر ـ لسوء حظ السحرة ـ لا يحتاج أصلا إلى مفتاح.

فالحروف ليست ألغازاً، بل علامات مألوفة، في مذهب صوفي مألوف، يعرف باسم [القبّالة]. وهي كلمة عبرية ذات أصل آرامي مشتقة من [ܩܒܠ] [ق ب ل]بمعنى [تقبل وارتضى وأخذ وأطاع]، ومنها [حَال القبول] في لغة التصوف الإسلامي.

صفة هذا المذهب، أنه يرتكز على نظام تدريبي خاص، يعرف باسم

(*) نشر هذا المقال في: **الناقد**، العدد ٥٨، نيسان (إبريل) ١٩٩٣.



شجرة الحياة معدة لكي تطابق جسم المريد في وضع التأمل، وتضم عشر دوائر للمقامات التالية:

(١) التاج	(٦) التجلي أو القلب
(٢) الحكمة	(٧) العقل
(٣) الإشراق	(٨) الشعور
(٤) الرحمة	(٩) الضمير
(٥) العزم	(١٠) الأرض

أما الدائرة غير المرقمة، فهي مقام النفس التي يرمز لها بالتنفس.

[شجرة الحياة[1]]، أو أعمدة الحكمة السبعة. وهي خطوط معدة لكي تطابق جسم المريد في وضع التأمل، وتتكون من ثلاثة مثلثات رئيسية، بالإضافة إلى إحدى عشرة دائرة مرقمة، تمثل المقامات الروحية التي يسعى المريد لبلوغها عبر مسالك محددة:

المثلث الأعلى، يشير بقمته إلى السماء، ويضم ثلاثة دوائر، هي مقامات التاج والحكمة والإشراق. ويمثل الذات العليا التي تتجلى في وحدة الوجود.

المثلث الأوسط، يشير بقمته إلى موقع القلب، ويضم ثلاث دوائر، هي مقامات الرحمة والعزم والتجلي. ويمثل النفس الذاتية التي انفصلت عن الكل، لكي تتجسد في الفرد.

المثلث السفلي، يشير بقمته إلى الأرض، ويضم ثلاث دوائر، هي مقامات العقل والشعور والضمير. ويمثل [الشخصية] التي تتقمصها الروح لكي تتجلى فيها.

أما الدائرة الأخيرة، فإنها تقع خارج نطاق المثلثات، لأنها لا تمثل مقاماً روحياً، بل تمثل كوكب الأرض، وتسمى [المملكة] - وأحياناً - [البوابة] باعتبارها مدخل الطريق إلى التجربة الصوفية.

الخطوط التي تربط بين المقامات، تسمى [المسالك]، وعددها اثنان

(١) اسم [شجرة الحياة]، مستمد من قول سليمان في كتاب الأمثال: [طوبى للانسان الذي يجد الحكمة، وللرجل الذي ينال الفهم. هي أثمن من اللآلىء، وكل جواهرك لا تساويها. طرقها طرق نعم، وكل مسالكها سلام. هي شجرة الحياة..] الاصحاح الثالث. أما اسم [أعمدة الحكمة السبعة]، فمستمد من قوله في الاصحاح التاسع: [الحكمة بنت بيتها. نحتت أعمدتها السبعة..]. والمعروف أن كتاب الأمثال، كتاب تعليمي موجه للصبيان، ولعله يضم النسخة الكنعانية المبكرة للقبالة. إن رسم [شجرة الحياة] قد ظهر في نقش فرعوني منذ الألف الثاني قبل الميلاد، كما ظهر اسم [شجرة الحياة] للدلالة على الشجرة التي تقتات منها الآلهة المصرية التي تنال الخلود.

وعشرون مسلكاً، أي بعدد حروف الأبجدية الكنعانية التي تم تحديدها في تشكيل ثابت، لإرشاد المريد إلى المسار المطلوب:

فحرف الألف مثلاً، يربط الدائرة الأولى بالثانية. وحرف اللام يربط الدائرة الخامسة بالسادسة. وحرف الميم يربط الدائرة الخامسة بالثامنة. وجمع هذه الحروف في تشكيل واحد مثل [ألف، لام، ميم]، يعني أن يبدأ المريد رحلة التأمل من مقام التاج إلى مقام الحكمة، ثم من مقام العزم إلى التجلي، ومنها إلى مقام العقل، حيث يتوقف لكي يحلل نتائج رحلته، التي تتم عادة طبقاً لخطة معدة سلفاً، تحت إشراف معلم مؤهل.

والظاهر هنا، أن المقطعات القرآنية، موجهة لكي تطابق هذا التشكيل الكنعاني بالذات. فالأبجدية الكنعانية تفتقر إلى حروف الغين والخاء والضاد والظاء والثاء والذال، مما يفسر غياب هذه الحروف عن المقطعات القرآنية أيضاً. أما بقية التشكيل، فإنه يطابق مسالك القبّالة على المقاس:

فمثلاً: ألف لام راء، تشكيل يرشد المريد إلى العبور من مقام التاج إلى مقام الحكمة. ومن مقام العزم إلى التجلي. ومنهما إلى مقام الضمير. وهي رحلة تغطي شجرة الحياة من الدائرة رقم ١ إلى الدائرة رقم ٩، في ثلاثة مسالك متوازية.

ومثلاً: ياء سين، تشكيل يبدأ من مقام الرحمة، وينطلق إلى القلب في الدائرة السادسة، ومنه مباشرة إلى الضمير. وهي رحلة تربط بين ثلاثة مقامات بحرفين.

ومثلاً: حاء ميم، تشكيل يسلك في خط مستقيم، من مقام الإشراق إلى مقام العزم، ومنه مباشرة إلى مقام العقل في الدائرة الثامنة. وهي رحلة مسارها على جانب الشجرة الأيسر، وتتكرر سبع مرات في ما يعرف باسم [الحواميم السبعة] .

ومثلاً: طه [طاء هاء]، التي يزعم المفسرون أنها أحد أسماء النبي عليه السلام، تشكيل يربط مقام الرحمة بمقام العزم في مسلك معترض، ويربط مقام الحكمة بالقلب في مسلك رأسي.

وبالطبع فإن المريد لا يعبر هذه المسالك على هواه، بل يتقيد بنظام تدريبي خاص، يرشده إلى المسار الصحيح خلال التجربة، بتمارين معدة سلفاً، تحت إشراف معلم مؤهل. ويلفت النظر في هذه التمارين أنها بدنية بحتة، وليست صلوات، أو تلاوة لنصوص مقدسة، مما يشير إلى أنها ظهرت قبل ظهور المؤسسات الفقهية في حضارات الشرق القديم.

فالتمرين الخاص بإدراك العالم الحسي، أو [عبور البوابة]، كما تسميه القبّالة، يهدف إلى تطوير قدرة المريد على التمييز بين «الإحساس بالواقع» وبين «إدراك الحقيقة». وهي مسألة عقلية معقدة، تعالجها مناهج التصوف بالصيام وقراءة الأوراد والنوم على المسامير وتعذيب الجسد لفترات طويلة جداً. أما القبالة، فإنها تختار الخطاب البسيط التالي:

■ باب عبور البوابة

١ ـ معاناة الحس: اجلس في وضع مريح. اغمض عينيك وتنفس بهدوء. اشبك يديك الآن، بأي طريقة تختارها، وحاول أن تكتشف نقاط التماس، واحدة بعد الأخرى. لاحظ ما يجول في خاطرك، فلعلك تفكر في وضع المصلي، أو لعل تلامس اليدين يثير لديك إحساساً بالابتهال. لا تهتم، ولا تشغل بالك بمثل هذه الأفكار، لأنها ليست ذات علاقة بالبوابة. حاول فقط أن تعيش تجربة التلامس بين يديك. فهذه التجربة وحدها هي بابك الحقيقي إلى منطقة العبور.

٢ ـ معاناة النظر: استعد الآن للمرحلة الثانية، وافتح عينيك لكي تدخل تجربة النظر. تأمل أي صورة أو مشهد يقابلك، ولاحظ أنك بمجرد أن تفكر في موضوع الصورة، أو تحس تجاهه بأية مشاعر، فإنك تخرج من البوابة، وتصبح مجرد «متفرج». لا

تهتم بما تراه عيناك، بل بقدرتهما على الرؤية. تأمل هاتين النافذتين اللتين تعكسان عالماً بأكمله. انظر كيف تنظر.

٣ ـ معاناة السمع: تكلم بصوت مسموع، من دون أن تهتم بمعنى الكلمات نفسها. قل ما تشاء. اقرأ ما تشاء، من دون أن تشغل بالك بما تعنيه اللغة. انصت لصوتك فقط. اسمع نطق الكلمات مفرغة من كل معنى، كما تسمع لغة لا تفهمها. فهذه هي تجربة الدخول عبر البوابة. وكل شيء عدا صوت الكلمات وحدها سوف يقذف بك خارج [المملكة]، ويحيلك إلى مجرد «مستمع» وحيد.

٤ ـ تذكر: أنت لست موضع تجربة، ولست مجرد متفرج أو مستمع. تذكر أنك [هو] ذلك الذي يحس وينظر ويسمع. تذكر أنك أنت [المصدر].

والواضح من لغة هذا التمرين، أنه ليس صلاة أو ابتهالاً. ولا يضم تسابيح أو تلاوة لنصوص مقدسة. ولا يدعو إلى أداء أية مناسك. ولا يتبنى مصطلحات الفقه، ولا يبشر أحداً بالجنة أو يهدده بالنار. ورغم أنه نص روحي له غاية تربوية محددة، فإنه ليس نصاً فقهياً، يستند إلى سلطة فوقية. ولا يخاطب الإنسان لكي يقنعه بعظمة الرب، بل لكي يرشده إلى موقع المعجزة في الجسد الحي الذي يدعوه باسم [المملكة]، متعمداً أن يعمل من خلال المحسوس للوصول إلى المجرد. وهي علامات تشير بوضوح إلى أن [القبّالة] لم تولد بمثابة مذهب صوفي، بل بمثابة منهج تربوي محرر من هيمنة الصوفية بالذات. وإنها قد تكون النسخة العذراء لمفهوم الدين، قبل أن يخضعه السحرة لأهواء السياسة بعمليات الإرهاب الفكري وغسيل المخ.

أما لماذا فشلت هذه الحركة التربوية فجأة؟ وكيف تحولت [القبّالة] إلى مذهب سري مسخر لخدمة السحرة والمشعوذين فذلك إنجاز لا بد أن يضاف إلى منجزات اليهود الذين استحلوا لأنفسهم حروف الأبجدية الكنعانية، وظهروا على مسرح الشرق الأوسط خلال

الألف الأول قبل الميلاد، بمثابة الوريث غير الشرعي لحضارة الكنعانيين وأراضيهم معاً[٢].

إننا نعرف أحداث الغارة بالتفصيل، ونعرف أن اليهود تبنوا حروف الأبجدية الكنعانية بعددها ورسمها ونطقها، فيما ظهرت [القبّالة] مرتبطة بالتوراة تحت اسم [الحكمة الخفية] في قصة ملفقة مؤداها، أن الملائكة تلقوا أسرار هذه الحكمة من الرب شخصياً، ونقلوها إلى آدم بعد طرده من الجنة، حيث عاش الناس في ظلها ينعمون بالسلام والعدل جيلاً بعد جيل.

بمرور الزمن، نسي الناس أسرار القبّالة، وشاعت بينهم الحروب والمجاعات، مما دعا الرب إلى إعادة نشرها ضمن العهد الذي عقده مع النبي إبراهيم، وعلّمه بموجبه سر [الحكمة الخفية] ملخصاً في اسم [يهوه][٣]. وهو اسم ظهر فجأة في تاريخ اليهود، ويقال إنه يحوي جميع أسرار القبالة، لأنه يتكون في صيغته العبرية من أربعة حروف، تربط مقام الرحمة بالقلب، ومقام الحكمة بالقلب، ثم مقام الحكمة بالرحمة، لكي تعود فتربط مقام الحكمة بالقلب في دائرة ذات رموز سحرية خاصة.

من إبراهيم، انتقل سر [الحكمة الخفية] إلى ابنه اسحاق، ثم إلى حفيده يعقوب، ومنه إلى يوسف الذي مات مغترباً في مصر، واضطر إلى أن يحمل السر معه إلى القبر، مفضلاً أن يترك شعبه من

(٢) بشأن غارة اليهود على تراث الكنعانيين، راجع الأعمال الهامة والمثيرة التي قدمها جورجي كنعان في هذا الموضوع، ومنها كتابه **تاريخ الله**. إن التجاهل الذي يلقاه هذا الباحث من منظمات الثقافة العربية قد دعاه إلى أن يقول: «سأعتبر أي كتاب من مؤلفاتي، قد كوفيء بسخاء إذا ما استرعى انتباه فضلاء الناس إلى موضوع مهم ومهمل بشكل يثير الدهشة والاستغراب»، **تاريخ الله** ٣٤٦.

(٣) النبي إبراهيم لم يعرف الرب باسم [يهوه] العبري، بل باسم [ايل] الكنعاني. وهي حقيقة يثبتها لقب إبراهيم (بالخليل) أي [خل ايل] بمعنى حبيب الله. أما قول القبالة، إن إبراهيم استلم الحكمة الخفية، ملخصة في اسم [يهوه]، فهو تلفيق مهمته أن يطمس الأصل الكنعاني للقبالة.

دون حكمة، على أن يفشي سرها للمصريين. وبذلك كادت القبّالة أن تندثر، لولا أن إبراهيم كان قد سجلها في كتاب دعاه [سفر التكوين] وأخفاه في كهف.

هذه النسخة الأخيرة، احتفظ بها الرب في الخفاء، متعمداً أن لا يبديها، حتى يظهر الحكيم الأكبر ـ أو الإمام الغائب ـ الذي يطلع على نبع المعرفة، ويدرك معنى الأسماء، وينكشف له كنز [الحكمة الخفية]. وقد طال الانتظار بضعة قرون، قبل أن يظهر الإمام المطلوب. وهو النبي موسى الذي تعلم من أسرار السحر ما أتاح له أن يحيل النيل إلى دم، ويغرق مصر في القمل والضفادع، ويفلق مياه البحر الأحمر بضربة من عكازه.

على يد موسى الذي يتكون اسمه من ثلاثة أحرف، تمثل الماء والنار والريح، أعيد عصر الوحي المباشر، وجاء الرب شخصياً لمقابلة هذا المعلم الذائع الصيت، في جلسة انتهت بمنحه كتابين مقدسين، أحدهما [علم الظاهر] ملخصاً في الوصايا العشر والثاني [علم الباطن] ملخصاً في القبّالة. وقد بادر موسى إلى تسجيل هذين الكتابين، في صيغة واحدة خاصة، تصف التعاليم الظاهرة من جهة، وتصف الأسرار الخفية من جهة أخرى، بوسائل الرمز والتورية والشيفرة. وهي الصيغة المسجلة في الكتب الأربعة الأولى من التوراة.

فكلمة [في البدء] مثلاً، التي تفتتح سفر التكوين، لها معنيان. أحدهما ظاهري، وهو مفهوم الكلمة في اللغة. والثاني باطني لا يطلع عليه إلا من يعرف شيفرة الأبجدية العبرية، ويعرف أن هذه الكلمة لها ترجمة محددة واحدة هي [براشيت] التي تتكون من ستة حروف، كل حرف منها له الرمز السري التالي:

الباء = الكون.

الراء = الشمس.

الألف = الثنائية.

الشين = الروح.

الياء = آدم.

التاء = حواء.

ومن مجموع هذه الرموز، تتحلل كلمة [في البدء]إلى الجملة السرية التالية: [من الكون انبثق ضوء الشمس الذي تجلّت فيه الثنائية لكي تعبر عن الروح بخلق الذكر والأنثى]. وهي قراءة واحدة من بين عدة قراءات محتملة.

من هذه الصيغة اليهودية القائمة على الإيمان بالسحر و«العلم السري»، نشأت جميع المذاهب الباطنية في المسيحية والإسلام على حد سواء. وظهر منهج التفسير الباطني، لكشف الحجاب عن [الحكمة الخفية] في الكتب المقدسة، مفترضاً أن الإنجيل والقرآن - مثل التوراة - لهما صيغة سرية خاصة، يمكن الكشف عنها بأعمال الشعوذة والسحر.

ورغم أن أهل السنّة، هم الذين افتتحوا مسيرة هذه [القبّالة] الإسلامية، منذ عصر الشيخ ابن عربي على الأقل، فإن الشيعة ما لبثوا أن أظهروا تفوقاً ملحوظاً في تطويرها إلى مذهب حلولي متطرف، على يد معلمين متخصصين من مقام السهروردي، فيما تكفل رواة الحديث بتوفير النصوص الشرعية المطلوبة، لاعتماد القبالة رسمياً، منها حديث [الخرقة][٤]. وهي جبة مرقعة - مثل جبة

(٤) جاء في حديث الخرقة عن النبي أنه قال: [عندما أصعدت ليلة المعراج إلى السماء ودخلت الجنة، رأيت في وسطها قصراً مبنياً بحجارة من الزمرد، ففتح لي جبريل الباب، فدخلت. وشاهدت في الداخل بيتاً مبنياً بحبات اللؤلؤ. فإذا في وسطه صندوق مصنوع من نور، ومقفل بقفل من نور. فقلت يا جبريل ما شأن هذا الصندوق؟ وماذا في داخله؟ فقال جبريل: يا حبيب الله، إن فيه سر الله الذي لا يظهره إلاّ للذي يحبه..]. وكلمة سر الله، ترجمة صريحة لكلمة الحكمة الخفية التي لا يبديها [يهوه] حتى يظهر أمام الغائب. أما السر نفسه فقد تمثل في [الفقر والمرقعة]، أي البؤس ولبس الجلابيب المرقعة، باعتبار أن المؤمن الصالح هو الصوفي الدرويش الذي يحبه الله لمجرد أنه جائع وعريان!!

الصوفي الدرويش ـ يزعم الرواة أن الرسول أحضرها من السماء في ليلة المعراج، وأعطاها لعلي بن أبي طالب، بمثابة رمز [للولاية]، ثم [أن علياً ألبسها ابنه الحسن من بعده، ولبسها بعده الحسين، ثم ذرية الحسين الواحد بعد الآخر، حتى انتهت إلى المهدي المنتظر، وما تزال عنده حتى الآن..].

وكلمة [الولاية] هي الترجمة الإسلامية لمصطلح [القديس] عند النصارى، ومصطلح [المسيح الغائب] عند اليهود، وتعني [صاحب السر الإلهي القادر على تغيير سنن الطبيعة]، أي صاحب الحكمة الخفية التي دعاها التصوف الإسلامي باسم [مبدأ العرفان].

إن الإسلام الذي بدأ بمثابة رسالة لتحرير الدين من هيمنة السحر والكهنوت، يتحول على يد الصوفيين إلى رسالة مسخّرة لخدمة مذهب يهودي متطرف، قائم على الإيمان بالعلم السري، وتعدد مراتب المعاني في الكتب المقدسة. وهي كارثة، اضطر الصوفيون إلى تنفيذها متنكرين في جلابيب الدراويش، بسبب المعارضة الصريحة والعلنية التي يبديها القرآن لنظرية القبّالة اليهودية بالذات.

فالملاحظ أن القرآن اعتمد نص التوراة، باعتبارها [كتاب الله][٥]، ولخص معظم الرواية اليهودية عن تاريخ العبرانيين منذ عصر إبراهيم، مشيراً إلى نظرية [الحكمة الخفية] التي منحت لهذا النبي وأهل بيته معاً، في آيات منها قوله في سورة النساء: ﴿.. فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة..﴾[٦]. وفي سورة البقرة بشأن داود: ﴿..وقتل داود جالوت، وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء..﴾[٧]. وفي سورة ص: ﴿..وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة

(٥) كلمة [كتاب الله] مثل كلمة [بيت الله]، مصطلح يتوقف فهمه على إدراك العلاقة المعقدة بين المضاف والمضاف إليه.

(٦) **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية ٥٤.

(٧) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٥١.

وفصل الخطاب﴾[8]. وفي سورة المائدة، بشأن المسيح: ﴿..وإذ علمتك الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل..﴾[9].

والملاحظ أيضاً، أن [الحكمة] التي يعنيها القرآن تشبه [الحكمة الخفية] التي ترتبط في القبالة بالقدرة على تغيير سنن الطبيعة، فالنبي إبراهيم ألقي في النار من دون أن يحترق. وموسى أحال عصاه إلى ثعبان. وداود تطيعه الطيور. وسليمان يتحكم في الريح ويسخر ملوك الجن في خدمته. والسيد المسيح يحيي الموتى ويبرىء الأعمى والكسيح والأصم.

لكن الفرق الحاسم بين مفهوم [الحكمة] في القرآن، وبين نظرية الحكمة الخفية عند اليهود، أن القرآن لا يعتبرها علماً سرياً، ولا يستعمل كلمة [خفية]، ولا يقرن الحكمة بالسحر، ولا يدخر وسعاً في تقريع اليهود على هذه المزاعم بالذات، مشيراً إلى أن القبالة اليهودية نسخة منقولة عن الكهنة البابليين، في قوله: ﴿ ..يعلمون الناس السحر، وما أنزل على الملكين ببابل، هاروت وماروت..﴾[10]. وكلمة [ماروت] مصطلح كلداني مشتق من [ܡܪܘܬܐ] [م ر و ت] بمعنى سيادة، ولعله يعني كلمة الأسياد [الأسياد] التي تتردد حالياً في قاموس المشعوذين، باعتبارهم نوعاً من ملوك الجن. فالقبالة اليهودية ـ في نظر القرآن ـ ليست علماً ظاهراً أو سرياً، وليست فكرة يهودية أصلاً، بل مجرد شعوذة منقولة عن بابل، تقوم أساساً على الإيمان بقوة السحر، الذي يعتبره القرآن خدعة بصرية بحتة في نصوص منها قوله عن سحرة فرعون في سورة الأعراف: ﴿..فلما ألقوا سحروا أعين الناس..﴾[11]. وفي سورة طه: ﴿فإذا حبالهم وعصيهم، يخيّل إليه من سحرهم،

(٨) المصدر نفسه، سورة ص، الآية ٢٠.
(٩) المصدر نفسه، سورة المائدة، الآية ١١٠.
(١٠) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٠٢.
(١١) المصدر نفسه، سورة الأعراف، الآية ١١٦.

أنها تسعى﴾[١٢]. وبعض ذلك في سورة طه أيضاً: ﴿..إنما صنعوا كيد ساحر، ولا يفلح الساحر حيث أتى..﴾[١٣]. والكيد في اللغة هو الحيلة القائمة على الشطارة وخفة اليد وخداع البصر.

إن [الحكمة] التي يعنيها القرآن، ليست علماً سرياً، كما يزعم اليهود والصوفيون، بل منهج تربوي قائم على [إدراك الأحكام]، أي معرفة الشرع بما يضمن إقرار الحق. وهو منهج للتوعية الجماعية، يتلقاه الناس علناً، على يد معلمين ووعاظ ومصلحين وأنبياء، صفتهم الأولى ـ والأساسية ـ أنهم ضد الشقاء الإنساني في جميع صوره، وضد الخرافة والجهل والسحر وتغييب وعي المواطن، بما يشغله عن حقه في السلام والعدل. ومن دون الإقرار بهذا المفهوم السياسي المحدد لكلمة (حكمة)، يصبح الدين نفسه مجرد نوع من السحر.

إننا لا نملك كل التفاصيل، لكن الظاهر أن المقطعات القرآنية، تشير إلى نسخة خاصة من القبالة، تختلف عن القبالة اليهودية في مضمونها السحري. وقد تختلف عنها في عدد مقاماتها وشكلها أيضاً. ولعلها هي النسخة الأصلية التي أغار عليها اليهود خلال الألف الأول قبل الميلاد، ونسبت إلى سليمان الحكيم في كتاب الأمثال.

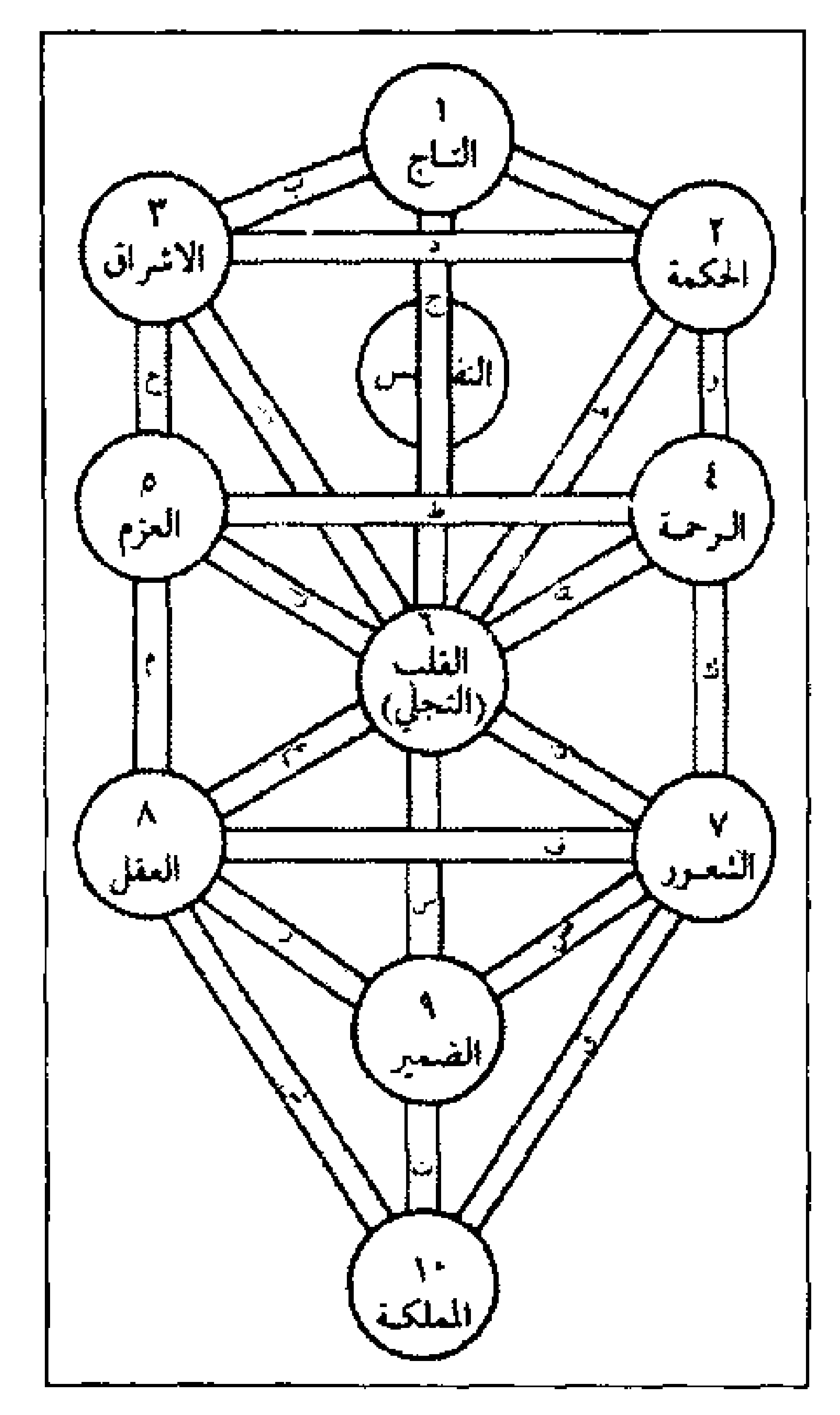
صفة هذه القبالة الضائعة، أنها ليست مذهباً صوفياً، بل منهج محرر من هيمنة الصوفية بالذات، يتوجه لتنمية وعي المواطن بتدريبه على اكتشاف قدراته العقلية، وتحريضه على استثمار هذه القدرات، في تحرير نفسه ـ وعالمه ـ من قيود الخرافة والخوف والجهل. وهو هدف لخصه القرآن بقوله: ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً﴾[١٤].

---

(١٢) المصدر نفسه، سورة طه، الآية ٦٦.

(١٣) المصدر نفسه، سورة طه، الآية ٦٩.

(١٤) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٦٩.



**النسخة الكاملة من القبالة
اليهودية تضم اثنين وعشرين حرفاً
موزعة بين المسالك على النحو التالي:**

أ (١ ـ ٢).
ب (١ ـ ٣).
ج (١ ـ ٦).
د (٢ ـ ٣).
هـ (٢ ـ ٦).
و (٢ ـ ٤).
ز (٣ ـ ٦).
ح (٣ ـ ٥).
ط (٤ ـ ٥).
ي (٤ ـ ٦).
ك (٤ ـ ٣).
ل (٥ ـ ٦).
م (٥ ـ ٨).
ن (٦ ـ ٧).
س (٦ ـ ٩).
ع (٦ ـ ٨).
ف (٧ ـ ٨).
ص (٧ ـ ٩).
ق (٧ ـ ١٠).
ر (٨ ـ ٩).
ش (٨ ـ ١٠).
ت (٩ ـ ١٠).

أما من حيث الشكل، فالملاحظ أن المقطعات القرآنية، ناقصة بمقدار ثمانية حروف، لكي تستكمل الربط بين جميع مسالك القبّالة، كما نعرفها في النسخة اليهودية. والحروف الناقصة هي:

١ ـ حرف الباء بين التاج والإشراق (١ ـ ٣).

٢ ـ حرف الجيم بين التاج والقلب (١ ـ ٦).

٣ ـ حرف الدال بين الحكمة والإشراق (٢ ـ ٣).

٤ ـ حرف الواو بين الحكمة والرحمة (٢ ـ ٤).

٥ ـ حرف الزين بين الإشراق والقلب (٣ ـ ٦).

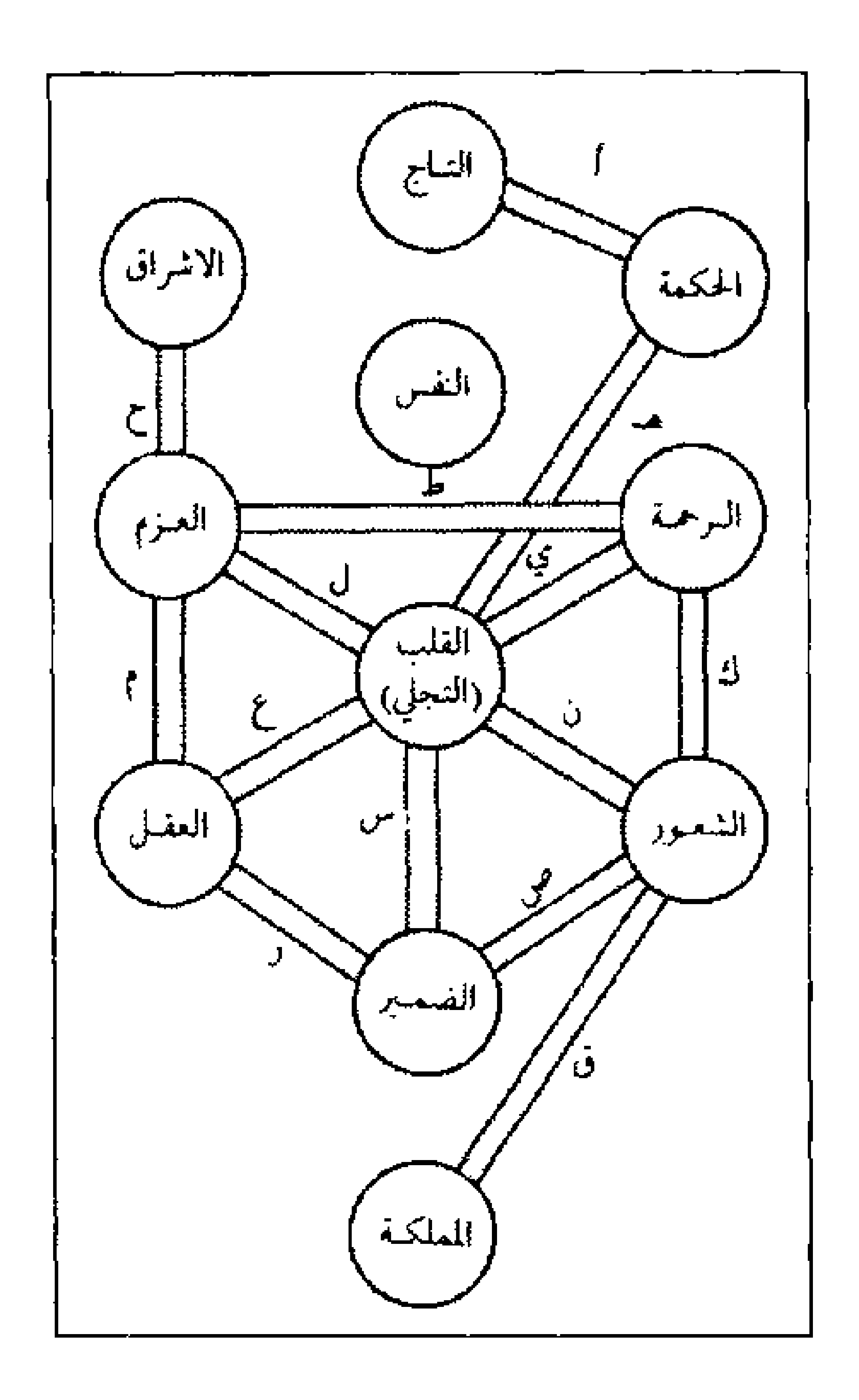
٦ ـ حرف الشين بين العقل والبوابة (٨ ـ ١٠).

٧ ـ حرف التاء بين الضمير والبوابة (٩ ـ ١٠).

٨ ـ حرف الفاء بين المشاعر والعقل (٧ ـ ٨).

والتفسير البديهي لهذا النقص أن الحروف اختلطت على كتبة القرآن بسبب غياب النقاط التي تميز بين الياء مثلاً وبين الباء والتاء والنون، أو بين الحاء والجيم، والراء والزين، والفاء والقاف، والسين والشين. لكن ذلك لا يعني استبعاد بقية التفسيرات المحتملة، ومنها أن الحروف سقطت من سور أخرى، أو أن نسخة القبّالة التي يشير إليها القرآن، تختلف عن النسخة الحالية في عدد مقاماتها ومسالكها معاً، أو أن المصادر المبكرة، تعمدت أن تهمل هذا الموضوع لأسباب خاصة.

جميع الاحتمالات واردة، وقابلة للنقاش، ما عدا احتمال واحد فقط؛ ذلك أن يقال إن الله يخاطب مخلوقاته بالألغاز، وأن المقطعات القرآنية، شيفرة تحتاج إلى مفتاح. فهذا قول لا يستقيم مع تسمية القرآن [بالكتاب المبين]، أي الكتاب الذي لا رموز فيه ولا أسرار، ثم إن الألغاز بالذات، لغة لا يتكلمها الله، بل يتكلمها ساحر صعلوك، يريد أن يفتح منجماً بكلمة، ويقرأ الغيب في كف الشيطان.



شجرة الحياة كما تبدو طبقاً للحروف الأبجدية المتوفرة، في مطالع سور القرآن. وهي حروف ناقصة بمقدار الثلث، مما يلغي ثمانية مسالك من مسالك النسخة الكاملة. والحروف الباقية، أي حروف مطالع سور القرآن هي:

ألف. هاء. طاء. حاء. ياء. لام. كاف. ميم. عين. صاد. قاف. سين. راء. نون.

الردود

على الفصل الثاني

عجائز اليهود(*)

أحمد محمد السنوسي
ليبيا

مقالة الحكمة الخفية[1] تتطرق إلى تفسير الحروف الواقعة في أول تسع وعشرين سورة من سور القرآن الكريم. ولقد قال عنها المفسّرون كثيراً، ولو أنك يا حضرة المفكر الكبير كنتَ أحدهم لكان قولك العجيب هو القول الثاني والعشرون من بعدهم ولكن على أية حال أودُّ أن أضع أمامكم بعض المعطيات قبل التعليق على مقالتكم هذه.

١ ـ معرفتي القليلة باللغة العربية لا تمكنني من تشكيلها في بناء رائع يشكل إقناعاً مزيفاً كما يقنعك عامل البناء بالطوب حينما يجعله فيللا على سبيل المثال.

٢ ـ تخصّصي الفني كطيّار يفرض عليَّ دائماً أن لا أتعلم الإقلاع قبل أن أتعلم الهبوط وبسلام.

٣ ـ لست في أي يوم من الأيام من مشجعي النقد أو انتهاز الفرصة الجاهزة، ولقد كنت دائماً من متتبعي منشورات كاتبنا ومفكرنا الكبير الذي نعتز به منذ مقالات «فرسان بلا معركة» و«القرود» و«مملكة الحيوانات» و«الطريق من مكة إلى هنا» و«الموسوعات العلمية»، والأبحاث والمقالات

(*) رد على مقالة «**الحكمة الخفية**» في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.
(١) الصادق النيهوم، «**الحكمة الخفية**،» في: **الناقد**، العدد ٥٨، نيسان (ابريل) ١٩٩٣.

التي استطعت الحصول عليها من نتاج فكركم وفلسفتكم النادرة وأعرف أن هناك الكثير الذي لم أستطع الحصول عليه من كتاباتكم، ولكنني لا أحبذ أن تتبنوا فكرة الحل النهائي والوحيد والصحيح التي اكتوينا بنارها نحن العرب بالذات في تاريخ مرهق منذ عصور الجاهلية الأولى إلى اليوم، والتي لم تتوقف أبداً إلاّ في بداية عصر الإسلام ولمدة ما يقارب من قرن واحد فقط.

أما قبلُ..

فمقالة الحكمة الخفية أثارت في نفسي أحزاناً لم أكن أتوقع ولا أرغب في أن تطفو على السطح.. وهي:

١ ـ لم أتوقع أن يقول الصادق النيهوم آخر تفسير للحروف القرآنية ويسدل الستار على آيات القرآن ويتفرغ لأشياء أخرى، فالبحث مطلوب وخاصة من مفكر كبير مثلك.

٢ ـ القرآن كتاب الله عزّ وجل يقف الناس تجاهه صفين إما مؤمنون به أو كافرون.

فأما الذين آمنوا ﴿فيعلمون أنّه الحق من ربهم﴾[٢] ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون فرحين بما آتاهم..

﴿وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً، يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضل به إلاّ الفاسقين﴾[٣]. ونحن لا نعلم تجاه كتاب الله فئة أخرى إلاّ المنافقين، ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون. الله يستهزىء بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون﴾[٤]. أولئك في الدرك

---

(٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية ٢٦.
(٣) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٦.
(٤) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآيتان ١٤، ١٥.

الأسفل من النار. ويقول فيهم تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ولا تصلِّ على أحدٍ منهم مات أبداً﴾[٥]. ويقول: ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾[٦]، انظر كيف يسخط الله على هؤلاء والعياذ بالله.

فمسألة «الحكمة الخفية» تصبح يسيرة جداً إن كنت من الذين آمنوا بالله وبأن القرآن من عند الله. وإني لأرجو أن تكون كذلك والمشكلة من أساسها لن تعود قائمة فالله تعالى يقول في القرآن الكريم: ﴿بل هو قرآن مجيد. في لوح محفوظ﴾[٧]. فالقرآن محفوظ في لوح عند القدير المبدي والمعيد قبل تاريخ بني إسرائيل واليهود المحرف من أوله إلى آخره وقبل هذه «القبالة» التي بنيت عليها كل أساسك في تفسير تلك الحروف.

أرجوك لا تتسرع في الحكم مرتين فإن كنت قد كتبت مقالتك هذه في عجلة فأرجو أن تراجعها مع هذا الرد على مهل! واضعاً نصب عينيك أنه لا نقص ولا تحريف في كتاب الله الكريم كما تبادر إلى ذهنك وأن حروفه كاملة. فكيف نقصت حروف القرآن ولم تنقص حروف «القبالة» اليهودية؟ والله سبحانه وتعال يقول عن القرآن: ﴿إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾[٨].

فهل تصدق يا صادق أنّ «القبالة» محفوظة من عهد اليهود بينما القرآن قد تغيرت حروفه وضاع بعضها كما ذكرت في مقالتك «الحكمة الخفية».

وأخيراً أريد أن أضع بين يديك شيئاً بسيطاً عن هذه الحروف،

---

(٥) المصدر نفسه، سورة التوبة، الآية ٨٤.
(٦) المصدر نفسه، سورة التوبة، الآية ٨٠.
(٧) المصدر نفسه، سورة البروج، الآيتان ٢١، ٢٢.
(٨) المصدر نفسه، سورة الحجر، الآية ٩.

لعلك بإدراكك الواسع وذهنك المتقد تصل إلى أبعد مما قد توصلت إليه بكثير..

أولاً: عدد سور القرآن

السور التي بدأت بالحروف

أ (١١٤) - (٢٩) = (٨٥)

حروف الأبجدية

الحروف المذكورة

ب (٢٨) - (١٤) = (١٤)

أ + ب = ٨٥ + ١٤= ٩٩

«هذه هي أسماء الله الحسنى».

ثانياً: أنت تقول إن الحروف التي جاءت في أول السور ناقصة وبذلك لا توافق حروف القبالة اليهودية! وأنا أضع بين يديك هذه المعلومة التي لا يمكن أن يتجاهلها أحد وهي ليست بالصدفة بعد أن قلّت حروف هذه السور عن حروف «القبالة» اليهودية أن تصبح:

١ - نصف حروف المعجم.

٢ - ونصف الحروف المهموسة.

٣- ونصف الحروف المجهورة.

٤ - ونصف الحروف الشديدة.

٥ - ونصف الحروف الرخوة.

٦ - ونصف الحروف المطبقة.

٧ - ونصف الحروف المنفتحة.

٨ - ونصف الحروف المستعلية.

٩ ـ ونصف الحروف المستفِلَة.

١٠ ـ ونصف حروف القلقلة.

ولقد ذكر بالحروف التي أنزلت في ٢٩ سورة على عدد حروف المعجم تصف أي صفة لحروف مهما ذكرت من صفات! فهذا ليس نقصاً الذي يوافق كل هذا ودعك من «القبالة» يا رجل وتفكّر في القرآن المبين واترك قول المغضوب عليهم والضالين؟

وبما أنك جدير بلقب المفكر والفيلسوف بلا منازع في هذا القرن أحب أن أذكرك بقول أحد الفلاسفة اليونانيين القدماء لعله «أفلاطون»، ولا يهم من هو، والذي يقول بأن العاقل هو الذي يتريث والعالم هو الذي يشك بينما الجاهل دائماً هو الذي يؤكد.

ونحن أبداً لا نريد أن نؤكد شيئاً قابلاً للتفسير والبحث المستمر، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بكتاب الله الصالح لكل مكان وزمان، اللهم إلاّ غيض من فيض وقطرة من محيط.

وأما القول بأن الله سبحانه وتعالى يخاطب مخلوقاته بالألغاز وأن المقطعات القرآنية شيفرة تحتاج إلى مفتاح فهذا لا يجوز ومردود. لكن الغيب هو الموجود والإيمان بالغيب من صفات المؤمن وركن هام في التوحيد لأن القرآن يقول: ﴿الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون﴾[٩]، أولئك هم المؤمنون حقاً. والغيبيات أمور يؤمن بها المؤمن ولا يناقضها مثل: علم الروح والساعة والموت والقدر والملائكة، إلى غير ذلك من الأمور التي لا طاقة «للقبالة» بتفسيرها ولا لحكايات عجائز اليهود متسع لاستيعابها!!

أرجو أن لا تكون حماتك من أولئك العجائز اللاتي لا يدخلن الجنة.

---

(٩) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٣.

الرد الثاني

كسر جدار التسليم(*)

محمد غيث الحاج حسين
سورية

باقتدار ودقة يعمل الصادق النيهوم على ملامسة مفاصل مسلمات مكرسة منذ مئات السنين وتفكيكها وإعادتها إلى مرجعيتها الحقيقة دون مجاملة أو محاباة، يُعمل مبضعه الحاد في نسيج الموروث يطأ أرضاً محرمة يطال برجاً عالياً مدججاً بالقتل والقتلة.

بعيداً عن التنظيرات المفارقة في إنشائيتها والتأويلات المفارقة لموضوعها يبدأ النيهوم مشروعه، فالحروف التي تصدرت بعض السور القرآنية ليست أحاجي وألغازاً وليس علمها عند الله ولا مادة للكومبيوتر، إنها بكل بساطة تنتمي إلى شجرة اللغة الكنعانية. كم تبدو هذه الخطوة رائعة ما دامت قد كسرت جدار التسليم بما لا يقبل بتفسير، وخطت إلى الأمام بدل الوقوف الأبله أمام صنم اللغزية.

إن الميزة الأساسية لمثل هذا التناول في كل مقالات النيهوم هي تكريس الاعتبار المغيب لعلاقة الارتباط بين الإسلام وبقية الأديان، بين التاريخ الإسلامي وما قبله (الجاهلية).

ذلك أن آلة الدعاية الأيديولوجية للإسلام الناهض خلقت وكرست

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، «إقامة العدل أم إقامة الشعائر» في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

مفاهيم وتصورات عند العامة والخاصة تتعلق بالفرادة والمغايرة عن باقي الأديان والشعوب. وخلال السنوات التالية ولظروف موضوعية متعددة أصبح لهذه الآلة شبكة من الاستطالات أحاطت بالعقل العربي وأبقته حبيس مادتها الأيديولوجية، حتى انفصلت عن جسد الإسلام نفسه وخلقت لنفسها واجهة طغت على الجسد الأصلي، وغيبته وأصبحت عملية إعادة الاعتبار وإعادة ترتيب مكونات اللوحة أمراً يتطلب الكثير من الجرأة والمجازفة، لأنه تكفير للبوق الأيديولوجي وتعرية لكل المسلمات التي فرضت قسراً على العقل العربي.

هذه الزحزحة للجبل المتراكم منذ مئات السنين بخليط من الفتاوى والتكفيرات والرؤوس المقطوعة، والجاثم على الصدور والمخيلات، تنبني على حقيقة بسيطة ومريرة في الوقت نفسه وهي جهل المسلم المعاصر بالإسلام كدين واستسلامه لأيديولوجية تجهيلية تتخذ من الإسلام واجهة لها بهدف تدمير المخيلة الشعبية وتشويهها وملئها بقصص مريضة عن الجن والعفاريت والإعجازات الخارقة للطبيعة، وتكريس النزعة التسليمية تجاه خلفاء الله على الأرض في واحدة من أخطر عمليات التدجين وغسل الدماغ التي جرت في التاريخ كما عبر النيهوم نفسه.

من اللافت للنظر أنه منذ نشوء الإسلام وحتى الآن، كان التيار التجهيلي فيه يقوى ويشتد بالرغم من حالات الجزر التي أصابته في فترات سابقة، إنه في شكله العام يسير شيئاً فشيئاً باتجاه التجذر في عمق الوعي العربي بهدف تخريبه وضربه من جذوره. ويبدو عنصر الزمن من أقوى الدلائل على مدى فعالية هذا التيار وأثره. فنحن الواقفين على أعتاب القرن الحادي والعشرين متخلفون بما لا يقارن عن عصر النهضة بالرغم من كثرة المتغيرات الحاصلة على الصعيد الكوني. فكل مظاهر الصحة والعافية التي بدت على الجسد العربي، ارتدت وانقلبت إلى داء عضال أصاب جميع أنحائه

واستشرت فيه عقلية ظلامية إرهابية تكفيرية ترى في الرصاص الوسيلة المثلى لحل أي نقاش فكري، وتقوم على إلغاء الآخر وإفنائه. هذه العقلية يتألق فيها الجانب المرضي، ويسيطر على نظرتها إلى الواقع وموقفها منه، فيكون لتعزيز المكبوتات وتصعيدها إلى أشكال دموية في التعامل مع أي طرف خارج عن إطار منظومتها، معيدة إلى الأذهان صورة الجانب الدموي من حياة القبيلة العربية.

الفصل الثالث

الفقه

في خدمة التوراة

الفصل الثالث

الفقه في خدمة التوراة(*)

عن قطع الرقاب والختان وتحريم الرسم والنحت

خلال العام الماضي ـ ولأول مرة منذ مقتل الحلاج ـ عمدت الحكومة السعودية إلى إعدام أحد مواطنيها بتهمة الارتداد عن الإسلام. وقد صدر الحكم «بموجب فتوى شرعية من علماء المسلمين»، ونفذه السيّاف بقطع عنق المتهم «طبقاً لأحكام السنّة النبوية»، في جو إسلامي لا تشوبه سوى أن الفتوى نفسها، لا علاقة لها بالإسلام، بل هي يهودية. فالحكم بقتل المرتد، فكرة مشبوهة لا تستند إلى نص القرآن الذي يقول صراحة: ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾[1]، بل تستند إلى نص الإصحاح السابع عشر من سفر التثنية الذي يقول:

> [إذا وجد في وسطك رجل أو امرأة، يفعل الشر في عين الرب. ويذهب ويعبد آلهة أخرى، فاخرج ذلك الرجل أو تلك المرأة، وارجمه بالحجارة حتى يموت][2].

أما لماذا اختارت حكومة السعودية أن تحيل قضية المرتد إلى الفقهاء بالذات، رغم أن الإسلام لا يعترف بسلطة رجال الدين أصلاً، فذلك أمر مرده إلى نص شرعي قاطع، في الإصحاح نفسه، يقول:

(*) نُشر هذا المقال في: **الناقد**، العدد ٦٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٣.

(١) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(٢) سفر التثنية، ٦/٢.

[إذا عسر عليك أمر في القضاء، فقم واذهب إلى الكهنة اللاويين، واسأل. فيخبروك بأمر القضاء. فتعمل حسب الأمر الذي يخبرونك[٣]. حسب الشريعة التي يخبرونك تعمل. لا تحد عن الأمر الذي يخبرونك يميناً أو شمالاً][٤].

ولو قرر الحاكم السعودي أن يحيد عن الأمر يميناً أو شمالاً، ويرفض فتوى الفقهاء، لكان عرضة للقتل شرعاً، بموجب بقية الإصحاح الذي يقول:

> [والرجل الذي يعمل بطغيان، فلا يسمع للكاهن الواقف ليخدم الرب، يقتل ذلك الرجل][٥].

والقتل يتم عادة رجماً بالحجارة، أو بسمل العينين والطرد إلى الصحراء، أو بالصلب على جذوع النخل، أو بالنصب على الخازوق. وهو موت بطيء موجع، يليق بأي حاكم مسلم، تسول له نفسه، أن يحيد عن شرع التوراة.

فالواقع أن ما يدعوه فقهاء المسلمين، باسم [أحكام السنّة النبوية]، هو في شكله ومحتواه، تطبيق حرفي لأحكام التوراة، يمارسه الحاكم المسلم والمواطن المسلم على حد سواء، في استعراض علني لمدى التخريب الذي لحق بمفهوم الدين، تحت ستار الحفاظ على

---

(٣) الأمر بتحكيم الكهنة اللاويين في شؤون القضاء، هو النص الديني الوحيد الذي يوصي بوضع السلطة التشريعية في أيدي رجال الدين. وقد استند إليه البابا في إقرار سلطته الدنيوية، واعتمده فقهاء الإسلام في إنشاء الإفتاء والمحاكم الشرعية بحجة أن الفقيه وحده هو الذي يحكم (بما أنزل الله)، رغم أن القرآن لا يعترف بطبقة رجال الدين أصلاً.

والواقع أن شريعة (الحكم بما أنزل الله)، تعني ـ حرفياً ـ أن يكون الناس مسؤولين عما كسبت أيديهم، أي أن تكون الأغلبية هي المسؤولة شرعاً عن صياغة القوانين.

(٤) الاصحاح نفسه، ١١/٨.

(٥) المصدر نفسه، ١٢/١٣.

السنّة[٦]. ولو شاء الباحث أن يذهب وراء التفاصيل، وينقب عن التأثيرات العميقة لكتاب التوراة في ما يسمى حالياً بعلم الحديث والسنّة، لأدهشه مدى ضآلة التغيير الذي أحدثه الإسلام في حياة المسلمين وموتهم معاً. إننا محاطون باليهود من كل جانب.

فمثلاً:

كل طفل مسلم يتعرض لقطع غرلته، قبل أن يصبح مسلماً حقاً. فالختان ـ في رأي علماء المسلمين ـ سنّة نبوية لا يستقيم إسلام المرء من دونها. لكن مشكلة هذه السنّة، أنها ليست ذات علاقة بالإسلام، ولم يوص بها القرآن، ولا تخص الدين أصلاً، لأنها مجرد وصفة بدائية للوقاية من الأمراض التناسلية، أخذها اليهود عن المصريين القدماء، من دون أن يكتشفوا هدفها الأصلي، وحشرها الكهنة في كتاب التوراة، متعمدين تمريرها باعتبارها، علامة إلهية على العهد القائم بين الرب وشعبه المختار. ولو سئل الفقيه المسلم عن المصدر الشرعي للختان، لما وجد أمامه نصاً دينياً واحداً يبيح مثل هذه الفعلة، سوى الإصحاح السابع عشر من سفر التكوين الذي يقول:

[وقال الله لإبراهيم: هذا هو عهدي الذي تحفظونه بيني وبينكم، يختتن منكم كل ذكر، فتختتنون في لحم غرلتكم. ابن ثمانية أيام

(٦) كلمة سنّة تعني الثبات في دورة أبدية، أي أن يتكرر الأمر نفسه من دون تغيير وإصرار الفقه على اعتماد السنّة النبوية يعني ـ علمياً ـ تكرار ما فعله النبي في القرن السابع، عصراً بعد عصر، وجيلاً بعد جيل، بغض النظر عن ملاءمته لظروف الناس في واقع الحياة. وهي كارثة أحاقت بالتشريع الإسلامي مبكراً، وربطته بسنن الحياة البدوية في صحراء العرب، وجعلته تقاليد سلفية موروثة، وقتلت في المسلم كل قدرة على تحرير حاضره من الماضي، بما في ذلك أن يتخلى عن عادة بدائية مقززة مثل قطع الأعناق بالسيف.

والثابت، أن القرآن لا يستعمل كلمة السنة النبوية بل يستعمل كلمة سنة الله أي فطرته التي فطر الناس عليها. أما لماذا يتجاهل الفقه نص القرآن في هذه النقطة بالذات، فذلك أمر لا يزال في حاجة إلى بعض التبرير.

يختتن. وليد البيت والمبتاع بفضة. فيكون عهدي في لحمكم عهداً أبدياً][7].

وإذا شاء المرء أن يعرف، لماذا أصبح الختان، سنة نبوية في مستوى الفريضة، فإن عليه أن يقرأ بقية الإصحاح الذي يقول:

[وأما الذكر الأغلف الذي لا يختن في لحم غرلته، فتقطع تلك النفس من شعبها. إنه قد نكث عهدي][8].

فالنظرية اليهودية تقوم على الاعتقاد بأن الختان هو القربان الذي يقدمه اليهود للدخول في عهد الرب. وكل إنسان غير مختتن، يصبح بالضرورة خارج العهد، بحيث لا يحق له أن يسمع كلمة الرب، أو يقرأ كتابه المقدس[9]. ولهذا السبب، نشب الخلاف في وقت لاحق، بشأن التبشير بالمسيحية بين الأمم. فقد أصر بعض الرسل من ذوي الأصل اليهودي، على ربط الدعوة بالختان، قائلين لأهل أنطاكية:

[إن لم تختتنوا حسب عادة موسى، لا يمكنكم أن تخلصوا][10].

وردت الكنيسة على هذا الزعم برسالة إلى أهل أنطاكية وسورية وقليقلة جاء فيها:

[سمعنا أن أناساً خارجين من عندنا، أزعجوكم بأقوال مقلبين

---

(٧) **سفر التكوين**، الإصحاح السابع عشر، ٩/١٣.

(٨) المصدر نفسه، ١٤.

(٩) اعتبار الختان شرطاً ربانياً للاطلاع على الناموس وقراءة الكتاب المقدس، فكرة تعني ضمناً أن غير المختتن، مخلوق شيطاني مدنس، يعاديه الرب شخصياً، ويسلط عليه (عباده الأتقياء) لكي يردوه عن كفره، أو يقتلوه، أو يجعلوا حياته جحيماً لا يطاق، تحت راية الجهاد في سبيل الله. وهو مبدأ اختلقه اليهود، وتبناه الأصوليون من المسيحيين والمسلمين على حد سواء، وأصبح مبرراً إلهياً لإشعال الحروب الدينية واضطهاد الأقليات، منذ عصر التوراة حتى الآن.
إن الجهاد الذي فرضه الدين لضرب الإقطاع، دفاعاً عن حق الناس في الرخاء والسلام، أحاله الإقطاع بمساعدة الكهنة، إلى سلاح مسخر لقتل الناس تحت راية الدين بالذات.

(١٠) أعمال الرسل، ١٥.

أنفسكم وقائلين: إن تختتنوا وتحفظوا الناموس.. ونحن لا نضع عليكم ثقلاً غير أن تمتنعوا عما ذبح للأصنام وعن الدم والمخنوق والزنا][11].

وبفضل هذه المبادرة السريعة، نجحت الكنيسة في وضع حد للنزاع مبكراً، وتمّ تحرير العقيدة من وصاية اليهود، وأنقذ بلايين الأطفال المسيحيين من عادة دموية مروعة لا طائل من ورائها سوى العذاب الجسدي والعقد النفسية.

أما في الإسلام، فقد عمد الفقهاء إلى اعتماد الختان تحت شعار الحفاظ على السنّة النبوية. وذهبوا إلى تبريره بحجة أنه (تواصل مع شريعة إبراهيم)، من دون أن يلاحظوا أن الشاهد الوحيد على أن إبراهيم كان مختتناً، هو نص الإصحاح السابع عشر من سفر التكوين الذي يعلن صراحة أن الختان علاقة خاصة بين الرب وشعبه المختار فقط. وأن العرب بالذات ـ ومنهم النبي محمد عليه السلام ـ لا يدخلون في عهد الرب، لأنهم ليسوا من نسل إسحاق العبراني، بل هم من نسل إسماعيل ابن الجارية المصرية، الذي لا يشمله العهد أصلاً.

والواقع أن تمسك الفقهاء المسلمين بالختان، لم يصلهم بالنبي إبراهيم أو بأحد غيره، بل عزلهم عن بقية الجنس البشري، وشوه أجسادهم ونفوسهم، وأوقفهم على أبواب أعدائهم اليهود، مثل متسولين لعهد يهوه الدموي الذي لا يملك لهم سوى الكره والازدراء. ورغم ما يزعمه بعض «الباحثين» عن محاسن الختان، ومحاولات التلميع المستمرة لهذه العادة البربرية، فإن مجرد تمريرها تحت ستار الدين، جريمة تنبىء عن سقوط أخلاقي مريع.

في هذا الباب أيضاً تدخل طقوس الذبح التي يمارسها المواطن المسلم، باسم الحفاظ على السنّة النبوية. فالمعروف أن الفقه قد

(١١) أعمال الرسل، ١٥.

أوجب ما دعاه باسم [الذبح الشرعي] مشترطاً عدة طقوس خاصة، منها نحر الذبيح بقطع الحنجرة وشرايين العنق، مع توجيه رأسه نحو القبلة. وهي طقوس شكلية، لا يوردها القرآن، ولا تخفف شيئاً من آلام الذبائح، ولا يمكن تفسيرها دينياً إلاّ في إطار الإصحاح الثاني عشر من سفر التثنية:

فتوجيه رأس الذبيح نحو القبلة، أمرٌ مرده إلى أن التوراة تشترط عدم تقديم الذبائح خارج الهيكل، إلاّ إذا كان صاحب الذبيحة في مكان بعيد جداً. إذ ذاك - فقط - يجوز له أن يذبح في مكانه، بشرط أن يوجه رأس قربانه نحو الهيكل، أو كما يقول الإصحاح الثاني عشر من سفر التثنية:

> [إذا كان المكان الذي يختاره الرب إلهك ليضع اسمه فيه (أي الهيكل) بعيداً عنك، فاذبح من بقرك وغنمك كما أوصيتك][12].

أما الإصرار على قطع شرايين العنق، فهو إجراء يهدف إلى تفريغ الجسم من الدم الذي تعتقد التوراة أنه هو الروح، وتحرم أكله في نصوص متكررة منها قول الإصحاح المذكور:

> [الدم هو النفس: فلا تأكل النفس مع اللحم. على الأرض تسفكه][13].

والملاحظ أن القرآن أيضاً يحرم أكل الدم في قوله ﴿حرمت عليكم الميتة والدم...﴾[14]. لكن الفرق بين النص القرآني وبين نص التوراة، أن القرآن لا يأمر [بسفك الدم]، بل يأمر بالامتناع عن أكله. وهي فكرة تختلف جذرياً عما يوصي به الفقهاء، فالذبح بقطع شرايين العنق شريعة يهودية تهدف إلى [سفك الدم على الأرض كالماء] طبقاً لتعاليم التوراة الخاصة بتقديم القربان. ولهذا

---

(١٢) سفر التثنية، الاصحاح الثاني عشر، ٢١.
(١٣) المصدر نفسه، الاصحاح الثاني عشر، ٢٣.
(١٤) **القرآن الكريم**، سورة المائدة، الآية ٣.

السبب يقتصر الذبح على الحيوانات التي تقدم في الهيكل كقرابين مثل الغنم والبقر والحمام. أما السمك وطرائد الصيد مثلاً، فإن أحداً لا يشترط ذبحها لأنها لا تقدم كقرابين أصلاً.

ولعل الدليل على أن «الذبح الشرعي» هو مجرد بدعة فقهية مستعارة من اليهود، يتمثل بوضوح في ذبح الجمل. فتحريم أكل الجمل في التوراة، ترك الباب مفتوحاً أمام المسلمين لاختيار أفضل طريقة لقتله. وقد اتفقوا على طعنه عند أسفل العنق من دون أية تفاصيل فقهية.

والواقع أن كثيراً من دول العالم، ترفض تصدير الماشية إلى بلداننا الإسلامية لأن قوانينها تحرم طريقتنا في الذبح، وتشترط تخدير الحيوان بالصدمة الكهربائية قبل قتله. وهي فكرة هدفها تخفيف أوجاع الذبيح، وتسهيل مروره عبر بوابة الموت المروعة. وإذا كان الفقه الإسلامي قد اختار أن يقف ضد منطق العصر، وينحاز إلى شريعة يهودية، لا يعترف بها اليهود أنفسهم، فذلك مجرد إنجاز جانبي من منجزات الفقه في خدمة التوراة.

في هذا الباب أيضاً، تدخل نظرية (العذرة) التي يعتمدها الفقه كسبب شرعي يبرر طلاق المرأة من دون صداق، ويبرر قتلها من دون عقوبة، فالمرأة المسلمة لا تصبح زوجة شرعية في نظر الفقهاء إلاّ إذا اجتازت اختبار ليلة الدخلة، طبقاً لطقوس دقيقة ومحددة بعناية. لكن مشكلة هذه الطقوس أنها لا تستند إلى نص القرآن، بل تستند إلى نص الإصحاح الثاني والعشرين من سفر التثنية الذي يقول:

[إذا اتخذ رجل امرأة، وحين دخل عليها أبغضها، وأشاع عنها اسماً رديأً، وقال: هذه المرأة اتخذتها، ولما دنوت منها لم أجد لها عذرة. يأخذ الفتاة أبوها وأمها، ويخرجان علامة عذرتها إلى شيوخ المدينة، ويقول أبو الفتاة: هذه علامة عذرة ابنتي، ويبسطان الثوب أمام الشيوخ. فيأخذ شيوخ تلك المدينة الرجل ويؤدبونه،

ويغرمونه بمئة من فضة، ويعطونها لأبي الفتاة، لأنه أشاع اسماً ردياً عن عذراء من إسرائيل. فتكون له زوجة، لا يقدر أن يطلقها كل أيامه. ولكن إذا كان هذا الأمر صحيحاً، ولم توجد عذرة للفتاة، يخرجون الفتاة إلى بيت أبيها، ويرجمها رجال مدينتها بالحجارة حتى تموت][١٥].

في هذا الباب أيضاً، تدخل نظرية [المرأة النجسة] التي يعتمدها الفقه لإبطال صيام المرأة وصلاتها طوال أيام الطمث، باعتبارها مخلوقاً غير طاهر، لا يحل له أن يؤدي الفرائض أو يدخل بيت الله أو يقرأ كتابه المقدس. فالواقع أن هذه الفتوى مستمدة من خرافات التوراة وحدها، التي تعتبر المرأة مسؤولة عن خروج آدم من الجنة، وتعتبر الطمث لعنة ربانية حلّت على رأسها بسبب هذه الخطيئة، وتمنعها من دخول المعبد صراحة في الإصحاح الثاني عشر من سِفر اللاويين الذي يقول:

[كل شيء مقدس لا تمس، وإلى المقدس لا تجيء، حتى تكمل أيام تطهيرها][١٦].

في هذا الباب أيضاً تدخل نظرية (تحريم الصور والتماثيل) التي فرضها الفقه على مسيرة الفن الإسلامي، بموجب فتوى مؤداها، أن كل من يرسم صورة إنسان أو حيوان - أو ينحت لهما تمثالاً - يتعدى حدود الله لأنه يتطاول على دور الخالق. وسوف يطالبه الله بأن ينفث الروح في رسومه، أو يتعرض للعذاب الأبدي. وهي فتوى أدت إلى إهمال الرسم والنحت في حضارة المسلمين حتى مطلع العصر الحديث، وأرغمت الرسامين على تجاهل المجتمع والطبيعة معاً، بحيث انعدم الفن التسجيلي نهائياً، فلم تنتج الحضارة الإسلامية لوحة وثائقية واحدة عن لون الحياة فيها طوال ألف سنة على الأقل. وفيما تزدحم المتاحف العالمية باللوحات والتماثيل التي تجسد ملامح المجتمعات في جميع الحضارات

(١٥) سفر التثنية، الاصحاح الثاني والعشرين، ١٣/١٢.
(١٦) سفر اللاويين، ٢.

القديمة، يضيع وجه الحضارة الإسلامية، وتغيب ذاكرتها في غبار التاريخ، بسبب فتوى مريبة لا مبرر لها سوى الجهل المطلق أو سوء النية. فليس ثمة نص ديني واحد، في أية لغة، أو في أي عصر، يحرم الرسم والنحت سوى نص التوراة الذي يقول:

[لا تصنع لك تمثالاً منحوتاً، ولا صورة ما، مما في السماء من فوق، وما في الأرض من تحت، وما في الماء من تحت الأرض][17].

وهو أمر موجه لتحريم عبادة الأصنام، فرضته ظروف تاريخية متعلقة بماضي اليهود الوثني. وقد ألغاه آباء الكنيسة المسيحية باعتباره أمراً لا يخصهم. ولم يكن من المعقول أن يقبله الفقه الإسلامي بعد ذلك، لو لم يكن هذا الفقه، مجرد عودة مريبة إلى عقائد اليهود بالذات. إننا نغالب الخوف بالشك:

فالواقع أن المرء لا يستطيع أن يتصور مدى التخريب الذي أحدثه الفقه لمحو الحدود بين اليهودية وبين الإسلام، بحيث تشابكت الخطوط نهائياً، واكتمل التشابه في أدق التفاصيل، من طولَيْ اللحية والسبحة، إلى شكل الزي الذي اعتمدته التوراة لتمييز رجال الدين بقولها: [واصنع ثياباً مقدسة لهارون أخيك للمجد والبهاء]. وهذه هي الثياب: صدرة ورداء وجبة وقميص مخرم وعمامة ومنطقة][18]. وهو زي يرتديه الفقهاء الذين أفتوا بقطع عنق المواطن السعودي، بحجة أنه [مرتد] عن الإسلام.

موجز القول إن الفقه قد ورّط المسلم في شرائع يهودية بالية، لم تعد موضع نظر، حتى بالنسبة إلى اليهود أنفسهم بينما تكفلت نظم التعليم الإلزامي بترويج هذه الشرائع بين أجيال من أطفال العرب باسم الحفاظ على السنّة النبوية، في عملية من أكبر عمليات غسيل المخ في التاريخ. وقبل أن يكتشف أحد أبعاد هذا التدبير،

(١٧) سفر الخروج، ٢٠.
(١٨) سفر الخروج، ٢٨.

كانت الكارثة قد وقعت وانتهت، وكان الإسلام ـ الذي يقال إنه دين العقل ـ قد تحول إلى طقوس سحرية تتراوح بين ختان الطفل، وبين تحريم لمس المرأة، وقطع عنق الخروف، باسم العودة إلى [أصول الدين]. وهي عودة لا تعني في الواقع سوى قطع جذور الدين من أصولها، وضرب الإسلام بسيف الإسلام، تمهيداً لقيام دولة التوراة العربية التي تمتد ـ هذه المرة ـ من الفرات إلى المحيط.

الردود

على الفصل الثالث

عدو الإسلام(*)

سعد أنيس
سورية

من الواضح أن الكاتب يهدف إلى التشكيك في الإسلام بشكل غير مباشر عن طريق نقض السنّة النبوية الشريفة بكاملها، وتشويه صورة فقهاء المسلمين جميعاً من خلال تنقله قفزاً من فكرة إلى أخرى بدون أي رابط بينها سوى هدف واحد هو تشتيت القارىء بين صور شتى، فهو يعلم تماماً أن أغلب المسلمين ليسوا مطلعين بشكل كافٍ على علوم الدين والقرآن والأحكام، فإذا نجح في زرع الشك في صدورهم فهذا يكفيه.

ورغم أنه لا يهمه الحوادث التي ذكرها بعينها افتراء لأننا إن فندنا له هذه الحوادث كلها (سبعة حوادث مرقمة) فسيطلع علينا بغيرها افتراء أيضاً، أقول رغم أن الحوادث بعينها غير هامة ولكن لا مانع من البدء بسردها والرد عليها بإيجاز (ويمكن التوسع في أي منها عند الرغبة، بالاستعانة بأهل العلم فيها) ومن ثم ننتقل إلى مناقشة المقالة بشكل عام لتوضيح أفكار أساسية يرغب الكاتب في دفنها أو تشويهها على الأقل.

١ ــ **المرتد**: قتل المرتد حكم إسلامي وليس يهودياً، وقد

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، «**الفقه في خدمة التوراة**،» في: **الناقد**، العدد ٦٦، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣.

استنبطه الخليفة الأول أبو بكر الصديق عندما حارب المرتدين بعد وفاة الرسول(ص). الهدف منه سد الذرائع لكي لا يكون هناك مدخل لليهود أو غيرهم من أعداء الإسلام للطعن في الإسلام بأن يدّعي أحدهم الإسلام ثم يدّعي بعد فترة أنه لم يجده صحيحاً. فقد حصل أن بعض اليهود والمشككين دخلوا في الإسلام تظاهراً ولم يفوتوا فرصة للطعن ونشر البلبلة في الصفوف إلاّ وفعلوها. وكانوا أيام الرسول(ص) يفعلونها في السر. وعندما توفي (ص) وجدوها فرصة سانحة حسب ظنهم لتقويض دعائم الإسلام قبل أن تقوى شوكته. بتعبير آخر أعلنوا الحرب على الإسلام بردتهم. ولذا فإن الحكم الإسلامي ينص أن المرتد يجب أولاً مناقشته وإقناعه، فإذا أبى وأصرّ على المجاهرة بردته، اعتبر محارباً للإسلام وقتل حرابة لا كفراً. والدليل أن الدين الإسلامي يسمح لأهل الكتاب الذين يعيشون في البلاد الإسلامية بكافة الحقوق، أما أهل الكتاب الذين يعيشون في بلاد الحرب (التي تحارب المسلمين) فيحرص على قتالهم. والتشابه واضح بين الحكمين. ذلك أن الإسلام يطلب ممن يرغب في الدخول فيه أن يدرس الدين جيداً ولا يدخل في الإسلام إلاّ بعد أن يجد الدليل العلمي الصحيح والمؤكد على صحة هذا الدين. فمن وجد الدليل قبل الدخول لا يرتد، وإنما يرتد ذلك الذي دخل لغاية. (التفاصيل أكثر في الكتاب المعروف لفضيلة الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي).

٢ ـ **الختان**: إن جميع فروض الإسلام في حلاله وحرامه إنما فرضت لمصلحة الإنسان الجسدية أو المعنوية. ومن أهم الأمور التي عني بها الإسلام النظافة. وأفرد لها كثيراً من الآيات في القرآن الكريم، وأخذت حيزاً كبيراً من السنّة.

«الطهور شطر الإيمان»، «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، وفي رواية «عند كل وضوء»، والوضوء بحد ذاته خمس مرات في اليوم والغسل عند كل جنابة ولصلاة الجمعة ولصلاة العيدين، الحض على التزين والتطيب لدخول المساجد لكي لا يشتم الناس روائح كريهة. والختان هو أحد أهم عناصر النظافة، فقد ورد في الحديث الصحيح: «الفطرة خمس، أو خمس من الفطرة: الختان والاستحداد ونتف الإبط، وتقليم الأظافر، وقص الشارب»[1].

وواضح من سرد الختان مع الأمور الباقية أن الغرض منه النظافة لأنها كلها من جنس واحد (الأظافر، إلخ). وإذا كان الكاتب لا يأخذ بالسنّة، فهو يعلم أن ليس كل أحكام الإسلام بتفاصيلها في الكتاب، لحكمة من رب العالمين، مثلاً (الصلاة ـ الحج ـ الزكاة ـ العقود ـ إلخ) لم ترد سوى إشارة في القرآن وتفاصيلها في السنّة. وبعدما ثبت للطب أن الختان عملية صحية مائة بالمائة، فقد أصبحت مشافي أوروبا وأميركا (المسيحية طبعاً) تختن الأطفال عند ولادتهم، واخترعوا لهذه العملية معدات متطورة تنفذ ذلك دون إراقة دماء.

٣ ـ **الذبح الشرعي**: إن الذبح الشرعي ولسوء حظ الكاتب مذكور في القرآن، وأركانه لكل منها هدف، فتوجيه الذبيحة نحو القبلة وذكر اسم الله عليها، إشارة إلى أن الإنسان يذبحها لغرض الاغتذاء بها وليس سفكاً للدماء. ويتوجه بها إلى الله الذي سخّر له الماشية ليتغذى بها. مع العلم بأن ذبح الماشية لغير حاجة الطعام يصبح محرماً لأن الأعمال بالنيات في الشريعة الإسلامية، ﴿أو لم يروا أنّا

(١) انظر: البخاري.

خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً .. فمنها ركوبهم ومنها يأكلون﴾[٢]. أما قطع الحنجرة مع شرايين الرقبة فهو علمياً أسرع طريق للموت وأقلها إيلاماً. وتستنزف الدم بالسرعة اللازمة قبل أن يتخثر في الأوردة وهذا لو حصل (التخثر) لأصبح أكل اللحم حراماً لأن الدم إذا اختنق ضمن الجسم يصبح حكم الذبيحة مثل حكم المنخنقة.

أما عن التخدير بالصدمة الكهربائية تخفيفاً لآلام الموت فإن العكس هو الصحيح، حيث إن الشاة لا تموت بالصدمة وإنما تتألم ويستمر ألمها الشديد حتى يأتي دورها على السلم المتحرك ليبدأ تقطيعها حتى قبل أن تفارق الحياة. ولدينا دليل على ذلك أن الإعدام بالتيار الكهربائي ألغي في أميركا بعد أن كان الوسيلة الأساسية للإعدام، نظراً لاكتشافهم أن ذلك يشكل عملية تعذيب هائلة قبل الموت.

٤ ـ **عذرية المرأة**: اعتبر الإسلام الزنى من أكبر الكبائر ولم يفرق بين رجل وامرأة في العقوبة وهي:

١ ـ مائة جلدة لغير المتزوجين.

٢ ـ الرجم حتى الموت للثيب.

والرجم له شروط وأهداف:

أما شروطه فهي:

١ ـ أن يثبت الزنى بالدليل القاطع وهو إما اعتراف المرتكب أو شهادة أربعة شهود.

٢ ـ يوقف المرجوم بدون قيود ليسمح له بالهرب إن شاء.

٣ ـ إذا هرب المرجوم خوفاً من الحجارة سقط حكم الرجم

(٢) **القرآن الكريم**، سورة يس، الآيتان ٧١ و٧٢.

ولا يجوز لأحد أن يتبعه لقتله، وحقن دمه وأصبح عقابه على الله يوم الحساب.

أما أهداف الرجم فهي التكفير عن ذنب الزاني، ذلك أن حدود الله (قتل القاتل، قطع يد السارق إلخ). ليست جميعها مكفرة عن الذنب وإنما هي قصاص، والحساب يوم القيامة إن شاء الله عذب وإن شاء عفا، ولكن الرجم هو من الحدود المكفرة أي أن الزاني عندما يصمد فإنه بذلك يغسل ذنبه ويقابل الله يوم القيامة طاهراً من الذنب كما ورد في الحديث الشريف.

٥ ـ **طهارة المرأة:** مرة أخرى نعود إلى النظافة التي خصها الإسلام بالعناية الكبرى واعتبرها نصف الدين. وحيض المرأة ونفاسها واردان في القرآن لسوء حظ المؤلف المغالط عمداً: ﴿يسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾[٣].

وواضح من الآية الكريمة أن النساء في فترة المحيض لا يعتبرن طاهرات طهارة تسمح لهن بممارسة الحياة الزوجية (الجماع، وهذا ما أكده الطب حديثاً إذ الجماع مع الحيض يسبب أمراضاً كثيرة منها العقم) أو الحياة الدينية (الصلاة والصوم وقراءة القرآن) ولكنه لم يعتبرهن نجسات فسمح لهن بذكر الله وممارسة باقي نشاطات الحياة وفي الحديث الشريف عن الجنب «...سبحان الله إن المؤمن لا ينجس».

أما كون الحائض امرأة نجسة فهذا من اعتقادات اليهود فلا يؤاكلونهن ولا يجالسونهن، بينما نحن نمتنع عن الجماع والاستمتاع بما بين السرة والركبة وما عدا ذلك فهو مباح. وأسقط عنهن الصلاة فلا يقضينها.

---

(٣) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٢٢.

٦ ـ **الرسم والنحت:** يقول الكاتب إن مسألة تحريم رسم الكائنات الحية أو تجسيدها لم يعد حراماً نظراً لأنه لم نعد نخشى الآن أن يعبدها أحد، وهذا كلام مغالط فلا زال أكثر من ثلث سكان الأرض يعبدون الأوثان. أما عن التخلف في ميدان الفن أكثر من غيره من ميادين الحضارة فنقول إن الفن أحد الميادين التي ازدهرت في صدر الإسلام وخاصة أيام الأمويين ومن بعدهم زمن العباسيين، فتطور الخط العربي إلى درجات راقية واستعماله في اللوحات التزينية إضافة إلى فن الزخرفة والنقش على الحجر وفن العمارة. كما أن رسم الطبيعة نفسه غير محرم. فلماذا يهتم هو فقط برسم الإنسان والحيوان أو تماثيلها ولا يبالي بباقي الرسوم والزخارف والمنحوتات؟

٧ ـ **الزي:** إن الزي المتعارف عليه لأئمة المساجد وعلماء المسلمين هو زي متوارث نتج عن عادة. وأصلاً نحن لا نقول عن الفقهاء رجال الدين بل نقول العلماء وليس هناك أي زي مفروض، ولكن المسلم سواء أكان إماماً أم لا، فهو مأمور بالتزين عند كل صلاة ولو كان في بيته لأنه يقف بين يدي الله وعليه أن يكون في أبهى صورة.

أخيراً نأتي إلى صلب الموضوع وهو السؤال التالي:

هل الكاتب يرغب فعلاً في دفع الأذى الذي لحق بالإسلام على يد فقهاء المسلمين الذين يطبقون التوراة بدلاً من القرآن؟؟!! إذا كانت غيرته إلى هذا الحد فلماذا لا يبدأ بنفسه ويطبق القرآن وفي القرآن حض صريح في أكثر من مكان على اتباع النبي(ص) وعدم مخالفته. ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[٤]،

(٤) المصدر نفسه، سورة الحشر، الآية ٧.

﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى﴾[٥]، ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾[٦]. ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾[٧].

بل أكثر من ذلك يأمرنا القرآن باتباع الجماعة وهي في المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة من حيث التشريع:

﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم﴾[٨].

وفي ذلك يقول سيدنا محمد:

- مسلم:

«وتركت فيكم ما أن أخذتم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله وسنتي».

- البخاري ومسلم:

«ومن أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله».

- مسند الإمام أحمد:

«سألت الله عزّ وجل أن لا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها».

من الواضح أن النيهوم يتهجم هجوماً شديداً على الإسلام تحت قناع الغيرة عليه ذلك أن الإسلام هو الدين السماوي الوحيد الذي صمد إزاء التشويه والتحريف. وهو وأمثاله، إن نجحوا في تحطيمه فقد حققوا غايتهم نصرة لمبدأ الإلحاد.

---

(٥) المصدر نفسه، سورة النجم، الآيتان ٣ و٤.
(٦) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ٦٥.
(٧) المصدر نفسه، سورة الأحزاب، الآية ٣٦.
(٨) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ١١٥.

وتراه في سبيل الوصول إلى مأربه يخترع الأكاذيب ويسردها على أنها حقائق علمية (حزنه الشديد على ألم الخروف حين يذبح!! ومذبحة الختان التي نجحت الكنيسة في إنقاذ الأطفال المسيحيين منها؟؟). وتراه تارة أخرى يخترع تعاريف ما أنزل الله بها من سلطان، فهو يعرّف السنّة تعريفاً جديداً من عنده لا يوجد في قواميس اللغة ولا قواميس الفقهاء. ويهاجم الرسول بشكل غير مباشر عندما يقرر أن التقيد بأقواله وأفعاله في هذا الزمن يعتبر تقييداً للإسلام. ولنأخذ أمثلة من السنّة لنرى مدى صحة رأيه، فهل أصبحت إماطة الأذى عن الطريق ونصرة المظلوم والطهارة والنظافة والوفاء بالعهود واحترام المواثيق وعدم إلحاق الضرر وعدم الإيذاء وحسن المعاملة واحترام الكبار والنساء والعناية بالأطفال وبر الوالدين وغيرها من الأخلاق الحميدة والسلوك الإنساني الراقي التي هي السنّة النبوية بعينها، هل أصبحت أو يمكن أن تصبح في يوم من الأيام من الأمور السيئة التي يجب أن نتخلى عنها للحاق بركب الحضارة؟ إن هذه الأمور مثلها كمثل تعاقب الليل والنهار سارية المفعول منذ الأزل وإلى الأبد، فهي ليست موضة زي أو أغنية حتى نقول إنها تتبدل بتبدل الزمان والمكان.

وأخيراً إن الكاتب إما جاهل بالقرآن وبالمعاني التي تمّ ذكرها في السنّة وبالتالي فلا يحق له أن يدّعي أن فقهاء المسلمين لا يطبقون القرآن. ولا يحق له أن يدافع عن الإسلام لأن الإسلام بريء منه ومن أمثاله. أو أن الكاتب متجاهل لهذه الحقائق، عدو للإسلام يحاول النيل منه بالأكاذيب والافتراءات، والإسلام بريء منه أيضاً.

على كل لقد أخبرنا الله عزّ وجل عن أمثال هذا الكاتب والقراء الذين سوف يعجبون بهذا الكلام ويصدقونه من شياطين الأنس حيث قال في سورة الأنعام: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً

ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون﴾[٩].

فالسبب الأساسي لأن يكتب كاتب مثل هذا هو أنه لا يؤمن بالآخرة بنص القرآن فهو كافر قطعاً، وكذلك الذين يرضونه ويصغون إليه أو تميل قلوبهم إليه، ويتلو ذلك أن أفعالهم تأتي منسجمة مع ما استقر في قلوبهم فيقترفون ما يقترفون وبذلك تقوم عليهم الحجة فيخلدون في النار في يوم القيامة ومن هنا نعلم كيف أنهم لا يؤمنون بيوم القيامة أصلاً ولذلك كتبوا ما كتبوا وهم مستهترون.

(٩) المصدر نفسه، سورة الأنعام، الآيتان ١١٢ ـ ١١٣.

الكتابة من البرج العاجي(*)

فايزة قوطرة
سورية

لعل في كل مقالة تنشر، أو بحث يستقصى، علينا أن نقوم هذا الموضوع في سياق الهدف الذي يرمي إليه صاحبه. والصادق النيهوم في مقالته (الفقه في خدمة التوراة عن قطع الرقاب والختان وتحريم الرسم والنحت)[1] يقع في مغالطات أبعدته عما يرمي إليه.

يبدأ مقالته مدافعاً عن حرية الفكر، عارضاً مشكلة الحكم بقتل المرتد، قائلاً إنها فكرة مشبوهة لا تستند إلى نص القرآن الذي يقول صراحة: ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾[2]، بل تستند إلى نص (الإصحاح السابع عشر من سِفر التثنية). ثم يقول: «إن الإسلام لا يعترف بسلطة رجال الدين أصلا...». هذه الأفكار المطروحة تدخل في موضوع حرية الفكر في الإسلام، وحبذا لو ظل يبحث في مثل هذا الموضوع، وليس التهجم على السنّة النبوية، وهي الأساس الثاني للشريعة الإسلامية، أو موضوع الختان وتحريم الرسم والنحت.. فهذه جزئيات، كان الأولى له ألا يتطرق إليها،

(*) رد على الصادق النيهوم في مقاله «الفقه في خدمة التوراة» في: **الناقد**، العدد ٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، «الفقه في خدمة التوراة»، في: **الناقد**، العدد ٦٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٣، ص ١٢ - ١٥.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

فمشكلتنا ليست في الختان، ولا أحد يثيرها، بل المشكلة الأهم حرية الفكر، وقتل المرتد، وهل لرجال الدين الإسلامي (سلطة) كما يزعم الصادق النيهوم؟!

إن كل المسائل التي طرحها النيهوم ليس الهدف منها غير (دغدغة) عواطفنا، وكي يمسك قلمه السيال، ويؤثر فيها، مستشهداً بالنصوص التوراتية، ولنقول له جميعاً مصفقين: إن الفقه بل وحتى السنّة النبوية ما هما إلاّ تطبيق للتوراة.. كيف حدث كل هذا ونحن لا ندري؟!!

يا أخي الكاتب.. هناك حقيقة في الشريعة الإسلامية لا تخفى على أحد، ولكنها خفيت عليك، وهي أن الإسلام دين الحنيفية وهي ملة إبراهيم عليه السلام، وملة الأنبياء من بعده، بل جاء الإسلام استمراراً وإتماماً للأديان التي سبقته وكل مطلع لبيب على مقالتك سيرد عليك، لأن الفقهاء كانت مصلحتهم منطلقة من روح الشريعة، وليس من روح التوراة كما تزعم. حتى إنهم وضعوا قاعدة فقهية: شرع ما قبلنا شرع لنا. وهذا منتهى الاحترام للديانات السابقة، وهم في ذلك اتبعوا سنّة نبيهم محمد(ص). ومن هو سيوضح حقيقة الشريعة الإسلامية، وهو النبي الهادي المكلف من ربه، كما كلّف من سبقه من الأنبياء، حتى ولو كانوا يهوداً!

وأما هجومك على السنّة النبوية محتجاً باستقلالها في قولك (إنها تطبيق حرفي للتوراة، وإنها استعراض علني لمدى التخريب الذي لحق بمفهوم الدين، تحت ستار الحفاظ على السنّة.. وتقرر أننا محاطون باليهود من كل جانب..) فنسألك ثانية ما هي السنّة النبوية في نظرك؟ ما هو هدفك من إلغاء أو تعطيل أحكام السنّة النبوية؟!

لتقلها صراحة إن الإسلام هو القرآن فقط، والسنّة النبوية ما هي إلاّ (خزعبلات أو أساطير يهودية) أو بصراحة أكثر (كصراحة ـ هيكل

في مقالاته بالأهرام سابقاً).. إن كل ما جاء به محمد لسنا بحاجة إليه، لأنه استمرار للتوراة! بينما القرآن هو الأصل والأصح.. أليس كذلك!!

السنّة هي الطريقة، يقال سننت كذا: أي شرعت. وهي ما سنّه رسول الله(ص) لأمته من واجب ومستحب، فالسنّة هي الطريقة وهي الشريعة والمنهاج والسبيل[3] والآيات القرآنية واضحة في اتباع الرسول كقوله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[4]، وقوله(ص): «من رغب عن سنتي فليس مني». والفقهاء يا عزيزي حين يقررون شيئاً لا يقررون إلاّ من القرآن أو نبيهم محمد(ص) وهل في هذا ضير..! ..إن النصارى اتبعوا عيسى عليه السلام وقالوا: إنه ابن الله، ومريم البتول أم الله. وما زالوا يستشهدون بأقوال بولس وهو شاؤول اليهودي، ولم يقل الصادق النيهوم لهم: لا تتبعوا عيسى أو بولس فهو يطبق التوراة. أليس من واجب النصارى اتباع عيسى إن آمنوا برسالته، واتباع رسله وهم أقدر من غيرهم على توضيحها!

وكذلك المسلمون من واجبهم اتباع نبيهم وصحابتهم وفقهائهم، لأنهم أقدر من غيرهم على توضيح مقاصد الشريعة الإسلامية. ولو اجتمعت مع أي مسلم متنور لقال لك ليس هناك سلطة لرجال الدين الإسلامي بالمفهوم الكنسي.. وهذه عقدة تجاوزناها، كما تجاوزها الغرب. بل علينا أن نسألهم عملاً بقوله تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾[5]، ونحن من واجبنا كمسلمين أن نعلم لا أن نجهل، كما يتجاهل بعضهم مقاصد الشريعة الإسلامية.

---

(٣) ابن القيم، ص ١٣٨.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة الحشر، الآية ٧.
(٥) المصدر نفسه، سورة النحل، الآية ٤٣.

والآن نعود إلى الجزئيات التي (حشرها) صاحبنا الصادق النيهوم في موضع أساسي كان الأولى به، التركيز عليه وتوضيحه، فمعركتنا الحضارية مع اليهود ليست في الختان، بل في وجودنا كأمة ذات تراث حضاري مشترك، جمع الأديان السماوية كلها، وليس دين اليهود فقط.

يقول الصادق النيهوم:

«ولو سئل الفقيه المسلم عن المصدر الشرعي للختان، لما وجد أمامه نصاً دينياً واحداً يبيح مثل هذه الفعلة سوى الإصحاح السابع عشر من سفر التكوين» و«أما في الإسلام فقد عمد الفقهاء إلى تبريره بحجة أنه تواصل مع شريعة إبراهيم» وينهي كلامه: «إنها عادة بربرية وإن مجرد تمريرها تحت ستار الدين، جريمة تنبيء عن سقوط أخلاقي مريع»[٦].

يبدو أن الصادق النيهوم كتب مقالته وهو في برجه العاجي يخاطب نفسه، دون أن يسأل هذا الفقيه المسلم عن مصدره، بل هكذا تراءى له. نحيله ونحن لسنا من الفقهاء، بل من عامة المسلمين (المتنورين) إلى كتاب الإمام ابن القيم الجوزية ـ تحفة المودود بأحكام المولود[٧] ـ في ختان المولود وأحكامه في بيان معناه واشتقاقه وفي مشروعيته وأنه من خصال الفطرة وليس من خصال (البربرية). ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال رسول الله: الفطرة خمس الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط. فجعل الختان[٨] رأس خصال الفطرة، وإنما كانت هذه الخصال من الفطرة، لأن الفطرة: هي الحنيفية ملة إبراهيم:

«والختان شعار الحنفاء في الأصل»[٩].

(٦) النيهوم، **«الفقه في خدمة التوراة،»** ص ١٣.

(٧) ابن قيم الجوزيه، **تحفة المودود بأحكام المولود،** ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣)، الباب التاسع.

(٨) ابن قيم، ص ١١٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣١.

«ولذلك دعا الله جميع الأنبياء من ذرية إبراهيم أم إليها حتى عبد الله ورسوله وكلمته ابن العذراء البتول، فإنه اختتن متابعة لإبراهيم الخليل. والنصارى تقر بذلك»[١٠].

وهناك أحاديث أخرى مروية عن النبي محمد تؤكد مشروعية الختان رواها ابن القيم في كتابه. ونحيله أيضاً إلى الدراسات العلمية في علم النفس الجنسي، والتي صدرت عن أطباء أوروبيين ذوي اختصاص تؤكد كلها فوائد الختان الصحيحة وتأثيره على التقارب أو التجاذب الجنسي بين الزوجين واستمتاعهما. وهي لذة دعا إليها الإسلام في حدود الشرع، ووضحها الفقهاء قبل هؤلاء العلماء، ولكن.. عفواً نحن نطلق عليهم علماء أيضاً، بينما النيهوم لا يقبل أقوالهم بحجة أنها تطبق التوراة.

ولكن ـ عفواً مرة ثانية ـ نسينا أنه لا يأخذ بالسنّة النبوية بل يأخذ بالتوراة هو نفسه، كي يخاطب عواطفنا (السياسية)، رغم أنه يخاطب العقل الحر في مطلع مقالته «العقل الرافض قتل الإنسان» ولكن أليس عقلك نفسه يقتل إنساناً يسمي نفسه حراً بأن يسرق أو يحرق أو يقتل الآخرين حيث يشذ هذا (العقل) عن سواد المجتمع وقوانينه؟ كذلك استند (بعض الفقهاء) على قتل (المرتد). وهذه مسألة لا يجاب عنها في رد على مقالة. ولكننا نقول للصادق النيهوم إن معظم الفقهاء، والذين لا يأخذ هو نفسه بأقوالهم قد أكدوا أنه لا يجوز عصيان الحاكم (الظالم أو المخطىء في نظرنا) خشية الفتنة.. ولأن الفتنة أشد من القتل! أليس في هذا القول قاعدة قانونية وضعوها لتحد من سلطتهم. إنها من أولى المبادىء الديموقراطية السابقة على ديموقراطية أوروبا، وبما يسمى عند واضعي الدساتير بالرقابة الدستورية على القوانين والحد من السلطات!

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

ولكي لا نطيل الرد عليه حول طقوس الذبح والعذرة والمرأة النجسة كما يقول، والتي يعتمدها الفقه لإبطال صيام المرأة وصلاتها أيام الطمث، نقول إن هذا من مقاصد الشريعة الإسلامية وحكمتها التي غابت عن الصادق النيهوم كما غابت عنه حكمة الختان، بل غابت عنه مقولة أساسية في الفكر الإسلامي، أنه دين جاء جامعاً ومتمماً للرسالات السابقة وإن كان فيه بعض التشابه بين طقوسه وطقوس اليهود أو النصارى، فهذا لا يلغي شخصية الإسلام، بل يؤكدها لأن الرسالات السماوية ذات مصدر واحد وهدف واحد هو عبادة الله سبحانه وتعالى، حتى لو اختلفت في ذلك السبل وأشكالها المرتقاة نحو تحقيق الهدف.

وأخيراً يبدو أن النيهوم لم يشاهد الفن الإسلامي التسجيلي في العمارات الإسلامية والمخطوطات المزينة بالصور، وإلاّ لما وقع في المغالطة مع نفسه حين قال:

«.. فلم تنتج الحضارة الإسلامية لوحة وثائقية واحدة عن لون الحياة فيها طوال ألف سنة على الأقل»[١١].

ولكننا نحيل القارىء إلى موسوعة بهجة المعرفة التي أشرف على تحريرها الصادق النيهوم نفسه، ليجد في أجزائها صوراً أنتجت في الحضارة الإسلامية، وخاصة في آخر مجلد (الكون). حيث قدم صور الكوكبات الرئيسية المعروفة قديماً، وكما ظهرت في كتاب صور الكواكب الثمانية والأربعين لأبي الحسن الرازي.

وليطمئن الصادق النيهوم إن الفقه الإسلامي لم يورط المواطن المسلم في شرائع يهودية بالية كما يختم مقالته بمثل هذا القول، وليس الحفاظ على السنّة النبوية عملية من أكبر عمليات غسل المخ في التاريخ، كما يدعي.. بل لقد تنبه الفقهاء ومفكرون عرب وإسلاميون كثيرون إلى الإسرائيليات الدخيلة على بعض المبتعدين

(١١) النيهوم، «الفقه في خدمة التوراة» ص ١٥.

عن روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها. وهذا الموضوع ليس هنا مكان رده. بل نقول للصادق النيهوم: لن تجد محاولتك في غسل مخنا بالابتعاد عن السنّة النبوية، بحجة أن بعض طقوسها تطبيق للتوراة.. بل هي أسٌ متين من أسس الشريعة الإسلامية، التي احتضنت الشرائع التوحيدية اليهودية والنصرانية والإسلام، في جو الحوار المسؤول والتسامح الديني، وليس في جو توارتي متعصب أو بربري كما توهم، وهو يكتب مقالته بعيداً عن روح الشريعة الإسلامية وحكمتها.

جهل مستفحل(*)

صالح القاسم
الأردن

بداءة، أنا لست من المتدينين، وليس لي لحية وأبغض العنف السياسي الذي يمارسه المتطرفون الإسلاميون. ولكن ما جاء في مقالة الكاتب الصادق النيهوم «الفقه في خدمة التوراة»[1]، يخلو من الموضوعية العلمية بتاتاً، لأنه يحلل الأشياء من وجهة نظر أحادية فارغة من أية معلومات قرآنية أو محمدية، وهو إذ يلغي كل ما ورد في السنّة المحمدية يلغي أيضاً ما جاء في القرآن الكريم، لأنه يبدو ـ والله أعلم ـ أنه لا يؤمن بجميع القرآن الكريم. فهو يعترض على فتوى علماء المسلمين السعوديين بقتل المرتد عن الإسلام، لأنه كما يقول:

> «إن الفتوى نفسها لا علاقة لها بالإسلام، بل هي يهودية، فالحكم بقتل المرتد فكرة مشبوهة لا تستند إلى نص القرآن»[2].

واستند إلى الآية الكريمة: ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾[3]. والأخ الكاتب كونه يعرف القرآن، ألا يعرف ويدرك معنى الآية التي تقول: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

(*) رد على مقالة، الصادق النيهوم، «**الفقه في خدمة التوراة**،» في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، «**الفقه في خدمة التوراة**،» في: **الناقد**، العدد ٦٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٣. ص ١٢ ـ ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٣) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

فانتهوا﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾[٥].

وكما ترى فالآية صريحة باتباع ما جاء به الرسول. واعتماد الفقهاء على الرسول ـ وكما تعلم ويعلم جميع المثقفين، ليس اعتماداً أعمى بل على الأحاديث الصحيحة فقط والتي اتفق عليها علماء المسلمين بعد عملية طويلة من الجرح والتعديل... إلخ وحديث «لا يحل دم مسلم إلاّ في ثلاث: الثّيب الزاني، والقاتل العمد، والتارك لدينه المفارق للجماعة»، وهو الذي يرتكز عليه الفقهاء.

ثم إن قتل المرتد فتوى يهودية، لا يعني أن الإسلام نقلها عن اليهود. فالدين الإسلامي وكما يعلم الجميع وكما ورد في الإسلام دين جاء عقب ديانات متعددة أصلها واحد، وقد أمر الله بالإيمان بكل ما جاء في هذه الديانات: ما جاء منها في القرآن وما فصّله محمد طبق أوامر الله بأخذ ما جاء به الرسول والتي هي تفصيلات لما ورد في القرآن الكريم دون تفصيل وعلى النحو التالي: قال تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾[٦].

وقال الله: ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق﴾[٧].

وقال تعالى: ﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملّة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾[٨].

---

(٤) المصدر نفسه، سورة الحشر، الآية ٧.
(٥) المصدر نفسه، سورة آل عمران، الآية ٣١.
(٦) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٣٦.
(٧) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٣٧.
(٨) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٣٥.

لذا فإن تعييب الكاتب على المسلمين بأن (أحكام السنّة النبوية هو في شكلها ومحتواها تطبيق حرفي لأحكام التوراة) رأي ضعيف جداً وقائله لا يعرف عن تاريخ الدين الإسلامي وتاريخ الديانات السماوية أي شيء، أو إن صاحب هذا الرأي يريد الباطل وهو يوهم بأنه يكتب الحق. خاصة وأنه يعزف على نغمة العلاقة بين اليهود والمسلمين ليدغدغ المشاعر. ولكن أنّى لمثل هذا الرأي بضعف حجته أن ينطلي على أبسط المثقفين!

الأخ الكاتب يقول:

«إننا محاطون باليهود من كل جانب، وإن فقه المسلمين يخدم التوراة»[9].

إن الديانات السماوية أصلها واحد، ومن البدهي ودون إعادة ذكر الأدلة السابقة سوف تتشابه الكثير من الأحكام الدينية في الديانات السماوية الثلاث وليس الإسلام واليهودية فقط.

ويقول:

«إن الفقه قد ورّط المواطن المسلم في شرائع يهودية بالية»[10].

وأذكر هنا أن الديانة اليهودية تحلل قتل النفس للتكفير عن الذنوب. فلماذا لا توجد في فقه المسلمين اليوم؟ وهناك العديد من الأحكام اليهودية التي ألغاها الإسلام. فأين إذاً توهمات النيهوم بأن الفقه ورّط المسلم في شرائع يهودية. هل نسي أن القرآن يجمل الأشياء ولا يفصلها. ولو أراد الله تعالى أن يفصّل كل شؤون الحياة في القرآن، فكم من المجلدات سوف يكون هذا الكتاب (القرآن الكريم)!

أمرنا الله بالصلاة مثلاً، ولكنه لم يفصل عدد الركعات، ولا عمليات السجود والركوع، ولا كيف نتوضأ، ولا بأي نوع من الماء نتوضأ، ولا كيف نصلي، ولم يخبرنا ماذا يجب أن نفعل أثناء

---

(٩) النيهوم، **«الفقه في خدمة التوراة،»** ص ١٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥.

الركعة الواحدة، ولا، ولا، ولا ومن هنا كانت الحاجة إلى تفصيل الأحكام الإسلامية العامة التي جاء بها القرآن، ومن الطبيعي أن يشرحها محمد للناس، ومن هنا جاءت السنّة النبوية والتي كما ذكرت سنّة أمرنا الله بالإيمان بها كما نؤمن بكلمات كتابه. وحديث الرسول: «أوتيت القرآن ومثله معه» حديث صحيح ومتفق عليه.

وما قاله الكاتب عن الختان، والذبح والمرأة النجسة جوابه في طيّات السطور السابقة، وكون بعض أحكام الإسلام تتشابه مع بعض ما جاء في التوراة لا يعني أنها نقل عن التوراة، ولا يعني أنها تأثر بالتوراة، ولا يقبل العقل بأن هذا التشابه هو التمهيد لقيام دولة التوراة العربية. فالإسلام ومنذ ١٥٠٠ سنة تقريباً لا يزال هو الإسلام كما جاء في القرآن الكريم وكما شرحته السنّة النبوية، له خصوصيته، والدين اليهودي سيظل هو الدين اليهودي له خصوصيته ولا يمكن في يوم من الأيام أن يحل محل الدين الإسلامي وحتى لو قامت دولة التوراة العربية التي ينبئنا بها الكاتب.

أما قضية تحريم الصور والتماثيل وقول الكاتب:

> «لم تنتج الحضارة الإسلامية لوحة وثائقية واحدة عن لون الحياة فيها طوال ألف سنة على الأقل، وفيما تزدحم المتاحف العالمية باللوحات والتماثيل التي تجسد ملامح المجتمعات في جميع الحضارات القديمة يضيع وجه الحضارة الإسلامية وتغيب ذاكرتها في غبار التاريخ..»[١١].

فإن الكاتب هنا مستفحل في الجهل، وبعناد مطبق. وأؤكد للقراء الأعزاء، أن الكاتب النيهوم لم يَزُرْ في حياته أي متحف سوى المتاحف التي نسجها في خياله وإن كان دليله المتاحف فأقول له: إن المتاحف العالمية ليست غنية إلاّ بمقتنياتها من الفنون الإسلامية.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٥.

سواء لوحات، أو قطع فخارية، أو قطع عملات. وهناك قطع من العملات الإسلامية على أحد وجهيها (تمثال). وخاصة ما ظهر منها خلال الفترة الأموية وهناك لوحات تجسد الحضارة الإسلامية بكل تفاصيلها. حتى المحرمات، وكم لوحة جنسية فاضحة تزخر بها الحضارات الإسلامية! وأخص بالذكر ما أنتجته الحضارة الإسلامية الهندية والباكستانية والإيرانية (الشرقية). ثم إن مساجد الأندلس صروح شامخة خالدة عن الفن الإسلامي، وماذا عن المسجد الأقصى، والمسجد الأموي؟ ماذا عن زخارفها؟ ألا تعبر عن الحضارة الإسلامية؟ إن الزخارف الإسلامية ما زالت هاجس كبار الفنانين في تشكيل أشباهها، ولا داعي لذكر المزيد، فالمزيد في الكتب التي تتحدث عن الفنون الإسلامية وهي كثيرة جداً وفي مختلف اللغات، وشواهدها موزعة في مختلف متاحف العالم حتى الصغير منها.

ضحية الأفلام المصرية(*)

محمد علي البغدادي
لبنان

في مقالة «الفقه في خدمة التوراة»[1]، كتب الصادق النيهوم منتقداً الإسلام والمسلمين ورسول ربِّ العالمين، معترضاً على قطع الرقاب والختان والذبح الشرعي وتحريم النحت والرسم، متأوهاً على «الحضارة الإسلامية» التي عجزت(؟) عن أن تكون حضارة متاحف ومعارض(...).

انطلق الكاتب من واقعة إعدام أحد المواطنين السعوديين خلال العام الماضي بموجب فتوى شرعية من رجال الدين بتهمة الردَّة، (الارتداد عن الإسلام)، حيث استغل الكاتب تلك الظاهرة ليعلنها حرباً شعواء على مجمل الفقه والتراث الإسلامي، المستمد بمعظمه - إن لم يكن بمجمله - من التوراة اليهودية (حسب رأيه) موحياً للقراء بأن الإسلام - إسلام الفقه والفقهاء - ليس إلاّ رِدَّة إلى اليهودية.

يقول الكاتب:

«... إن الفتوى نفسها لا علاقة لها بالإسلام، بل هي يهودية. فالحكم بقتل المرتد فكرة مشبوهة لا تستند إلى نص القرآن الذي

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، **«الفقه في خدمة التوراة»** في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، **«الفقه في خدمة التوراة»** في: **الناقد**، العدد ٦٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٣. ص ١٢ - ١٥.

يقول صراحة: ﴿لا إكراه في الدين، قد تبيَّن الرشد من الغي﴾ بل تستند إلى نص الإصحاح السابع عشر من سفر التثنية...»[٢].

ونقول: عندما خرج موسى ببني إسرائيل من مصر وأنزلت عليه التوراة لم يخاطب بها «اليهود» بل خاطب «بني إسرائيل». هذا ما تؤكده الأسفار الخمسة على الأقل، وهذا ما يؤكد أن التوراة وما فيها من تشريع لم تكن يهودية بل إسلامية.. اليهودية كانت انشقاقاً وانحرافاً عن التوراة الإسلامية. اليهودية حالة طارئة ومتأخرة في بني إسرائيل وحركة سياسية ارتدت عن الإسلام إلى ضده وخلطت بينه وبين الشرك والوثنية دون تصنيم. لقد استولت على الإرث الإسرائيلي وانحرفت به نحو غاياتها المادية والدنيوية.

الصورة نفسها تتكرر في الإسلام القرآني. فمع مقتل الخلفاء الراشدين الثلاثة (عمر بن الخطاب بسبب فتح العراق والقضاء على الأمبراطورية الفارسية.. وعثمان بن عفان بسبب ضبطه للمصحف ومنع التلاعب به وتحريفه الذي كان ناشطاً في العراق.. وعلي بن أبي طالب بسبب موقفه من الخوارج وعزمه على إعادة عاصمة الإسلام إلى المدينة المنورة بدلاً من الكوفة). بعد مقتل هؤلاء الخلفاء الكرام حدث الانشقاق في المسلمين بين عاصمة الإسلام (المدينة) وعاصمة الدولة (الكوفة)، ثم (دمشق) ثم (بغداد). وكل العواصم كانت تريد الإسلام على حجمها ووفق ظروفها السياسية والثقافية والعقائدية والعرقية.

نسأل في عاصمة الإسلام عن اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم فلا نجد.. قد نجد النفاق، أما الممارسة والشكل فغير ظاهرين.. ونسأل في الكوفة، ثم دمشق، ثم بغداد فنرى اليهودي والنصراني والمجوسي والبوذي والإسرائيلي واليعقوبي، والمانوي والآريوسي والنسطوري والكلداني البابلي والداوي، والشاماني والصهيوني

(٢) النيهوم، المصدر نفسه، ص ١٢.

والصابيء وعبدة الكواكب ومن إليهم، ومن الأجناس، الهندي والبارثي (الفارسي) والإيراني، والسندي، والتركي، والآشوري والصيني والمغولي، والآزري، والسكوذي، والغوثي، ومن إليهم من الموالي والأسرى والأرقاء.. جميع هؤلاء نشطوا في محاصرة الحكام المسلمين، ومحاصرة القرآن، ومحاصرة الأمراء العرب وعملوا على تعزيز معتقداتهم الذاتية والتحرر من صفة «أهل الذمة»، والثأر من الإسلام ومن حُماته العرب، فكان العمل في التفسير والتحليل والتأليف والدراسة والحديث والآراء المختلفة حيث كانت لنا كمية هائلة من الآراء المتناقضة والمتعارضة المسماة «اجتهاداً» و«فقهاً».. الأسلوب والصورة أنفسهما اللذان أفرزا اليهودية من بني إسرائيل، واللذان انبثقت منهما فيما بعد «الظاهرة اليسوعية» ذات البعد اليهودي ـ الهندوسي.

لقد حاول الداخلون حديثاً في الإسلام من كل هذه الأجناس والمعتقدات أن يفقهوا الإسلام على ضوء الأصول النقية لمعتقداتهم، فيما حاول علماؤهم توحيد جميع هذه العقائد والممارسات في «الفقه الإسلامي» بعد أن عجزوا عن إدخالها مباشرة في القرآن بسبب موقف عثمان منهم وإحراقه لكل محاولاتهم. وكان من الطبيعي أن ينفجر بركان الاجتهاد الفردي.. هذا يرد على ذاك، وذاك يُمَذْهِب ضد هذا، وأصبح الملعون هناك مباركاً هنا والمبارك هناك ملعوناً هنا، وتفرق أكثر المسلمين من غير العرب باتجاهات متناقضة تعكس كل فئة ردتها إلى معتقداتها الأساسية السابقة للإسلام تحت شعار إسلامي.

فالتماثل إذاً بين أحكام القرآن الكريم وأحكام التوراة لا يمكن أن يُعدّ اقتباساً، وإنما هو دليل على وحدة الدين ووحدة المصدر وأحدية المشرع، ووحدة الغاية والهدف. وعلى هذا فالدليل الإسلامي القرآني حول إعدام المرتد ـ العربي خاصة ـ يكمن في آيات سورة براءة (التوبة) نذكر منها: ﴿فإذا انسلخ الأشهُرُ الحُرُمُ، فَاقْتُلُوا

المُشْرِكِينَ حيثُ وَجَدْتُمُوهُمْ، وَخُذُوهُمْ، وَاحْصُرُوهُمْ، وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ.. فَإِنْ تابوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ، فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، إِنَّ اللّه غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[3].

إنها الآية نفسها التي أخذ بها أمير المؤمنين خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم (أبو بكر الصديق) في قتال وقتل أهل الردَّة بسبب منع الزكاة وعدم إقامة الصلاة.. إنه حكم عام يبدأ من الفرد إلى المجموع، وينطلق من الجماعة إلى الفرد، لكون الردَّة ـ باتجاه أي معتقد آخر ـ تشكل خيانة قومية وخيانة وطنية، وخيانة اجتماعية وإنسانية. أما آية سورة البقرة: ﴿لا إِكْرَاهَ في الدِّين﴾[4] فموضوعها ليس حرية المسلم في التراجع بعد التقدم والتخلف بعد التطور، والتقلب بين الديانات والمذاهب والأهواء والنظريات، وإنما موضوعها الإنساني هو الأجناس غير العربية المخيَّرة بين الحرية والعدل والمساواة (الإسلام) وبين العبودية والذل والهوان برفض الإسلام، وهذا هو معنى «الصغار» بالبقاء على الشرك والظلم وعدم المساواة.. وبين الحرب الحاسمة. فمن ارتضى الظلم والعبودية واللامساواة تحت شعار دفع الجزية لقاء رفض الإسلام، لا يُكرَه على الإسلام.

يفيد سِفر التكوين: الإصحاح السابع عشر. عدد ٢ إلى ٢٦. أن عهد الله مع إبراهيم بالختان كان قبل ولادة إسحاق وقبل ظهور ما يعرف باسم «بني إسرائيل» وأول المختونين كان إبراهيم وولده إسماعيل.. فالختان إذاً تقليد ديني وقومي في بني إسماعيل.. وكان إبراهيم ـ حسب سِفر التكوين فقط ـ ابن ٩٩ سنة عندما اختتن، وكان إسماعيل ابن ١٣ سنة ـ بحسب المصدر نفسه عندما اختتن، ولم يكن هناك بعد، لا إسحاق ولا يعقوب.

(٣) **القرآن الكريم**، سورة التوبة، الآية ٥.

(٤) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

هذا العهد والإرث، فضلاً عن أنه يحسم مسألة الذبيح فهو يؤكد قول الله تبارك اسمه في قرآنه المجيد: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً، قَانِتاً لِلَّه، حَنِيفاً، ولَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، شَاكِراً لأنعمه، اجْتَبَاهُ، وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾(٥). ثم يكلف الله تبارك اسمه رسوله الصادق الأمين: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ، أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾(٦).

فالختان عند المسلمين ليس يهودياً، إنه جزء من العهد مع إبراهيم وإسماعيل قبل وجود إسحق ويعقوب. وإذ لا تعنينا كمسلمين الخلافات المسيحية ـ اليهودية حول الختان وأكل لحم الخنزير وشرب الخمر والطلاق والرهبانية بقليل أو كثير، فهذا لا يعني أننا غير معنيين بتقارير خبراء الصحة والطب في العالم أجمع حول تأثير عدم الختان في نقل الأمراض التناسلية والسيدا، والإيدز، وهو الأمر الذي غاب عن بولس (شاول) وهو يروّج لعقيدته بين الإغريق والذي حاول النيهوم ويحاول أن يتقمص دوره في الدعوة إلى اليسوعية البولُسية ظاناً أنه يقاتل على جبهتين معاً، اليهودية والإسلام.

في الإسلام لا توجد طقوس بل توجد أصول. والفرق بين الطقس والأصل هو أن الطقس يتعلق بقواعد تراتبية في تقديم القرابين إلى الآلهة المتعددة، فيما الأصل هو: طريقة صحيحة لأي عمل ديني أو دنيوي.

صحيح أن الفقهاء تفننوا في تحويل كثير من الأمور في الإسلام من مبادىء بسيطة وأصلية إلى إجراءات معقدة أشبه بالطقوس، إلاّ أن اجتهادات الفقهاء ليست هي الأصل، بل يؤخذ الأصل من كتاب الله ومن تقاليد بني إسماعيل فقط. إن الذبح على الطريقة

(٥) المصدر نفسه، سورة النحل، الآيتان ١٢٠ ـ ١٢١.
(٦) المصدر نفسه، سورة النحل، الآية ١٢٣.

الإسلامية ليس طقساً. إنه إجراء بسيط غايته استفراغ كل الدم بأقصى سرعة، وهذا يحدّ من تعذيب الضحية إذ كلما طال نزف الدم، تأخر خروج النفس ولهذا السبب يُصرّ المسلمون على قطع الشرايين ومجرى الهواء في حركة واحدة غير مرتدة.

إن عالم الغرب المسيحي الذي سمح ببقاء كثير من التقاليد الوثنية في مجتمعاته لا يزال يأكل الموقوذة والمنخنقة والميتة ولحم الخنزير، ولا يزال يُصرّ على مخالفة جميع الناموس الموسوي مع أن القول المنسوب إلى يسوع في الأناجيل يقول: «لا تظنوا أني جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء. ما جئت لأنقض، بل لأكمل»[7]. ولما كان العالم الإسلامي قد بدأ يرفض الذبائح واللحوم التي تذبح في الغرب، تطور الغرب قليلاً، وبدوافع مادية تجارية إلى تحسين شروط ذبحه ولكنه أصرّ على «قتل الذبيحة» ـ بالصدمة الكهربائية ـ ليمنع عنها عذاب السكين في اعتقاده، وهكذا بقيت ذبيحتهم «ميتة» محرمة على المسلم الذي يقبل ذبيحة الإسرائيلي الموسوي ذات الأصل الإسماعيلي ـ الإبراهيمي.

وبصورة عامة، فإن المسألة هنا تبقى ـ كما الختان ـ مسألة متعلقة بالصحة والنظافة ومنع الأمراض والعلل، إنها مسألة إنسانية ـ اجتماعية، نقبلها لأنها تنطوي على الخير وتمنع الأذى والشر وهذا في أصل عقيدتنا التي ارتضيناها صراطاً مستقيماً في رحلة الحياة نحو الموت.

إن الصدمة الكهربائية تقتل ولا تخدر، تعذب وتميت، قبل الذبح، إنها طريقة مبتكرة للإعدام، ولا أظن أن أحداً من المسلمين يقبل قط بأن يأكل ميتة تجمد الدم في عروقها وبدأ يسيل ببطء وصعوبة، بارداً، دون أية انتفاضة من الذبيح تساعد على إخراج ما يبقى منه في العروق.

---

(٧) الكتاب المقدس، انجيل متى ٥/١٧.

إن موقف الكاتب بالنسبة إلى عذرية الفتاة مثير للسخرية بكل أسف، فهو كثير الاطلاع فيما يبدو على الأفلام والروايات المصرية التي اتخذ من بعضها دليلاً على الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي.

منطق العصر! ماذا يعني هذا الاصطلاح؟ إنه لا يعني أكثر من «التخلّي» ـ التحرر من كل ارتباط بالأرض والدم والتواصل التاريخي مع الماضي والمستقبل. كل عشر سنوات هناك عصر جديد ومتغير، إنه يعني تقلّب الإنسان من حال إلى حال وعدم الاستقرار على أي حال، إنه اصطلاح يجرد الإنسان من إنسانيته ويملأه من شياطين الجن لتمارس الحياة عوضاً منه بالحرية والابتذال والامتهان النفسي والجسدي.

يقول الكاتب:

«في هذا الباب أيضاً تدخل نظرية «العُذرة»[٨] التي يعتمدها الفقه كسبب(؟) شرعي يبرر طلاق المرأة من دون صداق، ويبرر قتلها دون عقوبة(...)، فالمرأة المسلمة لا تصبح زوجة شرعية في نظر الفقهاء إلاّ إذا اجتازت اختبار ليلة الدخلة طبقاً لطقوس دقيقة ومحددة بعناية(...)[٩]».

حقاً، لقد صدق المثل (إن لم تستح فافعل ما شئت) والكذب إن كان لا يجوز على الأموات فكيف تستبيحونه على الأحياء! كنا نتمنى لو أشار الكاتب إلى كتاب الفقه الذي يقول هذا وألاّ يغفل عن ذكر اسم الفقيه.

فقد قدّم الإسلام نوعين من النساء وهما: الثيبات اللواتي تزوَّجن قبلاً، والأبكار، وهن العذارى اللواتي لم يسبق لهن الزواج. إن أكثر زيجات رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت من الثيبات.

(٨) العذرة في الفقه واللغة هي ما يخرج من الإنسان من فضلات الطعام.
(٩) النيهوم، «الفقه في خدمة التوراة،» ص ١٤.

الإسلام لا يقبل الكذب ولا الغش ولا الخداع ولا الاعتباط، لذلك، فهو يحث على انتقاء الزوجة من أسرة كريمة، شريفة، عزيزة بغض النظر عن الغنى أو الفقر، وعن البكر والثيب، ونزيد فنسأل الكاتب: إذا كنت قد اشتريت سيارة جديدة ودفعت ثمنها عدّاً ونقداً وطلبت من البائع أن يرسلها إلى منزلك، وعندما أردت استعمالها وجدتها سيارة مستعملة، فما هو موقفك؟

كذلك الحال بالنسبة إلى الرجل المسلم يختار زوجة على أنها بكر فيفاجأ بأنها «ثيّب»، هنا محل الجرم.. غش وكذب واعتباط واحتيال وسرقة، بالإضافة إلى «الزنى».. ما هو حال امرأة كهذه؟ الشريعة الإسلامية اعتمدت قاعدة «الرد بالعيب»، وهي قاعدة تبطل عقد النكاح بالفسخ، تماماً كما ذهب بعض الفقهاء إلى أن المرأة تردّ الرجل بالعيب. والتقاليد عادة تتحول إلى «عُرف» فهو قانون اجتماعي ضابط.. نعم، تخرج المرأة دون صداق، وعلى وليها تعويض الرجل.. أما مسألة القتل فهي تقليد وعرف يملك ممارسته ذوو المرأة وليس الزوج لأن القضية باتت تعنيهم وحدهم.

القرآن الكريم والشريعة الإسلامية قررا حماية المرأة في رد مباشر على أسلوب الفضيحة اليهودي الذي أشار إليه الكاتب.

> «إذا رمى رجل مسلم زوجته بعدم البكارية وليس من شاهد إلاّ نفسه، فهو معرّض لشهادة اللعنة(...) فإذا أثبت أنه صادق، يطبق على الزوجة حكم العذاب بالجلد ـ مائة جلدة ـ وليس بالرجم حتى الموت ولا بالجلد حتى الموت (الحكم اليهودي يرجمها حتى الموت)، أما إن ثبت أنه كاذب مفتر، فلا عذاب (جلد) على المرأة، بل الحكم عليه بثمانين جلدة مع تجريده من حقوقه المدنية»[١٠].

النص اليهودي ـ التوراتي الأصل يقول:

(١٠) النيهوم، المصدر نفسه، ص ١٤. وأنظر: **القرآن الكريم**، سورة النور، الآيات ٤ ـ ٥ و٦ و٢٣.

«فيأخذ شيوخ تلك المدينة الرجل ويؤدبونه، ويغرمونه بمئة من الفضة ويعطونها لأبي الفتاة...»[11].

وهذا المبلغ يعادل ثمن عذرية فتاتين[12].

ليس في الإسلام امرأة نجسة غير الزانية والمشركة، والمرأة المسلمة التي تتزوج من مشرك هي في حكم الزانية من حيث نجسها.. أما المرأة الحائض المسلمة فلا ينجسها الحيض وإنما يعطل استعدادها لممارسة العبادات.. والحيض عند جميع الأمم والشعوب، وفي كل المعتقدات هو حالة استثنائية للمرأة تتأثر بها فيزيولوجياً وسيكولوجياً كما تتأثر بالجماع، وبما أن الحيض يوجب الغسل كالجماع، فهو لا يوصف بالنجس وإن كان يوجب التطهر من آثاره. إن حكم الطهارة في الإسلام لا يقتضي أن يكون ضده «النجاسة»، وإنما «القذارة» والقذارة هي غير النجاسة. ومن هنا كان مفهوم الآية: ﴿إنما المشركون نجسٌ فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾[13] حتى ولو كانوا مغتسلين بالماء والصابون.

إنه لمن الصعب أن يتقبل عقل وجود امرأة أو رجل يتعبدان في كنيسة أو أي معبد آخر، والمرأة تنزف دم الحيض والرجل يبول أو يتبرز في ثيابه في وقت واحد. الإسلام يرفضن هذه الصورة، فالحائض تستطيع أن تصوم وأن تقرأ القرآن طالما أنها لا تتأثر نفسياً أو جسمياً بانفعالات الحيض ولكنها لا تقرب الصلاة ولا تقف بين يدي الله وهي على تلك الحال، أما إذا كانت متأثرة بتلك الانفعالات فترجىء عبادتها حتى تطهر، فالحيض أذى وليس نجساً عند المسلمين. وهذا هو الأصل أيضاً في التوراة التي حولها إلى

(١١) انظر: **سفر التثنية** ٢٢/١٨.
(١٢) **سفر التثنية** ٢٢/١٨.
(١٣) **القرآن الكريم**، سورة التوبة، الآية ٢٨.

الكذب قلم الكتبة الكاذب كما يقول إرميا: «إذ قد حرَّفتم كلام الله الحي...»[14].

الرسم والنحت في المفهوم الفلسفي هما لغة.. وسيلة للكلام والبيان عن شيء ما كأية لغة حروفية أخرى. إنها لغة صامتة، لغة ألسنة عاجزة عن البيان والإفصاح عن المشاعر والأحاسيس.. ولأنها كذلك، فهي على احتكاك مباشر بالإيمان، بالعقيدة، بالدين؛ هذا على الأقل ما تتحدث عنه الأيقونات المسيحية، وأعمال «بارامونت» و«مايكل أنجلو» و«رافائيل» وتماثيل «داود الملك» و«النبي موسى» و«يوحنا المعمدان» و«يسوع الملك» وغيرها وغيرها[15].

هذا النوع من التصوير الديني ـ التعبُّدي ـ محظور وممنوع في الإسلام تماماً، وهو ممنوع عند بني إسرائيل واليهود والنصارى وأوائل المسيحيين. إن أي رسم أو نحت ينطوي على مضمون ديني من أي نوع هو محاولة للتخاطب العاجز مع الناس، وكل محاولة للتخاطب العاجز مع الناس، وكل محاولة عاجزة عن البيان لا قدرة لها على تثبيت دين أو عقيدة فضلاً عما فيها من شرك. إن الرسم والنحت يعتمدان الخيال الفردي ـ كالفقه تماماً ـ فيُهان به المكرم بحجة إكرامه أو بحجة «الفن» ويحقّر الكبير ويُعظم الحقير، ويمسخ الجبل، ويشمخ المسخ، كل ذلك باسم «روعة الفن». إن كل عمل فني يتجاوز هذه المضامين من نحت ورسم ضمن شروط الإسلام بعدم التعرض للشرك، وعدم تضمين المنحوتات أو الرسوم أي معنى ديني، يبقى مقبولاً كما قبلت تماثيل سليمان بن داود. ومحاربيه، أما إطلاق العنان للحرية الفنية الملتزمة وغير الملتزمة فهذا هو التخريب الذي لا يستطيع المسلمون الاستجابة لشروطه. وطالما أن

(١٤) سِفر إرميا: ٨/٨.
(١٥) محمود البغدادي، **الإسلام والحرية**، ص ١٧٠ وما بعدها.

اللسان العربي أفصح وأبلغ في التعبير والبيان من الريشة والدهان، ومن المطرقة والإزميل[١٦] فقد حجبت الكلمة العربية دور الريشة والدهان ودور المطرقة والإزميل كي لا يطالا كل مقدس فيهان بعد إكرام، ويحقر بعد رفعة، ويقيد بعد إطلاق لأن الدين للإنسان لا للمتاحف والهوان إذ من المعلوم أن المتاحف للأموات ولكل ما هو ميّت بلا حياة. وإذا كان آباء الكنيسة الرومانية قد قرروا إبطال ونقض الناموس الأصل الذي أعلن المسيح بنفسه أنه لم يأتِ لنقضه[١٧]، فما من داع لأن ينطبق رأيهم على الإسلام وعلى المسلمين وعلى الذين يخالفونهم في الرؤية والاعتقاد.

بين اليهودية والإسلام حدود لا تمحى وسدود هائلة لا تُنقب ولا تُخرق ولا تزول إلى قيام الساعة، وعندما تزول الفوارق بين العهد القديم وبين التوراة، ترجع التوراة إلى الإسلام وينتهي وجود اليهودية.

حقاً، لقد انتهت الفردية في الفقه والاجتهاد ومحاولة الأفراد الإحاطة بالإسلام من كل الوجوه ـ بقليل من العلم، وقليل من المعرفة، وكثير من الغرور، وكثير من النفاق ـ قد خربت كثيراً من المعاني الراقية والحيوية في الإسلام وعززت محاولات يهودية ومجوسية، ونصرانية، وبوذية، وهندوسية لمحو الحدود وتقريب المسافات بينها وبين الإسلام، بحيث تاه المسلمون ـ إلاّ من عصم الله ـ في متاهات المذاهب والفرق والطوائف والملل والنحل والأحزاب التي لا تلتقي في وحدة جامعة.

لقد ورّط الفقه الإسلامي ـ وهو غير عربي أصلاً ـ جميع المسلمين في تقاليد ومعتقدات وسلوك وديانات أمم وشعوب وثقافات غير إسلامية وليس في اليهودية فقط، وهذا ما جعل المسلم في كل

(١٦) البغدادي، المصدر نفسه.
(١٧) إنجيل متى: ٥/١٧.

مكان ـ وتحت شعار «السنّة النبوية» ـ يتخبط في ممارسات ملوثة وقناعات شبه عقائدية عديمة النقاء، وعديمة الأصل في كتاب الله وفي الفقه العربي للإسلام.

السم في الدسم(*)

ياسر الجمسيدة
سورية

لا أعرف هل أقرأ عليك السلام أم أقول لك شالوم يا «الكاذب المنهوب». لا أخفيك سراً أنني أعيد قراءة مقالاتك أكثر من مرة وأنا أتساءل هل هو عربي؟ أم يهودي؟ أم غير ذلك؟ هل يعمل لصالح الإسلام أم اليهودية أم ضدهما معاً؟ لأي جهة يعمل وممن يقبض دولاراته شهرياً؟

أسئلة خامرتني كثيراً قبل أن أشرع في كتابة الآتي إيضاحاً ورداً على ما كتبته في «الناقد»(1) ولنبدأ بالعام ثم ننتقل إلى الخاص.

لا أعتقد أنك في يوم ما كلَّفت نفسك عناء القراءة أو الاطلاع على القرآن الكريم أو السنّة النبوية قبل أن تصدر أحكامك الجائرة عليهما لتثبت حقدك وكراهيتك لهما، وللتاريخ والحضارة الإسلامية في محاولة مكشوفة للتشويه ودسّ السمّ في الدسم. فلو أنك أطلعت وقرأت لأدركت أن الإسلام لم يفرق بين دين وآخر ونبي وأخيه. وليس هناك أدلّ من قوله تعالى مخاطباً المسلمين: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، «الفقه في خدمة التوراة»، في: الناقد، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، «الفقه في خدمة التوراة»، في: الناقد، العدد ٦٠، حزيران (يونيو) ١٩٩٣. ص ١٢ - ١٥.

ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾[٢]. وأزيدك دليلاً قال رسول الله عندما سئل عن صيام يوم عاشوراء وهو الذي أنقذ فيه نبي الله موسى عليه السلام وبني اليهود ممن معه قال: «أنا أحق بموسى من اليهود». ولذلك جاء الإسلام خاتم الرسالات وناسخاً لها وجامعاً منها مكارم الأخلاق وفضائل الأمور وهذا مما لا شك فيه والتوراة أحد الكتب السماوية التي لا تعارض القرآن، ولكنه «وهذا المهم» ليس التوراة الذي تستشهد بها في مقالاتك. فكيف يأخذ الله من تعاليم هذا الكتاب وهو القائل: ﴿من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع﴾[٣]. وكيف يحكم ويشرع الرسول بأحكامه وشرائعه وهو القائل فيه: (إن بني إسرائيل كتبوا كتاباً فاتبعوه وتركوا التوراة).

ويدفعني النقاش ونحن في خضم الحديث، إلى النقاط التي أوردتها في مقالتك والقائمة على الافتراء والبهتان دونما دليل قطعي تجهد نفسك في البحث عنه، وإليك التفاصيل:

١ ـ فأما قضية إحالة المرتد إلى الفقهاء، فلا لبس فيها مطلقاً، لأن قضية الارتداد قضية دينية بحتة تمس الإسلام والمسلمين. والواجب فيها أن يصدر حكم ديني. أليس من حق أي حزب سياسي أن يعاقب من يستهين به وبأفكاره عن طريق محكمة تشريعية خاصة به لتقرر في النهاية إما تبرئته أو اغتياله؟ وكذلك من حق الإسلام أن يدافع عن نفسه بوساطة رجاله بدليل قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾[٤]، والأخيرون من مشوا على هدى الله ورسوله. وفي دليل آخر قال تعالى:

(٢) **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية ١٣٦.
(٣) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ٤٦.
(٤) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ٥٩.

﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم﴾[٥]. وما دام الحل في القرآن والسنّة فلا رجوع إلاّ إلى العاملين بالقرآن والسنّة.

٢ ـ أما قولك: «أن الحكم بقتل المرتد فكرة مشبوهة لا تستند إلى نص قرآني»[٦]، فهو قول جاهل فالنص القرآني يقول: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلاّ من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾[٧] ويفسره قول الرسول: [من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه] من غير إكراه على الدخول في الإسلام ولكن من حق الإسلام وأهله أن يقاتلوا من يستهين ويستهجن دينهم.

٣ ـ وقولك:

«فليس ثمة نص ديني واحد في أية لغة أو في أي عصر يحرم الرسم والنحت سوى نص التوراة... إلخ»[٨].

فإليك بعضاً من أحاديث رسول الله: وأولها الحديث القدسي الذي رواه أبو هريرة عن الرسول قال: [ومن أظلمُ ممن ذهب يخلق كخلقي فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة] متفق عليه. وعن ابن عمر قال: قال رسول الله: [إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم: أحيوا ما خلقتم] متفق عليه.

ولم يضيّع هذا التحريم أو الكراهية وجه الحضارة الإسلامية كما قلت فماذا استفادت الحضارات من تماثيل حكامها وعلمائها وشعرائها مقارنة بالإعجاز العمراني الإسلامي في الأندلس، وقصر

---

(٥) المصدر نفسه، سورة المائدة، الآية ٤٩.

(٦) النيهوم، «**الفقه في خدمة التوراة**»، ص ١٢.

(٧) **القرآن الكريم**، سورة النحل، الآية ١٠٦.

(٨) النيهوم، المصدر نفسه، ص ١٥.

الحمراء بالذات، وزخارف المسجد الأموي بدمشق وزخارف المساجد والقصور والبيوت في الهند والسند وسمرقند وبخارى والمغرب العربي، أليست هذه دلائل عظمة الفن الإسلامي والحضارة الإسلامية! وإن كان الفن ثانوياً في شريعة مجتمع يشجع على العلم والفكر قبل غيرهما من الأمور. وأخيراً سيظل المسلمون رغماً عنك وعن أمثالك ومهما قيل منكم سيظلون متمسكين بدينهم إيماناً وعقيدة، لأنهم يؤمنون بقوله تعالى: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾[٩].

(٩) **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، الآية ٨٥.

تعقيب المؤلف

على الفصل الثالث

نفوذ الأسر الحاكمة(*)

سعد أنيس

الحديث الذي تريد أن «تفنده»، يقول بوضوح إن الختان وتنجيس المرأة الطامث وقطع عنق الخروف والقتل بحد السيف، أحكام فقهية مريبة، لا تستند إلى نص القرآن، بل تستند إلى نص التوراة. وهي حقيقة لم «تفندها» في ردك الطويل، ولم تتقدم بنص قرآني واحد من شأنه أن يبرر التزام الفقه بمثل هذه الأحكام:

فأنت تفسر قتل المرتد بأنه:

«حكم إسلامي استنبطه أبو بكر عندما حارب المرتدين..».

وهو تفسير خاطىء، ينم عن عدم إلمامك ببديهيات هذا الموضوع. لأن المرتد الذي قاتله أبو بكر، لم يكن مسلماً خارجاً على الإسلام، بل كان مسلماً منكراً لشرعية الزكاة بالذات. ولهذا السبب قال الخليفة في تبرير هذه الحرب: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة». وقد جاء في أقوال ابن حزم: [وحكم مانع الزكاة، إنما هو أن تؤخذ منه، أحب أم كره. فإن مانع دونها، فهو محارب فإن كذب بها فهو مرتد..].

والثابت، أن الزكاة هي الفريضة الوحيدة في الإسلام التي تبرر عقاب المسلم شرعاً، إذا قصّر في أدائها، بموجب نصوص قرآنية

(*) تعقيب على سعد أنيس في: الناقد، العدد ٦٦، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣.

صريحة، منها قوله تعالى: ﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾[1]. لأن الزكاة التي يدعوها القانون الوضعي باسم «الضرائب»، حق عام، لا يجوز للحاكم أن يتنازل عنه، أو يتوانى في تحصيله سلماً أو حرباً. وهو التشريع الذي استند إليه الخليفة أبو بكر في حرب الردة، أما قطع رقاب المواطنين لأسباب عقائدية، فهي جريمة يحرمها القانونان الديني والوضعي على حد سواء. وليس ثمة شريعة واحدة تبرر مثل هذه الفكرة الهمجية سوى شريعة التوراة وحدها، فقط، لا غير.

بالنسبة إلى الختان، أنت تعترف صراحة بأنه مجرد إجراء صحي، وليس جزءاً من العقيدة. المطلوب الآن، هو أن تقول ذلك لعموم المسلمين الذين علمهم الفقه أن الإسلام لا يكتمل من دون هذا الإجراء بالذات. فالختان ليس فريضة، وليس سنّة، بل عادة ورثها الرسول عن مجتمعه مثل بقية أطفال قريش. ولا يعني حشرها في باب العقيدة، سوى أننا لا نميز بين سنّة الرسول عليه السلام، وبين سنّة أبي لهب.

بشأن الذبح الشرعي، أنت تقول: «إن شروطه مذكورة في القرآن»، لكنك لا تورد النص القرآني نفسه، ولا تحدد أين وردت هذه الشروط. والواقع أن القرآن لا يضم آية واحدة بهذا الخصوص، إلاّ إذا كنت تقصد نصوصاً عامة مثل قوله: ﴿فصلّ لربك وانحر﴾[2] أو ﴿وما أهل به لغير الله﴾[3]. وهي آيات لا توصي بسفك الدم على الأرض، ولا تحرم تخدير الحيوان قبل ذبحه، ولا تصلح لتفسير أحكام الفقه حول ما يدعى باسم الذبح الشرعي، ولا يستقيم تطويعها لهذا الغرض من دون الإخلال بقواعد قرآنية شاملة، مثل

(١) **القرآن الكريم**، سورة الذاريات، الآية ١٩.
(٢) المصدر نفسه، سورة الكوثر، الآية ٢.
(٣) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ١٧٣.

قوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم، وطعامكم حل لهم﴾(٤).

وما دام القرآن لا يفرق بين ذبائح أهل الكتاب، فمن الواضح أن الفقه قد ذهب أبعد مما أراد الله، وأن كلمة [الذبح الشرعي] ليست كلمة شرعية أصلاً.

بالنسبة إلى تنجيس المرأة في فترة الحيض، أنت تورد قوله تعالى: ﴿ويسألونك عن المحيض، قل هو أذىً، فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن﴾(٥). وهي آية تحرم النشاط الجنسي فقط، لكنها لا تقول إن المرأة دنسة، ولا تسقط عنها [الصلاة والصوم وقراءة القرآن].

أما لماذا عمد الفقه إلى تطويع هذه الآية، لإسقاط الفرائض عن المرأة الطامث، فذلك أمر مرده إلى اختلاف جوهري في مفهوم [الطهر]، بين لغة الفقه وبين لغة القرآن. فالطهارة في القرآن هي [النظافة الجسدية] التي يحققها الغسل بالماء. ولهذا السبب يوصف الماء بأنه «طهوراً». أما في لغة الفقه المستمدة من قاموس التوراة، فإن الطهارة ظاهرة سحرية لا تتحقق بالغسل وحده، بل تحتاج إلى طرد عامل النجاسة. وهو عامل شيطاني دنس، له صفة جهنمية مضادة لكل ما هو رباني ومقدس.

إن الطمث في القرآن [أذىً]، ينحصر أثره في الامتناع عن النشاط الجنسي. لكنه في لغة الفقه [نجاسة] يمتد أثرها إلى الامتناع عن ممارسة جميع المقدسات، طبقاً لقول التوراة: [كل شيء مقدس لا تمس. وإلى المقدس لا تجيء]. وهو موقف لا يهدف إلى إسقاط الفرائض عن المرأة الطامث، من باب الرغبة في التخفيف عنها ـ كما يقال عادة ـ بل يهدف إلى إقناعها بأنها شخصياً مخلوق نجس

(٤) المصدر نفسه، سورة المائدة، الآية ٥.

(٥) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٢٢.

بقرار من الله نفسه. وإذا شئت أن تعرف أثر أمر هذه «السياسة التعليمية»، في تنشئة المرأة المسلمة، فانظر حولك بإمعان، وجرب أن تلاحظ مدى ما تعانيه هذه المرأة من الارتباك والخجل والخوف والعجز وفقدان الثقة في النفس والمسارعة إلى الإذعان والتنازل عن كل حق يخصها، بما في ذلك حقها في قليل من الهواء والشمس.

وموجز القول إن الختان والذبح الشرعي وتنجيس الطامث وتحريم الرسم ولبس العمامة والقتل بحد السياف، ليست سنناً نبوية، بل عادات فرضتها ظروف المكان والزمان، ولم يكن للرسول يد في اختيارها، إلاّ بقدر ما كانت له يد في اختيار بيئته ومجتمعه.

أما السنن النبوية، فهي التعاليم التي أعلنها الرسول صراحة، وعاش من أجلها، وحارب من أجلها، مثل قتال الأسر الحاكمة، ورفض الإذعان لمنطق القوة، والدعوة إلى حرية العقيدة، والاعتراف بمسؤولية الإنسان عن حاضره ومستقبله، وتحريض الناس على الجهاد المسلح دفاعاً عن حقهم في السلام والعدل. وهي السنن التي عناها القرآن بقوله: ﴿ومن يعص الله ورسوله، فقد ضل ضلالاً مبيناً﴾[٦]. لأن هذه السنن ليست عادات شكلية مقيدة بالزمان والمكان، بل قوانين كونية شاملة لا حياة للمجتمع الإنساني من دونها. وإذا كان الفقه الإسلامي قد علمك أن تخلط بين السنّة النبوية وبين العادة الاجتماعية، فذلك أمر مرده إلى أنه ليس فقهاً، بل سياسة تعليمية، جاءت لاستعادة نفوذ الأسر الحاكمة، وإبطال حق الناس في الإشراف على أداة الحكم. وقد كان من الضروري أن تقوم هذه السياسة على فصل الدين عن واقع الأمة، وإعادة تفسير السنّة، باعتبارها مجرد تكرار لعادات مجتمع جاهلي منقرض.

(٦) المصدر نفسه، سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

إنني أدعوك إلى أن تقرأ رسالتك مرة أخرى، لكي ترى بنفسك، مدى النجاح الذي أحرزته هذه السياسة التعليمية في تغييب وعي المسلم عن حاضره ومستقبله معاً.

ضحية غسل دماغ(*)

السيد فايز قوطرة

الختان ليس سنّة نبوية، بل عادة ورثها النبي عن مجتمعه كما ورث اسمه وزيه وطريقة أكله وسكناه. وإذا كانت هذه الحقيقة قد غابت عن بالك الآن، فذلك أمر مرده إلى أن معلمك الفقيه، رجل بارع في غسل الدماغ

إن الرسول لم يولد في فراغ، بل ولد في مجتمع بدوي له ملامح حضارية خاصة منها شكل الزي المتمثل في الجبة والعمامة. ومنها عادة الختان، ونحر القرابين، وإطلاق اللحية، والقتل بحد السيف، وعشرات العادات الأخرى التي لم يعتمدها الرسول لأنها [سنة نبوية] بل لأنها واقع حضاري لا يمكن تغييره أصلاً إلاّ بتغيير الزمان والمكان معاً. وإذا كانت [السنّة] هي أن نلتزم بعادات مجتمع جاهلي مثل مجتمع القريشيين في القرن السابع، فمن الواضح أننا متورطون في زقاق مسدود.

إن السنّة ليست هي [العادة الاجتماعية]التي يشترك فيها الرسول مع كل قريشي آخر. بل هي [التعاليم] التي انفرد بها وحده، ودعانا إلى الاقتداء بها، باعتباره القدوة والمعلم. وهو معنى قول القرآن:

(*) تعقيب على فايز قوطرة في: **الناقد**، العدد ٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤.

﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[1]. أما الخلط بين معنى العادة وبين معنى السنّة، فإنه تحريف له أسباب سياسية محض:

فالسنن الحقيقية للرسول عليه السلام، تمثلت في دعوته إلى الجهاد المسلح ضد الظلم والاستغلال وسيطرة الأسر الحاكمة، وأكل أموال الأرامل واليتامى، ومصادرة حرية المرأة، وتدجين الناس بالقوة والحيلة. وفي دول تحكمها الأسر الإقطاعية بالحديد والنار، يكون من [التقوى] أن تعمل على تغييب هذه السنن الخطرة، وراء دعوة بريئة إلى الختان وإطلاق اللحية ونحر الخرفان، تحت شعار الحفاظ على السنة النبوية بالذات.

---

(١) القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية ٧.

الفصل الرابع

المسلمة
لاجئة سياسية

الفصل الرابع

المسلمة لاجئة سياسية(*)

من شجار في غرفة إلى حرب دولية

بعد تردد دام أكثر من سنتين، أصدرت حكومة كندا قراراً بضم المرأة المسلمة إلى خانة الفئات المضطهدة التي يخول الدستور منحها حق اللجوء السياسي. وقد بدأ تطبيق القرار فعلاً، بمنح هذا الحق لسيدة سعودية، كانت قد دخلت كندا «هاربة من دين الإسلام الذي صادر حريتها، وجعل حياتها جحيماً لا يطاق». وإذا لم تنجح الضغوط في حمل كندا على إلغاء هذا القرار بسرعة، فمن المتوقع أن تهرب معظم النساء المسلمات، من معظم بلدان المسلمين. وتتصاعد (قضية المرأة) من معركة تدور بين أربعة جدران، إلى حرب دولية مؤهلة للعرض على مجلس الأمن. إن المرء يحتار بين الضحك والأسف.

فالقول بأن الإسلام يضطهد المرأة، مغالطة لا طائل من ورائها سوى تبرئة الإقطاع من هذه الجريمة بالذات. لأن الإقطاع هو المسؤول الحقيقي، والمستفيد الوحيد، من وراء اضطهاد المرأة والرجل معاً. وقد دأب على استخدام القوة والحيلة في خدمة هذا الغرض، وعمد إلى تسخير المرتزقة من رجال الدين في تفسير الشرائع طبقاً لمنهج احتيالي قائم على تبرير الظلم تبريراً أسطورياً بحتاً. وهي كارثة

(*) نُشر هذا المقال في: **الناقد**، العدد ٦١، تموز (يوليو) ١٩٩٣، ص ١٢ - ١٦.

وقعت باسم جميع الأديان في جميع العصور. وعرفها تاريخ اليهودية والمسيحية والإسلام على حد سواء. ولم يوضع لها حد في حضارة الغربيين المعاصرة، بإلغاء نصوص الشريعة، بل بضرب نظم الإقطاع خلال حروب أهلية واسعة النطاق.

والملاحظ، أن ظاهرة اضطهاد المرأة، استندت شرعياً إلى قول التوراة بأن حواء أغوت آدم بأكل الثمرة المحرمة، واستحقت بذلك لعنة الرب الذي ألزمها بالخضوع لسلطة الرجل قائلاً:

[إلى رجلك يكون اشتياقك، وهو يسود عليك][1].

هذه التهمة لم يوردها القرآن، بل أنكرها، ورفض اعتمادها معلناً مساواة المرأة بالرجل في نصوص صريحة، يرددها الفقهاء دائماً من باب الفخر بـ«روح الإسلام التقدمية». لكن تعاليم الفقه الإسلامي نفسه، لا تعكس شيئاً من هذه الروح، بل تعكس أقوال التوراة، في شهادة واضحة، على أن مصادرة حرية المرأة، هدف سياسي، يتكفل رجل الدين بتحقيقه في أي نظام اقطاعي، بغض النظر عما يقوله الدين أو لا يقوله.

فمثلاً: دعوة المرأة المسلمة إلى تغطية شعرها، باعتباره عورة لا يجوز كشفها للرجال، فكرة لا تستند إلى نص إسلامي، بل تستند إلى نص الإصحاح الحادي عشر من رسالة بولس الأولى إلى أهل كورنثوس التي يقول فيها: [كل امرأة تصلي أو تتنبأ، ورأسها غير مغطى، تشان. إذ المرأة، إن كانت لا تتغطى، فليُقص شعرها. وإن كان قبيحاً بالمرأة أن تقصّ أو تحلق، فلتتغط].

أما لماذا تقتصر هذه الوصية على المرأة دون الرجل؟ فذلك أمر مرده إلى أن [الرجل لا ينبغي أن يغطي رأسه لكونه صورة الله ومجده. وأما المرأة فهي مجد الرجل].

---

(١) التوراة، ٣/١٦ تكوين.

ومثلاً: استبعاد صوت المرأة من قضايا التشريع والفتوى، وإقصاؤها عن تولي المناصب الدينية بالذات، وترويج أحاديث رجالية مريبة من طراز: «خاب قوم ولّوا أمرهم امرأة»، هي تقاليد فقهية ليس لها مصدر قرآني واحد، ولا يمكن تفسيرها إلاَّ في ضوء رسائل بولس الذي يقول:

[لست آذن للمرأة أن تُعلّم، ولا تتسلط على الرجل، بل تكون في سكوت. لأن آدم جبل أولاً ثم حواء. وآدم لم يُغوَ، لكن المرأة أغويت][2].

وفي مكان آخر:

[لتصمت نساؤكم في الكنائس، لأنه ليس مأذوناً لهن أن يتكلمن، بل يخضعن كما يقول الناموس أيضاً. ولكن إن أردن أن يتعلمن شيئاً، فليسألن رجالهن في البيت، لأنه قبيح بالنساء أن يتكلمن في كنيسة][3].

وبموجب هذه الوصايا التي استمدها بولس من ناموس التوراة، حرمت المرأة المسلمة ـ شرعاً ـ من حق المشاركة في «مسائل الدين»، وتمّ إقصاؤها عن ميدان التشريع الذي سخره الفقهاء لخدمة أمراء الإقطاع على غرار ما حدث في الكنيسة الكاثوليكية. وقبل أن ينتهي القرن الهجري الأول، كانت المرأة المسلمة قد عادت إلى خانة الجارية المعدة للخدمة في بيت سيدها. وكان الفقه الإسلامي قد طور نفسه ـ وشرائعه ـ لكي يطابق هذا الواقع على المقاس. إن الكارثة تحيق بالمرأة تحت راية الإسلام، بموجب قاعدة يهودية لا علاقة لها بالإسلام أصلاً.

فقد توجه الفقه لفرض الحجاب على كل [أنثى مسلمة، ما دامت تحيض وتلد]. وهي قاعدة مستمدة في الظاهر من نصوص قرآنية صريحة، لكنها في الواقع مجرد مغالطة قائمة على الخلط بين

---

(٢) رسالة بولس الأولى إلى ثيموثاوس، ٢/١٢.
(٣) رسالة بولس الأولى إلى أهل كورنثوس، ١٤/٣٤.

وظيفة الزي الذي تحدده ظروف البيئة والمناخ، وبين وظيفة الحجاب الذي اختلقته نظرية التوراة حول خطيئة المرأة.

فقول القرآن: ﴿يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين، يدنين عليهن من جلابيبهن﴾[٤]، ليس أمراً لجميع النساء في جميع العصور، بأن يلبسن الجلابيب، ولا يستقيم تفسير النص على هذا النحو، إلاّ في منهج فقيه بدوي من أهل القرن السابع الميلادي، يريد أن يفرض جلباب والدته على مسيرة الحضارة باسم الله والإسلام. أما في ما عدا ذلك، فإن الآية تتوجه بوضوح لنهي المرأة عن تسخير ثيابها في أغراض التبرج. وهي فكرة لا علاقة لها بالحجاب، ولا تلزم المرأة بزي معين، بل تلزمها بأن تتحرر من عقدة الجارية، وتكف عن اعتبار نفسها مجرد سلعة جنسية. ولهذا السبب، جاء في تكملة الآية قوله: ﴿ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين﴾[٥]، لأن تسخير الثياب لخدمة العري والتبرج، علامة صريحة على تعمد الإثارة ولفت النظر.

والثابت، أن تفسير القرآن بمعزل عن ظروف البيئة التي نزل فيها، منهج من شأنه أن يغفل أهم شروط التفسير. فالمجتمع العربي في القرن السابع ـ الميلادي سواء في مكة أو في المدينة ـ مجتمع له تقاليد راسخة في معظم مظاهر الحياة العامة، منها لباس المرأة وأسلوبها في التزين اللذان تحتفظ التوراة بتفاصيل دقيقة عنهما، في سِفر أشعياء على النحو التالي:

١ ـ الحلي

الخلاخيل = حلقات من فضة أو ذهب، ذات أجراس، حول الساقين.

الأهلة = عقود لها منظومات على هيئة هلال.

---

(٤) **القرآن الكريم**، سورة الأحزاب، الآية ٥٩.

(٥) المصدر نفسه، سورة الأحزاب، الآية ٥٩.

الحلق = أقراط في الأذنين.

الأساور = حلقات حول المعصم.

السلاسل = خيوط فضية أو ذهبية لشد الثياب حول الإبطين.

المناطق = أحزمة حول الخصر.

الخزائم = حلقات في فتحة الأنف.

حناجر الشمامات = علب العطور والطيب.

الخواتم = فصوص من الماس والأحجار الكريمة.

الأحراز = أغلفة مزينة بالنقوش، تحفظ فيها الأحجبة والتعاويذ.

■ ٢ ـ الثياب

العصائب = مناديل مزينة حول الرأس.

الضفائر = أشرطة من الحرير الملون لتزيين الشعر.

البراقع = خمار ينسدل على الصدر والكتفين، مثل براقع الراهبات.

العطف = أحزمة لشد العطفين والخصر.

الأردية = عباءة ناعمة من حرير أو قطن.

الأكياس = جمع كساء، وهو الملاءة الخارجية.

المرائي = قطع زجاجية لامعة، تزين الثياب.

القمصان = فستان يلبس تحت الرداء.

العمائم = غطاء الرأس، تزينه عادة أحجار كريمة، للنساء والرجال معاً.

الأزر = جمع إزار، وهو ما يلتحف به.

في هذه الخزانة المزدحمة عاشت المرأة التي خاطبها القرآن في القرن السابع الميلادي، واتخذها الفقهاء مقياساً يحدد موقع المرأة من

الشريعة في كل البيئات، وفي كل العصور: إنها مخلوق له ظروف محلية جداً، صنعها رجل إقطاعي على هواه. واستخدمها استخدامه لصندوق لحفظ ثروته في شكل المصاغ الذي «تتزين» به، من قمة رأسها إلى قدميها. وعلمها أن تكون جارية، وأن تعتنق عقيدة الجواري، من قبول وصاية الرجل على لقمة عيشها، إلى تسخير جسدها لمتعته بافتعال الدلال والغنج في كلامها ومشيتها معاً، خلال عصور تميزت باعتبار الدعارة جزءاً من الدين نفسه. وعند بداية الألف الثانية قبل الميلاد، كانت المرأة قد فقدت ـ في ذاكرة الكاهن ـ صفة الأم والأخت والبنت والجدة، وأصبحت مجرد «أنثى في خدمة شيطان الغرائز»، وكانت التوراة تستعد لتسجيل هذه الحقيقة على لسان الرب شخصياً. إن تفسير القرآن بمعزل عن واقع المرأة في هذه البيئة المعقدة، هو المنهج الاحتيالي الذي قاد الفقه إلى كارثة.

فالقرآن لا يخاطب المرأة في كل المجتمعات، وفي كل العصور، بل يخاطب الجارية التي صنعها الإقطاع بمعونة من تعاليم التوراة ووصايا رسل المسيح. إنه نص لا يستقيم فهمه، إلاّ في إطار مهمته الإصلاحية التي تمثلت في تعديل «الشريعة» بما يتيح للمرأة فرصة الخروج من الحصار العقائدي والاقتصادي، ويفتح أمامها الباب الموصد في وجهها تحت شعار الدين بالذات. ولهذا السبب، فإن كل ما قاله القرآن في شأن المرأة، قد جاء كتعديل ـ أو إلغاء ـ لنص سابق في التوراة والإنجيل.

فمثلاً قول القرآن: ﴿ولا يبدين زينتهن إلاّ ما ظهر منها﴾[٦]، هو أحد النصوص التي يعتمدها الفقه لتبرير الدعوة إلى حجاب المرأة المسلمة، بحجة أن ستر الزينة يحتم ستر الجسم كله. وهي فتوى نشب حولها جدل فقهي بين جميع أصحاب المذاهب، فثمة من

(٦) المصدر نفسه، سورة النور، الآية ٣١.

يسمح للمرأة أن تبدي وجهها وكفّي يديها، وثمة من يتساهل في إبداء القدمين أيضاً، فيما يصر المتطرفون على أن الآية تطالب بإخفاء المرأة عن العيون، مرة واحدة، ومن دون تفاصيل.

هذا النص في الواقع، هو مجرد تعديل لنص إنجيلي يحرم الزينة من أساسها، ويمنع المرأة من استخدام ضفائر الشعر والتزين بالحلي. وهو قول بولس الرسول: [النساء يزين ذواتهن بلباس الحشمة مع ورع وتعقل، لا بضفائر أو ذهب أو لآلىء أو ملابس كثيرة الثمن]. وعلى لسان بطرس: [لا تكن زينتكن الزينة الخارجية من ضفر الشعر والتحلي بالذهب ولبس الثياب]. فالقرآن يتوجه لتعديل هذا النص، بما يكفي لإلغاء وصاية الكنيسة على جسد المرأة. وقد أباح لها أن تبدي وجهها وكفي يديها وقدميها، وهي مواقع الزينة الظاهرة للعيان، من الكحل وأحمر الشفاه وتخطيط الحواجب، إلى طلاء الأظافر والحناء. وأكثر من ذلك، فإن قوله: ﴿إلاّ ما ظهر منها﴾[7]، هو استثناء مفتوح لا يعني ما ظهر من الجلباب فقط، بل يشمل كل ما ظهر من أي ثياب ترتديها المرأة لأداء نشاطاتها اليومية مثل ملابس السباحة والرياضة والعمل.

* * *

ومثلاً: قول القرآن: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾[8]، هو النص الذي يستند إليه الفقه في اعتماد وصاية الرجل على المرأة، بما يمنحه الحق في زجرها وضربها. فقد جاء في أسباب نزول هذه الآية: «عن أبي حاتم عن الحسن، أن امرأة جاءت إلى النبي تستعدي على زوجها أنه لطمها. فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ القصاص. فأنزل الله «الرجال قوامون على النساء»، فرجعت بغير قصاص». وهو تخريج سافر لا مبرر له سوى إصرار الفقه على

(٧) المصدر نفسه، سورة النور، الآية ٣١.

(٨) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ٣٤.

تفسير القرآن بمعزل عن بقية الكتب المقدسة. فالواقع أن النص المذكور يتوجه لتعديل موقف التوراة والإنجيل من حيث علاقة الرجل بالمرأة كما تحدده نصوص كثيرة، منها قول بطرس:

[أيتها النساء كن خاضعات لرجالكن، كما كانت سارة تطيع إبراهيم داعية إياه سيدها][9].

وعلى لسان بولس:

[أيتها النساء اخضعن لرجالكن كما للرب. لأن الرجل هو رأس المرأة][10].

وفي مكان آخر:

[كما تخضع الكنيسة للمسيح، كذلك النساء لرجالهن في كل شيء..][11].

وعلى لسان الرب شخصياً:

[لرجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك..][12].

فالقرآن يستبدل قوله: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم...﴾[13]. بكلمات مثل: اخضعن، ويسود عليك، والرجل هو رأس المرأة. وهو تقرير مهمته أن يحدد، أن قوامة الرجل على المرأة، ليست مستمدة من سبب أسطوري ـ كما تزعم التوراة ـ مثل خلق حواء من ضلع آدم، أو خيانتها له في الجنة، بل مستمدة من واقع المجتمع في العالم القديم الذي احتل فيه الرجل مكانة أفضل مادياً ومعنوياً، مما يعني أن القوامة تنتفي بمجرد أن تنتفي أسبابها.

(٩) رسالة بطرس الأولى، ٣/١.
(١٠) رسالة بولس إلى أهل أفسس، ٥/٢٢.
(١١) رسالة بولس، ٥/٢٤.
(١٢) ٣/١٦، تكوين.
(١٣) **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية ٣٤.

ومثلاً: قول القرآن ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾[١٤]، هو نص يعتمده الفقه في إلزام المرأة المسلمة بتغطية وجهها، رغم أن النص نفسه لا يذكر [الوجه]، بل يذكر [الجيب]، أي منطقة الصدر والثديين. وهي منطقة يغطيها الزي المألوف بصورة تلقائية، ولا تنكشف أصلاً إلاّ إذا تعمدت المرأة أن تعريها عن قصد، مما يعني أن القرآن لا يطلب من المرأة أن تلتزم بزي معين، بل ينهاها عن العبث بأي زي تلبسه، لمجرد التبرج ولفت الأنظار.

أما لماذا اختار الفقه الإسلامي أن يخالف نص القرآن، ويتوجه لإلزام المرأة بتغطية وجهها، فذلك أمر مرده إلى أن تغطية الوجه تشل حركة المرأة كلياً، وتعوقها عن أداء أي عمل خارج البيت، مما يسلبها حقها في الكسب شرعاً، ويعيدها إلى خانة الجارية التي كان بولس الرسول قد حددها لكل الشابات بقوله: [يتزوجن ويلدن أولاداً ويدبرن البيوت].

ومثلاً: قول القرآن: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن، فعظوهن، واهجروهن في المضاجع واضربوهن...﴾[١٥]، هو نص يسخره الفقه لمنح الرجل حق استعمال القوة ضد زوجة لا تطيق الحياة معه، ولا تخفي نفورها منه. والمدهش في هذا التفسير، أن القرآن يقترح ضرب المرأة، رغم أنه لا يبيح عقوبة الضرب أصلاً، إلاّ في حد الزنى البيّن، مما يؤكد أن النص قد تعرض لقراءة مغلوطة في هذا الموضوع بالذات.

فكلمة [اضربوهن]، إذا كتبت من غير نقاط، وبالخط المستمد من شكل الأبجدية الآرامية، التي يتشابه فيها حرف الضاد مع العين، وحرف الراء مع الزين، بحيث تبدو مثل كلمة [اعزبوهن] التي تلائم سياق النص على المقاس. والعزب في اللغة، هو هجران البيت

(١٤) المصدر نفسه، سورة النور، الآية ٣١.
(١٥) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ٣٤.

والمرعى. ومنه عزب الرجل عن أهله، أي غاب عنهم. والمعزبة - كالعازبة - هي المرأة التي هجرها زوجها من دون طلاق. فالنص القرآني لا يوصي بضرب المرأة، كما توحي القراءة المغلوطة، بل يتقدم بثلاثة حلول لمشكلة النشوز؛ الأولى، إسداء النصح للمرأة، والثانية هجرانها في الفراش، والثالثة الانفصال عنها من دون طلاق، ريثما تتضح تفاصيل الموقف. وهي الحلول التي تتبناها قوانين الزواج حالياً في كل المجتمعات ذات القضاء المدني.

أما كيف تحولت كلمة [اعزبوهن] إلى [اضربوهن] فذلك أمر يسأل عنه فقيه مريب، يتعمد أن يتجاهل كل توصيات القرآن بأن يسود المعروف في علاقة الرجل بالمرأة حتى خلال الطلاق كما في قوله: ﴿الطلاق مرتان، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾[١٦]؛ وفي مكان آخر: ﴿وإذا طلقتم النساء، فبلغن أجلهن، فامسكوهن بمعروف، أو سرحوهن بمعروف، ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه﴾[١٧]. والواقع أن أحداً لا يعرف كيف يدخل ضرب المرأة في باب المعروف، من دون شريعة التوراة التي تعتبرها «أخت الشيطان الخبيثة القلب الصخابة الجامحة»، أو: [أمرّ من الموت، المرأة التي هي شباك وقلبها أشراك ويداها قيود][١٨].

ومثلاً: قول القرآن: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع...﴾[١٩]، هو نص يعتبره الفقه تصريحاً إلهياً للرجل المسلم بأن يجمع في عصمته أربع نساء، بالإضافة إلى أي عدد من الجواري. وهو تفسير يبرره فقيه عصري مثل سيد قطب بقوله:

> «لا يغفل الإسلام عن أن هنالك طبائع غير عادية في الرجال لا تكتفي بواحدة، ولا بد أن تتطلع إلى أخرى وأخرى. فإن لم

---

(١٦) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

(١٧) المصدر نفسه، سورة البقرة، الآية ٢٣١.

(١٨) سِفر الجامعة.

(١٩) **القرآن الكريم**، سورة النساء، الآية ٣.

يتيسر لها هذه الأخرى في عالم الزواج المعلن الشريف، وجدتها في عالم الدعارة على نحو من الأنحاء. وبذلك يتفزع المجتمع..».

والواضح من هذا التبرير، أنه يريد أن يسخر الشريعة لخدمة «طبائع غير عادية في الرجال»، مما يلغي مهمة الشريعة من أساسها. بالإضافة إلى أنه يتجاهل أن «الطبائع غير العادية» توجد أيضاً عند النساء. وأن الإسلام قد غفل عنها على أي حال. والواقع أن مثل هذه التبريرات المرتكبة، مجرد نموذج للمنهج المقلوب الذي تورط فيه الفقه بإصراره على تفسير القرآن، بمعزل عن بقية الكتب المقدسة.

فشريعة تعدد الزوجات، ليس مصدرها القرآن، بل مصدرها التوراة التي تقدمت بالمبرر الديني لاعتبار المرأة مجرد متاع مسخر لمتعة الرجل. وعمدت إلى تسجيل هذه الشريعة على لسان الرب شخصياً في متن الكتاب المقدس. وعندما جاء القرآن، كان الرجل «تحته العشر أو الثماني من الأزواج، لا يبالي أن يعدل بينهن». وكان الأحبار يتلون على مسمعه قصصاً مشوقة عن أعداد النساء في حريم الأنبياء أنفسهم. فقد جاء في سِفر الملوك الأول أن سليمان [كانت له سبعمائة من النساء السيدات، وثلاثمائة من السراري]. أما والده داود فقد كان له امرأتان فقط، عندما تعرف على أم سليمان في ظروف، ترويها التوراة على النحو التالي:

[وكان في وقت المساء أن داود قام عن سريره وتمشى على سطح بيت الملك، فرأى امرأة تستحم. وكانت المرأة جميلة المنظر جداً. فأرسل داود وسأل عن المرأة، فقال واحد: أليست هذه بَتْ شبع بنت اليعام امرأة أوريا الحثي؟ فأرسل داود رسلاً وأخذها، فدخلت إليه، فاضطجع معها، ثم رجعت إلى بيتها. وحبلت المرأة..].

أما زوج هذه السيدة، فقد بعثه داود لمحاصرة مدينة أربة، وقال لجنوده موصياً: [اجعلوا أوريا في وجه الحرب الشديدة، وارجعوا من ورائه، فيُضرب ويموت].

وفي سِفر التثنية:

[إذا كان لرجل امرأتان..]. وقبل ذلك: [إذا خرجت لمحاربة أعدائك، وسبيت منهم سبياً، ورأيت في السبي امرأة جميلة الصورة والتصقت بها..] وفي الإصحاح الخامس والعشرين: [إذا سكن أخوة معاً ومات واحد منهم، وليس له ابن، فلا تصر امرأة الميت إلى خارج لرجل أجنبي. أخو زوجها يدخل عليها ويتخذها لنفسه زوجة]. وفي سِفر التكوين بشأن يعقوب: [ثم قام في تلك الليلة وأخذ امرأتيه وجاريتيه..].

والواضح من هذه النصوص، أن تعدد الزوجات والتسري بالجواري، شريعة يهودية عرفها المجتمع العربي قبل الإسلام وبعده ولم يعتمدها القرآن إلاّ من باب احتواء الواقع الذي فرضته ظروف الاقتصاد والثقافة في عالم القرن السابع الميلادي. وإذا كان تعدد الزوجات يبدو الآن مقتصراً على المسلمين وحدهم، فذلك أمر مرده إلى أن اليهود أبطلوا العمل بهذه الشريعة، منذ القرن العاشر للميلاد، بسبب اضطرارهم للعيش في مجتمعات مسيحية، تحرم الزواج بأكثر من امرأة واحدة، فيما توجهت إسرائيل الحديثة إلى تبني قانون مدني، يعتبر تعدد الزوجات جريمة عقوبتها الحبس والغرامة.

وموجز القول، إن اتهام الإسلام بأنه شريعة تضطهد المرأة، فكرة قائمة على الجهل وسوء النية. فلو كانت الشرائع تضطهد أحداً، لانقرضت المرأة المسيحية، تحت وطأة اللعن المستمر من نصوص التوراة والإنجيل معاً، اللذين لا يدخران وسعاً في الدعوة إلى قتلها رجماً في الحجارة لأي سبب كان، حتى لو تعرضت للاغتصاب. أو كما قال سِفر التثنية:

[إذا كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل، فوجدها رجل في المدينة، واضطجع معها. فاخرجوهما كليهما إلى باب تلك المدينة،

وارجموهما بالحجارة حتى يموتا: الفتاة لأجل أنها لا تصرخ. والرجل لأجل أنه أذل امرأة صاحبه][20].

وهو قانون من شأنه أن يدفع جميع نساء كندا إلى الهروب نحو السعودية.

إن الإسلام لا يضطهد المرأة، بل الإقطاع هو الذي يضطهد الإسلام، ويشوه سمعته، ويربطه بنظمه البدائية، ويحيله من دستور لضمان صوت الناس في التشريع والإدارة، إلى فلسفة غيبية، لا هم لها سوى زخرفة الكلام، وتقديم المبررات لحاكم غير شرعي، لكي يسرق المال، ويستعبد الرجال، ويسبي «ربات الحجال»، بالحلال، بالحلال بالحلال.

(٢٠) سفر التثنية، ٢٢/٢٣.

الردود

على الفصل الرابع

أين الشرف العلمي(*)

جورج مسوح
لبنان

مقالة الأستاذ الصادق النيهوم «المسلمة لاجئة سياسية»(1) المنشورة في مجلة «الناقد»، فيها الكثير من التجني على الفكر المسيحي عموماً والرسول بولس خصوصاً، وذلك في ما يخص النظرة المسيحية إلى المرأة ومكانتها في المجتمع.

يبدو أن الأستاذ النيهوم مطلع على رسائل القديس بولس، ولكنه يستشهد به دعماً لموقف له مسبق، باتراً بعض الآيات عن السياق الواردة فيه مشوهاً معناها الأساسي الذي أراده كاتب النص ليؤوله حسب مزاجه.

يقول الأستاذ النيهوم في مقالته إن:

> «دعوة المرأة المسلمة إلى تغطية شعرها، باعتباره عورة لا يجوز كشفها للرجال، فكرة لا تستند إلى نص إسلامي، بل تستند إلى نص الإصحاح الحادي عشر من رسالة بولس الأولى إلى أهل كورنثوس التي يقول فيها: [كل امرأة تصلي أو تتنبأ، ورأسها غير مغطى، تشان. إذ المرأة، إن كانت لا تتغطى، فليقص شعرها. وإن كان قبيحاً بالمرأة أن تقصّ أو تحلق، فلتتغط]». ويتساءل: «لماذا تقتصر هذه الوصية على المرأة دون الرجل؟ فذلك مرده إلى أن

(*) رد على الصادق النيهوم في مقاله، «**المسلمة لاجئة سياسية**،» في: **الناقد**، العدد ٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، «**المسلمة لاجئة سياسية**،» في: **الناقد**، العدد ٦١، تموز (يوليو) ١٩٩٣، ص ١٢ - ١٦.

[الرجل لا ينبغي أن يغطي رأسه لكونه صورة الله ومجده. وأما المرأة فهي مجد الرجل]»[٢].

ويتجاهل الأستاذ النيهوم إكمال النص الذي يقول:

«إلاّ أنه لا تكون المرأة بلا الرجل عند الرب ولا الرجل بلا المرأة، فكما أن المرأة استلّت من الرجل، فكذلك الرجل تلده المرأة، وكل شيء يأتي من الله. فاحكموا أنتم بهذا: أيليق بالمرأة أن تصلي وهي مكشوفة الرأس؟ أما تعلمكم الطبيعة نفسها أنه من العار على الرجل أن يُعفي شعره، على حين أنه من الفخر للمرأة أن تُعفي شعرها؟ لأن الشعر جُعل غطاء لرأسها»[٣].

يتضح لنا من قراءة النص أن تغطية المرأة لرأسها عادة اجتماعية كانت سائدة في المجتمع القديم. ونفهم من خلال تساؤل الرسول بولس: «أيليق بالمرأة أن تصلّي وهي مكشوفة الرأس؟» أن عادة تغطية المرأة لرأسها كانت معروفة في مدينة كورنثوس الموجهة إلى مؤمنيها هذه الرسالة.

الأستاذ النيهوم نفسه يُدخل البعد الاجتماعي للبيئة العربية في زمن النبي عندما يقول: ﴿يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يُدنين عليهن من جلابيبهن﴾[٤]، ليست أمراً لجميع النساء في جميع العصور، بأن يلبسن الجلابيب. هذا أقبله بكل رحابة صدر، ولكن أرجو من الأستاذ النيهوم أن يطبق هذا النقد أيضاً على رسالة القديس بولس الموجهة إلى مدينة معينة في تاريخ معين. مع أنه، بالنسبة إلى المسلمين، القرآن هو كلام الله غير المخلوق، الذي يصلح لكل مجتمع ولكل زمن، وحيث نجد فيه كل الحلول لكل مشاكل الدنيا، ونجد كل العلوم من علم اللغة إلى علم النوويات الحديثة!.. المشكلة، يا أستاذ، ليست في نصوص القديس بولس، بل في العقل الإسلامي الذي يبحث عن جذور الأزمات

(٢) النيهوم، ص ١٣.
(٣) كورنثوس الأولى، ١١: ١١ ـ ١٥.
(٤) **القرآن الكريم**، سورة الأحزاب، الآية ٥٩.

التي يعاني منها مجتمعنا العربي في غير موقعها الصحيح. هنالك مثل لبناني يقول: «كل البورة من النصراني» والأستاذ النيهوم يريد تطبيق هذا المثل على الرسول بولس ليحل كل مشاكل المرأة في العالم العربي.

ينسب الصادق النيهوم إلى الرسول بولس تهمة الإيحاء إلى الفقهاء باضطهاد المرأة المسلمة عندما يقول: «إن الرجل رأس المرأة» ولكنه يتجاهل بقية الآية التي تكمل:

> «كما أن المسيح رأس الكنيسة التي هي جسده وهو مخلصها»[٥].

ويُسقط الأستاذ النيهوم أيضاً بقية النص الذي وردت فيه هذه الآية حيث يعلّم الرسول بولس كيف يجب على الرجل معاملة امرأته:

> «أيها الرجال، أحبوا نساءكم كما أحب المسيح الكنيسة وبذل نفسه من أجلها... كذلك يجب على الرجال أن يحبوا نساءهم حبهم لأجسادهم. من أحب امرأته أحب نفسه... ولذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلزم امرأته فيصير الاثنان جسداً واحداً... فكذلك أنتم أيضاً فليحب كل منكم امرأته حبه لنفسه ولتوقر المرأة رجلها...»[٦].

متى سنصل إلى زمن يكون فيه الشرف العلمي محترماً عند بعض المفكرين، الذين يتعاملون مع النصوص على طريقة «لا تقربوا الصلاة»، حيث يشوهون المعنى الأساسي الذي يريده كاتب النص ويؤولونه كما يحلو لهم، متجاهلين السياق الوارد فيه الاستشهاد! من ناحية أخرى، إن لم يثبت أن الفقهاء قد قرأوا الرسول بولس يكن إرجاع مواقفهم إلى بولس من قبل السيد النيهوم مجرد افتراض. إن الاشتقاق الفكري يجب أن يثبت واقعياً في حياة كل فقيه.

---

(٥) أفسس، ٥: ٢٣.

(٦) أفسس، ٥: ٢٥ ـ ٣٣.

يتابع النيهوم منتقداً كلمات «أخضعن، ويسود عليك، والرجل رأس المرأة»، الواردة في رسائل بولس ثم يستشهد بسورة النساء التي تقول: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً﴾[7]، علماً أن الأستاذ النيهوم قد استشهد بنصف هذه الآية مسقطاً النصف الذي يتكلم عن الضرب، ليصل إلى القول إن هذه الآية القرآنية أفضل من كلام الرسول بولس وضرب الرجل للمرأة أفضل، بالنسبة إلى النيهوم، من بذل الرجل نفسه لامرأته. هنيئاً لكنَّ أيتها النساء العربيات!

يقول الحديث الشريف: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي (صلعم) قال: «لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح. أريد أن أسأل الأستاذ النيهوم رأيه في هذا الحديث الذي يُطلب فيه من المرأة السجود؟ الرسول بولس تكلم عن خضوع المرأة لرجلها لكنه لم يطلب منها أن تسجد لزوجها. لأن السجود، كما يعلم الجميع، مسلمين ومسيحيين، لا يليق إلاّ لله وحده.

ويقول حديث آخر:

«حدثنا سعيد بن منصور حدثنا سفيان ومعتمر بن سليمان عن سليمان التيمي عن ابن عثمان النهري عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله (صلعم): «ما تركت بعدي فتنة هي أضَرُّ على الرجال من النساء»».

رواه مسلم في صحيحه. هذا لا نجده عند الرسول بولس أو عند

---

(٧) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٣٤.

أي كاتب مسيحي، بالعكس المرأة إذا كانت مؤمنة قد تكون سبب خلاص زوجها:

«وإذا كان لامرأة زوج غير مؤمن ارتضى أن يساكنها، فلا تتخلَّ عن زوجها، لأن الزوج غير المؤمن يتقدس بامرأته، والمرأة المؤمنة تتقدس بالزوج المؤمن»[٨].

قبل أن أترك هذه النقطة، لا بد لي من الإشارة إلى أن الصادق النيهوم قد أورد، في مكان آخر من المقالة، قول القرآن في سورة النساء عن ضرب المرأة ولكن ليجعل من كلمة «اضربوهن» «اعزبوهن». وكانت حجته «أن حرف العين في الآرامي يشبه حرف الضاد والراء كالزين». لا أدري من أين قد اكتشف الكاتب هذه الكلمة التي بقيت أربعة عشر قرناً مخفية، حيث لا نجد هذه القراءة عند كل المفسرين القدماء. هناك مشكلة تعترض المفكرين المسلمين عندما يتعاطون مع القرآن، تراهم يعتبرون القرآن كلام الله غير المخلوق إذا كان ذلك يناسبهم، وتراهم يغيرون بعض الكلمات القرآنية عندما يخالف ذلك تفكيرهم.

أما في ما يخص اللغة الآرامية، فحرف الضاد غير موجود لا في هذه اللغة ولا في غيرها، لهذا دُعيت العربية «لغة الضاد». أما حرف الصاد في اللغة الآرامية، فهو يختلف عن حرف العين، فالصاد تُكتب هكذا S أما العين فهكذا . وأعتقد أيضاً أن أقدم نسختين للقرآن معروفتين حتى يومنا هذا والموجودتين في مكتبة الفاتيكان (Ar. 1605) وفي المكتبة البريطانية، لندن (Or. 2165)توضحان لنا عدم صحة ما يقوله الأستاذ النيهوم. في الصورة الأولى التي تمثل مقطعاً من القرآن، سورة هود، ٤ ـ ١٣ نقرأ في السطر الرابع: ﴿... الأرض إلا على الله رزقها..﴾، وفي السطر السادس: ﴿... خلق السموات والأرض...﴾، يبدو واضحاً

(٨) رسالة بولس الأولى إلى كورنثوس، ٧: ١٣ ـ ١٤.

هنا إن حرف العين في «على» يختلف عن الضاد في كلمة «الأرض». في الصورة الثانية التي تمثل مقطعاً من القرآن، سورة النور، ٣٢ ـ ٤٥ نقرأ في السطرين الرابع عشر والخامس عشر: ﴿... قبلكم وموعظة للمتقين الله نور السموات والأرض...﴾ واضح جداً هنا أن حرف العين في كلمة «موعظة» لا يشبه حرف الضاد في كلمة «الأرض». إذاً، نظرية الأستاذ النيهوم غير قائمة على معطيات علمية صحيحة.

في نهاية مقالته يتحفنا الأستاذ النيهوم بهذه الخلاصة:

> فلو كانت الشرائع تضطهد أحداً، لانقرضت المرأة المسيحية، تحت وطأة اللعن المستمر من نصوص التوراة والإنجيل معاً، اللذين لا يدخران وسعاً في الدعوة إلى قتلها رجماً بالحجارة لأي سبب كان، حتى لو تعرضت للاغتصاب».

أريد أن أسأل كاتب هذا النص في أي مقطع إنجيلي وجد أن المرأة تستحق الرجم في حالة الزنى؟ أؤكد له أن لا وجود لهذا لا في الأناجيل الأربعة وفي الرسائل ولا في رؤيا يوحنا. في أي إنجيل ورد ذكر رجم الزاني والزانية؟

أريد أن أذكّره أولاً كيف عامل السيد المسيح المرأة الزانية:

> «فأتاه الكتبة والفريسيون بامرأة أخذت في زنى. فأقاموها في وسط الحلقة وقالوا له: «يا معلم، إن هذه المرأة أخذت في الزنى المشهود. وقد أوصانا موسى في الشريعة برجم أمثالها، فأنت ماذا تقول؟» وإنما قالوا ذلك ليحرجوه فيجدوا ما يشكونه.. فانحنى يسوع يخط باصبعه في الأرض. فلما ألحوا عليه في السؤال انتصب وقال لهم: «من كان منكم بلا خطيئة، فليكن أول من يرميها بحجرا» ثم انحنى ثانية يخط في الأرض. فلما سمعوا هذا الكلام، انصرفوا واحداً بعد واحد يتقدمهم كبارهم سناً. وبقي يسوع وحده والمرأة في وسط الحلقة. فانتصب يسوع وقال لها: «أين هم، أيتها المرأة؟ ألم يحكم عليك أحد؟» فقالت: «لا يا

(٩) يوحنا، ٨: ٣ ـ ١١.

رب». فقال لها يسوع: «وأنا لا أحكم عليك. اذهبي ولا تعودي بعد الآن إلى الخطيئة»[٩].

عف السيد المسيح عن المرأة الزانية ولكنه نبهها إلى عدم العودة إلى الخطيئة. بهذا الحكم يكون المسيح قد نسخ الشريعة الموسوية التي تحكم برجم الزانية. الحكم الأقسى الذي يمكن أن يقع في المسيحية على رجل أو امرأة ضبطاً في حالة الزنى هو الفرز من الجماعة والطلاق، يقول الرسول بولس:

«كتبت إليكم ألا تخالطوا من يدعى أخاً وهو زانٍ أو جشعٌ أو عابدٌ أو ثانٍ أو شتّامٌ أو سكير أو سرّاق. بل لا تؤاكلوا مثل هذا الرجل... أزيلوا الفاسد من بينكم»[١٠].

هذه توصية إلى المؤمنين بعدم مخالطة الزناة وغيرهم وليست حكماً بالرجم أو ما شابه.

أتساءل لماذا أغفل الأستاذ النهيوم الحديث النبوي الذي يحكم على المرأة الزانية بالرجم؟ نقرأ في «صحيح مسلم» في باب «حد الزنى» ما يلي:

«حدّثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى قالا حدّثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة أنه سمع عبد الله بن عباس يقول قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله(صلعم): إن إلله قد بعث محمداً (صلعم) بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرآناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله (صلعم) ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضِلوا بترك فريضة أنزلها الله وإن الرجم في كتاب الله حقّ على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف». وفي حديث آخر رواه مسلم أيضاً: «قال رسول الله(صلعم) خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهنّ سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثّيب بالثّيب جلدة مائة والرجم».

---

(١٠) كورنثوس الأولى، ٥: ٩ ـ ١٣.

هنا نرى أن أحاديث نبوية نسخت آية قرآنية: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾[١١]. لقد اعتمد الفقهاء على أحاديث نبوية شريفة صحيحة، أحدها منقول على لسان أحد الخلفاء الراشدين الفاروق عمر بن الخطاب، لكي يفرضوا حد الرجم على الزاني والزانية. ولم يرجع هؤلاء الفقهاء إلى نصوص الأناجيل أو رسائل القديس بولس كما يحب أن يوحي بذلك الأستاذ النيهوم.

شريعة موسى تُنسخ قبل مجيء نبي الإسلام بستة قرون الذي يرجع فيتبناها، حتى يأتي الصادق النيهوم في نهاية القرن العشرين فيتهم المسيحية بما ليس عندها.

مشكلة الأستاذ النيهوم تكمن في أنه لا يريد أن يواجه النصوص الإسلامية ويحللها وفق منظار النقد التاريخي. إنه يطلق الاتهامات يميناً ويساراً ليبرىء الإسلام من آراء تبناها منذ انطلاقته، يتهم الرسول بولس بأنه الآفة التي بسببها ما زال الإسلام قابعاً في القرون الوسطى. إن الصادق النيهوم كالنعامة التي، بدل أن تواجه العاصفة، تدفن رأسها في التراب. إن هذا لهو الهروب من مواجهة الإشكالية الإسلامية القائمة بحد ذاته.

---

(١١) **القرآن الكريم**، سورة النور، الآية ٢.

معنى «اضربوهن»(*)

مها علي
سورية

قرأت مقالة السيد الصادق النيهوم «المسلمة لاجئة سياسية»[1]. إن نشر مقالة كهذه هو أمر هام ومفيد جداً، وخاصة للمسلمين الذين لا بد من أن يستفيدوا من هذه المقالة في إعادة النظر إلى كثير من التفاسير الخاطئة التي اكتسبوها عبر العصور ومن قبل أن يظهر الإسلام، والتي أثرت وما زالت تؤثر على فهمهم للقرآن وللشريعة الإسلامية. وأود أن أتناول جانباً بسيطاً من هذه المقالة لأزيده وضوحاً، وذلك لأن الكاتب لم يعطه حقه من التفسير والتوضيح، وهو تفسير كلمة «اضربوهن» وتمنيت لو كان تفسيره أكثر إقناعاً خاصة، أن هذه الكلمة هي عصا التهديد من قبل المسلمين وغير المسلمين: حيث إن رجال المسلمين أنفسهم يعتبرونها مصدر تهديد لزوجاتهم، كونهم يستندون إلى قانون صريح من قوانين القرآن، ومن غير المسلمين الذين يودون الطعن في أخلاقية الدين الإسلامي وقوانين القرآن الإلهية.

وبناء على ذلك أوضح معنى هذه الكلمة، معتمداً على كتاب محمد شحرور وهو «الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة».

(*) رد على الصادق النيهوم في مقاله «**المسلمة لاجئة سياسية**،» في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، «**المسلمة لاجئة سياسية**،» في: **الناقد**، العدد ٦١، تموز (يوليو) ١٩٩٣، ص ١٢ - ١٦.

لنوضح أولاً معنى كلمة الضرب: فعل ضرب في اللسان العربي له أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه. وأول معنى محمول عليه هو الضرب في الأرض بغرض العمل والسفر كقوله تعالى:

﴿يا أيها اللذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا...﴾[٢]، أي إذا خرجتم في سبيل الله.

﴿إذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾[٣]، أي بمعنى السفر.

﴿إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت﴾[٤].

والمعنى الثاني المحمول هو الصيغة والصياغة كقوله تعالى:

﴿وضربنا لكم الأمثال﴾[٥]، وقوله: ﴿وكلاً ضربنا له الأمثال﴾[٦]، أي على مثال ما سواه ومن هنا جاء ضرب المثل.

ـ ويقال الضريبة وهي ما يضرب على الإنسان من مال مقابل الربح أو الخدمة التي تؤديها له الدولة.

ـ ويقال ضرب فلان على يد فلان: إذا حجر عليه. ومنها جاء الإضراب عن العمل وهو حجر النفس عن العمل، أو الإضراب عن الطعام وهو حجر النفس عن الطعام. ويقول تعالى: ﴿واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن...﴾[٧].

إن هذه الآية توجه إلى الناشز، فعندما ينشز أحد الزوجين على الآخر، تكون البداية بالموعظة ثم بالهجر في المضاجع. وهذان

(٢) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٩٤.
(٣) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ١٠١.
(٤) المصدر نفسه، سورة المائدة، الآية ١٠٦.
(٥) المصدر نفسه، سورة ابراهيم، الآية ٤٥.
(٦) المصدر نفسه، سورة الفرقان، الآية ٣٩.
(٧) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ٣٤.

الإجراءان خاصان جداً أي دون العلن، ثم يأتي الحل الثالث وهو «اضربوهن» ففعل «ضرب» يحمل عليه كقوله تعالى: «وضرب الله مثلاً» وليس بمعنى الضرب المتعارف عليه، وذلك لأنه عندما نقول ضرب نحمل عليه مباشرة فنقول الضرب على الوجه هو من فعل صك كقوله تعالى: ﴿فأقبلت امرأته في صرةٍ فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم﴾(٨). وعندما يكون الضرب على الخد، نستعمل فعل لطم. وعندما يكون الضرب على القفا، نستعمل فعل صفع. وعندما يكون الضرب بالرجل، نستعمل فعل ركل، رفس. وعندما قتل موسى الرجل قال تعالى: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾(٩). ولم يقل ضربه.

ونستعمل الكلمة من الناحية الاقتصادية فنقول ضرب الأسعار، ومنه جاءت المضاربة. ونقول ضربت الدولة المتلاعبين بالأسعار أي اتخذت منهم موقفاً حازماً ومنعتهم من المضاربة.

وهنا نفهم معنى «واضربوهن» أي عندما لا تفيد الموعظة والهجر في المضاجع فيأتي الحل العلني وهو: اتخاذ الموقف الحازم العلني من الرجل تجاه المرأة أو من المرأة تجاه الرجل، بحيث يمنع أحدهما الآخر من النشوز، ليس هو الضرب بالعصا و باليد كما فهمه البعض.

---

(٨) المصدر نفسه، سورة الذاريات، الآية ٢٩.

(٩) المصدر نفسه، سورة القصص، الآية ١٥.

الدين لم ينصف المرأة(*)

محمد الخضر
سورية

لقد جاء في مقالة الصادق النيهوم «المسلمة لاجئة سياسية»[1]: القول بأن الإسلام يضطهد المرأة مغالطة لا طائل من ورائها سوى تبرئة الإقطاع من هذه الجريمة بالذات».

لماذا الرقص على الحبال؟

لماذا التلطي بين السطور؟

لقد درج «المنورون» الإسلاميون على التشدد في الدفاع عن مدنية الإسلام وتقدمه، وقذف باقي الديانات إلى الجحيم، عبر نسب ما اعترى الفقه الإسلامي من تشويه إلى تلك الديانات وخاصة اليهودية. فلماذا يطيب لكل من هب ودب عند التصدي للفكر الديني أن يلجأ إلى نصوص التوراة أو الأناجيل ليدحض هذه الفكرة ويبين عدم صحتها!!؟

لماذا هذا الإكراه على اعتبار أن الخلل في التفسير ولا بد من إعادة التأويل؟ لماذا باقي الديانات عند مفكرينا هي منظومات عقائدية

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، «المسلمة لاجئة سياسية،» في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، «المسلمة لاجئة سياسية،» العدد ٦١، تموز (يوليو) ١٩٩٣، ص ١٢ - ١٦.

لعصر تاريخي معين والإسلام ليس كذلك؟ إن الصادق النيهوم يطالبنا بقراءة التاريخ المجتمعي وقت حدوث النص وهذا شيء جميل.

إذا كان المجتمع الأبوي «البدوي شبه الإقطاعي، شبه العبودي» هو المهيمن على الجزيرة العربية، فكيف يمكن لأي أيديولوجية دينية أو غير دينية أن تنصف المرأة؟؟؟

للإجابة على هذا التساؤل إما أن نعترف بأن الإسلام كباقي الديانات مرتبط بتاريخه، وبالتالي كل ما شرع للمرأة فهو ومن منطق التاريخ المجتمعي «منطقي وموضوعي» ويسلب المرأة ليس حريتها فقط بل كل شيء. وإما أن نعترف بأن الإسلام مختلف عن باقي الديانات أي «لا تاريخي» كلي مطلق. صحيح منذ الأزل وإلى الأبد... ولا يمكن إلاّ الأخذ به وبكل ما بشّر به. فلماذا هذه الضجة إذا!!؟ إن النص يضطهد المرأة «قبل أن نتحدث عن جسدها وزينتها».

كيف سيفسر لنا النيهوم أن شهادة رجل أياً كان تساوي شهادة امرأتين، أياً من كانت تلك المرأة؟؟ أليس ذلك انتقاصاً من قدرتها العقلية كإنسان كامل؟؟! كيف سيفسر لنا النيهوم إن للذكر مثل حظ الأنثيين؟؟! كيف سيفسر لنا أن كل أنبياء الله منذ الأزل وحتى «المهدي المسيح المنتظر» كلهم من الذكور؟!

وكيف سيفسر حق الذكر في التمتع بأربع نساء وما ملكت يمينه هذا بالنسبة إلى النص. فما بالك بالتراث الفقهي الإسلامي وحور العين وما إلى ذلك! هل سيلجأ إلى القفز على الحبال؛ عجباً وهو العالم بالفقه يعرف أن الله حافظ للذكر، ﴿إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾[٢]. كيف غاب عنه أن هذا المطلق لا يمكن إعادة

(٢) القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية ٩.

كتابة كلمة واحدة فيه أو تغيير قراءتها لأنها من المطلق ومحفوظة بالمطلق! أم إن الفيل يمكن أن يكون فراشة!!

إن النيهوم يريد أن يفهمنا أن القسم الأعظم من الفقه الإسلامي المتداول هو فقه يهودي أو مسخر لخدمة الإقطاع، وبالتالي «وكمنوّر» يرى إعادة قراءة وكتابة فقه جديد، ليس يهودياً ولا إقطاعياً بل شوري شعبي - ديموقراطي - عظيم... إلخ.

نقول له: إن الثورة البرجوازية في أوروبا التي أطاحت بالفقه البولسي (الرسول بولس) وحررت المرأة حقوقياً، لم تعِد كتابة الفقه المسيحي بل وضعت هذا الفقه جانباً. لقد اندلع النضال البطولي ضد هذا الفقه من مفكري عصر التنوير والعقل الأوروبي أمثال «كوبرنيكوس ونيوتن وديكارت وفوير باخ وسبينوزا». ولم ينطلق من لوثر أو كالفن اللذين طاردا الشيطان والسحرة «المرأة» أكثر من الكنيسة البولسية.

نقول للنيهوم: إن ما نحتاج إليه ليس فقهاً جديداً ولا إعادة تأويل وتفسير، فدع المؤمنين على إيمانهم.

إن ما نحتاج إليه فصل الدين عن الدولة وبالتالي حرية الناس بالتزام جانب العقيدة والفقه، وكما هو، واعتماد فقه آخر أو لا فقه. إن ما نحتاج إليه هو الدولة العلمانية التي لا تقسر الإنسان بالقانون على التزام جانب هذا الفقه أو ذاك.

فرحمة بنا يا منورنا ولتقل الحقيقة كما هي...

تعقيب المؤلف على الفصل الرابع

معلومات ناقصة(*)

- ١ -

السيد جورج مسوح

تقول:

«أريد أن أسأل كاتب هذا النص في أي مقطع إنجيلي وجد أن المرأة تستحق الرجم في حالة الزنى؟».

وأنا أجيبك، في الإصحاح الثاني والعشرين من سِفر التثنية الذي يقول:

[إذا كانت فتاة عذراء مخطوبة لرجل، فوجدها رجل في المدينة، واضطجع معها، فأخرجوهما كليهما إلى باب تلك المدينة، وارجموهما بالحجارة حتى يموتا..].

أما إذا كنت تعتقد أن العهد القديم، ليس اسمه [الإنجيل] فذلك نقص في معلوماتك، عليك الآن أن تصححه.

إن كتاب [العهد الجديد] لا يدعى بهذا الاسم، إلاّ باعتباره مجرد تكملة لكتاب [العهد القديم]. وكل محاولة للفصل بين العهدين، فكرة من شأنها أن تفرغ المسيحية من محتواها، وتلغي قاعدة الناموس الذي تقوم عليه الكنيسة. والثابت أن السيد المسيح لم يبطل شريعة الرجم، بل اشترط أن يؤديها [من كان بلا خطيئة]. وهو شرط لم يمنع الكنيسة من تنفيذ عقوبة الموت في المشتبه فيهم

(*) تعقيب على جورج مسوح في: **الناقد**، العدد ٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤.

إلى وقت قريب نسبياً. فقد ظلت بريطانيا مثلاً تعاقب على تهمة الزنى بالإعدام حتى عصر كرمويل على الأقل.

- ٢ -

أنت تورد أقوال الرسول بولس زاعماً أن «الحكم الأقسى الذي يمكن أن يقع في المسيحية على رجل أو امرأة ضبطا في حالة الزنى هو الفرز من الجماعة والطلاق...». وهو قول يخالف وقائع التاريخ الموثق، ويخالف أيضاً وصايا الرسول بولس الذي يقول في الحكم على الزاني:

«أن يسلَّم مثل هذا للشيطان لهلاك الجسد لكي تخلص الروح.. ألستم تعلمون أن خميرة صغيرة تخمر العجين كله. إذاً نقوا منكم الخميرة العتيقة لكي تكونوا عجيناً جديداً كما أنتم فطير. لأن فصحنا أيضاً المسيح قد ذبح لأجلنا..»[1].

وإذا كانت كلمات مثل: [هلاك الجسد، ويسلم للشيطان، ويذبح، ويرفع من وسطكم] لا تعني في قاموسك سوى «الفرز من الجماعة والطلاق» فأنت بحاجة إلى قاموس أكثر واقعية.

- ٣ -

تقول: «لماذا أغفل النيهوم الحديث النبوي الذي يحكم على المرأة الزانية بالرجم؟».

والجواب: لأن الحديث ليس مصدره الدين بل مصدره السياسة. إنه مجرد حل تلفيقي ابتكره الإقطاع ليكون «قرآناً» مضاداً، مهمته أن يبيح ما حرمه القرآن من تبرير حكم الطاغية، بموجب أحاديث مثل: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»، إلى توطيد سلطة الرجل على المرأة بأحاديث مريبة أخرى مثل قوله: «لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» أو قوله:

(١) الإصحاح الخامس من رسالة الرسول بولس إلى أهل كورنثوس.

«النساء حبائل الشيطان». والثابت، أن علم الحديث ـ رغم جانبه الإيجابي المتمثل في حفظ كنوز من الحكمة النبوية ـ قد فتح الباب أمام كل ما هبّ ودبّ لكي يستغل اسم رسول الله عليه السلام في خدمة أغراض شخصية ـ وأحياناً رخيصة ـ وغير أخلاقية. فبائع الخواتم مثلاً يروي عنه أنه قال: «تختموا بالعقيق فإنه ينفي الفقر». وبائع التمر يروي عنه قوله: «من تصبّح كل يوم بسبع تمرات عجوة، لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر». أما الحلاق فإنه يختار أن يروي عنه قوله: «جز الشعر يزيد في الجماع».

وبشأن شريعة الرجم. فالمعروف أن القرآن أبطلها بنص صريح هو قوله: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾[٢]، بالإضافة إلى نص آخر في معاملة البغايا يقول: ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم، فاستشهدوا عليهن أربعة منكم، فإن شهدوا فامسكوهن في البيوت﴾[٣].

لكن هذه الشريعة القرآنية، لم ترُق لرواة الحديث، فاحتسبوها مما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، ثم عمدوا إلى اختراع آية غير موجودة في القرآن الحالي، تقول: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، بما قضيا من اللذة». وبعد ذلك أخرجوا حديثاً لإسناد هذه الفعلة يقول:

> «عن مالك بن أنس عن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس، عما حُدِّث به في خلافة عمر، قال: «جلس عمر على المنبر، فلما سكت المؤذن قام، فأثنى على الله بما هو أهل له، ثم قال: أما بعد أيها الناس، فإني قائل مقالة قد قدر لي أن أقولها. فمن وعاها وعقلها، فليحدّث بها حيث انتهت راحلته. ومن لم يعها فلا أحل له أن يكذب على الله عزَّ وجل: بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل

---

(٢) **القرآن الكريم**، سورة النور، الآية ٢.
(٣) المصدر نفسه، سورة النساء، الآية ١٥.

عليه آية الرجم. فقرأناها ووعيناها وعقلناها. ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده. فأخشى إن طال بالناس زمان، أن يقول قائل: لا نجد آية الرجم في كتاب الله. فيضلوا بترك فريضة قد أنزلها الله، فالرجم في كتاب الله حق... إلخ»».

أما لماذا سقطت هذه الآية من القرآن الحالي، فذلك أمر يفسره حديث آخر، عن السيدة عائشة، إذ قالت:

«لقد نزلت آية الرجم... وكانت في ورقة تحت سريري. فلما اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ تقصد مرض ـ تشاغلنا بأمره، فأكلتها ربية لنا» أي أكلتها نعجة.

لهذا السبب ـ يا سيد مسوح ـ تراني أغفل الحديث، وأدعو الناس إلى إغفاله، مستجيباً لقاعدة علم الحديث نفسه الذي يروي عن الرسول قوله: «لا تكتبوا عني شيئاً إلاّ القرآن فمن كتب شيئاً فليمحه».

ـ ٤ ـ

بقي ردك على المقارنة بين كلمة (واضربوهن) وبين كلمة (واعزبوهن) وهو رد دعاك إلى كثير من التمحل والشطط. فالمقارنة تكون بين... [واعز] وبين [وأضر]، وهما كما ترى شكلان متقاربان إلى حد قد يتسبب في الخلط بينها في يُسْر. أما قولك عن الصورة الثانية، إن حرف العين في كلمة (على) يختلف عن حرف الضاد في كلمة [الأرض]. فهو قول غامض حقاً، لأن هذا النص يحوي كلمة [يضرب] مرتين: الأولى في السطر الأول [ولا يضربن بأرجلهن]. والثانية في آخر السطر العشرين [ويضرب الله الأمثال]. وفي وسعك أن تقارن بين شكل الضاد في هاتين الكلمتين، وبين شكل العين في كلمة [غفور] مثلاً الواقعة في السطر الثاني عشر، لكي ترى بنفسك أن أي اختلال في كتابة هذين الحرفين قد يؤدي إلى الخلط بينهما في قراءة مغلوطة.

أكثر من ذلك، فإن الحجة الأولى في رفض كلمة [واضربوهن]

ليس هو شكلها، بل هو تناقضها الظاهر مع نصوص قرآنية صريحة لا يمكن تأويلها بأي وجه. وهي حقيقة يبدو أنك أردت أن تغفلها متعمداً، لكي تصل إلى القول بأنني «أطلق الاتهامات يميناً ويساراً لكي أبرىء الإسلام، واتهم الرسول بولس بموجب المثل اللبناني القائل: «كل البورة من النصراني!»». فلا تدع سوء الظن، يقودك إلى ظن السوء، لأنني لا أريد أن أبرىء أحداً، ولا أفرق بين دين وآخر، ولا أعتقد أن المقالة التي أشرت إليها تحتمل هذا الرد غير العادل من رجل متدين مثلك. فالموضوع برمته جاء لتحديد النصوص الدينية التي يمكن أن تبرر أحكام الفقه الإسلامي تجاه المرأة المسلمة. وهي نصوص ثبت بالفعل، أن مصدرها ليس القرآن، بل التوراة ورسائل القديس بولس شخصياً.

النظام الشرعي(*)

السيد محمد الخضر

تقول: [نحتاج إلى ثورة برجوازية على غرار ما حدث في أوروبا.. نحتاج إلى فصل الدين عن الدولة.. نحتاج إلى دولة علمانية]. وهي أمنيات طيبة جداً، لكن مشكلتها أنها لن تتحقق أبداً، ما دامت مجرد أمنيات. لهذا السبب تراني أضايقك بمحاولة البحث عن حلول عملية.

فالدعوة إلى تحرير الإسلام من وصاية الفقه، ليست فقهاً جديداً، بل دعوة إلى اكتشاف قاعدة الديمقراطية التي ولدت في شريعتنا منذ أربعة عشر قرناً، وما تزال حية فيها، تنتظر البعث من مقبرة الفقه حتى الآن.

هذه القاعدة اسمها [الجامع]. وهو تنظيم سياسي معد لضمان حق المواطنين في الإشراف على سير الإدارة وإصدار القوانين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية. ومن دون هذه القاعدة، لا يتحقق الإسلام شرعاً، ولا يصبح المرء مسؤولاً عما كسبت يداه، ولا تكون الدعوة إلى «تطبيق الشريعة» سوى حيلة سافرة لإقامة دولة دينية في خدمة الفقه والإقطاع.

إننا لا نملك نظاماً شرعياً، يجمع أمتنا سوى هذا الجامع الذي سرقه الإقطاع منذ زمن طويل، ومسخ هويته الإدارية، بأن أحاله إلى مجرد [معبد] يحرسه الفقهاء والوعاظ بأسلحة عملية جداً، منها

الرشاشات والقنابل، باسم المحافظة على الشريعة بالذات. وإذا نجحنا في اختراق هذه الجبهة، واستعدنا نظام [الجامع] من أسر [المسجد]، فإننا نستطيع أن نمنح مواطننا صوتاً دستورياً في الإشراف على أداة الحكم، ونضمن له حق الحوار في برلمان دائم الانعقاد، محرر من سلطة الدولة، يفتح أبوابه لكل مواطن وكل مواطنة، ويجمع أمتنا على اختلاف طوائفها تحت سقف بيت واحد، وشريعة سياسية واحدة، ويرتكز إليه أي إداري نختاره، من دون أن يتحول هذا النظام إلى سلام موجه ضدنا، في خدمة رأس المال أو الإقطاع أو العسكر.

العائق الرئيسي أمام تحقيق هذا الأمل، ليس هو أنظمة الحكم، بل هو مواطننا المسلم شخصياً الذي فقد قدرته على التفكير الحر بفعل عمليات غسيل المخ، وبات يعتقد فعلاً أن الإسلام هو أداء الشعائر على مذاهب الفقه، وأن غاية الشريعة هي أن تضمن له الجنة بعد الموت، وأن الدين «علم» لا يعرف أسراره سوى رجل الدين.

هذا المواطن يتعمد أن ينسى، أن الله لم يأمر بالعدل، حتى أمر ـ أولاً ـ بسلطة الأغلبية، وأن الشريعة التي لا تضمن حق الناس في الحياة، لا تستطيع أن تضمن حقهم بعد الموت، ولا يمكن أن تكون شريعة ربانية، وليس بوسعها أن تحقق شيئاً سوى أن تخدم أطماع أهل الأرض على حساب أهل السماء بالذات.

هذا المواطن هو الذي تقرأ ردوده هنا، وتلمس مدى معارضته لفكرة إحياء الجامع، في شهادة معلنة، على مدى نجاح الفقه في تسخير الإنسان ضد مصلحة الإنسان. فطوال أربعة عشر قرناً، تعلم المواطن المسلم أن يكره حريته، ويرفض حقه الشرعي في المسؤولية، مفضلاً أن يسلم نفسه وعياله رهينة لنظم إقطاعية مروعة، لم تعد تجد لها مكاناً، إلاّ في وطننا الغائب عن وعيه وراء سديم الأدعية والنجوم.

الفصل الخامس

الطفل المسحور:

وباء الأصولية والتعليم الديني

الطفل المسحور:
وباء الأصولية والتعليم الديني(*)

كلمة «باحث إسلامي» التي شاع استخدامها منذ عصر سيد قطب، قد تكون لقباً أكثر بريقاً من لقب [ساحر]. لكنها في لغتنا العربية مجرد مرادف جديد، استعاره السحرة من قاموس العلم الحديث، من دون أدنى التزام بمنهج العلم نفسه، في محاولة صريحة، لتسويق بضاعة كاسدة تحت اسم أكثر تشويقاً.

الصفة المميزة لمثل هذا النوع من «الباحثين»، أنهم تعرضوا في سن مبكرة لعمليات غسيل المخ الواسعة النطاق، التي فرضتها سياسة التعليم في البلدان العربية باسم [التربية الدينية] منذ انتشار نظام التعليم الإلزامي عند منتصف هذا القرن. ففي ظروف التحالف القائم بين الإقطاع وبين رجال الدين، اختار الحاكم العربي أن يتبنى نظام التعليم الإلزامي، من دون قاعدته الدستورية المتمثلة في فصل الدين عن الدولة. وهو تدبير نجم عنه أن انقسمت سلطات الحكم بين شريكين، أحدهما إقطاعي يشرف على شؤون السياسة والمال. والآخر فقيه يشرف على شؤون التعليم والتشريع.

خلال الخمسين عاماً التالية، كان نظام التعليم الإلزامي قد أصبح

(*) نُشر هذا المقال في: **الناقد**، العدد ٧٣، تموز (يوليو) ١٩٩٤، ص ٤ ـ ٨.

وسيلة شرعية لتسليم ملايين الأطفال العرب، في عهدة فقيه جاهل، يتولى حشو أدمغتهم بمعلومات موجهة عمداً لشل عقل الطفل، وتدمير قدرته على التفكير المنطقي بالذات. فمشكلة النص الديني أنه لا يقدم «معارف»، بل يقدم «حقائق» لا مناص من قبولها، مهما بدت خارجة عن حدود العقل، من قصص الشياطين والمخلوقات النارية، إلى معجزات فلق البحر وإحياء الموتى والعروج في السماء على ظهور الخيول المجنحة. وهي معضلات يواجهها الكبار عادة بأنواع من التأويل أو الإنكار. أما الطفل فإنه لا يستطيع أن يؤولها، أو يجد لها حلاً آخر، سوى أن يلغي عقله فعلاً، ويروض نفسه على التعايش معها في الظلام.

في عتمة هذا الظلام الموحش، عاش «الباحث الإسلامي» المشار إليه، منقسماً على نفسه بين عصرين: فهو ـ من جهة ـ يعيش مثل معلمه الفقيه، في عصر السحر الذي يقوم على قاعدة مؤداها أن كلمات النص الديني، لها قوة سحرية كامنة في حروفها، تجعلها قادرة على تغيير سنن الطبيعة، ومهيأة ـ بالتالي ـ لتحقيق جميع ألوان المعجزات. وهي قاعدة نجم عنها «تقديس الكلمة» باعتبارها مصدراً للبركة واللعنة على حد سواء. مما أحال القرآن من «بيان للناس» إلى كنز غريب من الكلمات السحرية التي لا تشفي المرضى، وتبارك الرزق، وتحمي من الحسد فحسب، بل تحوي جميع أسرار العلم في جميع العصور. أو كما قال الشيخ الشعراوي:

> [لقد جاء القرآن الكريم ليكنز أسرار الوجود حتى تجيء العقول المهيأة بالقدرات والإمكانات لأن تفهم بعض أسرار القرآن..].
> وفي صياغة «باحث» آخر: [إن دراسة القرآن دراسة علمية على يد نخبة من علماء العالم، سوف تساعد العلماء في اتخاذ الاتجاه الصحيح نحو تحقيق وإثبات معادلات هذا الكون الشاسع، وتبيان أسرار الكرة الأرضية، ومعرفة الألغاز التي يتكون منها الإنسان..].

من جهة أخرى، كان «الباحث الإسلامي» يعيش شخصياً في عصر العلم التجريبي الذي لا يقدس المعرفة، ولا يعتبر الكتب الدينية مصدراً للعلم، ولا يعترف بمبدأ العصمة من الخطأ، ولا يعول على أقوال رجال الدين بالذات. وهو موقف لم يكن في وسع هذا «الباحث» أن يحتويه في عالمه المسحور، إلا بوسائل الخداع البصري، على عادة السحرة في إيجاد الحلول. بين هذين النقيضين، لم يكن في وسع «الباحث الإسلامي» أن يقدم للنص الديني خدمة أخرى، سوى أن يحيله إلى نوع غريب من «السحر العلمي» الذي لا يستمد شرعيته من موقعه كعقيدة مقدسة، بل من كونه علماً عصرياً مكتوباً بالشيفرة، يمكن إثبات نتائجه في ضوء العلم الحديث، بالتجربة والحساب. وهي فكرة تبدو دينية في الظاهر، لكنها في الواقع معادية جداً لمفهوم الدين.

أحد هؤلاء «الباحثين»، عمد إلى تسخير الحاسبات في إحصاء حروف القرآن وكلماته. وخرج بنتيجة «علمية» مؤداها:

[أنه من أوجه إعجاز القرآن التي ظهرت الآن، إعجازه العددي الذي اكتشف منذ بضع سنين. ولا يزال يتوالى ويتضاعف، ويظهر فيه الجديد في كل حين. وما بقي لأكثر مما سبق معرفته أصنافاً مضاعفة...].

وبعد هذه المقدمة، يعرض الباحث نماذج من المعجزات:

- كلمة [**الشهر**] تكررت في القرآن الكريم ١٢ مرة، أي بقدر شهور السنة.

- كلمة [**اليوم**] تكررت ٣٦٥ مرة، أي بقدر عدد أيام السنة.

- كلمة [**الرحمن**] تكررت ٥٧ مرة. وتكرر لفظ [الرحيم] ١١٤ مرة، أي بمقدار الضعف، وهو عدد سور القرآن.

- ذكرت [**المغفرة**] ٢٣٤ مرة، بنيما ذكر [الجزاء] ١١٧ مرة فقط، لأن المغفرة ضعف الجزاء.

ـ حروف البسملة تساوي ١٩ حرفاً. وهو الرقم الذي ورد في قوله تعالى: ﴿عليها تسعة عشر﴾[1].

ـ **الرقم ١٩** له هوية سرية في القرآن. فهو يساوي عدد كلمات سورة العلق ـ أول ما نزل من القرآن ـ ويساوي أيضاً عدد كلمات آخر آية. كما أن عدد الحروف في قوله: «إياك نعبد وإياك نستعين» يساوي ١٩ حرفاً. وكذلك في قوله: «اهدنا الصراط المستقيم».

وعند هذا الحد، يكون القارىء قد تلقى فحوى الرسالة، ووقف مذهولاً أمام حشد من «الحقائق العلمية» التي لا يستقيم تفسيرها إلا بالشك في جدوى العقل من أساسه. وهو موقف خرافي معقد يستطيع أن يشل قدرة الإنسان على المنطق، ويحيله إلى مخلوق غيبي تائه بين عوالم أسطورية مسحورة، إلا إذا شاءت الصدف، أن يعمد المرء إلى مراجعة أقوال «الباحث الإسلامي» على نص القرآن. إذ ذاك سيكتشف أن نتائج السيد الباحث، ليست حقائق، وليست علمية، بل مجرد حيل معدة عمداً لخداع الجمهور، مثل جميع حيل الحواة.

فمثلاً: كلمة [**الشهر**] لم ترد بهذه الصيغة ١٢ مرة، بل ٦ مرات فقط. لكن الباحث أضاف إليها كلمة [شهر] من دون أداة التعريف، وأهمل بقية الصيغ الأخرى مثل [أشهر، وشهور، وشهرين]، متعمداً أن يحصل على الرقم ١٢، بغض النظر عن الالتواء الواضح في منهجه الانتقائي. وهو منهج لا يخلو من روح العلم فحسب، بل يخلو أساساً من روح الأمانة.

ومثلاً: كلمة [**اليوم**] لم ترد ٣٦٥ مرة، بل وردت ٤٨٠ مرة على الأقل، في صيغ منها: [يوم ويومكم ويومهم ويومين وأيام وأياما ويومئذ]. لكن السيد الباحث اختار منها صيغة [اليوم] فقط وعندما اكتشف أن العدد المتوافر من هذه الصيغة، لا يفي بالمطلوب،

(١) **القرآن الكريم**، سورة المدثر، الآية ٣٠.

أضاف إليها كلمة [يوم] من دون أداة التعريف، متعمداً أن يهمل كلمة [يومئذ] التي تتكون في الواقع من كلمتي [يوم ذاك]. والطريف في الأمر أن الباحث نسي في غمرة حماسته أن السنة ذات الثلاثمائة وخمسة وستين يوماً، هي سنة التقويم الشمسي الذي لا يستخدمه القرآن أساساً[٢].

ومثلاً: لفظ [**الرحيم**] لم يتكرر بعدد سور القرآن، كما زعم الباحث، أي ١١٤ مرة. بل تكرر ١١٥ مرة. لكن السيد الباحث رأى أن يحذف الرقم الزائد، لمجرد أنه أفسد عليه لعبته الحسابية. وهي فكرة مريبة لا يقبلها علم الحساب بالذات، حتى من باب الهزل.

أما الزعم بأن **الرقم ١٩** له هوية سرية في القرآن، منها أن البسملة تتكون من ١٩ حرفاً، وكذلك قوله: «اهدنا الصراط المستقيم».. إلخ. فهو خطأ تورط فيه الباحث بسبب جهله بتاريخ الخطوط السامية. فالخط العربي المستمد من الخط النبطي، لم يستخدم الألف لكتابة الصائت الطويل في وسط الكلمة إلا في مرحلة متأخرة نسبياً، مما نجم عنه اختلاف ظاهر في رسم كثير من كلمات القرآن بالذات، مثل كتابة كلمة [السموات] بدل [السماوات]، [والله] بدل [واللاه]، [والرحمن] بدل [الرحمان]، [والشيطن] بدل [الشيطان]. ولو عاد الباحث إلى أي مصحف، لوجد أن جملة «اهدنا الصراط المستقيم» مثلاً، تضم ١٨ حرفاً وليس ١٩، بسبب حذف الألف من وسط كلمة [الصراط].

والثابت، أن نتائج البحث بأسره، هي مجرد أحكام ملفقة، نجمت عن منهج انتقائي موجه لشد انتباه القارىء إلى الزاوية الخاطئة، بوسائل الخداع البصري وحده. فالباحث لا يملك «حقائق علمية»،

---

(٢) الواقع أن السنة الشمسية تضم ثلاثمائة وخمسة وستين يوماً، وربع يوم على الأقل.

ولا يلتزم بمناهج العلم، لأن مهمته سحرية بحتة، وقائمة أساساً على تطويع الدين في خدمة السحر.

النوع الثاني من «الباحثين»، يسلك طريقاً أكثر التواء وأقل مراعاة لأبسط شروط البحث. إنه ينطلق من افتراض مؤداه أن القرآن ليس هو نص القرآن، بل هو الشيفرة السرية الكامنة بين السطور، التي تضم كل العلوم في كل الأزمنة، وتحوي كنوز المعارف المتاحة للجنس البشري في الماضي والحاضر والمستقبل. وهو افتراض مريب، لا يقول به القرآن نفسه، ولا يستند إلى مفهوم الدين، وليس ثمة ما يبرره سوى اعتقاد «الباحث»، أن النص المقدس . مثل الكنز المسحور . ثروة يسهل الحصول عليها، بقليل من الشطارة في فك الطلاسم والرموز.

فمثلاً: قول القرآن على لسان النبي يوسف: «يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين»، يفسره أحد «الباحثين» بقوله:

[القرآن يحدد أحد عشر كوكباً. ونحن نعرف تسعة كواكب فقط. إذاً، فهناك كوكبان لم نكتشفهما بعد. ألا نجد في هذا حثاً على اكتشاف كواكب لم نعرفها بعد؟ وأليس هناك تحديد لما سوف نتوصل إليه لو بحثنا؟.. هل يلاحظ القارىء مدى الاستفادة التي يجنيها العلم والبشرية من الاهتداء بقول القرآن؟]

والواقع أن التوراة أيضاً تقول في سفر التكوين على لسان يوسف:

[إني حلمت حلماً. وإذا الشمس والقمر وأحد عشر كوكباً ساجدة لي]. (تكوين ١٠). وهي جملة يوردها القرآن بنصها، ولو عاد إليها «الباحث» لوفر على نفسه . وعلى الجنس البشري . متاعب البحث عن الكواكب الضائعة. فالرقم يشير إلى اخوة يوسف، وعددهم أحد عشر، بناء على قول الإصحاح الثاني

(٣) تفسير حلم يوسف، ورد في الاصحاح السابع والثلاثين، عندما قال له والده يعقوب: [ما هذا الحلم الذي حلمت. هل نأتي أنا وأمك وأخوتك لنسجد لك إلى الأرض] (**تكوين** ١١). فلا داعي الآن للبحث عن الكوكبين الضائعين.

والأربعين: [فنزل عشرة من أخوة يوسف ليشتروا قمحاً من مصر. وأما بنيامين فلم يرسله يعقوب مع أخوته] (تكوين ٣)[٣].

مشكلة المنهج عند هذا النوع من «الباحثين»، أنه يرتكز إلى نظرية شعوبية، ليس ثمة ما يسندها سوى حاجة «الباحث» إلى دعم نتائجه مقدماً، بثلاث قواعد مختلقة، وغير بريئة من رذيلة التعصب الأعمى:

القاعدة الأولى: أن البشرية ـ قبل نزول القرآن ـ كانت مجرد قطيع من الهمج الذين لا همّ لهم سوى عبادة الأوثان وقتل بعضهم بعضاً في خدمة طغاة متألهين من طراز فرعون.

القاعدة الثانية: أن هذا المجتمع الشيطاني، لم يكن في وسعه أن يقدم لمسيرة الحضارة سوى الأساطير والخرافات. فلم يكن ثمة من يعرف شيئاً عن خلق الكون أو تطور الجنين في الرحم، أو شكل الأرض أو موقع المدار القمري بالنسبة إلى الشمس.

القاعدة الثالثة: أن القرآن وحده، هو الذي غيّر هذا الواقع، وأضاء الطريق المظلم فجأة، بما أورده من حقائق علمية، فتحت أبواب المعرفة أمام العقل البشري في جميع المجالات، من ميدان التشريع والقضاء، إلى ميادين الطب والفلك وعلم الأرصاد الجوية.

من هذه القواعد المعدة على المقاس، يتقدم «الباحث الإسلامي» لكي يثبت [إعجاز القرآن العلمي] في مقاطع إنشائية فضفاضة ليس ثمة ما يميزها سوى غياب المنهج العلمي بالذات.

فمثلاً: قول القرآن: ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين، ثم

(٤) **القرآن الكريم**، سورة المؤمنون، ص ١٢ ـ ١٤.

جعلناه نطفة في قرار مكين، ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مضغة، فخلقنا المضغة عظاماً، فكسونا العظام لحما﴾(٤).

هذه الآيات تتحول على يد «الباحث الإسلامي» إلى كشف علمي صاعق، يستحيل صدوره عن معارف القرن الميلادي السابع، لأن أحداً في الأرض بأسرها، لم يكن يعلم شيئاً عن مراحل تطور الجنين في الرحم. وهو زعم خاطىء جملة وتفصيلاً. لأن علم الأجنة كان قد تطور إلى درجة عالية على يد خبراء التحنيط في مصر القديمة، فيما نشر أبيقور دراسات متخصصة في هذا الموضوع بالذات، منها كتابان، أحدهما بعنوان [طفل السبعة أشهر]، والآخر بعنوان [طفل التسعة أشهر] بالإضافة إلى مرشد للجراحين، عن [تفكيك الجنين في الرحم]. وقد شاعت هذه الأعمال بين أطباء الشرق الأوسط، منذ احتلال الإغريق للمنطقة خلال القرن الرابع قبل الميلاد. وكانت مكتبة الإسكندرية. التي ضمت حوالى نصف مليون مجلد. تحتوي على فرع خاص بعلم الأجنة وأمراض الحمل والولادة. والواقع أن النص القرآني لا يورد أية معلومات جديدة، بل يردد المعلومات المتوافرة في عصره، ومنها أن الجنين يوجد كاملاً في نطفة الرجل. وهي نظرية وردت في سفر أيوب على النحو التالي:

> [ألم تصبني كاللبن وخثرتني كالجبن، كسوتني جلداً ولحما فنسجتني بعظام وعصب](٥).

ومثلاً: قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا﴾(٦)، يصبح سراً علمياً مثيراً بالنسبة إلى «الباحث الإسلامي» الذي يعلن عن دهشته صارخاً:

> [.. إن الأمم التي تملك زمام العلم في هذا القرن العشرين، أعدمت منذ بضع مئات من السنين علماء وفلكيين قالوا بأن نور القمر هو نور الشمس بعد انعكاسه، وأن ذلك نتيجة أن القمر

(٥) سفر أيوب، ١٠/١٢.
(٦) المصدر نفسه، سورة يونس، الآية ٥.

والأرض والشمس ما هي إلا أجرام كروية الشكل لها دورانها حول نفسها، ولها دورانها حول بعضها.. أليس ذلك أمر محزن!].

والمحزن فعلاً، أن المرء لا يعرف من هم العلماء والفلكيون الذين جرى إعدامهم، كما يزعم «الباحث». فالتاريخ لا يسجل إعدام عالم أو فلكي واحد بسبب ما قاله عن الشمس أو لم يقله. وإذا كان الباحث يشير إلى كوبرنيق، فقد مات هذا السيد على فراشه، وهو يحتضن أول طبعة من كتابه عن [حركة الأجرام السماوية] الذي كان قد أهداه للبابا بول الثالث شخصياً. أما جاليليو فإن أقسى حكم صدر ضده هو «حبسه» في بيت صديقه أسقف سيانا. والواقع أن انعكاس ضوء الشمس على القمر لم يكن سراً علمياً، بل كان حقيقة شائعة جداً قبل نزول القرآن بألف سنة على الأقل. فمنذ القرن الخامس قبل الميلاد، كان أناكساغورس قد أعلن:

[أن القمر ليس جسماً وهاجاً بل كوكب يستمد نوره من الشمس].

ومثلاً: يقول تعالى: ﴿والأرض بعد ذلك دحاها﴾[٧]. وهي آية يتعمد كل «باحث إسلامي» أن يوردها في معرض التدليل على أن القرآن قد سبق زمانه بتحديد شكل الأرض شبه الكروي. فكلمة [دحاها] في قاموس هؤلاء «الباحثين» تعني جعلها كالدحية [وهي بيضة النعامة].

هذا التفسير، ليس له وجه في اللغة. فكلمة دحاها تعني فقط بسطها ومدها. وقد أطلق العرب اسم [الأدحية] على المكان الذي تبيض فيه النعامة، وليس بيضها. لأن هذا الطائر لا يبني عشاً، بل [يدحو الأرض برجله، حتى يبسط التراب ويوسعه ثم يبيض فيه][٨]. والدحية بكسر الدال هو رئيس الجند. والدحية بفتح الدال

(٧) المصدر نفسه، سورة النازعات، الآية ٣٠.
(٨) **القاموس المحيط**.

هي أنثى القرد. ولا أحد يعرف من أين استمد «الباحث الإسلامي» كلمة الدحية بمعنى البيضة(٩).

أكثر من ذلك، فإن كروية الأرض في عصر القرآن، لم تكن نظرية معروفة فحسب، بل كانت حقيقة علمية لا جدال فيها، وكان الفلكيون في أثينا والإسكندرية، قد قاسوا محيطها بفارق قدره مائتي ميل فقط عن القياس المعتمد الآن.

وموجز القول إن «الباحث الإسلامي» . رغم ما يدعيه من حب العلم والدين . ليس عالماً وليس متديناً، بل مجرد رجل مسحور، استفرد به معلمه الفقيه في سن مبكرة، بفضل نظام التعليم الإلزامي، فخلقه على هيئته، ونفخ فيه من روحه، وورطه في الفخ المميت نفسه الذي تورط فيه الفقه منذ زمن بعيد:

إن الخطيئة المشتركة بين الفقيه وبين «الباحث الإسلامي»، هي أن كليهما يخلط بين معنى [القدرة الإلهية] وبين معنى [القدرة السحرية]. وهو خلط خطير جداً، وموجه أساساً ضد العقل بالذات.

فقدرة الله تتجلى في ثبات القوانين الطبيعية. وقدرة الساحر تتجلى في خرق هذا الثبات نفسه. وعدم التمييز بين هاتين القدرتين، هو خلط بين الحق والباطل في أقسى صوره الشيطانية، وأكثرها مدعاة للسخط.

إن الله لا يخرق قوانينه، ولا يسمح لأحد بخرقها إلا بسلطان العقل والمنطق، وليس بحيل الدجل والشطارة. ولهذا السبب، فإن كل محاولة لنسبة الخوارق إلى الله، هي محاولة باطلة، هدفها تكريس أوهام السحر، على حساب العقل والمنطق بالذات.

---

(٩) من معاني [دحا] في اللغة الآرامية: طرح ونبذ ورمى. ولعله من هذا المعنى استمدت بعض اللهجات العامية في شمال أفريقيا كلمة [دحية] بمعنى [بيضة]. أي ما يطرحه الطائر ويرميه. لكن هذه الاستعارة حدثت في وقت متأخر، وليس في عصر القرآن.

من هذا المنظور، يبدو من الواضح أن «الباحث الإسلامي» المغرم بتبيان «خوارق القرآن وأسراره الحسابية»، لا يوظف مواهبه في خدمة الدين بل في خدمة السحر. إنه لا يريد من قارئه أن يفهم شيئاً، بل يريده أن يقتنع بأن الأمر خارج عن حدود الفهم. فما دام الله نفسه قد عمد إلى خرق قوانين العقل، ودس في القرآن أسرارا لم يكن يعلمها أحد، فلا بد أنه إله لا يتقيد أصلاً بمنطق أو قانون. وهي مجرد صياغة أخرى لقولك إن الله «ساحر» لا يمكن إدراك أفعاله بالعقل.

فإذا وقع المحذور. وذهب القارىء وراء «الباحث الإسلامي» إلى هذا الحد، فإن ذلك لن يجعله قارئاً ورعاً، بل سيحيله إلى مخلوق مهووس، أطفأ نور عقله من دون أن يدري، وبات عليه أن يعيش في ظلمة أبدية، لا معالم فيها سوى أشباح الغيبوبة والسحر، وأساطير الفقه حول الجن والشياطين، والعروج في السماء على ظهور الخيول المجنحة. وهي نتيجة لا تؤدي إلى خلق حركة أصولية . كما يقال في الصحف الآن . بل تؤدي إلى ردة وثنية عامة، تتنكر تحت قناع الدين.

إن ما يجري حالياً في وطننا العربي تحت شعار العودة إلى الإسلام، ليس عودة إلى الإسلام أو غيره، بل هروب جماعي من صوت العقل. فالنهج المتبع في تلقين علوم الدين لصغار الأطفال في المدارس باسم التعليم الإلزامي، لم يكن في وسعه أن ينتج سوى أجيال مغسولة الدماغ، استفرد بها نوع من السحرة، في غرف مغلقة لسنوات طويلة، لكي يودعوا فيها فكرة مميتة قاحلة واحدة فقط لا غير، هي أن الجنة تحت أقدام الدراويش.

وما دام هذا الحبل على هذا الجرار.

وما دام الحلف القائم بين الإقطاع العربي وبين الفقهاء، يفرض

على كل أب أن يرسل أطفاله إلى مدارس الدولة بموجب نظام التعليم الإلزامي.

وما دام مجتمعنا يسمح لفقيه أمي أن يحشر نفسه بين [العلماء]، ويقول ما يشاء لمن يشاء باسم الله شخصياً.

وما دام الطفل لا يستطيع أن يفعل شيئاً تجاه ما يسمعه من أساطير الفقه، سوى أن يطوع نفسه للتعايش معها في الظلام.

فلا مفر من وقوع الكارثة. ولا مفر من أن يغرق مجتمعنا في موجة بعد موجة من خريجي هذه المدارس الذين تم تنويمهم من قبل أن يستيقظوا، وعهد إليهم بحمل مسؤولية الهدم والبناء، وهم عزل من كل سلاح، سوى سيف التعصب الأعمى في أيدي ملايين العميان.

الفصل السادس

مجازر معصومة:

أخطاء وأخطاء في نصوص مقدّسة

الفصل السادس

مجازر معصومة:
أخطاء وأخطاء في نصوص مقدسة(*)

الفرق بين معنى [الخطأ] وبين معنى [الباطل]، أن أحدهما ظاهرة عابرة، تنجم عن نقص عابر في المعلومات. أما الآخر، فإنه تحريف عقائدي موجه عمداً ضد الإنسان ومجتمعه معاً. فإذا زعم أحد ما أن الأرض هي مركز الكون، فإن ذلك خطأ، يمكن إصلاحه بقليل من الحساب والصبر. أما إذا زعم، أن اليهود هم شعب الله المختار، فإن ذلك باطل لا هدف له سوى إغراق مجتمع الإنسان في حمام من الدم. إن تغييب هذه الحقيقة عن مناهج الدراسات الدينية، قد أدى إلى كارثة في عالم التوراة، وسوف يؤدي إلى كارثة أكبر في عالم القرآن.

فمنذ عصر التأسيس، كانت الكنيسة الكاثوليكية قد اعتمدت قول إنجيل متى على لسان السيد المسيح: [إلى أن تزول السماء والأرض، لا يزول حرف واحد، أو نقطة واحدة من الناموس][1]. وكان هذا المبدأ قد تطور على أيدي المفسرين إلى ركنين من أركان الشريعة:

(*) نُشر هذا المقال في: **الناقد**، العدد ٧٤، آب (أغسطس) ١٩٩٤، ص ٢٢ ـ ٢٥.
(١) **إنجيل متى**، ١٩.

الأول: إن كلمة [الناموس] تعني جميع كتب العهدين القديم والجديد، من سفر التكوين إلى رؤيا يوحنا اللاهوتي، وهو تفسير يخرج كثيراً عما عناه السيد المسيح الذي كان يشير بكلمة [الناموس] إلى شريعة موسى فقط، وليس إلى تراث اليهود كله.

الثاني: إن كتب العهدين القديم والجديد، تندرج تحت اسم [الكتاب المقدس]، لأنها وحي إلهي معصوم من الخطأ، ومعصوم من الباطل، وغير قابل للنقد أو للتصحيح أو للمناقشة.

وهنا، في هذه النقطة بالذات، ورطت الكنيسة نفسها في منطقة الرمال الناعمة التي ظلت تجاهد للخروج منها عبثاً، منذ ألف سنة على الأقل. فالقول بأن شريعة موسى معصومة من الباطل، فكرة صحيحة بالضرورة، ما دامت هذه الشريعة تدعو إلى خير الإنسان ومجتمعه معاً. أما الزعم بأن معلومات اليهود عن التاريخ والطب والفلك، علم إلهي معصوم من الخطأ، فهو ادعاء من شأنه أن يغلق الباب أمام مسيرة الحضارة إلى الأبد، أو ينسف الكتاب المقدس من داخله. إن الكنيسة تضع رأسها حيث تلتقي جميع السيوف، فتنهال عليها الضربات من كل جانب:

الضربة الأولى جاءت من الأصوليين الذين فوجئوا بوباء الطاعون يحصد ربع سكان أوروبا، عند منتصف القرن الرابع عشر. ولم يجدوا تعليلاً لهذه الكارثة، سوى أن [الرب ساخط على الساحرات اللائي يخرجن على هيئة قطط، أو يمتطين عصي المكانس، لكي يزنين مع الشيطان في حفلات ليلية صاخبة].

في البداية رفضت الكنيسة أن تشارك في هذا الهراء، مبدية شكوكاً عميقة تجاه جدية موضوع السحر. لكن الأصوليين ما لبثوا أن أرغموها على الانحياز إلى جانبهم، بموجب نصوص الكتاب

المقدس نفسه، في استعراض واضح لمدى الخطأ الذي تورطت فيه الكنيسة، عندما اعتبرت حرفية النص، هي المرجع الوحيد لمعرفة الحق.

فالتوراة تعترف . نصاً . بحقيقة السحر. وتورد في شأنه مقاطع مطولة وصريحة وغير قابلة للتأويل، منها مباراة موسى مع سحرة فرعون التي شملت مسخ العصي إلى حيات، وإغراق مصر في الدم والظلام والضفادع، بالإضافة إلى فلق البحر الأحمر في أكبر عملية سحرية في التاريخ. ومنها عجائب[2] النبي إيليا الذي سخر الغربان لكي [تأتيه بخبز ولحم صباحاً، وبخبز ولحم مساء][3]. ثم أنزل صاعقة من السماء، أحرقت جميع كهنة بعل ملكارت. وحبس المطر عن مملكة آخاب بن عمري، ثم أحرق مائة من جنوده بإشارة من أصبعه، بعد أن أعاد الحياة إلى ابن امرأة من صيدا، بأن نفخ في فمه «قوة خفية». وفي النهاية صعد إيليا إلى السماء على متن عربة من نار، تجرها خيول من نار، متعمداً أن يترك عباءته لتلميذه أليشع الذي برع براعة خاصة في إحياء الموتى، حتى وهو ميت. فقد جاء في سفر الملوك الثاني أن الإسرائيليين طرحوا [رجلاً ميتاً في قبر أليشع، فلما مس عظامه، عاش وقام على رجليه][4].

وبالطبع، فإن الكنيسة لم تألُ جهداً في تفسير هذه الخوارق، باعتبارها «معجزات إلهية» وليست سحراً. لكن أحداً لم يكن في وسعه أن يتجاهل مدى السذاجة المتعمدة في اختيار مثل هذا التفسير. فالمعجزة الإلهية لا يشهدها فرد واحد أو جماعة، بل يشهدها جميع الناس في جميع العصور. هكذا مثل طلوع الشمس وسقوط المطر وخلق الإنسان ودوي البراكين ونمو الزرع ودوران الأفلاك. لأن شرط [الآية] هي أن تكون ظاهرة للعيان، فلا يقتصر

(٢) راجع: **«السحر في التوراة والعهد القديم»**، شفيق مقار.
(٣) **الملوك الأول**، ١٧.
(٤) المصدر نفسه، ١٣.

وقوعها على زمن دون زمن، ولا تتوجه لخدمة شخص ضد آخر، ولا تكون مسخرة لشل العقل، بل لحفزه على إمعان النظر(٥). أما الخوارق التي تنسبها التوراة إلى أنبياء اليهود، فهي مجرد أساطير ملفقة، لا يمكن أن تولد أصلاً، إلا في ثقافة تؤمن بحقيقة السحر، وتعتقد أن الساحر لديه [قوة خفية] يستمدها بموجب حلف سري مع مخلوق شرير اسمه الشيطان.

لهذا السبب، فإن التوراة، رغم ولعها الشديد بقصص السحر، عادت فحرّمت السحر نفسه، وجعلته جريمة عقوبتها الإعدام، في نصوص صريحة أخرى، منها قولها في سفر الخروج: [لا تدع ساحرة تعيش](٦). وهو النص الذي شهره الأصوليون في وجه الكنيسة، مطالبين بتطبيقه تحت شعارات دينية منها: [هكذا قال الله]، ومنها [لا اجتهاد في النص]. وقد اضطرت الكنيسة بالفعل إلى الرضوخ لمشيئة الأصوليين، فاعتمدت المبدأ القائل بأن السحر هرطقة، فيما أعلن القديس توماس أكونياس أن [الشيطان لديه القدرة على منح الساحر قوة خفية، تتيح له أن ينقلب إلى حيوان . ويطير في الهواء، ويجلب الأعاصير، وينشر الأوبئة].

خلال القرون الثلاثة التالية، كانت الكنيسة والكتاب المقدس مجرد سلاحين قاتلين في يد الأصوليين الذين افتتحوا حملة الإبادة ضد السحر، بحرق عشرات الآلاف من السيدات الطاعنات في السن، بحجة أن ضعفهن يجعلهن صيداً سهلاً للشيطان. وبعد ذلك امتدت عريضة الاتهام لكي تشمل كل مواطن، يرغب الأصوليون

---

(٥) هذا هو معنى [المعجزة الإلهية] كما حدده القرآن خلال المناظرة بين الملك وبين النبي إبراهيم. إذ جاء في سورة البقرة: ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه، أن آتاه الله الملك، إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت. قال أنا أحيي وأميت. قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغرب. فبهت الذي كفر﴾ (الآية ٢٥٨). فالآيات الإلهية هي ظواهر الحياة والموت، وظواهر الكون الأبدية، وليست حيل الحواة والسحرة.

(٦) سفر الخروج، ٢٢/١٩.

في قتله أو حبسه، لسبب أو لآخر. فتم القبض على قضاة وعمداء بلديات وذوي أملاك وحواة وقسس ورهبان، جرى إعدامهم غرقاً أو حرقاً، بأعداد تجاوزت مئات الآلاف، في منطقة امتدت من شرق أوروبا إلى أراضي العالم الجديد في أميركا. وعندما انتهت المذبحة، وانحسرت موجة الرعب، كان الخراب ينشر جناحه على العالم المسيحي بأكمله. وكان الأصوليون قد شوهوا سمعة الدين إلى الأبد، وألحقوا بالكنيسة من الضرر، ما لم يكن في وسع الشيطان شخصياً أن يحققه. إن المبدأ القائل بأن [النص المقدس معصوم من الخطأ]، يثبت منذ أول تجربة، أنه مبدأ خاطىء وخاسر إلى ما لا نهاية، لكن الكنيسة لا تتعلم كثيراً من أول تجربة.

الضربة الثانية جاءت من علماء الفلك خلال القرن السادس عشر، عندما نشر كوبرنيق كتابه الشهير [حركة الأجرام السماوية] سنة ١٥٤٣. ففي هذا الكتاب أعلن كوبرنيق أن الشمس . وليس الأرض . هي مركز الكون الثابت الذي تدور حوله كل الكواكب في مسارات، تبدأ بعطارد ثم الزهرة والأرض والمريخ والمشتري، وتنتهي بزحل، وهو آخر الكواكب المعروفة حتى ذلك الوقت. ولم يكن من شأن هذه النظرية أن تزعج الكنيسة في شيء، لولا مبدأ [عصمة النص المقدس من الخطأ] الذي كان قد ورطها في حرب أبدية ضد كل فكرة جديدة، حتى إذا لم تكن ذات علاقة بالدين أصلاً.

فالقول بأن الشمس ثابتة، لا يخالف فرائض الدين، بل يخالف نظرية بطليموس التي تبناها مؤلفو[7] التوراة في نصوص منها سفر يشوع، حيث يعلن الإصحاح العاشر، في سياق المعركة بين

(٧) لم يشأ المؤلف المسلم أن يتنازل عن حصته في هذه القصة المثيرة، فأوردها الطبري في تفسيره، ورواها الصاوي قائلاً إن يشوع [سأل الشمس أن تقف والقمر أن يعتم حتى ينتقم من أعداء الله قبل دخول السبت، فردت عليه الشمس، وزيد في النهار ساعة حتى قتلهم أجمعين].

الإسرائيليين وبين الأموريين حول مدينة جبعون: أن الشمس كادت أن تغرب قبل انتهاء المعركة، فقام يشوع وأمرها بالانتظار قائلاً:

[يا شمس دومي على جبعون، ويا قمر دُم على وادي أيلون. فدامت الشمس، ووقف القمر، حتى انتقم الشعب من أعدائه](٨).

دفاعاً عن مثل هذه النصوص المريبة، اضطرت الكنيسة أن تقف ضد رواد علم الفلك الحديث من كوبرنيق إلى جاليليو وكبلر الذي كانت قد اعتقلت والدته خلال حربها الخاسرة ضد السحر. وفي هذه المرة أيضاً خسرت الكنيسة والكتاب المقدس. وأثبت مبدأ [عصمة النص]، في ثاني تجربة، أنه مبدأ خاطيء، لا طائل من ورائه سوى الزج بالدين في الموقع الخاسر إلى الأبد. لكن الكنيسة لم تستوعب الدرس في هذه المرة أيضاً.

الضربة الثالثة جاءت مفاجئة، وفي موقع حساس جداً. فقد تقدم العالم البريطاني داروين، عند منتصف القرن التاسع عشر، بتفسير جديد لمسيرة الخلق، لا يختلف عن رواية التوراة فحسب، بل يناقضها نصاً وروحاً:

فالتوراة تقول إن الأحياء خلقت أجناساً منفصلة [فعمل الله وحوش الأرض كأجناسها، والبهائم كأجناسها، وجميع دبابات الأرض كأجناسها](٩). وداروين يقول إن الأحياء تطورت عن أصل واحد، بموجب قانون الانتخاب الطبيعي.

والتوراة تفسح للإنسان موقع الصدارة في سلم الخلق معلنة أن الله خلق [الإنسان على صورته. على صورة الله خلقه. ذكراً وأنثى خلقهم](١٠). وداروين ينكر هذا الموقع الخاص، ويؤكد أن الإنسان ليس على صورة الله، بل يشترك مع القرود في أصل واحد.

---

(٨) سفر يشوع، ١٠/١٣.
(٩) سفر التكوين، ١/٢٥.
(١٠) المصدر نفسه، ١/٢٨.

والتوراة تقول إن عملية الخلق بأسرها قد تمت في ستة أيام فقط. [فأكملت السموات والأرض وكل جندها، وفرغ الله في اليوم السابع من عمله الذي عمل][11]. أما داروين فيعلن أن تطور المخلوقات قد استغرق ملايين السنين، وأن بعض فصائل الإنسان المنتصب القامة كانت تجوب الأرض منذ مليون سنة على الأقل.

أمام هذا التناقض الحاد، لم يكن في وسع الكنيسة سوى أن تختار بين موقعين؛ فإما أن تتعلم لغة العصر، وتعترف بضرورة الفصل بين الشريعة وبين التراث، معلنة التوبة عن مبدأ [عصمة النص من الخطأ]؛ وإما أن تنحاز إلى الجبهة الخاسرة، وتضع ثقتها في أساطير قبيلة من البدو العبرانيين الذين لم يعرفوا أصلاً سوى لغة الأساطير. وللأسف، فقد اتخذت الكنيسة القرار الخاطيء، وعمدت إلى إعادة تفسير النص بوسائل الرمز والتورية، آملة أن تجد حلاً وسطاً، بتسخير ألاعيب اللغة في التحايل على حقائق العلم. فأصبح [آدم] مجرد رمز إلى الجنس البشري. وتحولت قصة الخلق في التوراة إلى نص شعري، يعمل المفسرون عبثاً على تطويعه لكي يطابق مبدأ التطور. وقبل أن يكتشف أحد أبعاد هذا التدبير، كان الكتاب المقدس قد تحول إلى رموز قابلة للتأويل إلى ما لا نهاية، وكانت الكنيسة قد تلقت من الضربات الموجعة، ما جعلها في حاجة إلى رصاصة الرحمة.

هذه الرصاصة أطلقها علماء التاريخ القديم، بعد أن نجحوا في فك رموز اللغات المسمارية، وتفرغوا لقراءة تاريخ الشرق الأوسط، كما سجلته النقوش والألواح في مصر وبابل وآشور، خلال سلسلة من المنجزات العلمية الباهرة التي كانت قد بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر على يد العالم الفرنسي جان فرنسوا شامبليون.

قبل ذلك - وطوال ألفي سنة على الأقل - كانت التوراة هي المصدر

(١١) المصدر نفسه، ٢/٢.

الوحيد لتاريخ الحضارات في الشرق القديم. وكان اليهود قد كتبوا هذا التاريخ من منظورهم الخاص، بحيث بدت مسيرة الحضارة بأسرها، مجرد حدث جانبي على هامش ملحمة الشعب المختار، فلم يكن ثمة من يعرف شيئاً عن أحداث الفترة الواقعة بين بناء الأهرام وبين غارة الإسكندر على الشرق، سوى ما رواه مؤلفو التوراة الذين منحوا أنفسهم حقاً إلهياً لكتابة تاريخ العالم من وجهة نظر قبيلة. وفي هذه الصيغة الخاصة، اكتشف علماء التاريخ القديم، أن التوراة التي تعتبرها الكنيسة كتاباً سماوياً يبشر بعقيدة التوحيد، ليست في الواقع سوى مجموعات من النصوص المنقولة حرفياً عن الحضارات الوثنية في مصر وبابل، ابتداء من قصص الخلق والطوفان، إلى قصة موسى، والوصايا العشر المترجمة بالعبرية عن أصول مصرية وعن شريعة حمورابي.

في أعقاب هذا الكشف الفاضح، لم يعد أمام الكنيسة ثمة خيار آخر، سوى أن تنسحب من المعركة، مبدية زهداً طارئاً في شؤون الحياة العامة، بحجة أن مهمتها ليست دنيوية. أما مشكلة التناقض الظاهر بين أقوال الكتاب المقدس وبين نتائج العلم الحديث، فقد اهتدت الكنيسة إلى حلها، بموجب مبدأ جديد مؤداه: [إن النص الديني لا يمكن أن يتعارض مع النص العلمي، لأن كليهما لديه ما يقوله بطريقته الخاصة]. وهو كلام كبير يليق بالمناسبة، لكنه لا يعني شيئاً، لأن الكنيسة في الواقع لم تعد تملك شيئاً تقوله: لقد كانت الخسارة شاملة، وغير قابلة للتعويض.

فالزعم بأن معلومات النص المقدس هي علم إلهي معصوم من الخطأ، هو ادعاء لا يقول به النص المقدس نفسه، ولا طائل من ورائه سوى الزج بالدين في معركة أبدية ضد مسيرة العلم التجريبي التي انطلقت أساساً من قاعدتين موجهتين ضد قدسية المعرفة بالذات:

القاعدة الأولى: إن المعرفة ليست أبدية، بل خاضعة للنقد والتنقيح والتبديل، دائماً، ومن دون انقطاع.

القاعدة الثانية: إن المعرفة الصحيحة، هي التي يمكن تكرارها بالتجربة، في أي وقت، وتحت جميع الظروف.

وبموجب هاتين القاعدتين، لم يعد ثمة شيء اسمه [علم إلهي معصوم من الخطأ]. ولم تعد المعرفة النظرية نفسها سوى اقتراح معروض للنظر فيه، لا يرقى إلى مستوى اليقين، ولا يدخل سجل المعارف العامة، إلا إذا ثبت بالمشاهدة أو التجربة. فإذا أعلن النص المقدس مثلاً [أن الرب خلق السموات والأرض في ستة أيام، أو أن الشهب ترجم الشياطين، أو أن موسى فلق البحر بضربة من عصاه]، فإن ذلك لا يعني أن هذه المقولات معارف مقدسة، ولا يمنحها صفة العلم، ولا يجعلها فوق مستوى النقد والتصحيح، إلا في ثقافة شفوية لم تدخل عصر العلم التجريبي، ولا تستحق بالتالي لقب [ثقافة] أصلاً. لقد تلقى مفسرو التوراة درساً صعباً قبل أن يدركوا هذه الحقيقة. وبقي الدور الآن على مفسري القرآن.

فالقرآن أيضاً يعترف صراحة بحقيقة السحر والجن والشياطين. ويلخص مقاطع مطولة من متن التوراة، تبدأ بخلق العالم في ستة أيام، وتنتهي بدخول الإسرائيليين إلى «أرض الميعاد»، وتأسيس مملكة سليمان الذي كان يسيطر على مسارات الرياح، ويكلم الطير، ويفهم لغة النملة[١٢]. وهي مقاطع لا يمكن أن تدخل في باب العلم أو التاريخ. ولا يستقيم تفسيرها إلا باعتبارها تسجيلاً لأقوال التوراة نفسها. لكن المفسر المسلم لا يعالجها من هذه الزاوية، بل

---

(١٢) راجع قول القرآن: ﴿وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون. حتى إذا أتوا على واد النمل، قالت نملة، يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون. فتبسم ضاحكاً من قولها﴾ (سورة النمل، الآيات ١٧ - ١٩).

يتوجه لتأويلها بشتى حيل اللغة، مبدياً ميلاً انتحارياً خطراً، لارتكاب الغلطة التي قادت مفسر التوراة إلى المذبح. إننا في حاجة إلى تصحيح هذا المسار.

فالقرآن ليس مرجعاً لأحداث التاريخ. وليس سجلاً لتجارب العلم والمعرفة. إنه دستور تشريعي، يعتمد مبدأ الجزاء بقدر العمل، لكي يضمن حق الفرد والمجتمع في حياة يسودها العدل والرخاء. وهو ـ من هذا المنظور ـ دستور محرر من الباطل، يختلف عن أي دستور تشريعي آخر، في براءته من كل انحياز عرقي أو عقائدي، وفي منهجه المثالي الداعي إلى تقديم الرحمة على المصلحة. أو كما قال القرآن نصاً: ﴿وإنه لكتاب عزيز. لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد﴾[١٣].

أما الزعم بأن القرآن كتاب علم وتاريخ، فإنه ادعاء مريب لا يقول به القرآن نفسه. ولا يمكن تمريره إلا في ثقافة لا تميز بين منهج العلم التجريبي القائم على المشاهدة والتجربة، وبين منهج الخرافة القائم على الخداع الشفوي مثل «علم» تفسير الأحلام، وضرب الرمل، وتسخير ملوك الجن في خدمة المشعوذين. والواقع أن التخلف المريع الذي تعايشه ثقافتنا العربية حالياً، قد لا يعكسه شيء أكثر وضوحاً من منهجنا الأسطوري في تفسير نصوص القرآن.

فنحن لا نزال ننظر إلى كتاب الله بعين أعرابي ميت منذ ألف سنة. ولا نزال نتكلم بلسانه، ونردد في كتبنا وإذاعاتنا ـ ونعلّم أطفالنا ـ كل ما دار في رأس ذلك الأعرابي الجاهل من أساطير، ابتداء من حبس يأجوج ومأجوج وراء سور من الحديد، إلى فلق البحر، وحوار الشيطان مع آدم، وخروج يونس من بطن الحوت، وتسخير عفاريت الجن في خدمة سليمان. وهي قصص رواها القرآن عن التوراة، وسماها [قصصاً]. لكن منهجنا في التفسير، يمضي أبعد مما

---

(١٣) **القرآن الكريم**، سورة فصلت، الآيتان ٤١ ـ ٤٢.

أراد الله، مصراً على أنها أحداث تاريخية، وقعت بالفعل في المكان والزمان المحددين. لأنه منهج أسطوري، لا يهمه منطق العقل، ولا يراعي شروط العلم التجريبي، ولا يواجه التحدي الذي واجهته الكنيسة، بسبب الحماية الحكومية التي يتمتع بها الفكر اللاهوتي في كل بلد عربي على حدة.

الفصل السابع

مقالات عامة

عن كتاب
الإسلام في الأسر

المقال الأول

في خدمة العسكر: محلك سر![*]

محمد جلال كشك[**]

■ الديموقراطية التي يبشر بها الصادق النيهوم

عندما فرغت من كتاب الصادق النيهوم[1] وهو يقع في ما يزيد عن ثلاثمائة وخمسين صفحة، وجدتني أكتب على ظهره عبارة السيد المسيح مع تعديل بسيط: مارتا! مارتا! لماذا التعب واللف والدوران والمطلوب واحد! ومقتبساً من كلمات المؤلف على طريقة من فمك أدينك يا إسرائيل قوله:

«الصفة الغالبة على الإعلام العربي، أنه إعلام مسخّر علناً لخدمة هدفين سياسيين أولهما أن يتجاهل أخطاء الحكومة، والثاني أن يمجد منجزاتها الإدارية..»[2].

كنت أفضل لو اكتفيت بهذا التعليق فالكتاب هو كذلك بالضبط، مجرد محاولة لتبرير وتمجيد منجزات السلطة في بلده لا أكثر ولا أقل. أما إذا كان لا بد من الإسهاب، فأقول:

في كتابي: «طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية»[3] فسرت نكسة

(*) نُشر هذا المقال في: **الناقد**، العدد ٤٩، تموز (يوليو) ١٩٩٢.

(**) صحافي وكاتب من مصر مقيم في واشنطن له مؤلفات عدة.

(١) الصادق النيهوم، **الإسلام في الأسر** (لندن ـ قبرص، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩١).

(٢) المصدر نفسه، ص ٢

(٣) محمد جلال كشك، **طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية** (١٩٦٩).

الحضارة الإسلامية وعجزها عن إنجاز الثورة الصناعية، وقد كانت منها قاب قوسين أو أدنى في منتصف القرن الحادي عشر. فسرت ذلك بالحروب الصليبية والاجتياح المغولي، وقلت إن من أخطر نتائج هذا الحدث تراجع طبقة المثقفين والتجار وتولي العسكر مقاليد الأمور في العالم الإسلامي تحت مبرر أولوية الدفاع عن الوجود، ولو على حساب الحضارة والتمدين أو التقدم. وهكذا تجمد المجتمع، وتحول المثقف من دور المفكر المحاور المطور للمجتمع، إلى نديم أو فقيه السلطان الذي يبرر ويحلل وينظر لحكم العسكر ثم حكمتهم! وتتابع التراجع والانهيار، وحتى عندما جاءت الهبّة العثمانية التي رفعت راية المسلمين على أسوار فيينا، ورغم المستوى الثقافي الرفيع الذي كان لأوائل سلاطينهم إلاّ أنهم بحكم الروح العسكرية التي كانت تسيطر على العالم الإسلامي كله رأوا الخطر عليهم من ظهور قيادة مدنية تركية لا شك أنها وحدها كانت القادرة على إقامة المجتمع التجاري المنفتح، والسفر إلى أعالي البحار لمزاحمة تجار غرب أوروبا في العالم الجديد، ثم إنجاز الثورة الصناعية الكبرى. لكن سلاطين آل عثمان استمروا في الاتجاه نفسه الذي بدأه الأيوبيون، عندما فرضوا العسكر على الرعية ولم تكن الانكشارية التي اعتمدوا عليها وسلطوها على المجتمع المدني إلاّ مماليك الدولة العثمانية الذين حموها بسيوفهم وإخلاصهم، ومدوا حدودها في جميع أنحاء المعمورة أو الثلاث قارات المعروفة وقتها. وفي الوقت نفسه قضوا على فرصتها في دخول العصر الحديث، ثم كانوا أعجز عن أن يخلقوا حضارة وأقوى من أن يرغموا على قبولها!

ومن دلالات التاريخ أنه كما كانت الحروب الصليبية هي التي دفعت طبقة العسكر إلى الصدارة في المجتمع الإسلامي وما ترتب على ذلك من ضياع فرصته في العصر الرأسمالي ـ الصناعي، فإن الحرب نفسها أحدثت العكس تماماً في أوروبا إذ خلصت المجتمع

المدني من العسكر (ذبح عسكر المسلمين فرسان أوروبا، فحرروا عدوهم التاريخي!) واستعان ملوك أوروبا من ثم بالمثقف والتاجر في بناء الأوطان الموحدة والمجتمع المدني، ثم حضارة العصر الصناعي أو النظام الرأسمالي الذي استخدم العسكر لبناء الأمبراطورية ولم يستخدمه العسكر.

سيطرة العسكر منذ القرن الثاني عشر إلى اليوم هي لعنة العالم الإسلامي، والسبب الأول لتخلفه، فالنظام الصناعي الذي يحلم به هذا العالم أو المصرف الذي يعبده النيهوم من دون الله لا ينجزه إلاّ مجتمع يحكمه المدنيون وتتحاور فيه المصالح بالمنطق، وليس بـ «السنكي». وهي قضية تؤلف فيها الموسوعات. فلنقصر حديثنا هذه المرة على العلاقة بين المثقف الذي أصبح رعية والعسكري الذي أصبح حكومة، فمنذ ذلك التاريخ وإلى اليوم يتعرض المثقف المسلم لاغتصاب العسكر. وتتفاوت مواقف المثقفين.. منهم من يرى برهان ربه وشعبه فيستبق الباب هارباً بدينه وشرفه الثقافي ويقد قميصه من دبر، كما فعل المثقفون المصريون زمن فرعون، قالوا لن نؤثرك على ما جاءنا من البيّنات. وكما فعل المئات وربما الألوف من الذين شنقوا وعذبوا أو تشردوا منذ انقلاب حسني الزعيم. ومنهم من يوضع في قميص المجانين أو يسلم الروح، ولا يفرط في قميصه. ومنهم من لا ينجح في الإفلات ولكنه يقاوم حتى يقد قميصه من قبل ومن دبر. والغالبية تكتم عارها وتستسلم مكتفية بلعن المنكر في صيغة أضعف الإيمان. ولكن هناك فئة فضلت التكسب بقميصها فهي تخلعه راضية وتفرشه للمغتصب على الرملة، وهناك من يعلنون رضاهم وامتنانهم لما يفعله العسكر. وبعضهم، وهم شر الناس، يفلسفون الاغتصاب وينظّرونه ويدّعون أنهم هم الذين اقترحوا الاغتصاب، وأن الأمة كانت تتمنى هذا الذي يفعله العسكر بها وهو العلاج الوحيد لكل متاعبها. من

هؤلاء الفيلسوف الكبير الأستاذ صادق النيهوم، ودعكم من كل العجيج والضحيج الثوري الذي يغطي به ثقب قميصه.

العسكر في العالم الثالث، والعالم العربي بالذات لا يحبون الديموقراطية على الطراز الغربي، ولا يسمحون بالأحزاب ولا البرلمان ولا الانتخابات ولا حرية الصحافة. وهذا ما يوافقهم عليه النيهوم حرفياً، ويتطوع بأن يعلن شرعية هذه النظم، إذ إن هذه الديموقراطية لا تصلح لأمتنا! فنحن محرومون منها ليس بسبب ديكتاتورية العسكر بل لأنها رجس من عمل الشيطان كما يقول الفقيه التقليدي، أو من سلوكيات الملائكة لا يطيقها ولا هي فرضت على العربي، لا تصلح لنا ولا نصلح لها كما يقول الصادق النيهوم:

> «الصحافة والدستور والحرية لا مكان لها في المجتمع العربي أو الإسلامي المعاصر أو الثالث خلف جبل طارق لأنها نظام خاص بالغرب وحده. شرط قيامها هو وجود نظام رأسمالي غربي وهو لا يمكن تقليده أو فهمه أصلاً إلا في مجتمع صناعي يشكل فيه رأس المال قوة قادرة على ردع الإقطاع ويشكل فيه العمال قوة قادرة على ردع رأس المال ومن دون هذا التوازن المعقد... إننا لا نستطيع أن نكون مثل الأوروبيين»(٤).

أرأيت؟! لقد عمل العسكر ما فيه صالحنا وعسى أن تكرهوا!

وحكام العالم الإسلامي الذين يرفضون الديموقراطية بالصيغة العالمية المعروفة يرفضون أكثر دعوة العودة للإسلام، ولكنهم لأسباب جماهيرية وتاريخية لا يستطيعون معارضة الإسلام من أساسه، ولا حتى في حدود ما فعله أتاتورك. ومن ثم فهم يدعون إلى التمسك بجوهر الإسلام ويتركون للمثقف المغتصب طرح صيغة أو تفسير للإسلام لا تهدد سلطتهم ولا دورهم في إطار المسموح به عالمياً. وهذا ما قام به النيهوم بجهد يثاب عليه بدون شك. وبالنسبة إلى

(٤) النيهوم، **الإسلام في الأسر**، ص ٢٠ ـ ٢٢.

واقع النيهوم الخاص فإن النظام هناك اختار صيغة اللجان الشعبية التي يحاولون وصفها بالديموقراطية المباشرة التي كانت تطبق في بداية حضارة المدن في اليونان القديمة، ويطلقها البعض على نظام الحكم في سويسرا.

وفي اللجان الشعبية تجتمع الجماهير كل الجماهير، وتصوّت على جميع القرارات من توزيع الخبز إلى إعلان دمشق والاعتراف بانفصال كرواتيا! الغالبية العظمى من المثقفين العرب قبلوا ذلك وتعيشوا ـ ولا أقول تعايشوا ـ ولكن النيهوم يريد أن يكون فقيه النظام، المحلل الذي يفتي للسلطان بجواز وطء المماليك في حشوشهم لأنهم ملك يمين والآية قالت: «انكحوا(...) ما ملكت أيمانكم». والفقيه الذي سيطعمه السلطان الفالوذج مقابل هذه الفتوى سيغطي بكمه أو طرف جبته نص الآية على: «ما طاب لكم من النساء».

الصادق النيهوم نظر الواقع السياسي العربي. ولم يهاجم الديموقراطية، لا، هو أذكى من ذلك. الديموقراطية هي أعظم نظام لكن لا حظ لنا فيها ومن العبث المطالبة بها لأنها اختراع غربي نشأ مع المصرف والمصرف ظهر مع استعمار العالم الجديد. وبما أننا لم نحضر حفلة اكتشاف أميركا فلا يمكن أن تقوم عندنا ديموقراطية، بل يتحتم على السلطة أن تحل وتمنع كل الأحزاب لأنها ظاهرة مستوردة فاشلة وأفشلت جهودنا نحو التقدم وسرقت الحرية من الشعب. يقول المفتي الثوري:

«نظام الأحزاب ليس ضمانة للديموقراطية، إلاّ في بلد فاحش الثراء، عايش تجربة الثورة على الكنيسة، وشارك في الغارة على قارات المحيط»(٥).

«بدون هذه الشروط مجتمعة، تصبح الأحزاب مجرد نوادٍ

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

سيايسة، معرضة لإغلاق أبوابها فوراً عند أول انقلاب يقوم به رجال الدين، كما حدث في إيران، أو الجيش كما حدث في مصر»[٦].

«استعارة نظام الأحزاب من دول الغرب وهي فكرة أقرب إلى الشماتة منها إلى النصح، لأن العرب لا يملكون رأس المال نفسه، ولا يملكون العمال، ولا الأسواق، ولا المصانع، وليس بوسعهم أن يؤسسوا أحزاباً لا تجد ما يدعوها إلى التحزب»[٧].

«فالديموقراطية القائمة على تعدد الأحزاب صيغة رأسمالية محضة، تخص الأوروبيين الرأسماليين وحدهم ولا يمكن نقلها إلى بيئة أخرى»[٨].

«والثابت، أن هذه الصيغة لم تنجح في أي مكان خارج بيئتها الرأسمالية(...) ولو كانت الجدية صفة من صفات ثقافتنا العربية، لما ارتفعت الآن هذه الدعوة المضحكة إلى نظام الأحزاب في وطن عاش تجربة الأحزاب من قبل»[٩].

هذه فتاوى جديرة أن يكتبها طغاة العالم الإسلامي بالإبر على أماق البصر، وهم يكتبونها فعلاً بالسياط على جلود الشعوب! وكان بغايا الفكر وما زالوا يتهمون الإسلاميين بأنهم هم الذين يعادون الأحزاب، وها هو عدو الإسلاميين اللدود ينسف أي أساس للمطالبة العامة التي تجتاح العالم الإسلامي اليوم، من أجل حق تشكيل وتعدد الأحزاب، وهو لا يفسر لنا كيف ألغيت الأحزاب في ألمانيا وإيطاليا بالسهولة نفسها التي ألغيت بها في مصر، رغم أن ألمانيا وإيطاليا عندهما الاسم الأعظم وهو المصرف، وشاركتا في حفل اقتسام العالم، ووصلتا إلى أعلى درجات السلم الرأسمالي ورغم ذلك، بل وبسبب ذلك أمكن قيام ديكتاتورية فيهما ألغت الأحزاب وحلّت البرلمان وادعت الحكم باسم الشعب! وهناك أيضاً

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٨٤.
(٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

وجد هتلر وموسوليني. ولا ننسى ستالين، فهو من فلسف لهما أن الأحزاب والبرلمان والديموقراطية اختراع يهودي شرير أو من صنع الرأسمالية عدوة العمال. ثم انتهى هذا الزيف وألقيت بقاياه في المحيط يلتقطها بعض السيارة في العالم المتخلف.

وقادة العالم الثالث ورعاته لا يحبون البرلمان ولا الانتخابات وقد جاء في الكتاب الأخضر أن التمثيل تضليل، وهنا يتقدم المفتي لينظر ذلك ويحلّله فيقول إنه لا يمكن قيام برلمان إلاّ بالأحزاب ولا أحزاب ولا صراع إلاّ إذا أقام المصرف وأصبح المجتمع من طبقتين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين وحيث إن... إذن لا يكون.. وما يجري هو بالضبط ما يجب أن يكون «فكلْ مخ» باطمئنان واقرأ الفاتحة للسلطان!

«البرلمان استوردناه من خارج عصرنا»[١٠]. «لا تملك لغتنا العربية كلمة عربية تعني البرلمان»[١١]. «وهو يرفض الشعب وطريق الشعب الذي سار عليه عبد الناصر والسادات»[١٢]. «إن الشعب كلمة سامة لأنها تصبح بديلاً عن شريعة الجماعة»[١٣] بل وأصلها يهودي كمان! ويلخص رأيه بأنه يدعو للديموقراطية المباشرة التي هي «ليست الفوضى وليست فكرة خيالية، بل هي فكرة حية ومعمول بها في بلدان كثيرة على درجة عالية من التنظيم والتطور منها دولة الإتحاد السويسري التي تجمع أربعة شعوب مختلفة تحت قبة برلمان واحد»[١٤]. وهو لم يجد مثالاً إلاّ سويسرا ولو وجد لذكر وافتخر. ومن ثم فقوله «في بلدان كثيرة» هو من باب التغرير بالشعب، كما فعل سحرة كل فرعون! وحتى في حديثه عن

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(١١) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٠.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

سويسرا لم يكن أمينا مع قرائه، إن كان يعلم، ولا مع نفسه إن كان يجهل، وصدّق أن سويسرا تحكمها اللجان الشعبية! أو أن الديموقراطية المباشرة في سويسرا تعني الأنظمة العربية، فلا أحزاب ولا برلمان ولا انتخابات!

ولا يجوز أن يردد الجهل الذي يقال في أزمة العالم العربي على صفحات المجلات والكتب التي قد تصل إلى يد مثقف. لا يجوز القول بأن سويسرا تحكمها اللجان الشعبية فسويسرا منذ ١٨٤٨م يحكمها برلمان من مجلسين على طراز الكونغرس الأميركي، مجلس نواب من ٢٠٠ عضو ومجلس المقاطعات أو الكانتونات. والمجلسان أو البرلمان السويسري يختار الحكومة ويراقب نشاطها. وفي سويسرا ١٢ حزباً رئيسياً ممثلة بالبرلمان وتشكل ٨ تكتلات برلمانية. وفي الانتخابات الأخيرة كان ٤,٢ مليون نسمة لهم حق الانتخاب و٢٤٠٠ مرشح على ٢٢٢ قائمة. ويحتكر الحكم في سويسرا منذ ١٩٥٩ تحالف من أربعة أحزاب. أما الديموقراطية المباشرة في سويسرا والتي تسبب الخلط في بعض الأذهان ويستخدمها البعض لتبرير قرارات الشرطة عندهم، فهي تعني حق الشعب في اقتراح القوانين أو طلب إلغاء قانون أو تعديل الدستور، كما تعني الاستفتاء الشعبي الذي أخذ به السادات وأسرف.

في سويسرا يحق أن يطلب خمسون ألف مواطن إعادة عرض قانون أقره البرلمان في استفتاء عام، كما يستطيع المواطنون طلب تعديل الدستور بشرط أن يجمعوا مائة ألف توقيع خلال مدة أقصاها ١٨ شهراً. ثم يطرح المطلب للتصويت العام ويشترط حصوله على أغلبية عامة على مستوى الدولة كلها، ثم أغلبية الكانتونات وهي الوحدات التي تكوّن الاتحاد السويسري الفيدرالي. فالاستفتاء الذي تجريه الحكومة والاستفتاء الذي تجبر عليه الحكومة هما العنصران الرئيسيان لما يسمى بـ «الديموقراطية المباشرة». وفي داخل الكانتونات يصوّت الناخبون على كل إضافة

للميزانية فوق حد معين[١٥]. وكما حدث في مصر يعترض الكثير من فقهاء القانون والسياسيين في سويسرا على أسلوب الاستفتاءات لأنهم يعتقدون أنها وسيلة لتضليل الشعب لحساب المصالح الاحتكارية الكبرى التي تتمكن من خداع المواطن العادي بعكس الحال مع النواب في البرلمان.

أما عن ديموقراطية الهواء الطلق كما يسمونها في سويسرا وهي القشة التي يتشبث بها النيهوم، فهي تمارس في خمسة كانتونات فقط من ٢٦. وذلك حين يجتمع الشعب كله لإقرار ميزانية الكانتون والقضايا الهامة للكانتون، وقد أصبحت أشبه بمهرجانات لإحياء التقاليد وجذب السياح. ففي كانتون «ابانزل» لا بد أن يحمل الرجال السيوف لإثبات حقهم في التصويت (لأن حمل السيوف كان محظوراً على العبيد والنساء) وقد اضطروا لإعطاء النساء ترخيصاً كتابياً بالحضور. وهذا يؤكد أنها تقاليع ومهرجانات سياحية وليست طريقة جادة لحكم البلاد.

باختصار الديموقراطية التي يبشّر بها الصادق النيهوم، بعد أن شرّق وغرّب وأتى بكل طريف ومستغرب، هي اللجان الشعبية ولكن لو كتب ذلك لما أصبحت له ميزة عن الكتّاب الوافدين، ومن ثم يفاجئك النيهوم بقنبلة الجامع:

> «لا بد من العودة للجامع فهو بداية ديموقراطيتنا. هو الحل لمشاكلنا. هو المحرر للإسلام الأسير والمسلمين المستضعفين. هو البديل عن المصطلحات الديموقراطية الرأسمالية» إنه مقر مفتوح في كل محلة يرتاده الناس خمس مرات كل يوم. لهم حق الاجتماع فيه، حتى خلال ساعات حظر التجول. تحت سقفه مكفولة حرية القول، وحرية العقيدة وسلطة الأغلبية في لغته كل المصطلحات المطلوبة، وكل كلمة حية ترزق».

(١٥) من نشرة وزارة الخارجية السويسرية بعنوان: الديموقراطية المباشرة هي أساس الحياة السياسية.

و«المسلم لكي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يجب أن يكون له صوت مسموع في إصدار القوانين وكلمة لا إله إلا الله تعني أن أحداً غير الله لا يملك السلطة. [كيف إذن أعطيت السلطة للجان أو لمجلس الثورة أو زعيم الثورة؟] وليس له أن يتخذ القرار إلاّ بعد إحصاء الأصوات»(١٦).

«ومن دون الجامع لا نملك ثمة ما يضمن للجماعة حق إدارة شؤونها سوى صحافة من دون سلطة، ودستور لا يحتاج إليه أحد، وديموقراطية صعبة النطق، لا يعرف مواطننا من أين يكلمها. هذا هو نصف حصيلتنا من دون الجامع»(١٧).

«الله سمى البرلمان بالجامع «ودعا الناس للاجتماع فيه مرة في الأسبوع»(١٨).

«تسليم السلطة المباشرة للناس عن طريق الشورى المباشرة في الجوامع»(١٩).

وقبل أن تصيح الله أكبر! هل أسلم عمر بن النيهوم! قبل أن تستثار كما حدث لرياض نجيب الريّس، وتتصور أن النيهوم يريد العودة إلى المسجد حيث بدأت حضارتنا، سوف تتذكر أن هذه هي شعارات الأصوليين والحركة الإسلامية، وهي من المحظورات في العالم الإسلامي، وبالذات حيث يتولى العسكر القيادة، فذاك عرف متفق عليه منذ استيلاء الجيش التركي على السلطة. فكيف يطالب النيهوم بالعودة إلى المسجد أو حتى بحكم المسجد؟ هل سيقول إن الحل هو الإسلام؟! هل آثر النيهوم الحرية وقرر أن ينطلق مع قوافل الشهداء، أم أن اللجاجة والتفاصح أوقعاه في شر أفكاره وأطبقا عليه فخه؟!

(١٦) النيهوم، **الإسلام في الأسر**، ص ٢١.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٣١.

هيهات!! إنه عبقري من الطراز النادر. ولعله وصف فكره فأبدع عندما قال:

«تعرضت الأغلبية لحملة نفسية مروعة قادها السحرة منذ عصر سومر لتبرير سلطة الملك ـ الإله في برنامج معقّد من الخرافات والأساطير استهدف تخريب عقول الناس وحرق كل جسر يربطهم بواقعهم»[20].

هذا تعريف شديد الدقة لما يقوم به الساحر المعاصر الصادق النيهوم. وإذا كان النيهوم يرفض البرلمان كما يرفضه كل العسكر، ولكن على أساس أن كلمة برلمان لا وجود لها في لغتنا! إلاّ أنه لا يتمسك بهذا الاعتزاز الوطني في نظريته عن المسجد، إذ يرفض اللفظ الذي ورد في القرآن ويصر على كلمة الجامع التي لم ترد ولا مرة واحدة لا في القرآن ولا في السنّة. وهو على أية حال يرفض السنّة، ولا يساير في ذلك العسكر وحدهم، بل الخوارج الذين ما زال نفوذهم الفكري يترك بصماته على تفكير الكثيرين من العرب حتى النيهوم!

هو ضد المسجد الذي يضم المسلمين المصلين والعابدين والعاكفين. وهو يريد جامعاً يجمع الناس:

«بغض النظر عن دياناتهم وشعائرهم»[21].

«المسجد فكرة قديمة عرفتها كل الحضارات، ولها اسم في كل لغة أما الجامع فهو فكرة أخرى، لم يعرفها أحد ولم يدع له أحد إلاّ الإسلام»[22].

نعم ولا عرفها الإسلام ولا الله سبحانه وتعالى الذي فضّل لفظة المسجد ولم يذكر الجامع قط!

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٢.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

الجامع الذي يطالب به النيهوم هو النقيض لمسجد المسلمين، ولا يمكن أن يكون إلاّ كذلك. فهو مكان يريد النيهوم أن يجمع فيه:

«الناس المتفرقين بين المساجد والكنائس والمعابد في جهاز إداري موحد(...) هذا الجامع لم تعرفه ثقافتنا العربية أبداً لأنه انتهى قبل أن تولد، وتركها تنمو في المساجد لكي تصبح نصف ثقافة، لغتها تقول شيئاً وواقعها يقول شيئاً آخر(...)»[٢٣].

فالمسجد كان النكسة والمطلوب الآن تحرير الجامع من المسجد. تحريره من الإسلام وسيطرة المسلمين، وجعله مرتعاً لغزلان وملتقى صلبان ونجمة داوود. وقبل أن نستطرد نقول إن النيهوم مغرض في حق الإسلام المتعارف عليه، ولا أظن أنني بذلك أهاجمه أو أحرّض عليه (أحرّض من يا حسرة! وقد أصبح الطريق مفروشاً بالورود لكل من يسب الإسلام، والمشانق لكل من يتمسك بالإسلام!) ولكني أصحح وضعاً مغلوطاً. إنه لموقف يثير الألم أن يحاول هؤلاء المثقفون التمسح بالإسلام، وهم يرفضونه من الأساس، فما الذي يمنعهم من المجاهرة بإلحادهم؟ إنهم يحلمون بدور مارتن لوثر ولكن لا يملكون شجاعته. ولا هم على استعداد لتحمل تبعات موقفهم. يريدون أن يتوجوا أصحاب دين جديد بلا صليب ولا حتى معاناة، بل بمجرد التشدق ببعض كلمات تقال من مكتب مكيّف الهواء أو تملى على سكرتيرة إيطالية أو فرنسية الثقافة من تليفون السيارة!

النيهوم يدعو لدين جديد غير الإسلام الذي يتبعه المسلمون واتبعوه، هو ضد حديث أركان الإسلام الخمسة. فهذا الحديث:

«هو الذي أضاع الإسلام ومكّن بني أمية من سلب حقوق الناس»[٢٤].

ليس كلامنا هنا بهدف نقد أفكار النيهوم، وإنما تأصيلها، بردّها لجذورها وكشف ادعائه لثورية كاذبة، وإلاّ لقلنا متى وكيف مكن

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٦.

هذا الحديث بني أمية من سلب حقوق الناس؟ هل توجد دولة في تاريخ العالم واجهت ثورات وتمردات مثل دولة بني أمية فأين تأثير هذا الحديث؟ والنيهوم ينكر العبث[٢٥] وينكر الآخرة[٢٦] وينكر الجنة[٢٧]. وهو يرفض الصلاة كعبادة ويعتقد أنها ضرب من اليوغا أو برنامج لجني فوندا سابق لعصره.

«إن حركات الصلاة الإسلامية ليست رموزاً بل أوضاع يتخذها المصلي لتمرير ضغط الهواء في جميع أنحاء جسده بتوقيت الشهيق والزفير»[٢٨].

ولأن فقهاء الإسلام لم يكونوا يتقنون علم الشهيق والزفير مثل النيهوم، فإنهم لم يكتشفوا أبداً لماذا:

«اختار الرسول عليه السلام هذه الحركات من دون سواها. مما دعاهم إلى تفسيرها تفسيراً بلاغياً بحتاً فالوقوف في الصلاة هو المثول بين يدي الله والسجود هو إبداء الخضوع(...) إلخ»[٢٩].

هذا «هجص» لا قيمة له ولكن البعض يعتبره شجاعة وجرأة على المقدسات ـ وهذا صحيح لو كان كاتبه يعيش في طهران أو الرياض ـ ولكن حيث هو في جنيف فلا شجاعة ولا من يحزنون!

وهو غاضب جداً لأن أطفالنا يجبرون على تلاوة القرآن قبل أن يتموا العاشرة، وغاضب لتحريم الفقه زواج غير المسلم بالمسلمة[٣٠]. وهو يرفض قول القرآن إن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام.. ويرفض ما جاء به عن خلق آدم وحواء[٣١].

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٣، ١٠٧، ١٠٨.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٤.
(٢٧) المصدر نفسه ص ١٠٩.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٥١.
(٣١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

وكل ما ورد عن قصة موسى وفرعون[٣٢]. تحريم الربا «غلطة اقتصادية مميتة»[٣٣]. والإسلام دين عنصري لأن المسلم يعتقد أنه:

«هو عبد الله الصالح الذي وعده ربه بالخلود في الجنة، ووعد غيره بالخلود في النار. إنه مثل الرجل الأبيض الذي يعتبر لون جلده مبرراً شرعياً بالتفوق (هل الدين يقوم على الاختيار الحر والمفتوح لكل من شاء. ألم نقل إننا أمام نصب فكري؟!) ويتابع: «وهي فكرة تناقض نصوصاً قرآنية صريحة، لكنها أصبحت قاعدة لقوانين إسلامية متعددة، منها تحريم زواج المسلمة من غير المسلم (القوانين العربية تحرم زواج الليبية والكويتية من المصري أو السوداني.. إلخ. وكما قلنا إن الإسلام قطع نصف الطريق بأن أباح الأسرة المتعددة الأديان، بزواج المسلم من غير المسلمة وهذه خطوة لم يقم بها أي دين آخر، فهل يستحق الذي قطع نصف الطريق أن يخص بالهجوم والنقد بينما لا ينتقد موقف الآخرين الذين يرفضون إلى اليوم زواج الرجل أو المرأة ولو حتى من مذهب آخر داخل الدين نفسه.. عجبي!».

وبعد ذلك يقول: وإباحة دم المرتد، واعتبار غير المسلمين أنجاساً، لا يحق لهم دخول الأراضي المقدسة (يا سبحان الله، إعلامه سلخ جلد أهل الخليج لأنهم سمحوا للمشركين بدخول حفر الباطن التي تبعد ألف ميل عن الأراضي المقدسة، وها هو يطالب بإدخال المشركين البيت الحرام، ولعل هذا يكشف أكذوبة تمسحه بالقرآن وادعاء أنه يرفض إسلام الفقهاء. فالقرآن هو الذي قال صراحة: ﴿إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا...﴾[٣٤]. فالذي قال إن المشركين أنجاس هو القرآن. والذي منعهم من دخول المسجد الحرام هو الله في القرآن. والنيهوم يعترض على ذلك، لماذا النفاق والرياء والجبن وادعاء أنه يعارض السنّة أو الفقهاء فقط وليس القرآن! على من يضحك وإلى متى

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦٦.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٥٤.
(٣٤) **القرآن الكريم**، سورة التوبة، الآية ٢٨.

نزيّف ونضلّل ونقول غير ما نعني؟! قلها وتحمل نتائجها فأنت تعلم أن كل الغرب الصليبي وعملاء كافة الأجهزة سيهبون للدفاع عن حقك في الكفر! وتحريف مفهوم الجهاد، من معركة لإقرار الديموقراطية إلى حرب ضد بقية الأديان[٣٥]. (وهو سخف وافتراء! فمتى حارب الإسلام بقية الأديان. والله لولا سيوفنا لفني أكثر من دين وملة، ولكن هذا هو خلف كجلد الأجرب يفتري علينا بما يفتخر تاريخنا بخلوه منه!).

الصادق النيهوم عندما يتحدث عن الجامع هو يعني اللجان الشعبية وليس المسجد فهو ضد المسجد الذي أضاع الجامع «ضاع الجامع وراء المسجد»[٣٦]. وهو ضد الحل الإسلامي والإسلاميين، مثل السلطة كل السلطة في العالم الثالث، بل ومثل حكومة فرنسا وأميركا وتل أبيب(...) إلخ. فهو يقول:

> «فالدعوة التي ترتفع حالياً في أرجاء الوطن العربي، مطالبة [بإحياء الإسلام] دعوة لا تطالب بإحياء صوت المواطن المسلم في مؤتمر يوم الجمعة، بل تهدف إلى تكريس إلغاء الحوار باسم الإسلام نفسه»[٣٧].

ثم يفقعنا حكمة:

> «الإسلام الذي يبشر به القرآن ليس شريعة تطبقها دولة، بل دولة أخرى في حد ذاتها»[٣٨].

وأم جحا فاعلة إن كان قد فهم شيئاً! وهو يزيدنا تعريفاً بجامعه الذي هو نقيض مسجدنا فيقول:

> «بيت لا تسري عليه قوانين الدولة»[٣٩].

---

(٣٥) النيهوم، **الإسلام في الأسر**، ص ٢٠١.
(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٩٢.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢٤.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٨.

إن كان يقصد اللجان الشعبية فهو يخدعنا، لأنها تشكلت بموجب قرار من رئيس الدولة وتسري عليها قوانين الدولة بالطبع وبالوضع. وإن كان يتحدث عن مسجد المسلمين فهو بالطبع تسري عليه قوانين الدولة التي تشرعها بموجب دين المسجد، وقد يكون التشريع في المسجد أو خارجه ولكن المهم هو أن يكون بوساطة أهل الحل والعقد. وبموافقة الأمة بالأسلوب الذي يضمن شرعية وجدية ونزاهة وصدق هذه الموافقة. المسجد لم يصنع المواطن الحر بل صنعه القرآن والسنّة. نعم السنّة التي علّمت المسلم، أنه لا قدسية لبشر ولا عصمة لقرار، بل حتى قرارات رسول الله في أمور الدنيا قابلة للخطأ وللمراجعة والتصحيح. المسلم الذي تعلم ذلك في غزوة بدر، هو الذي علّم المرأة أن تصيح في المسجد: ليس لك هذا يا عمر! وعمر تعلم من سنّة الرسول أنه لا بد أن يرجع عن الاجتهاد الخاطىء، متى نُبّه له. فالأصل هو الإسلام، هو المجتمع المسلم. هو المواطن المسلم. أما الجامع الذي يضم كل الأديان فهو هايد بارك أو لعله دعوة بهائية ستكشف عنها الأيام! كذلك رفض الإسلام سياسة القطيع الذي يحشد في مكان عام ويصيح موافقون موافقون. أو ما يسميه النيهوم بالديموقراطية المباشرة. ولما حدث ذلك بادر رسول الله بأبي وأمي فقال:

«لا! ولكن اختاروا من بينكم نقباء يرفعون إلينا رأيكم».

صلوات الله وسلامه عليه. هذه هي الديموقراطية الحقة دون حاجة للمصرف اليهودي ولا غزو أميركا وإبادة الهنود الحمر!

«وقد تعمّد رسول الله أن يوكل إمامة الصلاة الجامعة إلى المسؤول السياسي شخصياً، لتسهيل مهمة الحوار السياسي بالذات»(٤٠).

«ويعني إيه؟! هو كان في مسؤول سياسي ومسؤول مخابراتي؟! حذلقة وفذلكة!».

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٨٩.

وتحلو له لعبة البيضة أو الفرخة (أو حاوريني يا طيطة) فنحن لا نستحق البرلمان ولا الديموقراطية قبل أن نمتلك المصرف ولا سبيل للمصرف إلاّ بالديموقراطية و:

«تطبيق الشريعة يحتاج أولاً إلى مجتمع شرعي»[41].

ولا يخبرنا كيف يصبح المجتمع شرعياً أو «كوشير» من غير شريعة أو قبل أن نطبق الشريعة!

«إن كل قانون تسنه الشريعة تحت سلطة الإقطاع يصبح قانوناً مسخراً لخدمته. وكل سلاح تشهره الشريعة للدفاع عن الناس، يتحول إلى سلاح إلهي ضدهم، لأن الخلطة نفسها مستحيلة من أساسها»[42].

الخلطة فاسدة جداً. الشريعة لا تشرع تحت سلطة الإقطاع وإنما هو الإقطاع الذي يشرّع حتى لو ادعى أنه يشرّع باسم الشريعة. فنحن غير ملزمين بتصديقه. والثورة على الإقطاع تمت باسم الشريعة، وهي التي حررت الإنسان المسلم من ذل الإقطاع قبل إنسان أوروبا بألف سنة. لم ينوجد في العالم الإسلامي «حق الليلة الأولى»، ولا بيع الذين ولدتهم أمهاتهم أحراراً، ولا كان الفلاح المسلم يعتقد أن دم النبيل أزرق.

دعنا من الجامع والمسجد ولنتوقف قليلاً عند تسبيح النيهوم بالمصرف والنظام الرأسمالي، وسنكتشف أنه إنما يعبّر عن إعجابه وامتنانه لليهود، فهم الذين أهدوا البشرية مفتاح الكنز وهم أصل الحضارة واقرأ معي هذا:

«**جلس قادة العبرانيين الهاربين برؤوس أموالهم من مصر** (حتى التوراة اعترفت أنهم سرقوها من المصريين، ولكن الكاتب الليبي الثوري يشهد بأنها رؤوس أموالهم! حقهم هربوا من الطغيان أو النهب المصري **لكي يكتبوا النسخة الأولى من دستور الدولة**

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

الرأسمالية الحديثة، ويؤسسوا أول جمهورية ديموقراطية في التاريخ»[٤٣].

(دولة على رأسها نبي ويديرها كهنة وبموجب لوح عليه وصايا من السماء تكون ديموقراطية وجمهورية لمجرد أنها يهودية الدين؟! أما الإسلام فمحرم ورجعي طوال عمره). فهو يقول:

«إن أربعة عشر قرناً من الإسلام لم تنتج في واقع العرب سوى حكومة إسلامية واحدة[٤٤].

هي حكومة عمر التي دامت عشر سنوات. أما دولة اليهود التي قامت على الذبح والتذابح، فقد وضعت أول دستور ديموقراطي وأول جمهورية، بل الدستور الأم الذي بقي إلى اليوم. فهو يتابع:

«وهو دستور سوف يستعيره اللورد كروموبل، عندما يفتتح عصر الجمهوريات الأوروبية، ضامناً لليهود جميع حقوق التأليف»[٤٥].

ولا مناحيم بيغن في جهله وصلفه قال ذلك، أو يمكن أن يدّعي أن اليهود هم أصل الحضارة! هذه طبعة جديدة شديدة الادعاء للتوراة، وتقرّب كاتبها من جائزة نوبل، لولا خلوها من أي أساس أو حياء علمي!

وأخيراً هذا هو موقف المعادين للتيار الإسلامي، إنهم ضد البرلمان والأحزاب والانتخابات. أما عن الحركة الإسلامية فهي لم تحكم بعد في العالم العربي، ومن ثم فلا تحاكم إلاّ على ما تعلنه، وهي تعلن تمسكها بالتعددية والانتخابات الحرة ومسؤولية الحكومة أمام الأمة وحق عزل الحاكم. هذا هو جوهر النظام السياسي الإسلامي حتى ولو اقتضى البعث الحضاري نحت أسماء من تاريخ الأمة كما فعلوا مع مفردتي ديموقراطية وكونغرس. فكلها أسماء تعزز أو تعلن انتماءهم الحضاري أما المضمون فلا خلاف عليه.

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

تقول ما لاتعلم

السيد محمد جلال كشك

أنا أعمل وأقيم خارج الوطن العربي منذ ثلاثين سنة على الأقل. فأين هم [العسكر] الذين تريد أن تضعني في خدمتهم؟ ولماذا تكون الدعوة إلى إشراك المواطن في الحكم، خدمة للدكتاتورية العربية؟ ومن قال لك إنك تستطيع أن تستغل حق النقد، في الكذب والتجني والردح الرخيص إلى هذا الحد؟

إنني لا أنتظر إجابتك، ولا أمنحك شرف الحوار أصلاً، لكنني أريدك أن تعرف، أن الكتاب الذي تحب أن توظفه في خدمة [الديكتاتورية العربية]، قد منعت الرقابة تداوله في كل بلد عربي من دون استثناء، بما في ذلك بلدي ليبيا التي تغمزني من قناتها. وهي حقيقة يشهد بها الناشر شخصياً، ومن شأنها أن تعري جميع أكاذيبك، إذا كان ذلك ما يزال يحتاج إلى تعرية.

أما قولك إن الديمقراطية المباشرة، لا تمارس في سويسرا إلاّ في خمس كانتونات فقط، فهي نكتة هائلة لا بد أن أثبتها لك هنا، لكي يعرف كل من يريد أن يعرف، أنك رجل هزلي، تقول ما لا تعلم، ولا تستحق شرف النقاش الجاد.

المقال الثاني

من فمك أدينك يا إسرائيل[*]

مصطفى الفيتوري
كونية المحمودي
ليبيا

إن قراءة ما كتبه محمد جلال كشك في «الناقد» تضع الإنسان في حيرة بالغة وتدفعه إلى طرح تساؤلات عديدة عن جدوى الحوار ومعناه، وقبل هذا كله: كلية الأحكام وشموليتها وسهولة إطلاقها، فالمقال بأسره مكرس للهجوم على الأستاذ الصادق النيهوم بسبب ما ورد في كتابه «الإسلام في الأسر» وبطريقة تلغي مبدأ الحوار، ويستهدف الهجوم الشخصي أكثر مما يتعرض لآرائه وأفكاره التي طرحها في كتابه موضوع مقالة السيد كشك.

يبدو المقال من الوهلة الأولى محاولة جادة ولكن (فاشلة) لإلصاق شتى التهم بالأستاذ النيهوم، ويظهر أن فكرة الكاتب في كيل الاتهامات وتسطيح الأمور قد اتخذت منحيين:

الأول سياسي، **والثاني** ديني، لينتهي كل منهما بإصدار حكم مطلق لا نقاش فيه.

فعلى الصعيد السياسي يحس القارئ - ومنذ قراءة الأسطر الأولى للمقال - بمحاولة قوية لتصنيف النيهوم في نظام سياسي معين،

(*) رد على محمد جلال كشك في مقاله: «**في خدمة العسكر: محللك سر**». في **الناقد**، العدد ٥٤، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢.

وبالتالي التعامل مع كتابه، وآرائه من وجهة نظر مسبقة لدى الكاتب حول ذلك النظام، وعبر ذلك يحاول الكاتب «مشكوراً» اقناعنا بأن ما كتبه «وما سيكتبه» النيهوم لا يخرج عن كونه تنظيراً سياسياً و(فتوى) يحتاجها النظام في البلد المعني لتأكيد شرعيته، وأن النيهوم يتقدم ليوفر كل ذلك!! ولا يستطيع الكاتب (عملاً بمبدأ من فمك أدينك يا إسرائيل) أن يقدم لنا دليلاً واحداً أو حجة واحدة وردت في كتاب النيهوم تفيد أو تؤكد اتهامه بالتبعية أو لعبه دور (مفتي السلطان) على حد تعبير السيد كشك.

ويتجاوز الكاتب محاولة إلصاق التبعية بالنيهوم إلى ما هو أشنع حين يحاول أن يتهمه بالعمالة حيث يقول: «... فأنت تعلم أن كل الغرب الصليبي وعملاء كافة الأجهزة سيهبون للدفاع عن حقك في الكفر»!!

ويلحق ذلك كله باتهام النيهوم بأنه ـ في كتابه ـ ينظر أيضاً إلى اليهود على أنهم بناة حضارة وسباقون إلى التمدن!

وبقدر هجوم الكاتب على المعنى.. فهو فيما كتبه يعطي الانطباع القوي برفضه الشديد للتجربة السياسية في ليبيا لسبب مجهول وإن كان يمكن استنتاجه من خلال نغمة المقال. فالكاتب لا يضيع الكثير من وقته إلاّ ليؤكد لنا أننا نحن العرب مجبرون على استيراد كل لوازم حياتنا من معدات المطبخ إلى «معدات» السياسة من الغرب، وأن ليس من حقنا أن نحاول ـ حتى مجرد المحاولة ـ أن نصنع أشياءنا ولو كانت سيئة أو فاشلة! أو أن نجرب إمكانياتنا لأجل علاج واقعنا وفقاً لمعطيات هذا الواقع وبما يتناسب مع إفرازات بيئتنا ومجتمعنا.

إنها العقدة القديمة المتجددة الملخصة في أن الأجنبي هو الأفضل لدرجة أفقدتنا نحن العرب الثقة في أي شيء عربي وبتنا لا نرى

سوى عجزنا ونرفض أي جديد أو «محاولة» لتقديم أي شيء طالما كان المصدر عربياً!!

أما على الصعيد الديني فلم يكن حال النيهوم - في نظر السيد كشك - بالأفضل، فهو أي النيهوم - «كافر» وهذه تهمة لا ندري من أين أتى السيد كشك بها!! ومن أعطاه الحق في إطلاقها على الآخرين؟ وكيف لمثقف يقيم في واشنطن منذ سنين أن يقع في المحظور نفسه الذي يقع فيه دعاة تسييس الإسلام من تنظيمات مختلفة تمارس تكفير وحق قتل الآخرين لمجرد الاختلاف معهم في الرأي؟!!

ويقلّب الكاتب الأمر على أوجهه «فيكتشف» - جزاه الله خيراً - أن النيهوم يدعو لدين جديد «... غير الإسلام الذي يتبعه المسلمون واتبعوه..». ولا يكتفي بذلك بل يحرض على حياة الأستاذ النيهوم قائلاً: «إن النيهوم مغرض في حق الإسلام المتعارف عليه» في تجن صارخ على حرية التعبير وفي قفزة كبيرة في عالم الأحكام الجاهزة تبلغ ذروتها حين يكتشف الكاتب أن لا قوة لديه للتحريض على فعل ذلك فيتحسر قائلاً: «... أحرض من يا حسرة؟ وقد أصبح الطريق مفروشاً بالورود لكل من يسب الإسلام».

إنه فعلاً لموقف غريب يصدر عن إنسان يعتبر نفسه مثقفاً وكاتباً، تجاه زميل له كل جريمته أنه (حاول) تحليل أسباب قصور الأمة وتحديد أماكن علتها فإن أصاب فأحسن وإن أخطأ فلا جرم عليه؟

إننا لا نحاول الدفاع عما كتبه الصادق النيهوم، لأن أفكاره تدافع عن نفسها، ولعل ردود الفعل التي أثارتها مقالات النيهوم حين نشرها في «الناقد» [قبل جمعها في كتاب الإسلام في الأسر] تشهد بمكانة النيهوم الفكرية ومكانة «الناقد» الأدبية، ذلك أن «الناقد» استطاعت بما تنشره أن تثير ذلك الكم الهائل من الجدال حول موضوع بالغ الحساسية ألا وهو علاقة الدين بحياتنا الحاضرة.

إن ما أثارته «الناقد» عبر آراء النيهوم وسواه حول الإسلام وعلاقته بالسياسة لم يسبق له مثيل من حيث جرأته على تحريك واقع شبيه ببركة آسنة من جراء الركود، والتحريم المطلق المحيط بها!

إنه لمن المؤسف حقاً أن نتعامل مع آراء وتجارب الآخرين منطلقين من وجهة نظر مسبقة محكومة بقناعات شخصية تلغي الفكر، وترفض مبدأ الحوار، والأكثر أسفاً هو أن يحاول البعض استغلال مطبوعة كـ«الناقد» ـ اكتسبت مكانتها الأدبية والفكرية بفضل كونها تتسع لكل الآراء.

وختاماً حبذا لو يتحفنا السيد كشك بمعاني جمله (الأنيقة) من قبيل «حاوريني يا طيطة» وهل يحتاج صاحب الفكر إلى جمل من هذا النمط؟.

عن «الإسلام في الأسر»(*)

نوال السعداوي(**)

التقيت لأول مرة رياض الريّس في لندن، خلال شهر آذار (مارس) ١٩٩٢، وأهداني بعض الكتب التي نشرها مؤخراً، ومنها كتاب «الإسلام في الأسر» للصادق النيهوم. وقد سررت لقراءتي هذا الكتاب، الذي لم أسمع عنه إلاّ اليوم، مع أنه منشور منذ العام الماضي. لكن يبدو أن أهم الكتب العربية أصبحت تنشر اليوم خارج الوطن العربي، في لندن، باريس ونيويورك، وغيرها. وبالتالي لا تصل إلى الملايين من الرجال والنساء والشباب في الوطن العربي، إلاّ بأعداد قليلة، وحين تسمح الرقابة!

وما أحوجنا إلى مثل هذه الكتب الشجاعة التي تهتك بعض الحجب والمعميات السياسية أو الدينية، الرائجة هذه الأيام، تحت ستائر كثيفة من أدخنة المباخر والخطب والنصوص المحفوظة.

ويشتمل الكتاب أيضاً على الردود على المؤلف، ثم رد المؤلف على الردود في تعقيب موجز يقول فيه:

> «وانتهى الجهد الذي بذلناه إلى نوع من الحوار المستحيل بين نوع من الطرشان».

وكنت أود من المؤلف ألاّ يستخدم كلمة «الطرشان» لأنها كلمة لا

(*) نشر هذا المقال في: **الناقد**، العدد ٤٩، تموز (يوليو) ١٩٩٢.

(**) نوال السعداوي مؤلفة وباحثة اجتماعية وروائية مصرية صدر لها مؤخراً رواية **«جنّات وإبليس»**.

تقول شيئاً، وإنما مجرد حجر يلقيه في وجه معارضيه، وهذا أمر أدانه في كتابه مراراً فكيف يعود إليه ويستخدمه؟

لا شك أن معظم الردود كانت خطباً بلا نقد حقيقي لأهم ما جاء في الكتاب، وكانت هناك أيضاً بعض الكلمات كالأحجار، مثل كلمة «الغوغائي»، وهي بعيدة كل البعد عن حقيقة المؤلف، الذي بذل جهداً يستحق الاهتمام.

ومن خلال كل ذلك برز سؤال هام لم يستطع أحد الإجابة عليه وهو: كيف يمكن للشعوب العربية أن تملك السلطة الجماعية وتتحول من قطيع ساكت غائب الوعي والإرادة إلى قوة بشرية منظمة قادرة على محاسبة حكوماتها وإسقاطها عند اللزوم؟

ولا أظن أن الإجابة على مثل هذا السؤال هي مهمة المؤلف وحده، ولكنها في رأيي مهمة جميع أصحاب العقول في بلادنا العربية رجالاً ونساء وشباباً ومراهقين. وهي مهمة العقول التي تعيش وسط الناس وتتعرف على آلامهم وآمالهم.

ويقول الصادق النيهوم إن السبيل الوحيد لكي يضمن العرب لأنفسهم صوتاً حقيقياً في شؤون الإدارة والقضاء هو أن تجتمع الأغلبية تحت شعار دستوري واحد في مكان واحد ووقت واحد وهذا هو الجامع، يوم الجمعة.

لكن في قريتي بدلتا مصر فإن أغلبية سكان القرية تتجمع يوم السبت في السوق الكبير، وليس في الجامع يوم الجمعة. ذلك أن أغلب النساء والشباب والمراهقين والأطفال لا يذهبون إلى الجامع، ولكنهم يذهبون إلى السوق يوم السبت.

وفي هذا السوق يحدث الاختلاط والتجمع الشعبي الحقيقي بين جميع فئات سكان القرية بصرف النظر عن السن أو الجنس أو درجة التعليم، أو الأمية، أو الدين أو العقيدة. فالأقباط يذهبون إلى السوق ولا يذهبون إلى الجامع. وفي هذا السوق أيضاً تحدث

العلاقات الاقتصادية والتجارة والتبادل والحوار والأحاديث والاتفاقيات حول البيع أو الشراء أو الزواج أو العمدة أو الحكومة أو شيخ الجامع أو غيره. أي أنها اجتماعات سياسية لكن ينقصها التنظيم والوعي.

وقد أعجبني دفاع المؤلف في كتابه عن حقوق المقهورين من النساء والمراهقين والشباب والأطفال، وكنت أتوقع منه أن يبحث عن المكان أو الوسيلة التي تجمع هؤلاء، فهل هو «الجامع» الذي يحتله اليوم العسكر ورجال الدين؟!

ولا يكفي أن نغير اسم «المسجد» إلى اسم «الجامع» ليخرج منه العسكر ورجال الدين. والأفضل أن نبحث عن مكان آخر أكبر اتساعاً، تتجمع فيه فئات أكثر من الناس، ولا يكونون فيه تحت سيطرة العسكر أو رجال الدين.

لكن هل المشكلة هي المكان فحسب؟!

وأنا أتفق تماماً مع الصادق النيهوم في أن جوهر الإسلام أو «العدل بين الناس» قد تحول إلى وصفة فقهية لدخول الجنة بعد الموت. لكنه لم يشرح لنا في تاريخنا كيف حدث ذلك؟ كيف استطاع رجال الدين السيطرة على الناس؟ وما هي العلاقة بين العسكر الذين يمسكون الحكم ورجال الدين الذين يمسكون المصاحف؟

إن كشف هذه العلاقة وتعريتها هو أول خطوة لعلاجها. كذلك الكشف عن العلاقة بين العسكر أو الأنظمة العربية والقوى الدولية الأجنبية. إذ إن هناك مثلثاً يلعب دوراً في استمرار تلك الأنظمة العربية في الحكم إلي الأبد، ولا يمكن أن يسقط الحاكم عن عرشه الأبدي إلاّ بالموت أو الاغتيال.

هذه الأنظمة العربية المستبدة تبقى وتستمر بسبب هذا المثلث الذي يتألف من:

١ ـ القوة الإلهية عن طريق رجال الدين.

٢ ـ القوة الدولية عن طريق التعاون مع الأجانب.

٣ ـ قوة البوليس والعسكر أو الجيش.

ويمكن لهذا المثلث أن ينهار إذا انهار ضلع واحد منه ومن هنا تلك التعمية المستمرة لهذا التحالف الثلاثي، الذي تجمعه المصالح، رغم ما يشاع عن وجود تناقض، تروِّج له وسائل الإعلام.

وتأتي أهمية كتاب الصادق النيهوم (رغم الاختلاف معه في بعض الأجزاء) في أنه يكشف بشجاعة وصدق عن الكثير من أمراضنا الثقافية والسياسية والاجتماعية، وهذا في حد ذاته إنجاز كبير في هذه الأيام التي تتغطى فيه أمراضنا وعيوبنا بورق الصحف والأحجبة.

ويبقى السؤال الهام بلا جواب: كيف تتحقق الديموقراطية المباشرة التي ينادي بها الصادق النيهوم؟ ومن الطبيعي أن الديموقراطية المباشرة أكثر صدقاً وتعبيراً عن إرادة الناس من الديموقراطية غير المباشرة. لكن كيف تتحقق هذه الديموقراطية المباشرة؟ وكيف يمكن تنظيم جماهير الشعب من الرجال والنساء والشباب والمراهقين سواء في أحزاب أو جمعيات أو هيئات أو لجان شعبية أو أي اسم آخر؟! وقد أكّد المؤلف أن فشل الديموقراطية في بلادنا العربية ناتج عن أن العرب نقلوا صيغة الديموقراطية الأوروبية رغم أنهم يفتقرون إلى مقومات هذه الصيغة وأهمها الاقتصاد الرأسمالي الحر المتطور.

وقد يتفق معه الكثيرون في هذا الطرح، أي ربط التطور الاقتصادي بالتطور الديموقراطي. لكنه عاد وفصل الديموقراطية عن الاقتصاد، واكتفى بأن وجد «المكان» الذي يجتمع فيه الناس يوم الجمعة وهو «الجامع»، ليحل المشكلة.

لكن ما الفرق بين مكان ومكان إذا كانت القواعد التي تحكم اللعبة واحدة؟!

وما الفرق بين أن يجتمع الناس في الجامع أو السوق أو البرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس الأمة أو مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أو مجلس الأمناء أو أي مجلس آخر ما دامت قواعد اللعبة واحدة؟ وما دام الذين يمسكون المال والسلاح والمصحف والميكروفونات والراديو والتلفزيون هم هم لا يتغيرون وإن تغيرت الأسماء والوجوه؟!

إن المشكلة كبيرة، لكنها قابلة للحل، إذا بدأ الصادق النيهوم وغيره من المفكرين والمثقفين العرب تطبيق أفكارهم المكتوبة على الواقع الحسي داخل بلادهم. حينئذٍ يتفاعل الفكر مع العمل ومع الناس الأحياء (رجالاً ونساء) في حركتهم الحية اليومية، وبصرف النظر عن المكان في الجامع أو السوق أو مجلس القرية أو المدينة، أو أي جمعية أخرى.

نحن في الأسر[*]

مهتدي غالب
سورية

في كتابه «الإسلام في الأسر»[1] ومقالاته في مجلة «الناقد» حاول الأستاذ الصادق النيهوم إعادة قراءة الإسلام كما هو حقيقة، وليس بما شابه خلال مسيرته الحياتية التي أدت أخيراً إلى أن ينكفىء على نفسه ويتقوقع، بحيث غيّب الإسلام الحقيقي وبقي ظله، ولا أريد هنا أن أنتقد ما كتبه الصادق إنما أريد عرض وجهة نظري بخصوص بعض الموضوعات التي تعرض لها، وهي:

أولاً ـ إمكان الخطاب السياسي للإسلام.

ثانياً ـ مفهوم الحاكم العادل: «أنموذج» الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ثالثاً ـ مفهوم العدالة = الديموقراطية في الإسلام.

رابعاً ـ القرآن دستور العدل الإلهي الشامل.

خامساً ـ نظام الجامع.

وقبل البدء بحواري مع الأستاذ الصادق النيهوم لا بد لي من أن

(*) رد على كتاب الصادق النيهوم، **الإسلام في الأسر** في: **الناقد**، العدد ٦٨، شباط (فبراير) ١٩٩٤.

(١) الصادق النيهوم، **الإسلام في الأسر** (لندن، قبرص: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩١).

أعرب عن إعجابي بجهده ودأبه المستمر على قراءة الإسلام، الشريعة الحقيقية والمنهج لقراءة الحياة، وليس قراءة رجالات الإسلام والإسلام المليء بنصوص الاجتهاد التي فتقت أذهان المسلمين عن آراء جعلت الإسلام يتقوقع في الأشياء الصغيرة، فصغرته عوض أن يكون عظيماً وخالداً وشاملاً، إن إسلام المسلمين يبحث في شكليات الإسلام والحياة أو في العادات التي اكتسبها المسلمون مع مرور الأيام، وهي غريبة كل الغرابة عن الإسلام، فليس كل من تجلبب والتحى ملسماً ورعاً مهما ارتكب من رذائل ومحرمات حرّمها القرآن العظيم، لقد ابتعدنا نحن المسلمين عن مضامين الإسلام الحياتية وغرقنا في شكليات الإسلام والحياة.

■ أولاً ـ إمكان الخطاب السياسي للإسلام

لنتساءل: ما هو كتاب الإسلام؟ ما هي نظرية الإسلام في الحياة؟ من هم المسلمون الحقيقون؟ وحينها نصل إلى قراءة وافية لإمكان الخطاب السياسي للإسلام.

ولنتساءل أيضاً: هل الدولة التي بناها المسلمون دولة إسلامية؟ بمعنى أنها: «اعتمدت النظرية الإسلامية بالاجتماع» أم لا؟ من هنا نعرف هل يمكن أن يكون الدين المحمدي صيغة للحكم ولبناء دولة. أم إن الدين المحمدي نظرية عالمية «إنسانية» أكثر شمولية من إقامة نظام حكم يعتمد على أشخاص قد يصيبون وقد يخطئون؟

فإن كنا نبغي إقامة نظام ديموقراطي مبني على أساس دين سماوي: أي أن ننزل سماحة ورحمة الدين إلى السياسة!! وأن نرفع السياسة إلى مرتبة الدين؟! وهما أمران فيهما إضرار لكلا الطرفين، فالسياسة مع الأقوياء، وحين يكون الشعب قوياً، فإنه يحكم نفسه بنفسه ويبني نظاماً ديموقراطياً، وحين تكون فئة أو طبقة أو شريحة ضمنه قوية فهي التي تقيم نظاماً ديموقراطياً يحقق مصالحها، ويحافظ على

بقائها، أما الدين، فهو مع الضعفاء يبحث عن تقويتهم بالرحمة والحكمة، وكل الناس أمامه سواسية بالنتيجة.

لم تكن هناك «حكومة إسلامية» بمعنى أنها تحكم بموجب: «دستور العدل الإلهي الشامل» القرآن الكريم وقامت على أسس إسلامية صحيحة إلا في فترة وجود الرسول العظيم محمد(صلعم) (، ولا أريد أن أدخل هنا في متاهات تاريخية تؤكد ما أقوله. ولسنا بحاجة لنبش غبار التاريخ، إذ يكفينا دليل واحد وهو: أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين، ماتوا قتلاً وغيلة؟! فأي دستور عدل إلهي شامل يبيح القتل! إنما النظام الذي عرفه ويعرفه العرب المسلمون هو النظام الفردي رغم وجود «مجالس شورى - برلمانات.. إلخ» تتعدد أسماؤها وهي في الهم واحد، إذ إن لا حل ولا ربط بيدها.. بل هما في يد فرد يقوم على الحكم وأتى إليه عن طريق غير ديموقراطي.. حتى لو كان وصوله عن طريق هذه المجالس.

■ ثانياً - هل كان الخليفة العظيم عمر بن الخطاب عادلاً ومطبقاً لدستور العدل الإلهي الشامل؟!

لا أعتقد ذلك، لأنه وصل إلى الخلافة عن طريق لا ديموقراطي حيث استخلفه الخليفة أبو بكر، ولم يتم اختياره ديموقراطياً أو شورى، وإن حاول أن ينشر عدالة حسب مفهومه هو ومفهوم العصر الذي كان فيه! إلاّ أن هذه الصورة المعكوسة عن العدالة: «عدالة الحاكم»، تحتاج إلى إعادة نظر، لأن ما قام به الخليفة عمر من حلول آنية وفردية لمشاكل فردية، قد يكون فيها بعض العدل وبعض الديموقراطية إلاّ أن هذا العدل ناقص، وهذه الديموقراطية عاجزة، فالعدالة الكاملة هي عدالة الأمة والمجتمع، وليست عدالة الأفراد.

فهل حقق عمر بن الخطاب عدالة لمجتمعه؟ ولأمته؟ لا، إن حكم شخص رأى أن العدالة هي ما يقوم به هو، وطبق دستور العدل

الإلهي الشامل كما فهمه هو كفرد، لا يمكن أن يكون ديموقراطياً بالمعنى الحقيقي للكلمة.

فالحاكم العادل لا ينتظر أن يأتيه مظلوم ليحق له الحق. وهذا ما لحظناه ونلحظه لدى كل الحكام والحاكمين حتى ولو كانوا من أكثر الناس طغياناً مثل: هولاكو أو نيرون أو غيرهما. وإن كان عمر ابن الخطاب عادلاً في المدينة المنورة ومكة فما هي الحال في بقية الأمصار؟! إن عمر بن الخطاب حاول أن يصنع حكماً ديموقراطياً إلاّ أنه بناه على أساس فردي وهو ما نسميه: «ديكتاتور عادل»، ولو قارنا المواقف التي ظهرت فيها عدالة عمر مع المواقف التي ظهرت فيها عدالة معاوية أو السفاح، لوجدنا أن مفهوم العدالة هو هو لم يتغير. هذا إذا جردنا كلاً منهم من طريقة وصوله إلى الحكم والمحافظة عليه؟! إنه عادل بكل شيء عدا ما يهدد وجوده في الحكم، وفي كتب التاريخ قصص كثيرة عن عدالة معاوية والسفاح وحتى الحجاج لا تخرج عن كونها عدالة فردية غايتها الدعاية.

لا أحاول هنا الإنقاص من عدالة عمر الذي تكفيه عدالة صرخته الحية أبداً في وجه الظلاّم: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهم أحراراً!»، وحاول قدر استطاعته أن يبقي جهازه الإداري نظيفاً، ولكن ما أحاول قوله: إن هذا الشكل من العدالة، والذي له مبرراته التاريخية لا يصنع ديموقراطية، ولا يقترب من عدالة الدستور الإلهي الشامل؟! ولنتساءل بكل بساطة عما فعله الخليفة عمر وغيره مع معارضيهم؟!!

■ ثالثاً ـ «إن القرآن دستور العدل الإلهي الشامل»

وأنا متفق مع الأستاذ الصادق على هذا الفهم، وهذا الكلام دقيق إلى أبعد الحدود، ولكن هل يمكن لفرد أو مجموعة أفراد من البشر أن تكون كالله كي تعتمد القرآن وتحقق العدالة به عند تطبيقه!

إن القرآن لا يعاقب التائب مهما ارتكب من المعاصي قبل توبته،

لأنه دستور الله الخالق الغفور الرحيم، والعدالة الاجتماعية تقتضي أن ينال كل مخطيء عقاباً يوازي خطأه حتى لو تاب وندم على ما فعله!

ثم من الذي سيطبق هذا الدستور الإلهي الشامل؟ إن كان من قبل البشر المخلوقين؛ ففهمهم لهذا الدستور لن يصل إلى فهم واضعه «خالقه»، فالقرآن هذا الدستور الإلهي الشامل والذي أوجده الخالق لا يمكن لمخلوقين أن يطبقوه كما نزل في غياب «النبي» الذي تلقى هذا الوحي «الدستور» ومهما بلغ اجتهاد علماء الفقه وغيرهم، فإنهم لن يصلوا ولو حاولوا إلى فهم الوحي والموحى إليه، لرسالة الوحي. وإن كنا سنعتمد دستور العدل الإلهي الشامل في فهمنا القاصر له، فإن فهمنا نحن وعلماء الفقه دائماً يأخذ زاوية واحدة من القوانين الإلهية، لأن هذا الفهم محدود بالزمان والمكان والظروف التي نعيشها، وبالتالي فهو خاضع للتغيير والتبدل، والدستور الإلهي الشامل زماناً ومكاناً غير قابل للخضوع لرغبات أو اجتهادات المجتهدين فهو ثابت من حيث الشكل اللغوي والمضمون الحضاري، ومتحرك من حيث ملاءمة هذا المضمون الحضاري لكل الأزمنة والأمكنة، فهو قادر على الاستمرارية مع استمرارية الوجود فهو من حيث المضمون الحضاري يدعو ويسعى إلى: «المساواة ـ المحبة ـ التعاون ـ الإخاء ـ الصدق.. إلخ» من مفاهيم حضارية مستمرة وأزلية، ولا يمكن أن يتم بناء أي مجتمع دونها، ولو أخذنا هذه المفاهيم من هذا الدستور ووضعنا على أساسها نظامنا الاجتماعي الخاص المستمد بناءه وبقاءه من هذه الأصول، فإنه يكون نظاماً أساسه مضامين دستور العدل الإلهي الشامل، ولكن بشكله القابل للتغير، شكله الذي صغناه نحن كما صاغ الذين اجتهدوا من قبلنا في العصور السابقة، فنعود لنكرر الأخطاء التي وقعوا فيها ولو كان بشكل مغاير.

إن القرآن العظيم: «دستور العدل الإلهي الشامل» وهو دستور ينظم

أساساً العلاقة بين الخالق ومخلوقاته، وهذه العلاقة تبني الإنسان القادر على التعامل مع أخيه الإنسان بفهم مشترك للحياة نابع من علاقة كل منهما بالخالق.

■ رابعاً ـ مفهوم العدالة = الديموقراطية في الإسلام

اعتبر الكثير من المؤرخين العرب والمسلمين وغيرهم أن تعدد المذاهب والطوائف في الإسلام هو نقطة ضعف وعدم استقرار في مبادىء الإسلام، طبعاً حين نصل إلى التكفير والاتهام بالإلحاد والزندقة المتبادلين، سيكون هذا التعدد ضعفاً، إلاّ أن بقاء واستمرارية الإسلام كدين سماوي قادر على أن يشمل الوجود الأرضي بمفاهيمه يدين لهذا التعدد، والتعددية نقطة قوة ومرونة في الإسلام وأصوله، فهو احتوى ثوابت، ولكن هذه الثوابت يحركها المسلم حسب فهمه لها، وبالتالي كان هذا التعدد في الرؤى والفهم لـ«دستور العدل الإلهي الشامل»، هو الذي أعطى الإسلام حيوية أزلية ومستمرة، وهو رائع وذروة الديموقراطية والعدالة إذا لم يأخذ بمفهوم: «لكي أكون أنا عليَّ إلغاء الآخر»، وهكذا تعدد يؤسس لدولة أو مجتمع قوي متعدد المفاهيم وكلها تصب في بوتقة المضامين الحضارية لدستور العدل الإلهي الشامل، وإن قوة أية دولة ومتانة نظامها الاجتماعي هما في التعددية، أما سيادة الرأي الواحد وإلغاء الرأي الآخر.. فحتماً وإن طال الزمن فإن هذا النظام الاجتماعي المبني على سيادة الرأي الواحد المطلقة ومهما حقق من تطور فإنه سيهدم لأنه طمر رأسه في رمال، ولنا في انهيار الاتحاد السوفياتي أكبر دليل ودرس.

فالإسلام قوته في تعدد مذاهبه وطوائفه، ولنتصور أن الإسلام بلا مذاهب؟! أما ما صنعه الاستشراق والاستكفار ومن يريد الحفاظ على عرش وصله عن طريق لا ديموقراطي من تكفير واتهام بالإلحاد والزندقة للأطراف الأخرى هو ما فكك بناء دولة الإسلام، وساهم

في هدم الكثير من الرؤى والمفاهيم التي كانت أساساً للمضامين الحضارية في الإسلام.

أما تعدد الرؤى إلى النظام السياسي الإسلامي فهو حق، فكل مذاهب الإسلام وطوائفه مقرّة بدستور العدل الإلهي الشامل وبمضامينه الحضارية، والخلاف هو على النظام الاجتماعي أو الدولة التي ستقام على أساس هذا الدستور، وهذا الخلاف لا يجيز لأي طرف إلغاء الطرف الآخر، ولنتصور معاً كم يكون مجلس الشورى الإسلامي عادلاً وقوياً حين يشمل ويحتوي كل المذاهب الإسلامية معاً من أقصى ما اصطلح على تسميته «اليمين» إلى أقصى «اليسار»، من المغرقين في العقل إلى المغرقين في النقل، من المغرقين بظاهر الإسلام إلى الغائصين في باطنه.

إن المسلمين اختلفوا على فهم الدستور الإلهي الشامل، وهذا الاختلاف في الرؤى هو الذي أبدع فلسفة العرب والمسلمين، فكان نقطة مضيئة في تاريخ الإسلام، وإن وصل في مرحلة ما إلى الاقتتال، أما الآن وفي عصر الاتصالات والحوار الثقافي والثقافة الكونية الشاملة فلا مجال إلاّ للحوار، ليس حول من هو أحق بهذا الدستور؟! فكل مذهب أو طائفة له فهم خاص لهذا الدستور الذي أوجده خالق واحد، وهذا الخالق لكل المخلوقات حتى غير الإنسانية!!

وعلينا أن نبني إسلاماً يحتوي كل المذاهب الإسلامية معاً، وجنباً إلى جنب، لا يكفّر أيّ منا الطرف الآخر لمجرد أنه يمتلك فهماً آخر مغايراً لفهمه، وخصوصاً فيما يتعلق بعلاقة الخالق بالمخلوق، وهي علاقة خاصة لا علاقة أساسية لها من حيث علاقة المخلوقات مع بعضها إلاّ من حيث المضامين الحضارية لهذه العلاقة فليس من مهمة أي طرف إجبار الطرف الآخر أن تكون علاقته مع خالقه بفهمه لها نفسه، رغم أنها حالة ذاتية جداً، ولنا في دستور العدل

الإلهي الشامل ما يثبت ذلك، حين خاطب الموحي الموحى إليه بهذا المضمون الحضاري إلهام الموجود في القرآن العظيم ومنها: «وما أنت عليهم بمسيطر» و«لا إكراه في الدين».

إذاً علينا أن نتخلص من أن ما نراه نحن هو الحق، وما يراه الآخر هو الباطل «وهذا ما يحصل حتى في مجال الأحزاب السياسية»، إن ما يراه الآخر يضيف إلى رؤيتنا رؤية جديدة تستطيع أن تضيف إلى رؤيتنا شيئاً آخر.

هذه الرؤية الجديدة الشاملة والعادلة والمطبقة للمضامين الحضارية لدستور العدل الإلهي الشامل هي التي ستجعلنا نعيد قراءة الإسلام بكليته وشموليته لكل مذاهبه، وبالتالي الخروج بنظام اجتماعي أو دستور إسلامي حقيقي يستمد مضامينه الحضارية وقوته من الدستور الإلهي الشامل.

ولقد أدرك نبينا العظيم محمد هذه الرؤية فحافظ على تعدد الآراء ولم يقمع الرأي الآخر، وبنى دولته على أساس حرية الرأي الآخر وحقه في المشاركة في بناء هذه الدولة، وحافظ خلفاؤه على بعض هذه المفاهيم، إلاّ ما حدث مع معارضيهم مثل: «حروب الردة» التي لم تكن ردة عن الإسلام إنما هي امتناع عن دفع الزكاة بعد وفاة الرسول العظيم، لقناعتهم أنه الوحيد الذي يستحق الزكاة، فتم قمعهم بشكل دموي ومأسوي، ودستور العدل الإلهي الشامل لا يقر سفك الدماء، وفق مضامينه الحضارية طبعاً.

ففي دولة الإسلام النبوية كان المسلم والمسيحي وحتى الوثني يتمتعون بالمزايا نفسها، وتحافظ دولة الإسلام على حقوقهم كمواطنين صالحين، إلاّ من كان يحاول هدم هذا النظام الاجتماعي، فكلهم سواسية أمام الحاكم والمحكوم.

وبعد العهد النبوي الذي كان فيه الموحى إليه موجوداً كانت هناك ديموقراطية وكانت المضامين الحضارية لدستور العدل الإلهي

الشامل، مطبقة من خلال النظام الاجتماعي الذي بناه الرسول الأعظم محمد بن عبد الله من خلال فهمه الشامل لهذا الدستور، أما ما حدث فيما بعد من شروخ فردية أدت إلى تفكك هذا النظام واستقلال كل لبنة بما تراه صحيحاً، والقمع وردة الفعل عليه، فجر الإسلام كنظام اجتماعي من الداخل، وأدّى إلى انهيار دولته لأنها ابتعدت عن المضامين الحضارية لدستور العدل الإلهي الشامل.

وما أراني قادراً على اتهام أي مذهب أو طائفة أو فرع من فروع الإسلام بالكفر والإلحاد، لأن الخالق هو القادر على أن يميّز ويحاسب ويعاقب رؤية هذا الطرف على صراطه المستقيم، ولا علاقة لي بذلك إلاّ من حيث علاقة هذا الآخر بي «أي علاقة دنيوية اجتماعية»، أما العلاقة: «الأخروية» أو الروحية فلماذا لا تترك لمبدع هذا الدستور الإلهي الشامل يحكم فيها؟! إنما تدخلنا في صلاحيات الخالق جعلنا نتناسى مضامين دستوره، وأغرقنا في متاهات أدّت إلى التمزق والتشتت، فالإسلام بصورته الحالية البعيدة جداً عن المضامين الحضارية لدستور العدل الإلهي الشامل، غير قادر على إقامة أي عدالة لأن معظم مسلمينا غير عادلين، ويبحثون في السماء أكثر مما يبحثون في الأرض، وأمر السماء للخالق، والأرض للمخلوقات.

■ خامساً ـ نظام الجامع

يعاني هذا النظام من نقاط ضعف قاتلة منها:

أ ـ من يتحكم ويدير هذا النظام، هل هو الأكثر عقلانية؟ أم الأكثر غوغائية؟ أم الأقوى (سياسياً ـ اجتماعياً.. إلخ)؟ ولعله الضمير المقدس المسمى «إمام الجامع» وهنا نقطة الضعف الأولى.. ومقتل هذا النظام الديموقراطي في الصيغة التي يطرحه بها الأستاذ الصادق النيهوم.

ب ـ إن كان نظام الجامع يطبق بين المسلمين وهم أصحاب

الجامع، فما الذي سيطبقه أبناء قوميتهم من معتنقي باقي الأديان السماوية؟ هل نقيم نظام الكنيسة؟ وبالتالي نكون ساهمنا في شق صف أبناء الدولة الواحدة أو الأمة الواحدة! وكلنا يعرف أن الدول العربية جمعاء لا تخلو من أقلية أو أكثرية تدين بغير الديانة الإسلامية، والديموقراطية إذا كانت عادلة وشاملة تكفل حق كل أبناء الأمة وتتيح لهم أداء واجبهم، وإن كانوا يعتنقون ديانة مغايرة للإسلام أو حتى معارضة لها.

ج ـ أليس من السهل على الانتهازيين والوصوليين أن يخترقوا هذا النظام بسهولة أكثر من أي نظام آخر؟ وهم القادرون على التلون كما تشاء الألوان، وخصوصاً إذا كانوا على صلة مباشرة مع بقية أبناء الأمة؟!

د ـ إن مشكلتنا الأساسية نحن كمسلمين وكعرب تكمن في الهوة التي تفصل بين ما نحمله من أفكار وعقائد وقيم نظرية، وما نطبقه على واقعنا المعاش؟! وهذه العلاقة بين النظرية والتطبيق ينظمها نظام يقوم به القادرون على ذلك، فمعظم أنظمتنا تستلم سدة الحكم ثم تبدأ بوضع نظريتها الاجتماعية والسياسية لتكرس مصالحها، كما حدث بعد الإسلام، حيث إنه لم يتم وضع النظرية أولاً والسعي إلى تطبيقها ثانياً. إننا نطبق ونخطىء ثم نضع النظريات لتبرير أخطائنا كي تبدو صحيحة وحقيقية، حتى على مستوى التخطيط العلمي والثقافي والتربوي والإداري.

هـ ـ إن العدل الموروث هو عدل فردي. إننا دائماً حتى في أحزابنا السياسية نحلم بالفرد المخلص، بشيخ القبيلة أو قائد الحزب العادل القادر على التغيير، بينما نحجم دور البنية الكلية للمجتمع. فنحن نفتقد روح الجماعة في بناء

المجتمع، ونتمسك بروح القبيلة التي تعتبر شيخها، مهما كان عادلاً أو جائراً، هو الملاذ الوحيد والمدافع الوحيد عن حق قبيلته ولا يتنازل مطلقاً عن هذا المكسب.

وأخيراً..

إننا نرى أن النظام المتاح أو الممكن للتغلب على ما تراه وما نراه جميعاً من معضلات سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية أيضاً هو النظام الديموقراطي. كيف؟ علينا أن نبحث في جزئيات بناء هذه الديموقراطية، وتكوين نظرية سياسية واجتماعية واقتصادية لها فغياب الرأسمال لدينا لا يعني غياب الرأسمالية، وغياب التصنيع والعمل لا يعني غياب الطبقة العاملة، إن مجتمعنا العربي يسير أو سار على طريق حول فيه كل القوى العاملة المنتجة إلى طبقة أو شريحة من الموظفين التابعين حكماً لجهاز الدولة ونظامها، فهم مسيرون وتابعون بإرادتهم أو بدونها، إذ يرتبطون بلقمة العيش والحد الأدنى من مستوى المعيشة، فيقفون عاجزين عن إبداء رأيهم صراحة حتى لو كان نظام الجامع موجوداً، إذ يعتبر هذا الرأي مخالفة للقوانين الناظمة للسلك الوظيفي الذي يعملون من خلاله، فهم آلات عطلتها البطالة المقنعة إلى أن غطى الغبار ثنايا وتلافيف أدمغتهم، فهم موظفون ولا يعملون.

من هنا فنحن نفتقد قوة الرأسمال والعمال.. إنما هذه الشريحة التي تضم كافة القوى المحركة للمجتمع فإما أن تكون مع؟ ولا تستطيع أن تصير ضد حتى بقلبها، فما عليها إلاّ أن تحافظ على ارتباطها الاقتصادي والحياتي بالأجر الذي لا يسد رمقاً ولا يكفي جزءاً من متطلباتها فتنغمس في الفساد والتسيب؟! لأن أجهزة الدولة التي تعاقب وتثيب خاضعة لهذه المتطلبات أيضاً؟!

إن ما ينقصنا هو ثقة كل طرف بالآخر.. وبأن الرأي الآخر ولو كان مضاداً لنا، يستحق أن نحترمه لأنه وجهة نظر أخرى لبناء

المجتمع تضيف إلى وجهة نظرنا إضاءات إيجابية، حينها تتلاقى الأفكار والآراء والمصالح والتطبيق، وحين نفكر جميعاً معاً، لا بد أن نبدع نظاماً ديموقراطياً نابعاً منا جميعاً ولنا جميعاً.. ونحن ككتلة بشرية واعية وقادرة على خلق المعجزات، والمعجزات التي ننتظرها ونسعى إليها هي نظام قادر على بوتقتنا جميعاً.. لأننا كلنا أجزاء هذا المجتمع، ونحن أمة واحدة.. وهذه الأرض تتسع لنا جميعاً.. المهم أن نفكر بعقلية تقول: إن المجتمع مكوّن من أفراد معاً يبنون المجتمع ولن يستطيع أي فرد بمفرده أن يقيم مهما كان عبقرياً مجتمعاً حراً يسوده العدل والمساواة.

المقال الخامس

صوت صارخ في البرية(*)

يوناثان كتّاب
فلسطين

لقد قرأت بشغف واهتمام مقالات الدكتور الصادق النيهوم والتي تعرفت عليها لأول مرة من خلال كتابه «صوت الناس/ محنة ثقافة مزورة»، ثم من بعض المقالات في مجلة «الناقد» والتي تعرفت عليها من خلال استفساري عن كتابات الصادق النيهوم ومن ثم قراءة كتابه الأخير «الإسلام في الأسر»(١).

ورغم اقتناعي بصحة تحليله وانتقاده لما آلت إليه الأمة العربية والإسلامية بشكل عام، إلاّ أنني أرى فراغاً مجزعاً في الحل الذي يقترحه وهو تطبيق نوع من الديموقراطية المباشرة، عن طريق تسييس صلاة الجمعة وإعطائها دوراً ثورياً كمنبر عام حر يلتقي فيه المسلمون كل جمعة.

وإن عدم ارتياحي قد يتلاشى إذا ما تمكن الدكتور الصادق النيهوم من الإجابة في مقال لاحق على بعض الاستفسارات التي وردت إلى ذهني، أثناء محاولتي تصور ما يمكن أن يحدث لو قبلنا الصيغة المقترحة.

(*) رد على كتاب : **الإسلام في الأسر**، في **الناقد**، العدد ٦٢، آب (أغسطس) ١٩٩٣.
(١) الصادق النيهوم، **الإسلام في الأسر** (لندن، قبرص: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩١).

١ ـ أين هو مكان غير المسلمين من هذه الديموقراطية؟ وكيف يمكننا ضم الخمسة عشر مليون مسيحي ونيّفاً في الأمة العربية إلى هذا النظام الجديد؟ أم إنهم سوف يبقون على الهامش؟

٢ ـ ما هي الآلية التي تتحول بموجبها الديموقراطية المباشرة، والتي يمكن تصورها في جامع واحد يجمع أهل حي معين مرة كل أسبوع للتداول في أمورهم الاجتماعية، إلى قرار عام يتخذه المواطنون بمجملهم في مدينة صغيرة أو كبيرة كالقاهرة مثلاً، أو في إقليم أم في دولة، ناهيك بمجموعة الدول العربية وربما الإسلامية أيضاً؟ إن الديموقراطية المباشرة كان من الممكن تطبيقها في مجتمع أولي بدائي صغير، لكن مع توسع رقعة الدولة الإسلامية، لربما كان من الحتمية أن تتحول الأمور إلى مركزية، أشار إليها بالتفصيل الدكتور الصادق النيهوم، حين شرح كيف أخلّ الأمويون، ومن بعدهم بقية الحكام العرب والمسلمين بمبدأ الديموقراطية الجماعية. لقد كان لهذه الديموقراطية ما يشبهها قبيل استقلال الولايات المتحدة تحت مبدأ New England Townhall Democracy، لكنه ما لبث أن تحول من ديموقراطية مباشرة إلى مبدأ ديموقراطية تمثيلية تقوم كل مجموعة بانتداب أو انتخاب ممثل عنها إلى مجلس المقاطعة. ومن ثم اتفق ممثلو المقاطعات على دستور فيدرالي يجمعهم في دولة واحدة مركزية السلطة، يحكمها دستور ومجلس كونغرس يمثل، عن طريق الإنابة، مختلف الولايات.

وكيف يمكن أصلاً أن نفكر في حل المشاكل بين الأقاليم المختلفة أو بين الدول المختلفة بموجب لقاءات يوم الجمعة؟ يتحدث الدكتور النيهوم عن اجتماع الملايين في مكان

واحد وأمام منبر واحد، فهل يتوقع فعلاً أن يقرر المسلمون المجتمعون في جامع مدينة الكويت أو في جامع أبو ظبي مثلاً، الشيء نفسه الذي يقرره المسلمون المجتمعون في الخرطوم أو جنوب السودان أو في قرية شيعية في جنوب لبنان أو موريتانيا مثلاً؟ وإذا قرر مسملو دول النفط خلاف ما يقرره مسلمو موريتانيا والصومال (وهذا ما يجب أن نتوقعه لأنهم يعيشون تحت ظروف اجتماعية واقتصادية مختلفة) فهل يضمن اجتماعهم في ديموقراطية مباشرة، كل في جامع، أي صيغة مشتركة لحل مشاكلهم؟

٣ ـ كيف نضمن سلامة هذا الاجتماع من الديماغوجية والتي بوساطتها يتمكن الأقوياء أو الخطباء المفوهون، أو من يحسنون استغلال مخاوف أو مشاعر الآخرين من الوصول ما يرغبون به أصلاً، حيث لا يختلف الوضع في الديموقراطية المباشرة عن الوضع الذي نجده في وسائل الإعلام المسخرة لصالح هذا النظام أو غيره وهذه المصلحة أو غيرها؟ بل الأبعد من ذلك أن الدكتور النيهوم نفسه قد أشار إلى أن التغيير الجذري المطلوب يحدث فقط عندما يحصل تغيير مباشر في المفاهيم الجذرية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ألا يتبع ذلك، أنه في غياب مثل هذه الثورة الحقيقية والتغير في الواقع الفعلي، فإن تحويل النظام من مركزية (سواء جمهورية أو ملكية أو إقطاعية أخرى) إلى لامركزية في الجامع، لن يغير من مفاهيم الناس شيئاً، سواء فيما يتعلق بالحجاب أو قطع يد السارق، أو بترسيخ وتثبيت الجهل على حساب العلم والتفكير العصري الحديث.

٤ ـ ليس هناك في النظام الجديد ما يضمن المفاهيم العالمية (وليس الأوروبية) المنضوية تحت شعار حقوق الإنسان.

فسواء كنا نعني حرية الفرد أو حقوق الأقلية أو حقوق الصغار أو الشيوخ أو المرأة أو غير المسلمين، أو كنا نتحدث عن غيرها من حقوق الإنسان التي يجب أن تضمن دستورياً، وتقيّد وتحدد الحكومة قضائياً، عبر إيجاد جهاز وآلية قانونية لضبط تصرفات الحكومة، وكائنة من كانت، فإن مجرد تحويل السلطة إلى الجامع في ديموقراطية مباشرة، بحد ذاته، لا يضمن بالضرورة حقوق هؤلاء المستضعفين.

الأبعاد الخفية(*)

السيد يوناثان كتّاب

نظام الجامع ليس بديلاً عن العمل الحزبي، بل قاعدة معدة لضمان فعالية العمل الحزبي بالذات، من دون الإخلال بحق الأغلبية في اتخاذ القرار النهائي. فالمشكلة في نظام الأحزاب، كما ولد في دول الغرب، أنه نظام قام لتلبية مطالب رأس المال الذي وفرته الثورة الصناعية واستيطان القارة الأميركية، تحت ظروف تاريخية خاصة جداً، لا يمكن تكرارها حتى بالصدفة. ولهذا السبب، لم يتمكن نظام الأحزاب من ضمان حق الأغلبية في العدل، إلاّ في بيئة الغرب الصناعية وحدها. أما بقية الدول التي تبنت هذا النظام، سواء من باب التقليد أو باب اليأس، فقد أصبحت الأحزاب فيها، مجرد قناع إعلامي، لأسوإ أنواع الفوضى السياسية، وديكتاتورية الطبقة، وشطحات الحكم الفردي.

إننا قد نختلف هنا في تقويم تجربة نظام الأحزاب خارج بيئته الرأسمالية. فمن حقك أن تشير إلى بلدان مثل كوريا الجنوبية ومصر وإسرائيل، باعتبارها نماذج ناجحة للعمل الحزبي خارج بيئته الغربية. لكن ذلك قد يكون مجرد جدل قائم على تجاهل الوقائع: فهذه الدول مرتبطة عضوياً بالغرب، ومسخرة لخدمة أهداف

(*) تعقيب الصادق النيهوم، على يوناثان كتّاب في: **الناقد**، العدد ٦٢، آب (أغسطس) ١٩٩٣.

محددة، وليس في وسعها أن تتخذ قراراً لا يوافق مصالح الغربيين، من دون أن تتعرض لعقاب مروع. ولهذا السبب يموت اليهود دفاعاً عن أسهم بريطانيا وفرنسا في قناة السويس. وتتطوع مصر لحماية شيوخ النفط، وليس أطفال غزة. وتعمل كوريا الجنوبية مثل حصان طروادة لتمرير رأس المال الأميركي تحت حماية شركات وهمية، لاستنزاف العالم الثالث باسم «المعجزة الاقتصادية».

حول هذه النقطة، نستطيع أن نختلف إلى ما لا نهاية. فمن حقك أن تصر أنني مخطىء. ومن حقي أن أقول، إنك لا ترى أبعاد الصورة الخفية. لكننا نستطيع أن نحسم الخلاف عملياً، إذا اتفقنا على أن الوقاية خير من العلاج، وأن أفضل ضمان لحماية العمل الحزبي من النفوذ الأجنبي أو المحلي، هي أن يختص الحزب بالإدارة فقط، فيما يظل التشريع وديعة بين أيدي الناس، بحيث لا يستطيع حزب أو طبقة، أن يصدر قانوناً، أو يلغي قانوناً، أو يتخذ قراراً يتعلق بمصير الأمة، من دون أن يحصل على موافقة الأغلبية، في استفتاء مفتوح، تحت حراسة وسائل إعلامية حرة.

هذه الأغلبية، نستطيع أن نبحث عنها في الشوارع، كما تفعل دول الغرب عندما تحتاج إلى إجراء استفتاء عام. ونستطيع أن ندعوها للقاء في لجان خاصة تحت إشراف الحزب، كما يحدث حالياً في الصين. ونستطيع أيضاً أن نذهب إليها في «الجوامع» حيث يلتقي المسلمون أسبوعياً منذ أربعة عشر قرناً حتى الآن. وإذا كنت ممن يستهويه النظام والكفاءة، فسوف ترى على الفور، أن اللقاء الدوري في الجوامع، يوفر أحسن الظروف، وأكثرها قدرة على الإيفاء بغرض الاستفتاء حول قضايا التشريع بالذات.

فالمواطن هنا، لا يجلس في مقر الحزب الحاكم، ولا يعترف بمذاهب أهل السياسة، بل يجلس في بيت مقدس، يعرفه باسم «بيت الله». ويتبع شريعة مقدسة، يعرفها باسم «حكم الله» ويملك

رؤية مفصلة جداً لمعنى العدل والحق معاً. إنه ليس مواطناً محايداً، تستطيع أن تستميله بوسائل الدعاية أو الإغراء، بل مواطن منحاز إلى العدل سلفاً، مما يجعله أفضل الخبراء في مسائل التشريع، ويمنحه موقع القاضي الذي يطمئن إليه جميع القضاة.

مشكلة هذا المواطن ـ في رأيك ـ أنه مسلم أصولي، من شأنه أن يفرض على المجتمع، شريعة تتبنى التفرقة بين الأديان، وتدعو إلى حجاب المرأة، وتبيح الزواج بأربع، وتعتمد التشرذم بين مذاهب الفقه، والعودة إلى تقاليد القرن السابع باسم المحافظة على السنّة النبوية. وهو اعتراض حقيقي، وثابت بالتجربة في كل ما فعله الأصوليون حتى الآن، ومصدر قلق بالنسبة إلى مسيحي مثلك، ومسلم مثلي، على حد سواء. لكن ذلك يعني ـ فقط ـ أن خلاصنا يكمن في إحياء دور الجامع بالذات.

فهذا الرجل الأصولي الذي نشكو من تخلفه على جميع الجهات، مجرد نتيجة تلقائية لغياب الشرعية عن واقعنا. وما دام الإسلام قد فشل في إقرار حق المواطن في الحرية والعدل، فلا مفر من أن يتحول على يد الإقطاع إلى فقه موجه لتغييب وعي المواطن وراء حجاب كثيف من الخرافة والجهل. وهي حقيقة يثبتها إصرار جميع الدول العربية على تلقين أقوال الفقهاء لصغار الأطفال في المدارس باسم «التربية الدينية»، رغم أن الدين نفسه لا يلزم الطفل بمثل هذه التربية، في عملية معلنة من عمليات غسيل الدماغ التي تتوجه إلى تدجين عقل الطفل في سن مبكرة جداً، وقبل أن تتاح له فرصة عادلة للنقد والإدراك.

إن النتيجة الأولى لمثل هذه السياسة التعليمية، هي أن يصبح التعليم نوعاً من التجهيل القائم على نقل خرافات الفقهاء من جيل إلى جيل. والنتيجة الثانية، أن يغمرنا طوفان من «الأصوليين» الذين يتخرجون من معاهدنا «العلمية»، مسلحين بذلك النوع من الجهل

المقدس الذي لا طائل من ورائه سوى أن يظل بديلاً شرعياً عن العلم بالذات.

في ضوء هذا الواقع، لا بد أن أوافقك على القول، بأننا لا نستطيع أن نضمن سلامة اللقاء في الجامع، من هجمة أصولية تحيله إلى جبهة لفرض تقاليد القرن السابع على مجتمعنا وقوانيننا، باسم حرفية النص القرآني، أو باسم المحافظة على السنّة النبوية. لكن ذلك لا يعني أن نقبل الحكم قبل المداولة، خاصة أننا أصحاب حق واضح، وأننا نملك إلى جانبنا نص القرآن الذي جعل العدل شرطاً لتطبيق الشريعة، بموجب مبدأ «مسؤولية الناس عما كسبت أيديهم». وهو شرط يستحيل الوفاء به من دون إقرار حرية الرأي، وضمان حق النقد والحوار، لكل مواطن، وكل مواطنة.

أخيراً، اسمح لي أن أعود فأذكر بالحقيقة التي نسيها جميع المشاركين في الردود هنا. وهي أن [الجامع] ليس هو [المسجد] الذي يؤمه المسلمون وحدهم، بل هو مقر إداري موجه لإقامة العدل وليس لإقامة الشعائر. إنه مؤتمر ترتاده كل طوائف المجتمع بغض النظر عن انتماءاتها العرقية والدينية، مهمته أن يجمع الناس للإشراف على إصدار القوانين ومراقبة الإدارة. ومن دون توفر هذا الشرط، لا تحقق مبدأ مسؤولية الناس عما كسبت أيديهم، ولا يكون الله رب العالمين، ولا يؤدي الإسلام رسالته في احتواء الخلاف بين الطوائف، ولا تولد قاعدة الديمقراطية القادرة على ضمان المساواة والعدل.

الفصل الثامن

ردود عامة

الرد الأول

ماذا أبقيتم للمرحوم هتلر(*)

عبد الحميد الخلف الإبراهيم
سورية

أعلن هنا خطيّاً إعجابي بسميح القاسم فهو شاعر وكاتب ذكي وطريف وجاد. وممتع وعميق في آن. ولعل أكثر ما يعجبني في سميح القاسم سماحته العربية وقسماته الفلسطينية.

ثم إن سمة مشتركة بيننا تجعلني أحسّ وكأنه صديق حميم رغم أننا لم نلتق إطلاقاً، وأعني سمة الهوس الإسلامي الحقيقي والعاقل.. بل إنه هوس عاقل أو إنها عقلانية مجنونة تدفعنا إلى تخيّل صيغة إسلامية جديدة، تكاد تبدو واقعاً ملموساً لشدة صدقها ولما تختزنه من حماسة حقيقية لتغليب الإسلام الجميل على قبح المتأسلمين وما أكثرهم!

وما هذه المقدمة إلاّ لاستباق صيادي المياه العكرة وذوي النفوس الأمّارة بالسوء، ولردعهم عن الدسّ بيني وبين سميح القاسم الذي أعلن مرة أخرى إعجابي الشديد بسماحته وقسماته معاً (الواقع أنني لست خائفاً من هؤلاء الصيّادين ولكني أستعمل هنا عبارات سميح القاسم نفسه).

(*) رد على سميح القاسم في مقاله «**تحية إلى الصادق النيهوم**»، في: الناقد، العدد ٥٠، آب (أغسطس) ١٩٩٢.

وكل ما في الأمر أن خطأ غير مطبعي في مقاله الأخير؟[1] لفت نظري بشكل فاقع وصارخ، ودفعني إلى الذهاب لأقرب مرآة في البيت لأتمتّع بملامح الدهشة الشديدة التي اعترتني والتي يندر أن تصيبني في هذا الزمن المدهش النادر (أنا لم أذهب إلى المرآة ولم أتمتع ولعل سميح القاسم لم يذهب ولم يتمتّع أيضاً ولكنه كلام شعراء!).

بلا طول سيرة فقد ردّ أخي سميح القاسم على أخيه الصادق النيهوم آخذاً عليه أنه جعل «الأكراد والدروز» ضمن الأقليات العرقيّة في الوطن العربي. وقال أخي سميح القاسم (سميح القاسم ليس أخي فهو أكبر من أن أدّعي أخوّته ولكني استعمل عباراته:

[إن صيغة «العرب والدروز» أو «العرب والمسيحيون» واردة بحضور ملحوظ في الإعلام الإسرائيلي، وقد تكون واردة في إعلام الروم والفرنجة حيث يظن القوم (لا يظنون ولكنهم يريدون) أن العرب هم المسلمون والمسلمون من أهل السنّة فقط، كما يبدو، لأنهم في هذه الأيام يتحدّثون بغزارة عن «الأكراد والشيعة» في العراق وكأنهم وحدتان قوميتان، حتى ليجوز في عرف هؤلاء الحديث غداً عن القومية السنيّة!!].

في هذا الطرح شيء من الجهل التاريخي وكثير من سوء الطويّة السياسية (أنا لا أتهم أخي سميح القاسم بالجهل وسوء الطوية ولكني أستعمل عباراته فقط) ومن مثل أخي سميح القاسم، الذي تعجبني سماحته وقسماته معاً، يدرك مغزى مقولة «فرق تسد» سيئة الصيت! (أخي سميح من أنصار مقولة «وحّد تسد» ذائعة الصيت).

وأضاف أخي سميح:

[كما تعلمون فأنا أنتمي إلى أسرة درزية، وكما أعلم فإن عروبة

(١) سميح القاسم، «تحية إلى الصادق النيهوم»، في: **الناقد**، العدد ٤٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢.

هذه الأسرة ثابتة وموثّقة ومؤصلة لتسعة قرون فقط لا غير. والأغلبية الساحقة من الدروز الذين أعرفهم يعرفون هم أيضاً أنهم من العرب العاربة. وهناك عائلتان أو ثلاث من العرب المستعربة أسوة بأسر لا تُعد ولا تحصى في أمتنا العربية التي تُعد وتحصى].

وتابع أخي سميح:

[إن مسألة الانتماء العرقي والقومي هي مسألة علمية موضوعية بيولوجية أنثروبولوجية، ولا تستطيع الرغبات أو الهواجس أو العواطف أن تغيّرها أو أن تبدّلها تبديلا...](!!!!!!).

يا أخي سميح: لا أحد يشك في عروبة الدروز فإن عروبة «بني معروف» معروفة وموثّقة ومؤصّلة لثمانية عشر قرناً فقط، عند القاصي والداني والعدو والصديق والغابط والحاسد والحاضر والغائب.. وإن أخاك الصادق النيهوم أخطأ حين جعل الدروز كالأكراد أقلية قومية!

إن الدروز عرب أقحاح ولكنهم ـ بالقياس إلى الأكثرية السنيّة من العرب ـ أقلية دينية أو مذهبيّة (وإن كنت أنا إلى اليوم أجهل أسرار دينهم أو مذهبهم الإسلامي على الرغم من وجود أصدقاء حميمين لي من الدروز. فإن تفضّل عليَّ أحدهم بما يرفع هذا الجهل عني فإنني سأكون له من الشاكرين. وإن لم يتفضّل سأبقى له من الشاكرين).

وقد أخطأت يا أخي سميح، كما أخطأ أخوك الصادق، عندما جعلت الشيعة والدروز كالأكراد!

إن الأكراد داخل البلدان العربية أقلية عرقيّة، وأما في كردستان فهم أمة رازحة تحت الوصاية أو الانتداب أو الانتدابات الثلاثة التي لا يجهلها أحد. ومن مثل أخي سميح القاسم الذي تعجبني سماحته وقسماته يعرف طعم الانتداب!

وأما كردستان فهي بلاد الأكراد. كما أن الباكستان بلاد الباك. وأفغانستان بلاد الأفغان. وعربستان بلاد العرب. وتركمانستان

بلاد التركمان. وقردستان بلاد القرود.. ولا فضل لعربي على كردي إلاّ بالتقوى. ومن حق الأكراد أن تُرفع عنهم الوصاية وتزاح عنهم الانتدابات، ويكون لهم حق تقرير المصير الذي كتب عنه الرفيق لينين ـ رحمه الله ـ الكثير الكثير.

وعلى الأكراد داخل البلاد العربية ـ إن لم يكونوا عرباً مثل صلاح الدين الكردي ـ أن يعودوا إلى وطنهم الأم كردستان، ليساهموا في تحريره مغتنمين فرصة النظام العالمي الجديد، إن وجدوا فيه من يعاملهم كبشر لا كوسائل لتحقيق المخططات الأميركية فقط؛ وعلى كل كردي لا يشعر بالعروبة أن يفعل ذلك حتى لو كان الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي!

وكذلك شأن الأقليات العرقية الأخرى كالأرمن والشركس والتركمان والشاشان.. فقد انتهى الانتداب الروسي أو كاد، على أوطانهم. وعليهم ـ إن لم يكونوا عرباً كصلاح الدين الأرمني أو الشركسي.. إلخ ـ أن يرحلوا إلى أوطانهم المحررة حديثاً. أما إذا كانوا يشعرون بعروبتهم ويمارسونها فعلاً فإن أحداً ـ كما أظن ـ لن ينكر عليهم هذه العروبة.. والذي لا يحب أن يغادر أرض العرب، ولا يحب أن يكون من العرب، فعليه أن يكون ضيفاً ملتزماً بالأدب؛ والأدب العربي وحده كفيل بأن يعرّبه ذات يوم!!

وعلى الأقليات العرقية ألاّ تلتفت لقول أخي سميح القاسم الآنف الذكر [الانتماء العرقي والقومي مسألة.. بيولوجية] فهذا القول زلّة لسان مطبعية. وسماحة أخي سميح وحدها كفيلة بأن تجعله يعيد النظر فيه ويقبل استعرابنا في إطار دولته العربية الديموقراطية الاشتراكية الموحدة.

ويا أخي سميح إذا كنت قد وثّقت عروبة أسرتك وأصّلتها لتسعة قرون فقط ـ وهو أمر أحسدك عليه بحق ـ فماذا تقول لي في

الملايين من الأسر التي لا تجد في (أنساب ابن الكلبي) ما ينسبها إلى اليمن السعيد أو العراق التعيس؟!

هل ستقترح على الجامعة العربية سحب الاعتراف من الأسر التي لا تعلّق في صدر البيت شجرة نسب تلحقها بعدنان أو قحطان؟!

لا أظن العروبة يا أخي سميح السميح، إلاّ شعوراً ثم سلوكاً يصدّق هذا الشعور.. وأنا شخصياً أنتمي إلى أسرة تركمانية لا تمتلك شجرة نسب عربية. ولكني لا أعتقد أن أحداً في هذه الأسرة بحاجة إلى (شهادة حُسن سلوك) من أحد ليثبت عروبته. أما إذا كنتم تصرّون على المسألة البيولوجية فمن حقّنا أن نسأل: ماذا أبقيتم للمرحوم هتلر؟ ثم ماذا تقولون في سيبويه والفرّاء وابن جني والزمخشري؟ ثم ماذا تقولون في عماد الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي وخالد بكداش وأرتين مادويان؟!

وقال معمر القذافي في حوار مع طلبة كلية الطب بالجامعة الليبية يوم الاثنين ٤ من ربيع الثاني ١٣٩٣هـ ـ الموافق ٧ من أيار/ مايو ١٩٧٣: (أول من أدخل من المسلمين في الوطن العربي الحركة الشيوعية هم الأرمن والتركمان.. لو بحثت عن أصل الشيوعيين في العراق لوجدتهم من الأكراد. لو بحثت عن الشيوعيين في سوريا لوجدتهم من الأرمن. لو بحثت عن الشيوعيين في مصر لوجدتهم من اليهود.. لماذا؟ ليس من أجل تقدمية أو بروليتارية أو عمال!! هذا كله ليس له قيمة. ولكن هم يدافعون عن وجودهم يدافعون عن أقليتهم. لا يريدون قومية.. هذا [هو] الصراع على مستوى حركات التاريخ.. الشيوعيون المسلمون [من أقليات الوطن العربي] دخلوا الشيوعية لا كراهية في الإسلام، ولا حباً بالشيوعية، ولا إيماناً بأي مبدأ، وإنما ملجأ ودفاعاً عن الأقلية الضائعة. البرزاني هو الوحيد الذي يعتبر قومياً في هذه المجموعة قال لهم: (ممكن الأمة الكردية تجتمع وتجمّع شتاتها في العراق وفي روسيا وإيران.

ممكن نجمع أمة ونجمع عشرين مليوناً ونعمل بهم أمة كرديّة.. هذا اتجاه قومي)[٢].

والقذافي محقّ في كلامه فإن قوماً ممن لا ينتمون بيولوجياً إلى الأمة العربية، قادتهم نعرتهم الأقلوية إلى التعبير عن رفضهم للقومية العربية، باللجوء إلى أمر مضاد للوجه الآخر للعروبة، بل للوجه الأساسي للعروبة: أي الإسلام (وهذا بالطبع لا ينفي العروبة عن العرب غير المسلمين).

وظنّ قوم آخرون أن الإسلام ينافي العروبة فرفعوا راية الإسلام الشعوبي!!

وجاء أخي سميح أخيراً ليقول: (إن الانتماء.. القومي.. مسألة بيولوجية..).

من حق المذاهب الدينية والتيارات السياسية، أن تتحاور وتتراجح على هواها. لكن ليس من حق أحد القول: إن الملك بوش بن عبد الكلاب ليس أميركياً وليس من حق فرانسوا ميتران القول: إن جورج حبش ليس مسيحياً. وليس من حق الصادق النيهوم القول: إن سميح القاسم ليس عربياً. وليس من حق شيخ العقل استلاب العروبة من غبطة البطريرك أو المفتي الجعفري الممتاز. وليس من حق أحد القول: إن السنّة ليسوا أغلبية العرب. وشيء آخر وأخير: هل يعتقد أخي سميح القاسم، الذي تعجبني حقاً سماحته وقسماته معاً، أن الانتماء للعروبة هو جائزة تمنح أو تُمنع وفق رغبات الأكاديمية السويديّة؟!

اللهم إني بلّغت!

---

(٢) عن **السجل القومي**، المجلد الرابع، ص ٨٢٨ (بتصرّف).

تجني النيهوم(*)

عدنان بركة
سورية

أرجو أن تسمحوا لي كقارىء متتبع لما تكتبه مجلة «الناقد» أن أبدي بعض الملاحظات على ما جاء في مقالة الصادق النيهوم. فلقد قرأت هذه المقالة وغيرها من مقالات هذا الكاتب وأعجبت بما فيها من أطروحات قد أتفق مع بعضها، ولكنني أختلف معه حول بعضها الآخر.

النقطة الأولى تتعلق بعرضه لمفهوم القومية (Nationalism) يطرح السيد النيهوم حول هذه النقطة مفهومين، فيقول إنها تعني (قومية) في قاموسنا السياسي المعاصر، وهذا أمر مُقرّ ومعترف به من قبل كل القواميس والمعاجم، فهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية (Natio) على اعتبار أنها مجموعة بشرية تقيم غالباً على أرض واحدة ولها تاريخ واحد ولغة مشتركة واحدة[1]، ومعجم لاروس (Larousse) يقول إنها منهج يرتكز أساساً على التراث والآمال القومية، ويعطي للجنسية كلمة (Nationalité)[2] وقاموس (Oxford) يقول إنها نزعة لأمة ما تشترك بأرضها الخاصة ولغتها الموحدة ولها نفس الخصائص والطموحات[3]، وفي المعجم

(*) رد على الصادق النيهوم في مقاله «اقطعوا هذه الشعرة»، في: **الناقد**، العدد ٥٠، آب (أغسطس) ١٩٩٢.

(١) انظر قاموس **Français Latin**، منشورات: Dictionaire Hatier.

(٢) قاموس **Larousse 1978 D.F.C**.

(٣) انظر: **Oxford**.

الفلسفي المختصر مبدأ أيديولوجي سياسي ينعكس في أفكار وتصورات من التفوق القومي والتفاضل بين الشعوب، والانعزالية القومية والعداء والكراهية بين الأمم[٤].

والمنهل يرى بأنها نزعة قومية[٥]، بينما يؤكد المُنجد أنها مبدأ سياسي اجتماعي يفضل صاحبه كل ما يتعلق بأمته على سواه مما يتعلق بغيرها من الأمم[٦]. بعد هذا العرض يمكن القول إنه لم يلحظ ولو مرة واحدة أن هذه الكلمة (القومية) تعني الشعوبية. الكاتب يقول إنها (يمكن أن تعني الشعوبية) فعلى ماذا يستند الكاتب خصوصاً عندما يقول عن مفكري النهضة إنهم لم يعرفوا (ترجمة بديلة سوى كلمة الشعوبية) فلم يلحظ في كتابات الكواكبي وسلامة موسى والأفغاني وغيرهم ما يشير إلى هذه الشعوبية حسبما يرى كاتبنا. وأخيراً أحب أن أذكر السيد النيهوم بأن بعض المفكرين السياسيين العرب يقولون إنها قد تعني (الوطنية) ومن هنا يقع الالتباس لدى العرب بين ما هو وطني وما هو قومي[٧].

النقطة الثانية وهي الأكثر خطورة في هذه المقالة، إذ إن السيد النيهوم يتابع قائلاً: (على المحور الأول اكتسب العرب لأنفسهم شخصية جديدة تميزهم عن الأتراك من دون أن تفرق بين المسلم والمسيحي وهو إنجاز فاز برضاءِ عرب المشرق حيث يشكل المسيحيون نسبة عالية بين السكان في الشام ومصر، ولكنه لم يرق للأقليات العرقية من الأكراد والدروز والزنوج والأمازيغ الذين سيكتشفون بدورهم أن لهم لغات وقوميات أخرى وسوف يتحولون خلال القرن العشرين إلى مصدر دائم للتمرد ودعوات

---

(٤) انظر: **المعجم الفلسفي المختصر** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦).
(٥) **المنهل**، قاموس فرنسي عربي، تأليف جبور عبد النور والدكتور سهيل إدريس.
(٦) **المنجد في اللغة والأعلام** (١٩٧٣).
(٧) انظر: ياسين الحافظ، **الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة** (بيروت: دار الحقيقة).

الانفصال). أتفق مع السيد النيهوم بأن العرب المسيحيين لم يجدوا أي تفريق بينهم وبين العرب المسلمين، ولكننا نختلف حول القسم المتبقي ذلك أن الكاتب وقع بمغالطة تاريخية، أثنية دينية عندما جمع الأكراد والزنوج والدروز والأمازيغ معاً وجعل لهم لغات وقوميات خاصة بهم، بينما يتميز الدروز عن هذا الجمع العرقي. إننا لا نهدف إلى التقليل من شأن قوميات الآخرين ولا الانغماس في أشكال من التعصب والنظرة الضيقة بقدر ما نهدف إلى إبراز حقيقة ربما كان الكاتب يجهلها، وهذا أمر مغفور له. فهو لم يكلف نفسه عناء العودة إلى المصادر التاريخية واكتفى بنقل المرويات الشفهية التي تصله من جهات تفتقر إلى الحد الأدنى من المعرفة، وحشر نفسه دون قصد في خانة أولئك الذين يقولون بـ(عرب ودروز).

إنني أحب أن أوضح للكاتب ولغيره عروبة الدروز ودورهم القومي في التاريخ فالكاتب قد سمع بوجود قبائل عربية اسمها تنوخ(٨) وإليها ينتسب أبو العلاء المعري الذائع الصيت. ولقد قام الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بجلب هذه القبائل إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط الشمالي الشرقي وذلك لتقوية الثغور. وأحلها محل المردة. وهذه القبائل هي أرومة التنوخيين الذين ينتسبون إلى قحطان بن عون بن كندة بن جندب بن مدحج بن سعد بن لحي ابن تميم بن النعمان بن المنذر بن ماء السماء اللخمي. والمنذر بن ماء السماء هو المنذر بن امرىء القيس بن النعمان الأعور بن امرىء القيس المحرق بن عمر بن امرىء القيس الأول بن عمر بن عدي بن ربيعة بن الحارث بن مالك بن مسعود بن الحارث بن عمر بن ربيعة ابن نضر بن عدي بن لخم بن نمارة بن لخم، ولخم بن زبيد بن

(٨) تنوخ، اسم أطلق على ثلاث قبائل من العرب المتنصرة (بهراء، تغلب، تنوخ) ثم خُصت به قبيلة النعمان بن المنذر ملك الحيرة لتقدمها على بقية القبائل في السؤدد والشرف.

كهلان بن سبأ، وهو عبد شمس بن يشجب بن يعرب بن قحطان[٩].

وسكان جبل لبنان الدروز من سلالة تلك القبائل التنوخية العربية التي سكنت بتاتر وخلدة، وبنوا الشويفات، وسكنوا المتن ومنهم الأمراء اللمعيين. وقسم منهم سكن جبل الشوف وبنوا قرى كثيرة، منها البنية، وكفر متّى، وعرمون، وعبية (ومن لا يعرف قصر عبية الذي بناه الأمير فوارس التنوخي).

وكذلك فإن المعنيين عرب دروز ويعودون بنسبهم إلى الأمير معن من العرب الأيوبيين[١٠] بن ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان.

أما بالنسبة إلى وجود لغة قومية يتكلمها هؤلاء فلعمري إنه لا يوجد للدروز سوى لغة وحيدة وهي اللغة العربية، وأعتقد بأن الدروز أحسن العرب نطقاً لها في عصرنا الحالي.

يحشر الكاتب الدروز مع الأقلية القومية ويراهم مع باقي الأقليات بأنهم مصدر دائم للتمرد ودعوات الانفصال، تُرى هل يعتبر الكاتب تمرد الدروز وثوراتهم ضد الطغيان والتعسف والاضطهاد والمحتل الأجنبي تمرداً ودعوة للانفصال؟ لقد تمرد الدروز مع فخر الدين المعني الثاني الذي حاول إقامة كيان عربي مستقل عن الدولة العثمانية ضد العثمانيين وتمردوا ضد العسف العثماني في تمرد حوران[١١]. وضد هيمنة إبراهيم باشا وتسلطه. ويذكر أمين سعيد

(٩) للاستزادة، انظر: **تاريخ أبي الفداء، تاريخ جرجي زيدان، تاريخ علي ظريف الأعظمي، تاريخ صالح بن يحيى التنوخي.**

(١٠) الأيوبيون: هم غير الأيوبيين الذين منهم صلاح الدين الأيوبي. ويمكن العودة إلى كتاب: **تنوير الأذهان في تاريخ لبنان.**

(١١) لقد قامت الحكومة العثمانية بما يزيد عن عشر حملات ضد الجبل فيما بين عامي ١٨٥١ ـ ١٩٠٨. وكان آخرها حملة سامي باشا الفاروقي بعد إعلان الدستور العثماني (١٩٠٨) وقامت بإعدام زعماء الجبل غدراً وهم: ذوقان الأطرش (والد سلطان)، فريد عامر، يحيى عامر، حمد الحفوش، وأبو هلال هزاع الحلبي.

في كتابه تاريخ الثورة العربية أنهم سارعوا إلى العقبة للمشاركة في هذه الثورة وكان لهم دور كبير في عملية دخول الملك فيصل إلى دمشق. وهم الذين رفعوا العلم العربي في دار الحكومة بدمشق عندما وصلها فيصل، وشكيب إرسلان داعية العروبة والإسلام (من أصل تنوخي) منهم وهو معروف بدوره في المغرب العربي.

إن تمرد الدروز ضد فرنسا أمر معروف دون شك فقائد الثورة السورية الكبرى، منهم، وأظن بأن الصادق النيهوم قد سمع به. ولينظر الكاتب كيف أن مؤرخاً مثل فلاديمير لوتسكي يضع رسماً لقائد هذه الثورة على غلاف كتابه[١٢].

يقول لوتسكي في كتابه هذا:

«وتحول جبل الدروز آنذاك بفضل نضاله الصلب وتضحيات سكانه من أجل سيادة سوريا كلها ووحدة أراضيها وأمانيها القومية العربية إلى جبل العرب كل العرب رافضاً كل التقسيمات والتسميات الطائفية التي أوجدها هذا الانتداب»[١٣].

وبيان الثورة الأول بقيادة سلطان الأطرش يقول:

«يا أحفاد العرب الأمجاد».

وفي أكثر من موضع يتوجه البيان (أيها المواطنون العرب). وحول دعوات الانفصال تجيبه بيانات الثورة السورية (ووحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها والاعتراف بدولة سوريا عربية مستقلة استقلالاً تاماً)[١٤].

وليعلم النيهوم بأن فرنسا كانت قد أقامت كياناً هزيلاً أسمته دولة جبل الدروز. وكان الدروز أول من قاوم ذلك. وبيان الثورة

---

(١٢) **الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥ ـــ ١٩٢٧**: صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الإمبريالية الفرنسية.

(١٣) لوتسكي، **الحركة الوطنية التحررية في سوريا، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٧).

(١٤) راجع: أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى، ومذكرات سلطان باشا الأطرش**.

السورية الذي يعتمده لوتسكي في كتابه السالف الذكر يقول على لسان قائد الثورة:

«لقد نهب المستعمرون أموالنا واستأثروا بمنافع بلادنا وأقاموا الحواجز الضارة بين وطننا الواحد، وقسمونا إلى شعوب وطوائف ودويلات وحالوا بيننا وبين حرية الدين والفكر والضمير».

وأخيراً أحب أن أشير إلى قائد الحركة الوطنية اللبنانية الشهيد كمال جنبلاط وإلى دوره المعروف في العمل الوطني اللبناني والعربي، وإلى عصيان وتمرد دروز الجولان ضد الغاصب الصهيوني في ١٤ شباط ١٩٨٢ وذلك بعدما أصدرت إسرائيل في شهر كانون الأول ١٩٨١ قراراً بضم الجولان وتطبيق الهوية الإسرائيلية على عرب الهضبة.

إن الصادق سيغير رأيه لو قرأ بيانهم في ١٤ شباط[١٥] وتعرف عن كثب على عصيانهم. بعد هذا لا أعتقد أن الصادق النيهوم وغيره يمكنه أن يشكك في عروبة الدروز ونسبهم ودورهم في رفع لواء الحرية. وحبذا لو يكون النيهوم قادراً على ذلك.

في النقطة الثالثة: يقول الكاتب (وينسون أن تغيير المجتمعات لا يقوم على تغيير أفكارها بل يقوم على تغيير اقتصادها أولاً وأخيراً). إن الأدبيات الماركسية التقليدية تطلق هذا الحكم على كافة المجتمعات البشرية، لكن صديقنا الكاتب نسي أن النظرية شيء وأن الواقع أقوى من النظرية، وأن شجرة الحياة في اخضرار دائم. إن التغيير الذي أحدثه الرسول العربي الكريم كان أولاً وقبل كل شيء تغييراً في الأفكار، وأظن بأن ما حدث في العالم الشيوعي وفي أوروبا الشرقية تحديداً وأخيراً في الاتحاد السوفياتي نفسه مسألة تدعو إلى التوقف والتأمل وتصحيح بعض المسلمات الجاهزة والشائعة.

---

(١٥) راجع بيان وأحزاب ١٤ شباط (فبراير) في الجولان المحتل.

وفي نهاية مقالته يقول: (وسوف يكتشف العرب أن كلمة الجامع هي الترجمة العربية الضائعة لكلمة برلمان). ترى هل سينطبق هذا الكلام على كل العرب بمن فيهم المسيحيون؟ إن كلام الصادق عن دور الجامع يشبه من الناحية الشكلية مثالية ميشيل عفلق في تصوره للأمة. ثم كيف يمكن للجامع أن يولد القوة الدستورية القادرة على تصفية الإقطاع ومراكز القوى؟ وهل جماهير الجامع هي التي ستطلق الثورة الصناعية وتقيم الدولة القومية الموحدة والديموقراطية؟!

إنني لست ضد الجامع وبإمكاني أن أتصور الدور الذي يمكن أن يلعبه إيجاباً فيما لو ارتبط الجامع وجماهيره بمتطلبات عصرنا. وسلباً فيما لو بقي مع جماهيره يلعب دوراً طقسياً ألفه منذ القرون الأولى للإسلام وكرسه الإسلام السياسي السلفي السلطوي.

حمم البركان(*)

ناطق البياتي
العراق

شكراً للنيهوم، الذي كسر طوق «الناقد» ولا نقول تقليدها في حصر موادها بالكتّاب الذين تكلفهم رسمياً فقط... وبما أن عنوان المقالة هو عن «الديموقراطية» تلك المفردة التي يسيل لها لُعابي كلما سمعتها وكأنها قطعة حلو لا يُراد لها أن تدغدغ حاسة الذوق لدينا، وبما أن «الناقد» تُعنى بإبداع الكاتب وحرية الكتاب، وبما أن مقالة الأستاذ الصادق ستثير جدلاً... لذا وجدت نفسها تضع ملحوظة صغيرة في الزاوية السفلى وبالخط الناعم إلى يمين المقال تطلب الرد وأطلقت العنان هذه المرة لغير فرسانها.. حتى كدت لا أرى الملحوظة لولا أني قرأت المقال مرة ثانية... ولها ألف حق في حصرها هذا كي لا تفسد لونها وخطها اللذين تسير بهما، فحياكم الله..

لا أخفي عليكم فأنا كنت من المتحمسين للرد على هذا المقال، ولكني قلتُ في نفسي تريث يا رجل وانتظر لعل العدد القادم من «الناقد» سيكون حافلاً بالردود، وربما سيكون مُخصصاً لهذا الموضوع، فإذا بالعدد الذي تلاه كان مُفهرساً. فقلت في نفسي لا تتعجل لعل العدد القادم أي العدد - ٣٧ - سيحمل ما أنت بانتظاره وإذا بـ «البركان» ينفجر بعد موعده، فجلست كبقية

(*) رد على مقالة الصادق النيهوم، **«الافتقار إلى لغة الديموقراطية،»** في: **الناقد**، العدد ٥٠، آب (أغسطس) ١٩٩٢.

سكان المزرعة لأرى وأسمع «البركان».. فقد زاد الرجل الطين بلة حينما قال: إن المواطن العربي مثل أي مواطن آخر في العالم ـ بسيط التركيب ومطالب هذا المواطن هي أيضاً مثله بسيطة التركيب وأخذ يقص علينا ـ الأمن ـ العمل ـ المواصلات ـ المؤسسات الصحية ـ المدارس والمؤسسات التعليمية ذات المناهج العلمية ـ صحافة وأجهزة إعلام حرة ـ حرية ـ حرية التعبير والنقد ـ حرية التجمع والاشتراك ـ وأنهى هذه الخلطة البسيطة التركيب كما وصفها قائلاً: «هذه هي مطالب مواطننا العربي». ألم أقل لكم إنها مطالب بسيطة التركيب؟!... مَنْ قال لك أيها البركان أن المواطن العربي بسيط التركيب؟ فوالله لم أجد ولم أر أكثر تعقيداً من المواطن العربي في حياتي ـ هذا المواطن يا سيد بركان لا زال بعد أكثر من ألف عام على ظهور الإسلام يختلف مع أخيه المواطن على تفسير وتأويل آية من آيات القرآن. وهذه المطالب التي تسميها بسيطة هل هي بسيطة فعلاً؟! إنها شروط المدينة الفاضلة التي تنادي بها يا سيدي ـ مدينة جدك أفلاطون التي لم تولد بعد.. إنها الشروط التي يتمناها أي إنسان على وجه هذه المعمورة..

وفي إحدى حُممك التي أحرقتني بها.. قلت: إن النموذج العملي الوحيد المتاح لنا هو النموذج الديموقراطي المتواجد في أوروبا وليس «الشرع الجماعي». هداك الله يا بركان هل أنت مقتنع بأن في أوروبا ديموقراطية؟ وهل حري بنا أن نأخذ بهذا النموذج؟ وهل فيه خلاصنا؟ إن العقل الذي يبتكر أبشع أنواع الظلم أليس قادراً على خلق نموذج ديموقراطي؟!

أما الأخرى فهي حارقة وخارقة حينما تحدثت عن تجربة الديموقراطية في العراق ومصر ـ قل لي بربك متى تمت ممارسة هذه التجربة؟ وعل يدِ مَنْ؟ فإن صدقت وصدقوا وحدث مثل هذا الأمر فإنه لا يخرج عن كونه «ممارسة» وليس تطبيقاً فعلياً صادقاً وهي في النهاية كما سميتها أنت «تجربة» ليس إلاّ..

وكيف تصف مجتمعين حاملين أرقى حضارات العالم بأنهما على درجة عالية من التخلف؟ جازاك الله خيراً..

لم يُفلح بركانك إلاّ في الحُمتين الأخيرتين ١٣ و١٤ فقد كانتا باردتين. قبل أن أنتقل إلى «الصادق النيهوم» لا بد أن أُذكر «البركان» بأن ما من شيء استفزني في مقالك سوى كلمة «الجماهير العربية» التي رددتها أكثر من مرة فمعذرة فإني لا أطيقها، ألتمس إليك أن تستخدم أي عبارة أخرى مع احترامي لل جما...... العر......

مقالة «الصادق» تحمل افتراءً وتناقضاً في بعض جوانبها وتجاوزاً في بعضها الآخر... ولكنه على أية حال جعلنا نقرأ ونفكر ونكتب..

١ ـ لقد حصر «الصادق» الديموقراطية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وفاته أن الخلفاء من بعده عملوا بهذا المبدأ لا سيما الخليفة علي بن أبي طالب. فمفهوم الديموقراطية هو واحد قديماً وحديثاً، فخواص الماء ومكوناته هي نفسها منذ الأزل.

٢ ـ إن مسألة الترجمة والتأثير بين الحضارات قديم جداً فقد ترجم الغرب عن العرب في نواح شتى وهذا الاحتكاك بين الحضارات ضروري وملحّ... ولا يخفى عليكم أن اللغة العربية أغنى وأكثر عمقاً من كثير من اللغات الحية، فليس هناك لغة أعطت للسيف أكثر من اسم أو وصف كما في العربية وكذلك الأسد والبعير، فالبعير على سبيل المثال له اسم خاص لكل مرحلة من مراحل نموه.. فكلمة «برلمان» أعجمية دخلت اللغة العربية كنتيجة للاحتكاك الحضاري وأصبح استعمالها شائعاً صحافياً وليس لعدم وجود مرادف لها، فالشورى بمعنى البرلمان، أما الكلمات الأُخرى التي أوردتها كالمعارضة والأحزاب فهي موجودة في قاموسنا

اللغوي بل إن في القرآن سورة الشورى وسورة الأحزاب فهما دليل على ما أقول.

٣ ـ نعم إن الحكومات العربية لا تستند إلى الشريعة وهنا لا نضع اللوم على الشريعة نفسها بل على الحكومات.

٤ ـ نعم إن القرآن هو دستور العدل الإلهي الشامل والحديث مكمل له وأنا شخصياً أرى الاجتهاد أمراً ضرورياً وعملياً للتعامل مع متطلبات الحياة.

٥ ـ الذنب ليس ذنب القرآن في تحقيق أو عدم تحقيق العدالة وإنما ذنب الذين تركوا الكتاب (القرآن).

٦ ـ إن هذه النصوص «القرآن» تستحق التمجيد لأنها نصوص متكاملة مُتراصة في وصف وتحليل نُظُم اجتماعية، اقتصادية، سياسية، روحية وإنها متكاملة لأنها إلهية ولا يأتي شيء ناقص من شيء كامل وحاشا الله أن يكون ناقصاً. «وإنك لتلقى القرآن من لدُن حكيم عليمٍ» سورة النمل الآية ٦.

أما تطبيقه إدارياً فهذا يعتمد على صدق وإيمان ونزاهة الموظف الإداري وقربه وخوفه من الله.

٧ ـ إن أي ديانة في الأرض لا بد وأن تقوم على أداء نوع من الطقوس وهذه الطقوس منها ما يكون شفوياً موروثاً «كالديانة اليزيدية» على سبيل المثال ومنها منصوصة كما في الأديان السماوية. ومن الطقوس ما يدفع البعض في بعض الأديان والمعتقدات إلى حرق الإنسان لنفسه في حياته، ومنها ما يقوم على حرق الإنسان بعد موته، ومن أتباع الأديان من يرى في الغُراب أو البقرة نبياً أو إلهاً فيقدم لها القرابين ويؤدي لها طقوس العبادة... وما ممارسة

الطقوس إلاّ لتشذيب وتهذيب النفوس والتقرب من المعبود زُلفى..

٨ ـ أما المعجزات فهي من عند الله خص بها عباده المخلصين، وهم الأنبياء، فمعجزة موسى عصاه وأنه كلّم الله، ومعجزة عيسى أنه تكلم في المهد صبياً، وحملته أمه ولم تك بغياً، ومعجزة محمد(ص) القرآن الذي عجز العرب ومنهم البلغاء على الإتيان ولو بآية واحدة من مثله. وكذلك الأنبياء الآخرون كل خصه الله بمعجزة.. أما الخرافات فلا وجود لها في الإسلام: «بسم الله الرحمن الرحيم علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان» الآية ١ إلى ٤ من سورة الرحمن. فالخرافات إن وجدت فهي من صُنع صنيع لترويج تجارة أو سياسة أو مراد.

٩ ـ أما حق المواطن في الإشراف على الحكم فهو أمر ليس له علاقة في أركان الإسلام وإنما جاء ضمن الفلسفة الإسلامية ولا أجد نظاماً ديموقراطياً أعطى الإنسان حقه في الحياة وحرية التعبير والانتخاب والسفر والترحال والبيع والشراء والملكية والميراث كالدين الإسلامي، وهنا تحضرني حكاية ذلك الأعرابي حينما قال لخليفة رسول الله عمر بن الخطاب: «لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا».

١٠ ـ إن «الفقه» علم له أصوله ومدارسه منذ القدم وقد كانت مدرسة الإمام جعفر الصادق(ع) في الفقه واللغة وتفسير القرآن والبيان ليس لها نظير في عهده وقد تتلمذ وتخرج على يده كثير من الأئمة والعلماء. أما الآن فهناك جامعات وحوزات تُدرّس الفقه في العالم الإسلامي مثل الحوزتين العلميتين الإسلاميتين في النجف الأشرف والأزهر الشريف وغيرهما وأن مسؤولية الحكم والتفقه في الأمور قطعاً مناطة

بالفقهاء كما أن التطبب مناط بالأطباء. أما الأحكام أو الفتاوي التي ذكرتها في المبدأ الأول بشأن معاملة العبيد والجواري وقطع اليد إلى غير ذلك فهي أحكام موجودة في القرآن فالفقيه لم يأت بشيء من عنده. أما بشأن الصحافة والاطلاع على ما يجري في دهاليز الحكومة فهذا أمر له وجهان.. فيا سيدي لا يخفى عليك أن السياسة حاولت أن تبتعد عن الدين ليس في الشرق بل في الغرب أيضاً. فقد كانت سلطات كثيرة في يد الكنيسة بل السلطة هي الكنيسة بمفهوم آخر ولا يمكن للحكومة أن تتخذ قراراً دون الرجوع إلى الكنيسة فإما أن ترفضه أو تباركه... وهذا ما حدث ويحدث في الشرق وعند العرب بشكل خاص، إذ حاول الحكام التقليل من تأثير الدين ورجال الدين وإبعادهم عن الحكم ليتسنى لهم الحفاظ على كراسيهم وجاههم.

المسألة بشكل وجيز هي أن الدين والسياسة ضدّان أو خطان متوازيان لا يلتقيان مهما امتدا هذا من وجهة نظر الساسة، أما من وجهة نظر الدين فالسياسة جزء منه، ولا تعارض، والدليل على ذلك أن الرسول(ص) كان رجل دين وسياسة واقتصاد و... فالعرب على عهد رسول الله(ص) والخلفاء(رض) كانوا بحاجة إلى التعامل مع الأمم الأخرى كالفرس والروم وغيرهم وهذا التعامل يحتاج إلى سياسة إذاً كان لهم ساسة.. وبما أنهم دولة كبيرة مترامية الأطراف إذاً تحتاج إلى تجارة وتبادل السلع مع الدول الأخرى وهذا هو الاقتصاد.. إذاً كان لهم اقتصاديون.. ودولة كبيرة كالأمبراطورية الإسلامية دون شك تحتاج إلى جيش إذاً كان لهم قادة عسكريون، ومما تقدم نجد بلا شك

أن الرسول(ص) والخلفاء من بعده كانوا رجال دين وسياسة واقتصاد فأين التضارب في هذا؟!

فالفقيه هنا إذاً لا يُفتي بغير ما أُنزل من القرآن أو ما جاء به الحديث الشريف وهذه هي عقليته ولا أعرف هل يكون الفقيه مواكباً لعصرنا إذا ما لبس «الجينز»؟!

والقول الحق هو إن الفقيه «ذو عقلية القرن الهجري الأول» والفقيه «العصري» كلاهما لا يجدان مُتنفساً ولا صوتاً في عصر الكراسي..

١١ ـ الإسلام فكر يؤمن بالشورى «البرلمان»، ولكنه لا يؤمن بتعدد الأحزاب. ومن قال إن الديموقراطية لا تتحقق إلاّ بتعدد الأحزاب؟!

هل كان محمد، ديكتاتورياً؟! هل كان يُعلق صوره على جدران الكعبة؟ أو في شوارع مكة؟ وهل كان يُطالب الناس بالتمجيد والتغني به؟ كان محمد يرفع شعاراً واحداً هو شعار «لا إله إلاّ الله».

١٢ ـ أفترض جدلاً أن ما أوردته في المبدأ الثالث بأن المواطن المسلم الذي يؤدي الشعائر لا خوف عليه ولا هم يحزنون، ولكنك لم تحدد الظروف التي تحيط وتهدد المواطن الآخر في ماله وعرضه.. هل الشرع يحكمه بذلك؟ فإذا كان الجواب بـ«نعم» فهل سمعت بأن أحد المواطنين في بلد عربي مسلم أُحِلّ ماله وعرضه وبيته لأنه لم يؤد الشعائر؟ بل أأكد لك يا سيدي الصادق بأن المسلم الذي يؤدي شعائر دينه هو نفسه مهدد بكل ما تعنيه الكلمة ولو اقتضى الأمر لتمت تصفيته جسدياً.

١٣ ـ أرى أن الدي الإسلامي هو أكثر الأديان رُقياً وإدراكاً، يتفرد بهذا الوعي دون الأديان الأخرى. فالدين اليهودي

يُكفر الدين المسيحي وكذلك يفعل الدين المسيحي تجاه الدين الإسلامي، كل يرى في معتقده الخلاص والصحة والتكامل ولا يرضى لأي دين آخر بنسخه، يستثنى من ذلك الدين الإسلامي فإنه الدين الوحيد الذي يرى موسى(ع) نبياً ورسولاً مرسلاً إلى فئة من الناس يُهديهم إلى ما جاء به. وكذلك يرى أن المسيح عليه السلام نبياً ورسولاً مرسلاً إلى فئة من الناس يهديهم إلى ما جاء به. ولم يقتصر على ذلك بل إنه ـ أي الدين الإسلامي ـ يؤمن بالأنبياء والرسل الذين بشروا من قبله «إبراهيم، ويعقوب وإسحق...». إن الدين الإسلامي لا يؤمن بأي شكل من الأشكال بالعنصرية أو العرقية أو اللون وما شابه ليس على لسان القرآن فحسب بل على لسان الرسول والفقهاء أيضاً، بل إنه ساوى بين السيد والعبد، والأبيض والأسود، فبلال كان حبشياً وصُهيب كان رومياً وسلمان كان فارسياً... قال: «سلمان منا أهل البيت» وقال أيضاً: «لا فضل لعربي على عجمي إلاّ بالتقوى».

١٤ ـ لكل مكان حرمته فأماكن العبادة لها حرمتها وللأديان قدسيتها، فإذا كانت بيوتنا لها حرمة، وجامعاتنا لها حرمة واجتماعاتنا لها حرمة، فكيف بالأراضي المقدسة؟!

فيا أخي «الصادق» قل لي بربك ماذا سيكون عليه أطفال المسلمة من زوج غير مسلم؟!

﴿فلا تضربوا لله الأمثال إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾[1].

١٥ ـ على ذلك تتشكلت ثقافات وتراكمات جاءت كما يرغب السلطان وما يقوله الوعاظ على ألسنتهم صباح مساء.

---

(١) **القرآن الكريم**، سورة النحل، الآية ٧٤.

يا سيدي ما نحن بحاجة إليه الآن هو مصالحة مع أنفسنا أولاً ومع الله ثانياً... عندها إذا خرجت الفتوى من العراق لقيت صداها في الحجاز وكبر لها الأزهر وباركها المغرب العربي قبل مشرقه، وأن نترك خلافنا المزمن «شيعة وسنّة» فالشيعي الصحيح هو السُنّي الصحيح، والسني الصحيح هو الشيعي الصحيح.
﴿وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً﴾[٢].

١٦ ـ وأخيراً أرى أن الإسلام والعرب الآن لا يملكون سوى ممر وحيد واسع مضيء سهل وحافل بالخير يقودهم إلى الصراط المستقيم هو إعلان كلمة «لا إله إلاّ الله» وتُكبر المآذن وتنادي للصلاة من يوم الجمعة فإنه عيد المسلمين ولقاؤهم والإكثار من الصلاة والإكثار من قراءة القرآن فالحروف التي أقسم بها الله في سوره والحروف التي استهل بها آياته لو جمعناها وحذفنا الحروف المكررة منها لكونت لنا جملة هي: «نصرٌ حكيمٌ قاطعٌ له سرٌ».

---

(٢) المصدر نفسه، سورة الأحزاب، الآية ٢٥.

العبرة ليست في المكان(*)

بسام بلبيل
سورية

«آخر حكومة ديموقراطية عرفها العرب هي حكومة عمر بن الخطاب».. هكذا استهل الصادق النيهوم مقالته المعنونة «الافتقار إلى لغة الديموقراطية»[1]. ولكي نحكم على أهمية النتائج التي وصل إليها الكاتب في هذه المقالة كان لا بد من أن نتأكد من صحة المقدمات التي سلم بها «النيهوم» تسليم النقل لا تسليم العقل، وإقرار البداهة لا إقرار اليقين.

فهل كانت حكومة عمر آخر حكومة ديموقراطية..؟ وما هي مظاهر هذه الديموقراطية في حكومة الخليفة الراشد الثاني؟ وهل كان وصوله إلى الحكم ديموقراطية أصلاً؟ ثم ما مصدر الشرعية لهذا الحكم، ومدى علاقة ذلك بالديموقراطية؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات، وإشهار الأسئلة في وجه هذه البديهيات، هي الطريقة المثلى في الاستدلال الصحيح على مفهوم الديموقراطية، ومن ثم ديموقراطية حكومة عمر من عدمها، لأنه بالمنظور التقويمي لا يكفي النظر إلى الدستور المعمول به في أي

(*) رد على الصادق النيهوم في مقاله «**الافتقار إلى لغة الديموقراطية**،» في: **الناقد**، العدد ٥٠، آب (أغسطس) ١٩٩٢.

(١) الصادق النيهوم، «**الافتقار إلى لغة الديموقراطية**،» في: **الناقد**، العدد ٣٥، أيار (مايو) ١٩٩١.

دولة للتأكد من نهجها الديموقراطي، بل يجب دراسة الكيفية التي تعمل بها أجهزة الدولة، والكيفية التي تتصرف بها الطبقات المختلفة حيال بعضها، ومعرفة الطرف الذي يملك السلطة الحقيقية للدولة فعلاً، لتقويم المحتوى الاجتماعي لهذه الدولة تقويماً صحيحاً.

لذلك فإنه يجب على الباحث ألاّ يحكم على حكومة عمر بكونها ديموقراطية لمجرد اقتران لقب الفاروق بعمر، أو لمجرد لبسه المرقع من الثياب، وركضه في الشوارع حاملاً كيساً من السويق على ظهره أو مطاردته لبعيرين ضالين من إبل الصدقة في حر الهاجرة رغم وجود من يكفيه مؤونة هذا العمل. ذلك أن للديموقراطية مفهوماً وهدفاً غير الذي ذكرنا من تصرفات عمر وممارسته اليومية. فإذا ما توصلنا إلى معرفة مفهوم الديموقراطية وهدفها، وتأكدنا من اشتمال الشريعة الإسلامية عليها، تسنى لنا الحكم على حكومة عمر انطلاقاً من مدى امتثاله للدستور الإسلامي المتمثل بالقرآن والواجب الاتباع في أية حكومة إسلامية، من خلال استعراض لمحات من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إبان تلك المرحلة. ولما كان القاسم المشترك بين ما قيل في الديموقراطية من تعاريف هو أن الديموقراطية ما هي إلاّ حق الاقتراع العام المتساوي، وسيطرة الكثرة أو الجمهور، أو كما قال أرسطو: ليست الديموقراطية سوى سيطرة الفقراء على الدولة. وبالعودة إلى القرآن الكريم نجد أن مفهوم الديموقراطية بهذين المعنيين قد ورد في العديد من الآيات، حيث استبدل مفهوم الاقتراع العام بمفهوم الشورى الذي يتضمن حرية التعبير عن الرأي والمشاركة في الحكم، وغير ذلك من أشكال الحرية، كما في قوله تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ وقوله عزّ من قائل: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾. أما سيطرة الكثرة، أو بمعنى آخر سيطرة الفقراء، فذلك قوله تعالى: ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين﴾. فالدستور الإسلامي دستور ديموقراطي، أمر بالشورى وحث عليها، ونادى

بإنصاف المستضعفين ومشاركتهم في الحكم، فأين حكومة عمر بن الخطاب من هذه المفاهيم؟

كلنا يعلم أن الخلافة قد آلت إلى عمر استخلافاً من أبي بكر الصديق «إني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا»، فكانت مبايعته بعيدة عن الشورى، ومباينة لمبدأ الاقتراع الجماعي، لذلك فإنه حري بمن وصل إلى سدة الحكم بهذه الطريقة أن لا يكون مديناً للرعية بخلافته، ولا مسؤولاً أمامهم بعقدهم الجماعي بتوليه، خاصة إذا كان يرى مع ما سبق أنه الأجدر بهذا المنصب، والأقدر على أعبائه، كما في خطبة عمر:

«أيها الناس إني قد وليت عليكم ولولا رجاء أن أكون خيركم لكم، وأقواكم، وأشدكم استضلاعاً بما ينوب من مهم أموركم ما وليت ذلك منكم».

وحقيق في من يرى في نفسه هذه المقدرة أن يستغني بقدرته عن الآخرين، ويركن إلى رأيه دون المستشارين، وهو يرى أنه من الرجال الذين ترد إليهم الأمور فيسددونها برأيهم، وليس من الذين يشاورون فيما أشكل عليهم، أو ممن يحيرون في أمرهم، سيما وأن ما رآه عمر بن الخطاب في نفسه من الثقة والاستحسان للخلافة علامة فارقة لشخصيته القوية التي لا بد أن يكون لها منعكساتها على طريقته في الحكم، بحيث لا نجد ذلك عند أبي بكر الصديق حيث تكلم بعد بيعته فقال:

«أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني».

وكذلك في خطبة علي عليه السلام واستكراهه للخلافة:

«إني قد كنت كارهاً لأمركم فأبيتم إلاّ أن أكون عليكم، إلاّ أنه ليس لي أمر دونكم».

وبذلك يتضح التباين بين شخصية عمر بن الخطاب وبين غيره من

الخلفاء، وطغيان فرديته وثقته بنفسه على كل ما هو ديموقراطي في تفكيره.

ولما يتمتع به عمر من مواهب عقلية، واستقامة، وعدالة، فقد استطاع أن يوفر التوازن لفترة حكمه على الرغم من فرديته، بأن اجتهد برأيه واستخار الله بعمله وقدرته أن يلهمه العدل ويعينه على الصواب، فوفق إلى حد كبير من حيث النتيجة، وإن جانب الديموقراطية من حيث الوسيلة، ذلك أن ما كان يهم عمر في الحقيقة هو إرضاء الخالق لا المخلوق، وخوف مسخطة الله لا مسخطة العبد، لأن مصدر الشرعية في حكومة عمر لم يكن الشعب وإن كان رضي بهذه الحكومة، وإنما الإرادة الإلهية وسلطان القوة. وقد تجلّت وجهة نظر عمر في هذا الشأن، لا سيما فكرة الشرعية المستمدة من الإرادة الإلهية في الكثير من خطبه وأقواله وقراراته. فقد جاء في إحدى خطبه:

«فإن عمر أصبح لا يثق بقوة ولا حيلة إن لم يتداركه الله عزّ وجل برحمته وعونه وتأييده».

وفي هذه الخطبة نرى عمر واثقاً بقوته المؤيدة من الله تعالى وحده دون سواه. ويقول في خطبة أخرى:

«إن الله عزّ وجل ولآني أمركم، وقد علمت أنفع ما بحضرتكم لكم..».

وفي هذه الخطبة يصرح عمر بجلاء أنه ما تولى هذا الأمر إلاّ بإرادة الله بعيداً عن إرادة سواه، وأنه أعلم بما ينفع الرعية علماً يغنيه عن علم الآخرين.

وقد جاء عن عمر قوله:

«الرعية مؤدية إلى الإمام ما أدى الإمام إلى الله».

وبذلك فإن المقياس لعدل الحاكم وديموقراطيته برأي عمر هو أداؤه إلى الله لا إلى الشعب، وبالتالي فإنه لا طاعة للحاكم على المحكوم

في حال معصية الحاكم للخالق فقط، أي في حدود مخالفة الحاكم لما يخالف الشريعة وإن اقترن حكمه بقوة الإكراه، أو كان وصوله إلى الحكم بتفويض من رجل ذي شوكة، أو بتولية الحاكم نفسه.

أما الثيوقراطية في قرارات عمر فقد تجلت في تضييقه لمفهوم الشورى، وتعيينه لمجلس الستة وعدم رغبته في استخلاف علي رغم ما يراه من فضائله وأحقيته لقناعته بأن هذا الأمر عائد لله وحده كما في قوله:

«أجمعت مقالتي أن أنظر فأولي رجلاً أمركم هو أحراكم أن يحملكم على الحق وأشار إلى علي، فرهقتني غشية فرأيت رجلاً دخل جنة فجعل يقطف كل غضة ويانعة فيضمه إليه ويصيره تحت، فعلمت أن الله غالب على أمره».

وكذلك في موقفه ـ برأي بعض المفكرين ـ من عدم إقطاع الأراضي الزراعية وإبقائها بين يدي أصحابها الأصليين في الأقاليم المفتوحة، انطلاقاً من رأيه المتصلب في إبقاء هذه الأرض فيئاً للمسلمين بحيث يصبح كل شيء ملكاً عاماً للدولة التي يقوم بشؤونها الخليفة.

من هذا الفهم لشرعية الحكم المستمدة من الله، وسلطان القوة الذي يملي القرار وينفذه فإن ما يروى في كتب التاريخ من وقائع تشير إلى أن ثمة مشاورات كان يجريها عمر مع عدد من وجوه الصحابة فإنها تظل مشاورات من طرف واحد، يقررها الحاكم الفرد في نطاق العرف الممتد إلى عهد النبي، وفي ظل إطار غير إلزامي، فقد كان للخليفة وحده حق اتخاذ القرار النهائي من حيث المبدأ مع ما عرف عن عمر من فردية طاغية، ومزاج غضبي، وعلانية فظة بحيث لا يخشع ولا يتراجع إلا إذا ما ذُكّر بالله وحوجج بقول الرسول أو استبان له الحق وهذه أمور لا تتأتى في لحظة الانفعال وسورة الغضب وخشية المغضوب عليه مع حاكم

يتدخل في كل كبيرة وصغيرة حتى في اختيار الناس لأسمائها، كما في إنكاره على المغيرة تكنيته بأبي عيسى، وإنكاره على صهيب تكنيته بأبي يحيى، لكراهيته التسمي بأسماء الأنبياء. فأي مناخ ديموقراطي هذا الذي كان يعيش الناس فيه في حكومة عمر وهو على ما هو عليه من هذه المهابة والشدة التي يقول فيها الرسول: «إن الشيطان ليخاف منك يا عمر» وقوله: «أشد أمتي في أمر الله عمر».

وهذا المزاج الغضبي الذي يقول فيه خادمه أسلم: «إذا غضب فهو أمر عظيم» ذلك أن جبروت عمر في الجاهلية وتعصبه لدين قومه قد تحول وقد فتح الله قلبه للإيمان إلى تشدد بالحق، وقسوة في تطبيق العدل، فكان عادلاً مستبداً، مؤمناً قوياً، صلبياً حازماً، فظ العلانية مع حسن السريرة، سيّيء الظن مع إمعان النظر، يحاسب على سقطات الألفاظ، ويسأل عما في الضمائر يحدوه إلى كل ذلك طبائع متأصلة لم يمحها الإسلام، وعهد جديد وتحديات مرحلة أخذت بداية الشكل المؤسسي للدولة بما يستدعيه ذلك من حكم مركزي، وإجراءات حازمة صادفت خلقاً حازماً فكانت الرهبة قرينة الطاعة، والشدة قرينة العدل، والغلظة قرينة الهفوة، في تغليب للاعتبارات السياسية على أي اعتبارات أخرى.

فنفر الناس من الاختصام إلى عمر، وتهيب الناس من عرض ظلاماتهم عليه، فنفى الرجال على الظنة وعزل القادة على الشبهة والضغينة، ووضع سوطه مكان لسانه، ولوح بسيفه بدل سوطه، والأمثلة على ذلك كثيرة نسوق بعضها علنا نتلمس فيها ملامح هذا الرجل، وطبيعة هذه المرحلة. فها هو وقد آل الأمر إلى أبي بكر الصديق وتولى القضاء له يمكث سنة لا يأتيه رجلان، فإن قال قائل أما كان ذلك لاستتباب الأمن وشيوع العدل، فإننا نقول إن عهداً بدأ بالاختصام على خلافة الرسول وميراثه لا بد أن فيه سوى ذلك من الخصومات، ولكن الناس تهيبوا عمر والاختصام إليه فكان

الأمر كما قال علي وعثمان وطلحة والزبير وسعد لعبد الرحمن بن عوف وكان أجرأهم على عمر: لو كلمت أمير المؤمنين للناس فإنه يأتي الرجل طالب الحاجة فتمنعه هيبتك أن يكلمك في حاجته حتى يرجع ولم يقض حاجته.

وهذا الأحنف يقول: كنت مع عمر بن الخطاب فلقيه رجل فقال: يا أمير المؤمنين انطلق معي فأعدني على فلان فإنه قد ظلمني، فرفع الدرة فخفق بها رأسه فقال: تدعون أمير المؤمنين وهو معرض لكم حتى إذا ما شغل في أمر من أمور المسلمين أتيتموه أعدني.. أعدني، فانصرف الرجل وهو يتذمر، ثم رجع إلى نفسه فدعا الرجل وطلب منه أن ينتصف لنفسه ولكن بعد أن سبق غضبه حلمه، وسبقت عقوبته عدله، وكرس في قلوب الناس الخيفة منه.

وهذا طلحة يقول لأبي بكر وقد استخلف عمر: «استخلفت على الناس عمر وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه فكيف إذا خلا بهم؟ وأنت ملاق ربك فسائلك عن رعيتك..!».

إلاّ أن خير ما يوضح نهج عمر في تعامله مع الرعية وطريقته في إدارة الحكم هو قول عثمان بن عفان للناس وقد تألبوا عليه:

«ألا فقد والله عبتم عليّ ما أقررتم لابن الخطاب بمثله، ولكنه وطئكم برجله وضربكم بيده وقمعكم بلسانه، فدنتم له على ما أحببتم وكرهتم».

لأنه وبدون النظر إلى حكم عمر بهذا المنظار فإنه لا يمكن فهم الكثير من قراراته وما حدث في فترة حكمه من أحداث، كعزله لخالد بن الوليد، وسعد بن أبي وقاص، وحمله لأبي بكر على عزل خالد بن سعيد، وعزله للنعمان بن عدي في فضل كلام جرى على لسانه، ونفيه لنصر بن حجاج في بيت شعر قالته متمنية في خدرها، وتمييزه في العطاء بحسب السابقة في الإسلام، ووقوع أول حادثة رشوة في زمنه، ومن حاجبه، وحادثة اغتياله التي يرى

بعض المفكرين بأنها أكبر من أن تكون لها خلفية شخصية أو دافع فردي، ملمحين إلى قول عبيد الله بن عمر: «لأقتلن رجالاً ممن شرك في دم أبي» يحمل تعريضاً صريحاً بالمهاجرين والأنصار، ويشير إلى وجود تذمر واستثقال من طول فترة عمر، حتى قال القائل: إن مات عمر سنولي فلاناً.

هذه الملاحظات التي تشير إلى النزعات السلطوية المبكرة في فكر عمر وتصرفاته، قيض لها من المفكرين الإسلاميين من كرسها في دعوة الأمة إلى طاعة السلطان في إطار الانصياع إلى الإرادة الإلهية، أو نوع من من أنواع القناعة والرضا والصبر والتواكل كما عند بعضهم، وليجعل بعضهم الآخر من هذه النزعة السلطوية وقوة الإكراه جوهر الحكم اللذين لا غنى للبشر عنهما للعيش بسلام ودون تفكك وانفصام. وعند هذا الحد يختلط الحق بالباطل، والعدل بالظلم، والحرية بالاستبداد، في غطاء من المبررات الشرعية، ودرء الفتنة ومصلحة الرعية، وزعم الأداء إلى الله الذي يوجب على الرعية الأداء إلى السلطان وتمجيده وطاعته، في استسلام صوفي تفرضه أزمة حرية وديموقراطية تضرب بجذورها في عمق تاريخنا العربي.

أما ما توصل إليه الصادق النيهوم في مقالته من عدم وجود أي خيار للعرب يقودهم إلى الخلاص سوى المرور عبر ممر وحيد وضيق هو طريق الشرع الجماعي الذي يقوم على استعادة نظام الجامع وتطوير اجتماع يوم الجمعة من لقاء للصلاة والوعظ إلى مؤتمر سياسي على مستوى الأمة موجه لاعتماد الديموقراطية المباشرة. أقول إن ما توصل إليه لا ينسجم مع السياق التاريخي للممارسات السلطوية في الأغلب الأعم من تاريخ المساجد الجامعة في حياتنا السياسية، ذلك أن ديموقراطية المساجد شأنها شأن ديموقراطية المؤسسات لا تكون إلاّ في دولة يسودها الجو الديموقراطي، وفي

هذه الحالة لا نكون أمام مشكلة ديموقراطية، وبالتالي لا عبرة في أن يكون المسجد أو البرلمان هو المكان المناسب للممارسة الديموقراطية، مع تحفظنا لجهة تطور أنظمة الحكم وما يقتضيه هذا التطور من مؤسسات حقوقية ودستورية، أما في غياب الديموقراطية فإن المساجد تغدو مكاناً للقمع السياسي والترويج سياسة الحاكم، ومركزاً من مراكز الفتوى والتبرير، شأنها شأن أية مؤسسة من مؤسسات الحكومة الديكتاتورية.

ففي زمن عمر بن الخطاب، هذا العادل المستبد، سمع قائلاً يقول: إن مات عمر سنولي فلاناً... فساءه ذلك، ورأى فيه جنوحاً في تفكير الرعية، وشططاً في التعبير عن الرأي تأباهما فرديته الطاغية، فلما كانت الجمعة جلس عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن بلغني أن قائلاً منكم يقول: لو مات أمير المؤمنين بايعت فلاناً، فلا يغرن امرءاً أن يقول: إن بيعة أبي بكر كانت فتنة، فقد كانت كذلك، ولكن وقى الله شرها... إلخ. فكانت مصادرة صريحة لحرية الناس في التعبير عن رأيها لا سيما فيما يتعلق بأمور الحكم.

وهذا معاوية بن أبي سفيان يجعل من مسجد دمشق مكاناً لشتم علي بن أبي طالب، ولابتزاز مشاعر الناس، والترويج لطموحاته السياسية وقد علق على المنبر قميص عثمان وأصابع نائلة ليهيج الناس على علي، ولا نراه يكتفي بذلك، فها هو يهم بنقل منبر النبي من المدينة إلى الشام لخدمة أغراضه السياسية، كما همّ بذلك عبد الملك بن مروان والوليد ابنه. أما زياد فقد صعد على المنبر قائلاً:

«والله لآخذن المحسن منكم بالمسيء، والحاضر منكم بالغائب والصحيح بالسقيم».

فأين هذه الديموقراطية من قوله جل من قائل: ﴿وإبراهيم الذي وفى ألا تزر وازرة وزر أخرى، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾[٢].

وهذا حِجر بن عدي يدفع رأسه ثمناً لديموقراطية المساجد وقد أنكر على زياد وعلى عمرو بن حريث ما قالاه في مسجد الكوفة، فيسيره زياد إلى معاوية ليقتل صبراً. فالعبرة إذاً ليس في المكان الذي تمارس فيه الديموقراطية، وإنما العبرة في مَنْ يمارس السلطة وكيف بالإمكان نقل هذه السلطة إلى الشعب.

وبالتالي فإن الفشل في ممارسة الديموقراقية ليس سببه فشل تجربة تعدد الأحزاب، أو استلهام الديموقراطيات الغربية، وإنما سببه الجماهير التي أسلمت قيادها، واتبعت قائدها، يحدوها إلى ذلك موروث طويل من الطاعة البهيمية التي أغرت الحكام في استثمار قوتهم إلى درجة الطغيان حتى ليصدق فينا قول عمر بن الخطاب:

«إنما مثل العرب مثل جمل أنف اتبع قائده فلينظر قائده حيث يقوده».

كل ذلك في غياب للأساس الاجتماعي والثقافي للديموقراطية وغياب الحس النقدي للواقع المعاش بالدعوة إلى الحرية، والقضاء على أسباب القهر، واجتثاث جذور التسلط وكل ما هو مترسب في وعينا التاريخي من مظاهر الاستبداد، مع العمل على إنجاح هذه الدعوة بفهم الحرية كهبة سماوية، أو ما عرف بتاريخ السياسة بالحقوق الطبيعية، حيث يقول الإمام علي:

«لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً».

داعياً إلى عدم التنازل عن هذا الحق بحيث يصبح سوء استعماله وممارسته خطأ وخطيئة معاً، خطأ إنسانياً التنازل عن حق طبيعي، وخطيئة دينية التصرف ضد إرادة الله في خلقه.

(٢) **القرآن الكريم**، سورة النجم، الآية ٣٧ ـ ٣٩.

قاتل الله الفلوس![*]

محمد فروان العيسي
سورية

في رد على النيهوم كتب السيد بسام البليبل مقالة سود بها وجه «الناقد» ليثبت لنا أن النيهوم مخطىء في وصفه لحكومة عمر بن الخطاب بالديموقراطية تحت عنوان: (العبرة ليست في المكان)[1]. والحقيقة أن رد البليبل ينطوي على الكثير من التناقضات ليس مع نفسه وحسب وإنما مع منطق الأمور. وقبل أن أخوض في الموضوع، عليَّ أن أعترف أيضاً أن رده ينطوي على كثير من الصحة لو أنه قال لنا إن المعايير التي سيحاسب عليها عمر هي المعايير التي نتحاسب عليها اليوم. إلاّ أن هذا الكلام ثابت البطلان فلم يقله البليبل ليقع كله في البطلان فأصبح كلامه لا ينسجم مع ما ابتغاه، حيث أجهد نفسه وافترى على عمر بن الخطاب في كثير من المواقع ليثبت أن عمر ليس ديموقراطياً، في حين أن هذه التهمة ثابتة على عمر ثبوتاً عصياً على التفنيد دون أن يحتاج الكاتب لاغتصاب ثلاث صفحات من مجلة «الناقد» خصوصاً وأن المكاييل التي بيده هي مكاييل القرن العشرين في نهايته.

وقبل أن أدخل بين البليبل والنيهوم، أود أن أشير إلى أنني لا أبتغي

(*) رد على بسام بليبل في رده على الصادق النيهوم في: **الناقد**، العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٩٣.

(١) بسام بليبل، «**العبرة ليست في المكان**،» في: **الناقد**، العدد ٥٠، آب (أغسطس) ١٩٩٢.

من ردي هذا دفاعاً عن عمر بن الخطاب لأنه لا يحتاجه. ولا هجوماً على أبي بكر لأنه يجلّ عن ذلك. ولا لشتم معاوية ومدح علي لأن مشاكلهما عاشت معهما وماتت معهما، ولأن التاريخ قد حسم هذه الأمور والزمن قد تجاوزها وأخذت منا الكثير من الكلام والعرق والدم. فما معنى أن نتفق أو نختلف اليوم على موضوع تجاوزه الزمن حسمه التاريخ منذ ما يقارب الألف وأربعمئة عام. ومع هذا فلا ضير من التفاتنا إلى الوراء، على أن نأخذ عبرة أو نقتدي بعلم أو نسقط حادثاً قد يقترب أو يبتعد قليلاً عن بعض ما نعيشه في حياتنا الحاضرة. أما أن نلتفت إلى الوراء لنمدح فلاناً ونقدح في فلان فهذا يعني أن آثار الخلاف الذي اندثر ما زالت في بعض العقول الآسنة والقلوب المريضة.

لا أختلف مع البلبيل في أن النيهوم مخطىء في وصفه لعمر بن الخطاب بالديموقراطي وفق معايير اليوم ولا أتفق معه على أن لا ديموقراطية عمر مثلباً عليه يستوجب التشهير به. وأقول التشهير لأن هذا واضح بين سطور البلبيل في وصفه لأبي بكر وعلي.. إلخ بالديموقراطية التي لا ينطبق عليها حتى مفهومه هو للديموقراطية حيث يقول: «إن الديموقراطية ما هي إلا حق الاقتراع العام». فهل حصل هذا الاقتراع يا سيدي عند أبي بكر أو علي أو عثمان أو غيرهم. ثم إننا بحاجة إلى أن نفهم كيف من الممكن إجراء عملية الاقتراع العام في مجتمع أمي رعوي أسرع مواصلاته الجمل ومتناثر في بيد مترامية الأطراف؟ ومن سيضمن لنا أنك لو سمعت بأن عمر أجرى عملية الاقتراع العام التي تريد أن لا تطالب بمصادقة الكونغرس على نتيجتها؟

يقول البلبيل:

«لا يكفي النظر إلى الدستور المعمول به في أي دولة للتأكد من نهجها الديموقراطي بل يجب دراسة الكيفية التي تعمل بها أجهزة

الدولة ومعرفة الطرف الذي يملك السلطة الحقيقية للدولة فعلاً لتقويم المحتوى الاجتماعي لهذه الدولة تقويماً صحيحاً».

يبدو من هذا الكلام أن البليبل مصرّ على محاسبة عمر بن الخطاب وفق القوانين والأنظمة والدساتير التي يعيش وفقها في قرنه العشرين، وكأن عنوان رده على النيهوم (العبرة ليس في الزمان) - قد طوّح بـ (١٤٠٠ سنة فقط) وطواها كما يطوي الطير جناحه ليثبت لنا جريمة عمر الذي لم ينتظر الاستعمارين الفرنسي والبريطاني ليتعلم منهما قمع الناس بوسيلة الديموقراطية وصناديق الاقتراع التي تعمل في قمع الناس بكيفية أفضل من العصا أو (الدّرة). لا أريد لأحد أن يفهم من هذا الكلام أنني ضد الديموقراطية. فالديموقراطية وسيلة إنسانية ناجحة للوصول إلى أسمى هدف إنساني رائع ألا وهو العدل. ومن الممكن أن تستخدم على اعتبارها وسيلة كالسلاح في إحقاق الحق وفي اغتصاب حقوق الآخرين. ومن هنا فإني أعتقد أنه يحق لنا أن نسأل استاذنا البليبل إن كانت الديموقراطية وسيلة أم غاية. فإذا كانت غاية وهي ليست كذلك، فإن عمر لم يبلغ هذه الغاية وفق ما نعرفه اليوم عن الديموقراطية ويستحق الشنق على هذا التقصير إن شئت يا سيدي. أما إذا كانت وسيلة للوصول إلى العدل فإن عمر قد وصل إليه دون صناديقك وباعترافك حيث تقول:

«ولما يتمتع به عمر بن الخطاب من مواهب عقلية واستقامة وعدالة فقد استطاع أن يوفر التوازن لفترة حكمه على الرغم من فرديته بأن اجتهد برأيه واستخار الله بعلمه وقدرته أن يلهمه العدل ويعينه على الصواب فوفق إلى حد كبير من حيث النتيجة وإن جانب الديموقراطية من حيث الوسيلة».

فعلام تماري يا سيدي إن كان عمر قد وفق إلى العدل والصواب وهو مجانب للديموقراطية التي ترى أنها وسيلة (يبدو أنها وسيلة لشتم عمر فقط). ثم إننا لم نفهم كيف وفّر عمر التوازن لحكمه ولم تذكر لنا أكان مع الشرق أم مع الغرب أم من دول عدم

الانحياز، أم أنك كنت تريد أن تضع عنواناً لردك (العبرة ليست في الزمان) فنسيت؟ ثم عن أي دستور تتحدث يا سيدي البليبل؟ وعن أي كيفية لعمل أجهزة الدولة؟ وعن أي مالك للسلطة الحقيقية للدولة وعن أي طبقات؟ وكأنك ترى في بدايات القرن الأول الهجري دولة القرن العشرين بكل تعقيداتها وحكوماتها ودساتيرها وقوانينها وتشعب مصالحها. ولا ترضى بدستور عمر للحكم على هذه الدولة، بل تريد النظر إلى الكيفية التي تعمل بها أجهزة هذه الدولة ومطابقة هذه الكيفية والدستور، وكأن عمر بن الخطاب قد عكف على صياغة الدستور وصاغه على هواه وأخرجه للناس ومارس الحكم بكيفية لا تتفق إطلاقاً وما جاء في هذا الدستور. فأجهدت نفسك لتلصق به تهمة اللاديموقراطية وهو غير بريء منها حقاً. ولكن كيف بنا يا صاح والدستور هو القرآن الكريم وسيرة الرسول وحديثه. وكيف بنا وعمر لم يشذ قيد أنملة عن هذا الدستور الذي يسمى بمجمله الشريعة الإسلامية التي أكدت لنا أنها ديموقراطية حيث تقول:

«فإذا ما توصلنا إلى معرفة مفهوم الديموقراطية وهدفها تأكدنا من اشتمال الشريعة الإسلامية عليها» ثم تقول: «فالدستور الإسلامي دستور ديموقراطي».

وعلى هذا فإما أن يكون عمر قد شذ عن الإسلام بمجانبته للديموقراطية التي تشتمل عليها الشريعة مثلما أكدت لنا. وإما أن تكون الشريعة الإسلامية لا ديموقراطية حتى تستقيم الأمور لأن عمر لم يشذ عن الشريعة. وإما أن يكون فهمك للشريعة والديموقراطية وعمر شاذاً.

أما عن الشورى فالمعروف أن عمر كان يستشير في كل مبهم وبالأخص علياً وأبا ذر ومقولته «لولا علي لهلك عمر» مشهورة. وأما عن سلطة الفقراء فلا أدري من أين جئت بها وكيف فسرت المستضعفين بالفقراء وهم في الحقيقة بنو إسرائيل على خصوص

الآية. وإذا تجاوزنا في تفسيرها أسباب النزول فإنها ضمن هذا الإطار تنطبق على المهاجرين الذين طردوا من بيوتهم وأبعدوا عن ذويهم وعلى رأسهم عمر. ومع هذا يظل عمر مذنباً لأنه لم يأخذ بقرآن أرسطو حتى يسلط الفقراء ليتوافق مع مفهومه للديموقراطية. ثم كيف استنتجت أن عمر ليس من جمهور الفقراء. ثم إذا ولیناك أمرنا وحاسبنا معك ابن الخطاب وفق مفهوم أرسطو للحكومة، فإن أرسطو يقسم الحكومة إلى نوعين اثنين لا ثالث لهما (الحكومة الصالحة لمصلحة المحكومين) و(الحكومة الفاسدة لمصلحة الحاكمين) فإلى أي نوع من أنواع الحكومات تنتسب حكومة ابن الخطاب يا رعاك الله؟! مآخذ أخرى عجيبة يأخذها السيد البليبل على عمر من حزم وشدة وثقة عالية بالنفس وابتغائه لمرضاة الله. وهي لعمري مآخذ صحيحة أرجو من الله أن يبتلي بها جميع حكامنا وشعوبنا إلاّ، لأنها تشينه كما شان بها عمر. أما أخطر المثالب على عمر قوله:

«الرعية مؤدية إلى الإمام ما أدى الإمام إلى الله».

وذلك حسب رأي البليبل الذي أنبأنا بإعجابه بخطبة أبي بكر التي يبدو أنه لم يقرأها كاملة حيث يقول فيها أبو بكر:

«أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم».

الكلام نفسه الذي أخذه الأستاذ مثلباً على عمر يعجب به إذا قاله أبو بكر، لا لشيء إلاّ ليثبت لنا أنه يلوي الحقائق ويناقض نفسه لإدانة عمر الذي لا يبيح للمحكوم الاختلاف مع الحاكم إلاّ إذا خالف هذا الحاكم أوامر الله. وكأن الله كان يأمر عمر بما لا يريده الناس فأفحمهم عمر بهذه المقولة وأسكتهم عن كل مساوئه وتجاوزاته وقيد حرياتهم في معارضته، وفرض الأحكام العرفية وسن قوانين الطوارىء وغيّب الناس في السجون وأباح لجلاوزته القفز على القانون والشريعة. ولم يبق لدى الأستاذ البليبل إلاّ أن يقول لنا

إن عمر قد جاء إلى السلطة بانقلاب عسكري. وإني لأستغرب كيف استطاع الأستاذ أن يرى في هذه المقولة تأكيداً لديكتاتورية عمر، في حين أنه يفهم منها أنها تحريض للمسلمين عليه إذا جانب أوامر الله في العدل والحق والمساواة بين الناس وخدمتهم في كل ما يستطيع به نفعهم وتطبيقه للشريعة الديموقراطية حسب رأي الأستاذ البلييل. اللهم إلاّ إذا كانت أوامر الله غير الشريعة؛ أو كانت الشريعة غير ديموقراطية على عكس ما أكد لنا الأستاذ. وفي هذا يكون عمر ممن اتبعوا الشريعة التي أمر الله بها وهي لا ديموقراطية! فلم يقبلها الناس فأحكم عمر السيف برقابهم ومزق أنينهم حجب الدهور، فرق لهم قلب البلييل وأخذ يستنهض الهمم لمحاربة ديكتاتورية عمر والتخلص من فرديته الطاغية خصوصاً وأنها لا تتوافق والنظام العالمي الجديد.

أما الثيوقراطية في قرارات عمر، فقد تجلت في:

«تضييقه لمفهوم الشورى وتعيينه لمجلس الستة وعدم رغبته في استخلاف علي...».

هكذا. من الثابت أن عمر قد عيّن مجلس الستة كما أشار الأستاذ البلييل. ولكن من غير الثابت على الإطلاق عدم رغبته في استخلاف علي. وأعتقد أن الأستاذ الكريم يعجز عن الإتيان بمصدر موثوق يؤكد هذا الكلام. ومع هذا فإني سأعتبره صحيحاً. فما الذي يؤخذ على عمر إن كانت رغبته تأبى أن يستخلف علي أو غير علي من المسلمين، وهو الذي كان ملازماً لعلي وعلي ملازماً له، ويعرف كل منهما الآخر أكثر مما يعرف الأستاذ عن الاثنين. ولم يذكر لنا التاريخ أن عمر اختلف مع علي في يوم من الأيام، أو أن علياً اختلف مع عمر في يوم من الأيام، بل على العكس تماماً حيث تؤكد كل أقوالهما وأفعالهما أنهما متحابان ولا أدل على ذلك من مصاهرة علي لعمر حيث زوَّجه أم كلثوم وهو أكبر من أبيها. وفي حديث يسنده إلى جعفر بن محمد عن أبيه قال:

«قال رجل لعلي نسمعك تقول في الخطبة: اللهم أصلحنا بما أصلحت به الخلفاء الراشدين المهديين فمن هم؟ فاغرورقت عيناه فقال: «هم حبيباي أبو بكر وعمر. إماما الهدى. وشيخا الإسلام. ورجلا قريش.. إلخ».

ثم ما الغضاضة إذا أبدى أحد الرعية برغبته في مرشح للحكم أو عدم رغبته، إذ إن هذه المسألة أصبحت مطروقة بعد أن طُعن عمر ولزم الفراش غير قادر على الحركة ولم يعد حاكماً (أليس إبداء الرغبات ممارسة ديموقراطية. أم أن عمر ملام في كل الأحوال لأنه عمر!).

أما عن تضييقه لمفهوم الشورى فلنستمع إلى علي وهو يرد عليه حيث يقول الطبري[٢] عن الشعبي قال:

«أتى الناس علياً وهو في سوق المدينة وقالوا له: أبسط يدك نبايعك. فقال: لا تعجلوا فإن عمر كان رجلاً مباركاً وقد أوصى بها شورى».

فهل كان علي لا يعرف ما يقوله ويفعله عمر الذي لم يرغب باستخلافه؟ أما عن مجلس الستة فإنه يا سيدي مجلس شورى وإن كان العدد ستة، وأعتقد أن عمر في هذه غير ملوم خصوصاً إذا عرفنا أن نسب التمثيل البرلماني كانت صفراً في كل بقاع الأرض. وخصوصاً أن عمر لم يلزم هؤلاء الستة باسم معين وأن رأي الستة غير ملزم لكافة المسلمين. وأن المعارضين بإمكانهم أن لا يبايعوا من يرشحه الستة الذين لم يسمهم الأستاذ، وذلك لأن اسم علي بين أسمائهم، فيصبح عندها كلامه عن عدم رغبة عمر باستخلاف علي افتراء بيّن لا يحتاج إلى دليل. وأسماء الستة لم يختلف عليها اثنان حتى هذا اليوم وهم (علي ـ عثمان ـ طلحة ـ الزبير ـ عبد الرحمن بن عوف ـ سعد) وقد نقل ابن تيمية[٣] قول الإمام أحمد:

---

(٢) الطبري، مج ٥، ص ١٥٦.
(٣) ابن تيمية، مج ٣، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

«لم يتفق الناس على بيعة كما اتفقوا على بيعة عثمان. ولاّه المسلمون بعد تشاورهم ثلاثة أيام وهم مؤتلفون متحابون متوادون...إلخ».

يقول البليبل:

«ومن قرارات عمر الثيوقراطية عدم إقطاعه أراضي الفتوح».

قبل أن نعالج هذه المسألة أود أن يسمع الأستاذ رأياً لمستشرقة بولونية في عمر ثم رأياً لها في مسألة الأرض حيث تقول في كتابها(٤):

«لم يكن إسلام عمر نصراً للعالم الإسلامي وحده بل كان نصراً وخيراً وبركة للإنسانية كلها».

ثم تقول في مسألة الأرض(٥):

«إنها من أهم المسائل التي اختلفوا عليها اختلافاً شديداً ولولا حكمة عمر وسياسته وشدته في الحق وزهده لوقعت خصومة شديدة لا يعلم عاقبتها إلاّ الله».

ثم تقول(٦):

«وكان رأيه هو المصلحة العامة التي قطعت الخلاف ورضي بها الجميع».

ومع أن الأستاذ البليبل وجد في هذه المسألة مأخذاً على عمر، إلاّ أنه بدا غير مقتنع بها تماماً حيث ألقى بوزرها على (بعض المفكرين). وأظن أن الأستاذ لو رجع إلى الشريعة التي قال عنها إنها ديموقراطية لوجد: ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾(٧). ﴿يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول﴾(٨). ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله

(٤) **تاريخ الدولة الإسلامية وتشريعها**، ص ٥١.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.
(٧) **القرآن الكريم**، سورة الحشر، الآية ٧.
(٨) المصدر نفسه، سورة الأنفال، الآية ١

خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾[9]. والقصة يا سيدي أن الفاتحين تمسكوا بنص الآية: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾[10]. وتمسك عمر بنص الآية: ﴿يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول﴾[11]. فقالوا له استشر. فاستشار المهاجرين واختلفوا، إذ رأى قسم منهم أن توزع على الفاتحين ورأى بعضهم أن توقف على المسلمين الحاضرين فقال لهم عمر:

«إني لم أزعجكم (أستشيركم) إلاّ لكي تشتركوا معي في أمانتي التي حملتها فإني واحد منكم ولست أريد غير الحق». فقالوا قد، نسمع يا أمير المؤمنين فقال: «قد رأيت أن أحبس الأرض مع أصحابها وأجعل عليهم فيها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئاً للمسلمين ولمن يأتي بعدهم. أرأيتم هذه المدن العظام. لا بد لها من رجال يلزمونها. أرأيتم هذه الثغور. لا بد لها من الجيوش التي تحميها ولا بد لهؤلاء جميعاً من النفقات والأموال». فقالوا: «الرأي رأيك».

وترك الأراضي بيد أصحابها وفق نص دستوري من الدستور الذي قلت إنه ديموقراطي. آخذاً بالاعتبار إعالة ذويها وفائدة المسلمين عموماً منها وليس الفاتحين فقط. وحبذا لو قلت لنا من أين كان سيعيش أصحاب الأرض التي يجب أن يأخذها منهم عمر، ومن سيتابع الفتح بعد أن يستقر الفاتحون في أراضيهم الجديدة ومن سيقول معك إن الشريعة تشتمل على الديموقراطية بعد أن تسلب الناس أموالهم وأراضيهم وتشردهم في براري الله؟ وأظنك تمنيت لو أن عمر أخذ الأرض لتجدها مثلباً عليه أي مثلب.

(٩) المصدر نفسه، سورة الأنفال، الآية ٤١.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه، سورة الأنفال، الآية ١.

«أما المشاورات التي يجريها عمر فلا تخرج عن إطار العرف الذي يمتد إلى عهد النبي».

هكذا يقول الأستاذ البليبل الذي أعماه قصده عن أن يسمي الأشياء بأسمائها. فالمشاورات التي لا يجريها عمر شريعة (ديموقراطية) والتي يمارسها عبارة عن عرف لا أكثر لأنه إن سُمّي شريعة فسوف يجنح بعمر باتجاه الديموقراطية، ويجب أن يكون عمر لا ديموقراطياً وهو كذلك حقاً. وأعتقد أن من أجلّ مآثره أن ديموقراطية البليبل لم تنطبق عليه حتى حين كان يجري مشاورات شبيهة بما كان يجريه الرسول حيث كان اسمها عرفاً. وكأن الدولة كانت منتظمة بقوانين وأعراف ودستور وأحكام الشريعة معلقة، والرسول يتصرف وفقاً للعادات والأعراف فتبعه عمر على دين العرف. بعد هذا يقودنا الأستاذ البليبل إلى حيث يقول:

«فقد كان للخليفة وحده حق اتخاذ القرارات النهائية من حيث المبدأ مع ما عرف عن عمر من فردية طاغية ومزاج غضبي وعلانية فظة بحيث لا يخشع ولا يتراجع إلا إذا ما ذكر بالله أو حوجج بقول الرسول واستبان له الحق. وهذه أمور لا تتأتى في سورة الغضب ولحظة الانفعال وخشية المغضوب عليه من حاكم يتدخل في كل صغيرة وكبيرة».

يقول السيوطي[١٢]:

«قال النووي: كان عمر من أشراف قريش وإليه كانت السفارة في الجاهلية. فكانت قريش إذا وقعت الحرب بينهم أو بينهم وبين غيرهم بعثوه سفيراً أي رسولاً. وإذا فاخرهم مفاخر ونافرهم منافر بعثوه منافراً أو مفاخراً... إلخ». وأخرج ابن منيع في مسنده عن علي قوله: «كنا أصحاب محمد ولا نشك أن السكينة تنطق على لسان عمر»... وأخرج ابن ماجه والحاكم عن أبي ذر قال: «سمعت رسول الله يقول (إن الله وضع الحق على لسان عمر يقول به)».

---

(١٢) السيوطي، **تاريخه**، ص ١٠٨.

وعن أبي هريرة قال:

«قال الرسول: (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه)».

فأين الفردية الطاغية والمزاج الغضبي والعلانية الفظة من سفير للتفاوض ومفاخر في الفخر ومجادل في المنافرات، يدخل السكينة على قلب من يسمعه ويفحمه بالحق بشهادة رجال لا كالرجال؟ أما عن القرارات النهائية واتخاذه لها فهذا صحيح لا جدال فيه. فماذا يصنع الحاكم إن لم يتخذ القرارات النهائية؟ حقاً كان عمر يتخذ القرارات النهائية بعد المشاورات وتقليب الأمر على كل الوجوه، إذ إن الشريعة كانت مجلس الأمة وقراراتها ملزمة للحاكم والمحكوم، وعليهم أن ينفذوها طقوساً للدين وأعمالاً للدنيا لا تخرج عن الإطار العام لأحكام هذه الشريعة. والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أستاذنا الكريم هو: هل كانت هذه القرارات مخالفة لأحكام هذه الشريعة وخارجة عن إطارها؟ وهل كانت أعمال عمر وقراراته لا ترضي الناس ولا شريعتهم أم كانت موافقة لأهواء الناس وشريعتهم وفشل عمر في تنفيذ هذه الأعمال؟...

كتب التاريخ والتراث والسِّير تقول إن عمر مثال القائد العادل الشجاع، ومثل يحتذى لرجل الدولة النموذجي ولا يرقى الشك لنزاهته ونكرانه لذاته وتفانيه في خدمة الدين ودولته. والغريب أن هذا الكلام يقوله جُلّ المستشرقين الذين يكرهون الإسلام عموماً وعمر خصوصاً. ليس لأنهم صادقون إلى هذه الدرجة، بل لأن التاريخ والمنطق يلجمان من يفتري على ابن الخطاب وتأبى الحقيقة والصدق أن تلوك الأفواه الصدئة ذلك الصراح.

أما مزاج عمر الغضبي فهذه مسألة أعتقد أنها تحتاج للأستاذ فرويد، خصوصاً وأن أستاذنا الكريم لم يشر للمصدر الذي اقتبس منه هذه المسلمة حتى لا نصاب بما أصيب به النيهوم من تسليم النقل. وكذلك العلانية التي وصفها الأستاذ بأنها فظة. فإذا ما غضضنا

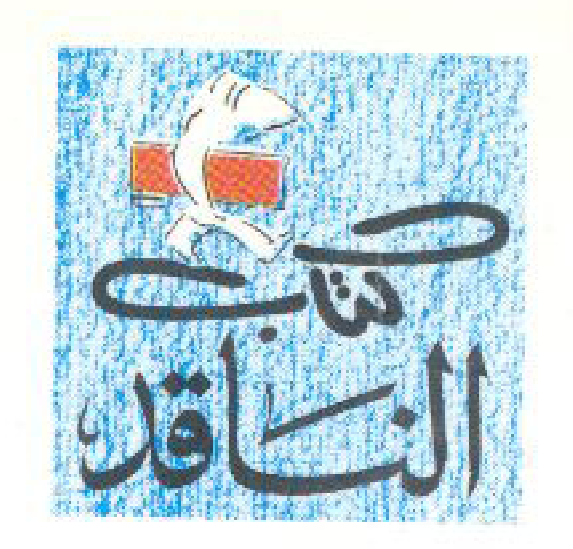
الطرف عن فظاظته لأنني أعتقد أنها من نمير، وظلت العلانية في طرح الأمور، فإن العلانية على حد علمي إحدى الممارسات الديموقراطية إلاّ في الاقتراع فإنه سري. ومن مثالبه (عمر) أنه (لا يخشع) وهو فعلاً كذلك و(لا يتراجع) وهو فعلاً كذلك، إلاّ إذا استبان له الحق أو حوجج بقول الرسول أو ذكّر بآيات الله فما هذا الحاكم الذي يخشع ويتراجع عندما يستبين له الحق ويذكر بآيات الله بديكتاتور!! إذ يجب أن لا يخشع ولا يتراجع، حتى إن استبان له الحق أو حوجج بأحكام الشريعة واستبان له الجنوح وذلك لتنطبق عليه ديموقراطية البليبل. إذ إن الوقوف بجانب الحق والرجوع إلى شريعة الله وسنّة رسوله والانصياع لهما والتشدد في تطبيقهما ديكتاتورية فجة والعياذ بالله. وأن يكون الحاكم مهاباً ومتشدداً في تطبيق الدستور الذي لا يكفي أستاذنا النظر إلى مواده ليحكم على نهج الحكومة. مع أنه قرر أن الدستور الإسلامي دستور ديموقراطي. بعد هذا يورد الأستاذ حديثين للرسول ليستشهد بهما على ذم هذه السجايا في عمر فيصبح حديث الرسول: (إن الشيطان ليخاف منك يا عمر) دليلاً على ديكتاتورية عمر وحديثه: (أشد أمتي في أمر الله عمر) دليلاً على ثيوقراطية. ولا أدري كيف حصل الأستاذ على هذا الفهم للحديثين وهما يشيران إلى إعجاب الرسول بعمر وخوف الشيطان من عمر، بكل ما يمثله الشيطان من رمز للفساد والظلم والجور والتجاوز وحب الشهوات وإتيان الموبقات. ويصبح تأكيد الرسول على أن عمر أشد في أمر الله من كل هذه الأمة ـ وأمر الله حسب ظني هو الشريعة التي وصفها الأستاذ قبل قليل بأنها ديموقراطية ـ والتشدد في تطبيق الديموقراطية، ديكتاتورية. يا للعجب!!

بعد هذا يبدو أن أستاذنا قد اضطجع قليلاً وعاد إليه هدوؤه وفطن إلى عنوان بلبلته (العبرة ليست في المكان) فتذكر الزمن وعاد إلى الوراء ليخرج عمر من الجاهلية حيث كان (جبروتاً متعصباً للوثنية)

إلى (قلب مفتوح للإيمان متشدد بالحق. قاس في تطبيق العدل) ليصبح (عادلاً مستبداً مؤمناً قوياً. صلبياً حازماً. فظ العلانية. حسن السريرة سيىء الظن مع إمعان نظر يحاسب على سقطات الألفاظ... إلخ) ولكن هذه الخصال (مبعثها في شخصية عمر أخلاقه الجاهلية التي لم يمحها الإسلام) وقد ذكرني هدوء صاحبي بالهدوء، فهدأت قليلاً وعدت معه إلى تلك الأيام. فدخلت مجلس عمر حيث كان الرعية يدخلون مجلسه بلا استئذان لأنه ديكتاتور..!! فرأيته يلتفت إلى قاتل أخيه زيد بن الخطاب ويقول له: أتدري يا فلان فيقول له الرجل ماذا يا أمير المؤمنين فيقول له عمر: (والله لا أحبك أبداً) فيسأله الرجل: (أوتستطيع أن تمنعني لذلك حقاً من حقوقي) فيجيبه أمير المؤمنين (لا والله لا أستطيع) فيقول الرجل للمستبد الذي لم يغير الإسلام أخلاقه (إنما تأسى على الحب النساء). وأظن أن الأستاذ البليبل يعلم أن (الجبروت الجاهلي) عمر لولا الإسلام لأكل هذا الرجل وهو حي. ومع هذا فإن الأستاذ الكريم يغفر لعمر شيئاً من ديكتاتوريته، لأن تحديات المرحلة والبداية بتشكيل مؤسسات الدولة تستدعي المركزية وإن كان لعمر (هفوات) لم يذكرها الأستاذ و(شدة في العدل وتغليب للأمور السياسية على أية اعتبارات) (لم نعرف الأمور السياسية ولا الاعتبارات التي تغلبت عليها هذه الأمور). بعد هذا يرشقنا الأستاذ بحفنة من الكلمات التي لا أستطيع أن أقول عنها إلاّ إنها ليست صحيحة من (نفور الناس من قضاء عمر وعدم عرض ظلاماتهم عليه لتهيبهم له. ونفي وتشريد وعزل على الشبهة والضغينة.. إلخ). وأخيراً اسمح لي يا سيدي أن أحاسب عمر بمقياس غير مقياس الديموقراطية. وغير مقياس الدين والشريعة. وغير مقياس العقل والمنطق. وسمه بعدها ما شئت من الأسماء. حيث يبدو عمر وحيداً في تاريخ البشرية وليس في تاريخ العرب بحزمه وشجاعته وزهده وورعه. ومتفرداً في فهمه للأمور، ورجلاً لم تعرف البشرية

رجلاً من طرازه بين الرجال، وعادلاً لم يعرف العدل من ربّعه على عرش المبادىء السامية سواه. سمه ما شئت من الأسماء وابحث ما وسعك البحث والاستقصاء، فإنك لا تعدو أن تجد عمر مثال الديموقراطية من حيث الجوهر. ومثال من لاذ بدين ومشى على هدى شريعته. ولا غرابة أن نبخس الرجل حقه في زمن عزّت الرجولة فيه. وأن نَسِمَ عادلاً بالجور في زمن عزَّ فيه العدل. اللهم لا تأخذنا بما فعل السفهاء منا. قاتل الله الفلوس.

فهرس موضوعات

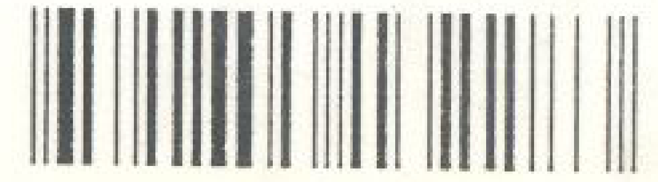


إسلام ضدّ الإسلام

شريعة من ورق

الإسلام الذي ورثناه عن أسلافنا ليس هو الإسلام الذي بشر به القرآن، بل نسخة ناقصة عنه ومشوهة صنعها الإقطاع على مقاسه وقد لا يستقيم لنا سبيل الخروج منه الا بجهد جماعي طويل النفس يتمثل بتأسيس حزب الجامع الذي يتوجه لتطوير لقاء يوم الجمعة من مناسبة للصلاة والوعظ الى مؤتمر للديمقراطية المباشرة على مستوى القاعدة.

وفي هذا الكتاب يواصل الصادق النيهوم نقده الجريء لكل الظواهر والأفكار السلفية ويدعو الى إنقاذ الإسلام من عبودية التاريخ والفلسفة ليكسب المعركة الصعبة ضد الإقطاع والأصولية؟


1855132281